ظاهرة العولمة
الواقع والآفاق

د. الحبيب الجنحاني*

تمهيد

إن الدارس للظواهر الكبرى التي عرفها التاريخ الحديث للمجتمع البشري يلمس في يسر أن التنظير لها، والتبشير بها قد سبقا في جلّ الحالات الواقع المعيش، والممارسة اليوميّة مثل ظاهرة تصفية الاستعمار، وظاهرة امميّة الطبقة العاملة، وظاهرة التجارب الاشتراكيّة، وغيرها من الظواهر العالميّة[1].

اما اليوم فقد اصبحت هذه الظواهر تمارس، ويعيشها الناس يوميا نتيجة تطوّر وسائل الاتصال، ثم ينطلق التنظير من عالم الفعل أساسا مثل ظاهرة العولمة فقد أصبحت حقيقة ملموسة تعيشها الشعوب في جميع أصقاع المعمورة سياسيا، اجتماعيا، ثقافيًا، وإعلاميًا، بعضها يعيشها طرفا فاعلا ومؤثّرا، بل قل موجهًا وآمرا، ويعيشها البعض الآخر متلقيا، متفرجا ومشدوها، ونجد ضمن هذه الفئة الشعوب العربية.

* كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - تونس.

قد سال حبر غزير حول الظاهرة رغم جدّتها، وأصبحت في طليعة مشاغل النخبة المثقفة الغربيّة، فهي التي ترصد ضغوطها، وإفرازاتها اليوميّة، ومطلعة على خطط الماسكين بزمامها بفضل حريّة الإعلام، وحق الوصول إلى المعلومة، أما نخب المجتمعات النامية، وبينها النخبة العربيّة، فهي في هذا المجال تابعة تجترّ في جلّ الحالات ما ينشر في الغرب، صانع العولمة، والمنظّر لها، كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة الحداثة، أو ظاهرة النظام العالمي الجديد، وكل ما يستطيع المجدّدون في صفوفها أن يسهموا به هو التنبؤ بنتائج الظاهرة في المستوى العربي.

إن المفهوم لا يزال غامضا على الرغم مما كتب عنه، ومن الطبيعي أن يختلف الناس في فهمه، وتحليل أبعاده، باختلاف رؤاهم من جهة، وبمدى اطلاعهم على خفايا الظاهرة ودقائقها من جهة أخرى، ونحن نعلم أنها سريعة التطوّر، متعدّدة الجوانب، تحرك خيوطها في مجالات عديدة أيد خفيّة يتجاوز نفوذها نفوذ الدول، والمنظمات الدوليّة الرسميّة[٢].

وكي ندرك ما ستفاجئنا به العولمة غدا فلا مناص من الوقوف قليلا عند المفهوم، كما ينظّر له المبشرون به في عقر داره، معتبرينه حتمية تاريخية، ولكن أحدث الدراسات تثبت أنه من صنع قوى عالمية ذات نظرة مستقبلية عرفت كيف تستغل ظروفا دولية معينة لتفرض نظرتها إلى مستقبل معولم. من يتأخر عن الولوج إلى بوابته الكبرى المحكمة الحراسة من طرف سلطة كونية جديدة تملي شروطها على جميع الأصقاع عبر قنوات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية يهمش، ويتجاوزه القطار.

إن عدم قدرة البشر اليوم على التحكم في القرارات والمعلومات بعد أن تنساب في شبكات الاتصال الإلكترونية جعل الظاهرة تبدو فيما تفرزه يوميا من نتائج إيجابية وسلبية، وكأنها قضاء وقدر، فلا مناص- إذن- من التعامل مع الظاهرة باعتبارها تدشن مرحلة جديدة في تاريخ البشرية، ولا يوجد أي خيار آخر أمام الشعوب بعد أن انهارت السدود، وامّحت الحدود، ومن يقف مترددا أمام بوابة العولمة يلفظ لفظ النواة. وأبادر إلى القول: إن العولمة ظاهرة إيجابية، وتعد خطوة نوعية جديدة في تقدم المجتمع البشري رغم جوانبها السلبية، ورغم الوعي بأن ضرر النتائج السلبية سيصيب المجتمعات السائرة في طريق النمو أولا وبالذات.

يخطىء بعض الناس حين يحصرونها في حرية السوق، وانتقال رؤوس الأموال من دون حواجز. إنها ظاهرة أشد تعقيدا من ذلك، وأكثر تشعبا. إنها وليدة الحداثة في أحد مظاهرها.

انها بإيجاز أيديولوجية الليبرالية الجديدة، كما ولدت الامبريالية في نهاية القرن الماضي أيديولوجية للراسمالية الكلاسيكية[٣].

ولابدّ أن نعترف بأن الآراء متضاربة حول المفهوم، وحول الآفاق المستقبليّة للظاهرة، وهو الأمر الذي زرع الريبة والخوف من مآل الظاهرة ونتائجها في البلدان المتطوّرة والمجتمعات الناميّة معا، ذلك أن ملامح المستقبل غير جليّة كما يؤكد ذلك أحد مؤسسي نادي روما (الكسندر كينغ) قائلا: «إننا وسط مخاض طويل وشاق سيؤدي بشكل أو بآخر إلى ميلاد مجتمع معولم لا نستطيع أن نتكهّن الآن بهيكلته المحتملة»[٤]. لاشك أن الموقف الأيديولوجي للكتاب الذين حاولوا التنظير للظاهرة قد أثر بوضوح في محاولتهم رسم ملامحها حاضراً ومستقبلاً، بل بلغ التشاؤم ببعضهم إلى الحديث عن حضارة الفوضى، متسائلين: هل العالم يسير نحو حضارة الفوضى، راسمين لوحة قاتمة تتنبأ بازدياد البطالة، وانعدام الأمن، وتدهور الوضع البيئي، وتفشي الأمراض الفتاكة المعدية، وانتشار الرشوة، بالإضافة إلى الحروب الاثنية والطائفيّة، وانتشار ظاهرة العنف. إن هذا الموقف المتشائم ينطلق من واقع يومي تعيشه المجتمعات البشريّة، وتعيش في الوقت نفسه نظاما ماليا وتقنيًا صارما، والنظام والفوضى شيئان يهددان العالم، كما يقول بول فاليري، فنظام الإحاطة الشديدة الذي يحوّل الإنسان إلى رقم مكشوف من الأرقام، فيفقد حريّته الشخصيّة، وتنكشف جميع أسراره، ويصبح محاصرا بعيون سريّة ترصد جميع حركاته، في العمل، والشارع، وفي المنزل: يقظا أونائما، منفردا أو مرافقا، وما شكل الرفقة وطبيعتها يلتقي في تهديد حياة الشعوب والبلدان بفوضى التطرّف والعنف، وسقوط الدول، وتشظي البلدان، وانتشار فئات المهمشين، والأوبئة الفتاكة، والتدهور البيئي.

النظام والفوضى سمتان بارزتان من سمات ظاهرة العولمة، دقة عجيبة يوظّفها سدنة أمميّة رأس المال الجديدة لتحقيق أهدافهم في لمحة بصر، أو تقنيات مذهلة تستعملها القيادة العسكريّة للحلف الأطلسي لضرب مواقع محدّدة بالأمتار، ومن مسافات بعيدة، وفوضى الحياة اليوميّة في أحياء الغيتو داخل المدن الأمريكيّة العملاقة، أو بضواحي باريس.

إن التناقض الذي تفرزه الظاهرة من جهة، وسرعة التحوّلات من جهة أخرى تجعل النماذج الفكريّة المدرسيّة القديمة عاجزة عن فهمها، وتحليلها، والتنظير لها، فلا مناص من تجديد المناهج، وتغيير أساليب المقاربات، ونبذ عقليّة «الفكر الواحد»، و «الفكر الواحد المضاد»، فلا مناص من تتبع ما تفرزه الظاهرة بسرعة مذهلة، والإفادة من الجوانب الإيجابيّة مثل: كونيّة مبادئ حقوق

الإنسان، والاعتراف بالآخر، واحترام الخصوصيّات الثقافية، والتصدّي للنظم الاستبداديّة، ومقاومة الجوانب السلبيّة مثل: محاولات السيطرة، وإملاء الشروط على الشعوب الضعيفة، وتحالف سماسرة أمميّة رأس المال مع منظمات المافيا، وتجار المخدرات، ولا يمكن أن تنجح هذه المقاومة إلاّ من خلال العمل السياسي، والنضال الاجتماعي[*]. إن العولمة الاقتصادية لاتلغي قدرتنا على العمل السياسي خلافا لما تروّج له بعض النظم السياسيّة، بل بالعكس فالمظاهر السلبيّة لسياسة العولمة تفرض إعطاء بعد جديد للعمل السياسي والاجتماعي، فالعولمة ليست قضاء وقدرا، كما لمحت إلى ذلك، بل هي من صنع البشر، وهم قادرون بنضالهم على كبح جماحها، وتعديل وجهتها، مفيدين من وسائلها التقنيّة الجبارة من جهة، ومن تجارب نضال الشعوب عندما تصدّت لمخططات الرأسماليّة الكلاسيكيّة في القرن التاسع عشر من جهة أخرى. نعم إن زمن نهاية الألفية الثانية يختلف جذريا عن زمن نهاية القرن الماضي، ولكن الوسائل تختلف أيضا، وبرزت قوى اجتماعية فاعلة لم يعرفها القرن التاسع عشر. إن ضحايا العولمة يمكن أن ينقلبوا إلى ممثلين فاعلين فوق خشبة مسرح الأحداث الاجتماعيّة في الألفية الجديدة، فانتفاضات المهمشين قادمة دون ريب داخل الحدود وعبرها.

تتمثل الظاهرة اليوم في مجموعة التوجهّات العالميّة ذات البعد المستقبلي، وهي توجهات خطيرة الشأن، ولكنها ليست بالضرورة متضامنة ومتناسقة، وهذا ما يفسّر سعي القوى الدوليّة الكبرى، وبخاصّة الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى التنظير لايديولوجيّة جديدة تكون قاعدة للظاهرة، وتساعد على تقديم النموذج الأمريكي بديلا كونيا عن النماذج الأخرى المتهاوية منها والقائمة، فلاغرو- إذن- أن تحاول الإفادة من الأحداث الدوليّة الكبرى للتبشير بهذا النموذج، وتعميمه، أفادت من قيادة التحالف الدولي عام ١٩٩١ لتحرير الكويت، وطرد الغزاة، وترسيخ مبدأ الشرعيّة الدوليّة، وإعادة الاعتبار لمنظمة الأمم المتحدة لفض النزاعات الدوليّة بعد أن شلّت عملها الحرب الباردة طيلة عقود من الزمن، ومهما اختلف الناس حول تفسير الحدث فقد جاء التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت درسا أمميّا لجميع النظم الاستبداديّة ذات الطابع التوسعي، فالمجتمع الدولي لا يمكنه بعد سنة ١٩٩١ أن يبقى مكتوفي الأيدي عندما يغزو بلد بلدا آخر ذا سيادة، وعضوا في المنظمات الإقليميّة والدوليّة مهما كانت الأسباب، ومهما تضاءلت أهمية البلد المعتدى عليه استراتيجيّا واقتصاديا.

ومن أبرز ما أفرزه في المستوى السياسي نجاح التحالف الدولي في تحرير الكويت بروز مفهوم النظام العالمي الجديد، وما ارتبط به من رؤية جديدة للعلاقات الدوليّة[٦].

ثم جاءت أزمة كوسوفو، وسياسة التطهير العرقي، وتشريد شعب بكامله من طرف نظام استبدادي فاشي لتعطي بعدا جديداً سياسيًا وعسكريًا لظاهرة العولمة، فهي -إذن- ليست مجرد تعبير عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بل هي رؤية شاملة تمس عن كثب شتى المجالات، وفي طليعتها المجال السياسي، وقد كشفت أزمة كوسوفو عن مسائل خطيرة الشأن حريّة بمزيد من الدراسة، والتدقيق، منها:

أ- إن القوى الدوليّة الكبرى قادرة على إعطاء مفهوم العولمة أبعادا جديدة من جهة، وعلى تعديل وجهتها من جهة أخرى. إن الدول الضعيفة اقتصاديا وعسكريا قد أصبحت أسيرة ظاهرة العولمة، وخانعة أمام شروط مؤسساتها الدوليّة مثل المنظمة العالميّة للتجارة، والبنك الدولي، وغيرهما. أما الدول الغربيّة الكبرى فلا تزال قادرة على اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة كما برهنت على ذلك أحداث البلقان بالأمس القريب واليوم.

ب- إن الديمقراطيّة هي الوجه الآخر لعملة العولمة، فهي -إذن- ليست مجرّد حريّة السوق، وسقوط الحواجز أمام البضائع، كما يحلو لتيار معيّن التبشير بذلك، وهو التيار المسيطر في البلدان النامية، وفي مقدمتها البلدان العربيّة، إذ نجد قيادات عربيّة تقول: نعم للعولمة إذا كانت تعني الحريّة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبيّة، وتصفية القطاع العام، وتحالف سماسرة الداخل مع كبار المضاربين في العالم، أما إذا كانت تعني الديمقراطيّة، واحترام حريّات المواطن، والتدخل في الشؤون الداخليّة ذودا عن حقوق الإنسان فلا.

ج- إن أوروبا الديمقراطيّة لا تقبل البتة أن يقوم في قلب القارة نظام ديكتاتوري بعد أن سقطت نظم المعسكر الشرقي الواحد تلو الآخر، وبدأ يتوحد الفضاء الأوروبي الديمقراطي. فقد وضّح رئيس الحكومة الفرنسيّة ليونال جوسبان هذا البعد الأوروبي الجديد قائلا: «لا يمكن أن نبني اتحادا أوروبيًا مؤسسا على مبادئ الديمقراطية والحريّة، واحترام حقوق، ونسمح بالمجازر ضدّ الأقليات الوطنيّة داخل هذا الفضاء»[٧].

إذا رفض الغرب أن يقوم اليوم في قلب أوروبا نظام استبدادي ذو أهداف توسعيّة يعيد إلى الأذهان مأساة النازيّة، فلابدّ أن تناضل القوى الديمقراطيّة في العالم من أجل أن يصبح هذا

المبدأ عالميًا، ويطبق داخل جميع أصقاع المعمورة بإشراف هيئات دوليّة، فمن المعروف أن اهتمام الغرب بحقوق الإنسان في الستينات والسبعينات كاد ينحصر في الدفاع عن هذه الحقوق في بلدان ما وراء الستار الحديدي ليشمل اليوم العالم بأسره، وليتبوأ منزلة مرموقة ضمن مشاغل هيئة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدوليّة والإنسانيّة، ولتحقيق هذا الهدف وغيره من الأهداف النبيلة للعولمة، فإننا نؤمن بضرورة دعم العمل السياسي، والنضال الاجتماعي في العالم من أجل كبح البعد المالي المضارباتي في الظاهرة.

وأودّ التلميح في نهاية هذا التمهيد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكيّة عرفت كيف تفيد من الوضع الدولي الحالي لتقود ظاهرة العولمة معتمدة في ذلك على قوّتها العسكريّة بالدرجة الأولى، ولها في هذا المجال تجربة سابقة، فقد جاءت مشاركتها في الحرب العالميّة الثانيّة خطوة حاسمة لانتصار القوى الديمقراطيّة على النازيّة والفاشيّة، ومهّد انتصارها العسكري يومئذ إلى نشر النموذج الأمريكي في أوروبا، ويبرز هذا النموذج اليوم في أشكال جديدة من خلال القيادة الأمريكيّة لعمليات الحلف الأطلسي في يوغسلافيا، وتمثل هذه التطوّرات السريعة وجهًا من وجوه العولمة، وهذا يؤكّد من جديد ما لمحنا إليه من أن المفهوم لم يتبلور بعد، ومن هنا فلا مناص من التركيز على مظاهر العولمة سعيًا لتحديد أبرز سماتها.

١- العولمة سياسيًا

قد يبدو لأول وهلة أن العولمة ظاهرة منطقيّة متسقة تتكامل فيها الجوانب المختلفة، ولكن إمعان النظر فيما تفرزه من قضايا متنوعة، ومعقدة، يجعلنا نلمس التناقضات الحادة، فإلى جانب ديناميّة الانصهار، والتكامل، والاتحاد، وسقوط الجدران، وانهيار الحدود، قربت المسافات، والتحمت الشعوب على اختلاف ألوانها، ولغاتها، وثقافاتها، وساعدت وسائل الاتصال الحديثة على التعريف بحضارة أمم كانت مجهولة، أو تكاد، فأسهم كل ذلك في القضاء على ايديولوجيّة التفوق الشوفيني لعنصر على آخر، وهي الايديولوجيّة التي بررت بها الراسماليّة الكلاسيكيّة في مرحلتها الإمبرياليّة سياسة استعمار الشعوب تحت شعار «رسالة التمدين»[٨]. نجد جوانب أخرى تتزامن مع هذه السمة الأساسيّة الإيجابيّة من سمات القرية الكونيّة الجديدة، وأعني بروز ظاهرة التفكّك، والتشظي، والحروب الأهليّة ذات الطابع العرقي، أو الطائفي، ومع تصاعد قوى اليمين المتطرف في المجتمعات الغربية، ومع انتشار العنف والإرهاب الدولي، وعصابات المافيا العابرة الحدود، يكفي أن نذكر هنا الرقم المخيف التالي: «ففي ولاية كاليفورنيا- التي تحتل بمفردها

المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية- بلغ الإنفاق على السجون ما يساوي المجموع الكلي لميزانية التعليم. وهناك ٢٨ مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد على عشر السكان، قد حصنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة»[٩].

إن هذه البوادر قد جعلت بعض الدارسين يتوقعون عودة الصراعات السياسية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العشرينات، وقد مهدت لوصول الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، وأدت في نهاية المطاف إلى كارثة الحرب العالمية الثانية. ينطلق هذا التنبؤ من تحليل معطيات الواقع الحاضر في المجتمعات الأوروبية بصفة خاصة، فقد نسف الوضع الاقتصادي المتأزم - وبخاصة تفاقم البطالة، وتدهور المستوى المعيشي للطبقة الوسطى، وتمزق النسيج الاجتماعي - أسس دولة الرفاه، وعوامل التوحد والانصهار.

يمثل هذا الوضع تربة خصبة لتنامي قوى اليمين المتطرف، باحثا عن كبش فداء يحمله نتائج ضمور الطبقة الوسطى إما داخل الحدود بتوجيه أصابع الاتهام إلى الجاليات الأجنبية المنحدرة من أصول آسيوية وإفريقية، وفي طليعتها بطبيعة الحال الجاليات الإسلامية، أو خارج الحدود بنشر الخوف من خطر وهمي. يقول أحد أنصار النازيين الجدد، وقد قطعت عليه مظاهرة أكراد تركيا طريقه إلى مطار مدينة دسلدورف: «لو كان الأمر بيدي لوجهت في الحال قوات الحدود، وقوات مكافحة الإرهاب، وأنهيت المشكلة في خمس دقائق»، مستطردا: «المشكلة تكمن، وللأسف، في أننا في ألمانيا لا نزال نفتقد الحزب الصحيح»، وسيتغير الوضع في رأيه لو ظهر في ألمانيا شخص شبيه بالسياسي النمساوي جورج هيدر، وهو زعيم النازيين الجدد في النمسا.

يعد هذا الوضع الجديد من أبرز مفارقات العولمة، فقد أزالت الحدود، وطوت المسافات، ونشرت عبر وسائل الاتصال قيما إنسانية جديدة مثل التسامح، والذود عن حقوق الإنسان أينما كان، والاعتراف بهوية الآخر وثقافته من جهة، وأحيت من جهة أخرى كره الآخر، ورفضه، والمناداة بعزله في أحياء المهمشين، أو طرده، وإن كان من أبناء الجيل الثاني، أو الثالث، أي أنهم قد ولدوا فوق الأرض الأوروبية، وحذقوا لغة القوم، واستوعبوا حضارتهم وعاداتهم، وأصبحت لا تربطهم بالمنحدر الأصلي إلا مظاهر باهتة، لكن مشكلتهم أن بشرتهم لم تتغير، وتذكّر بشعوب أهل الجنوب الذين لا يمكن أن ينصهروا البتة في مجتمعات أهل الشمال حسب أيديولوجية التفوق العرقي التي تتبناها قوى اليمين المتطرف. وهكذا تحول الشعور بالعزلة داخل الدار، والعجز عن

التأقلم مع الأوضاع المعولة إلى عداء نحو الآخر، والمطالبة بعزله وإبقائه بعيدا، وما إجراءات إغلاق حدود دول الاتحاد الأوروبي في وجه القادمين من الجنوب إلا مظهر من مظاهر التعبير عن هذا الشعور. وأودّ الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدراسات الجديدة عن صورة الإسلام في الغرب اليوم قد أكدت أن هذه الصورة متأثرة إلى حد بعيد بصورة الإسلام لدى المسيحيين في العصر الوسيط «وبعقلية الحروب الصليبية»، وجاءت المشاهد المرعبة، التي تنقلها يوميا البرامج التلفزيونية المختلفة عن حوادث الإرهاب، التي تعاني منها بعض من البلدان الإسلامية لتغذي الصورة القديمة، وتطلق المارد من قمقمه، فحصل الخلط واللبس. ومما يلفت النظر في ظاهرة العولمة تزامن التنظير للسوق الكونية الموحدة، ولأسمية رأس المال، ولعصر الصورة الخارقة الجدران، والعابرة الحدود مع التنظير لضرورة استعداد الغرب لنوع جديد من الصراع سيتسم به القرن الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة غداة سقوط الاتحاد السوفييتي، وهو صراع ذو طابع عرقي وديني، وقد هوله أحد أساتذة جامعة هارفارد البارزين صموئيل بي هانتينغتون فسماه صدام الحضارات في مقاله الشهير الصادر في صيف ١٩٩٣ بمجلة «العلاقات الخارجية»، ونال التنظير للصدام بين الغرب والإسلام حصة الأسد في هذه الدراسة، متخذا مظاهر التطرف التي تشكو منها بعض البلدان الإسلامية دليلا على استحالة التعايش مع الحضارة الإسلامية، مشيراً إلى أن حلف شمال الأطلسي بدأ يخطط لمواجهة التهديد القادم من حدوده الجنوبية بعد زوال الخطر عن حدوده الشرقية بسقوط نظام المعسكر الشرقي، وهو تنظير يتسم بالمبالغة والتهويل جاء متمما لمقولة «نهاية التاريخ»، وانتصار نظام دولي واحد وحيد، انتصر على الصراع السياسي والايديولوجي بين الدول، وبقي عليه أن ينتصر في معارك الصدام الحضاري والجبهة الأولى في حروب الغرب الجديدة، حربه مع الإسلام الذي يقدمه المنظّرون الجدد مهددا قيم الغرب العلماني.

وأود التذكير في هذا الصدد بأن المبشرين خلال عقود من الزمن بعولمة النمط المعيشي الغربي عامة، والأمريكي بصفة أخص، قد لاذوا بالصمت في الأعوام الأخيرة بعد أن أدركوا أنهم عاجزون عن تحقيقه في عقر داره. فما بالك في العالم أجمع. فقد سقط النموذج مع سقوط جدار برلين، وقد كان سلاحا ناجعا من أسلحة الحرب الباردة، وحل محلّه شعار «لينقذ نفسه من يستطيع ذلك» فرأت فئات من سكان الغرب نفسه أن الخلاص السياسي يكمن في العزلة، والسياسة الانفصالية (يوغسلافيا-نزعات في إيطاليا وإسبانيا - كورسيكا- كندا- تشيكوسلوفيا سابقا)، واتخذت هذه النزعات في المجتمعات النامية اتجاهين: اتجاه نحو الداخل تمثل في

الصراع العرقي والطائفي والمذهبي والقبلي والعشائري، واتجاه نحو الخارج تمثل في بروز دعوات للعزلة عن الغرب، ورفض الآخر.

إن جموح الليبيرالية الجديدة: الأسّ الايديولوجي للعولمة، لفرض حريّة السوق دون قيود، قد أدّى إلى ظهور أصوليّة جديدة هي أصوليّة حريّة السوق، وغذا الأصوليات الاثنية، والدينيّة، والسياسية. إن الاقتصاد المعولم الجديد الذي قضى على حلم مجتمع الرفاه، وأصبح منظروه يتحدثون عن مجتمع العشرين قد دفع بفئات اجتماعيّة متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وخلق تربة خصبة لنمو حركات التطرف، والنزعات القوميّة الشوفينية، والبدع الدينية من قبيل حركة «Scientology»، التي يرى فيها الدارسون الاجتماعيون «صيغة جديدة من صيغ التطرّف السياسي». وقد تنبأ بذلك الكاتب الأمريكي المعروف وليم كريدر عندما كتب يقول: «تزدهر الفاشية في ظلّ ظروف اقتصادية ومالية معينة. إن كل سياسي أمريكي تسلطي يوحي بشيء من المصداقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش سيفوز فوزا باهرا، خاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى»[١٠]. فليس من الصدفة- إذن- أن تنشط حركات النازيين الجدد من بات بوكنان بالولايات المتحدة إلى الديماغوجي العنصري في روسيا زيوغانوف، ولوبان في فرنسا، وونستون بيترز في نيوزيلنده، وهيدر في النمسا، وأمبرتو بوسي في إيطاليا، وزعماء الحركة الانفصالية الشوفينية في جزيرة كورسيكا، وغيرهم كثير. ومن هنا جاء وصف بعض علماء الاجتماع لأنصار أصولية حرية السوق، وما يقترن بها من مضاربات، ونسف للمكاسب الاجتماعية، بأنهم أميون سياسيا، ولا غرابة في ذلك فكثير منهم سماسرة يجهلون العمل السياسي، ويجهلون دروس التاريخ، فمن المعروف أن التوتر الاجتماعي العنيف، وانتشار البطالة كان لهما دور حاسم في فشل الديمقراطية، وصعود اليمين في العشرينات.

من دروس التاريخ أن الديمقراطية لا تبنى دون حريّة سياسية، والفئات الاجتماعية، والمتمتعة بالسكن، والتأمين الاجتماعي ضد نوائب الدهر. والشاعرة بالاطمئنان في عملها اليومي هي القوى النشطة سياسيا واجتماعيا، والذائدة عن الديمقراطية، أما القوى المهمشة ماديا واجتماعيا فإنها تحلم بالبديل، وإن جاء من قاع الجحيم فتصدق كل ناعق، وهو مايفسر شعبية الحركات اليمينية المتطرفة في أوساط الفئات المهمشة، وبخاصة فئة الشبان غير المؤهلين لممارسة مهنة معينة، وبالتالي لا تتوفر لهم فرصة عمل، ومن الغريب في هذا الصدد بروز نوع آخر من الشوفينية يمثله

اليمين الجديد من الأثرياء، ضمن أحزاب سياسية ليبرالية مثل الحزب الليبرالي الألماني، يتهمون العاطلين عن العمل، والمرضى، والمسنين بالطفيلية الاجتماعية، فرفعوا مقولة مفادها «أن تدبير الحياة في حالة الشيخوخة، والمرض، وفقدان فرصة العمل يجب أن يترك للمبادرة الشخصية الفردية من جديد.

إن أثرياء العالم، وأصحاب الشركات العابرة للحدود لايفكرون في خطر اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وازدياد جحافل العاطلين عن العمل على مستقبل النظام الديمقراطي في الغرب، بل هم منشغلون أساسا بتطوير تقنيات نظم حراسة أرخبيل الثراء الذي يعيشون داخله، كما اعترف بذلك واحد من صفوفهم، عملاق الإعلام التلفزيوني (CNN) تيد تورنر قائلا: «إن أصحاب المليارات الكثيرة مشغولون الآن بتسريح كادرهم الإداري الوسطي قبل أن يكون لهم حق الحصول على راتب تقاعدي من الشركة. إننا في طريقنا لأن نصبح المكسيك، أو البرازيل حيث يعيش الأغنياء خلف الأسوار، مثلهم في ذلك مثل أغنياء هوليود، ويشغل العديد من أصدقائي جيشا من فرق الحماية الخاصة لخوفهم من الاختطاف»[11].

ونلاحظ في هذا الصدد أن ظاهرة فتح الأبواب على مصاريعها أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق، وأممية رأس المال قد رافقتها نسبة مهولة من ازدياد الجريمة، فقد ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلى عشرين ضعفا خلال العقدين الماضيين، أما المتاجرة بالكوكايين فقد ازدادت خمسين مرة إن الفئات القادرة على المتاجرة بالمخدرات، وهي فئات لها حماية داخل السلطة العليا، وبخاصة في البلدان النامية، قادرة في الوقت ذاته على المتاجرة بالسلاح والسيارات المسروقة، بل ظهرت صيغة حديثة لتجارة الرقيق تتمثل في تهريب النازحين إلى البلدان الغربية بطريقة غير شرعية، ويكفي التذكير في هذا الصدد برقم واحد حسب تقدير إحدى الدوائر الأمريكية الرسمية مفاده أن بعض العصابات الصينية المتخصصة في هذا النوع من التجارة الجديدة، تجارة الرقيق المعاصر، قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وفي العالم الواحد، مليارين ونصفا من الدولارات. وأصبحت الدول الحديثة تسن القوانين المتناقضة مع الحرية الشخصية، وأسرار المواطنين بحجة مقاومة الجريمة، وهكذا فتح باب التنصت على المواطنين القابعين في منازلهم بمجرد أي شك يخطر على باب المحققين في جريمة من الجرائم، مع ملاحظة أن الجريمة التي رافقت ميلاد الليبرالية الجديدة المتطرفة تختلف اختلافا جذريا عن ظاهرة الإجرام القديم، فقد أفادت من التقنيات الحديثة، ومسالك التجارة الدولية

العابرة للحدود، وأصبحت قادرة على إسقاط نظم سياسية بكاملها في بلدان العالم الثالث.

إن هذا الوضع يذكرنا بمقولتين أعلنهما كورت توخولسكي. المقولة الأولى صرح بها لیلة الأزمة العالمية في نهاية العشرينات فقال: «إن الإجرام والرسمالية فقط هما المنظمان في أوروبا تنظيما عابرا للحدود». أما المقولة الثانية فقد قالها في خضم الأزمة، وهي: «بعدما ينقل أصحاب المشروعات كل ما بحوزتهم من أموال إلى الخاصة، يتحدث البعض عن تفاقم الحال».

وعندما نعود إلى البلدان العربية والإسلامية فإننا نلاحظ أن جميع الدراسات الجدية التي نشرت في الأعوام الأخيرة حول الحركات الإسلامية المتطرفة تؤكد على أهمية العامل الاقتصادي الاجتماعي، فليس من الصدفة أنها تجد أنصارها في الأحياء الشعبية حيث نسبة البطالة المرتفعة، والفئات المهمشة.

إن هذه الإشارة السريعة عن ظاهرة التطرف، والجريمة المنظمة، والعنف غربا وشرقا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسؤالين الكبيرين التاليين:

أولا: ما هو مصير الدولة في نظام العولمة؟

دشنت الدول القوية في عصر النهضة الأوروبية مرحلة غزو العالم فيما عرف بالنظام الاستعماري ابتداء من القرن الخامس عشر. أما اليوم فإن أمنية رأس المال، والشركات المتعددة الجنسية هما اللذان يغزوان العالم، وهكذا بدأت معاول الليبرالية الجديدة في هدم الأساس الذي ضمن وجود شقيقتها الكبرى: الرأسمالية الكلاسيكية، أعني الدول القوية، والاستقرار الديمقراطي، فأصبح اليوم أصحاب الشركات العالمية الكبرى، والمتحالفون معهم من المضاربين يدعون إلى أن تحل الشركات محل الدولة، فلاغرابة- إذن- أن نجد كثيرا من الدول فشلت في التعامل مع فوضوية السوق العالمية، بل تهاوى بعضها تحت ضربات سماسرة السوق، وأصبح الاقتصاد هو المهيمن على السياسة، وإذا كان الإعلام الحر، والقضاء المستقل في المجتمعات الديمقراطية، يميطان اللثام عن هذه الهيمنة، وعن أساليبها الملتوية. فقد تحولت إلى ظاهرة مزعجة في البلدان النامية حيث أصبح سماسرة السوق يؤثرون تأثيرا بعيد المدى في القرار السياسي، ويؤثرون بالتالي في مستقبل مجتمعات بأسرها.

يحدد الليبراليون الجدد مهمة الدولة في عصر العولمة بأنها مضيفة للشركات المتعددة الجنسية، وما يقترن بالضيافة من كرم وترحيب، وفرش البسط، وتزيين الطرقات، وغيرها من

الخدمات ولكن المشكلة أن هذه الخدمات أصبحت باهظة الكلفة، وتحمل الدولة أعباء مالية مرهقة لإنجازها، وهي مضطرة في الوقت نفسه إلى إعفاء الشركات العالمية من الضرائب، أو التخفيض فيها على الأقل، وهو ما يؤدي حتما إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية، والخدمات العامة من نقل، ومدارس، ومستشفيات، وجامعات، ومؤسسات ثقافية وترفيهية، ويتزامن كل ذلك مع مطالبة الشعوب حكوماتها بالمزيد من الجهد لتحسين المستوى المعيشي بزيادة الأجور، ودعم الخدمات العامة، وهكذا نستطيع أن نتصور الوضع الذي أصبحت عليه الدولة في عصر العولمة، ونكتفي هنا بالإشارة إلى مثالين من المجتمع الغربي الصناعي، يتصل المثال الأول بالقانون الضريبي الجديد الذي قدمته الحكومة الألمانية المحافظة في صيف ١٩٩٦، وأدى إلى انخفاض دخل الأفراد، وميزانية الدولة بمبلغ ١٤,٦ مليارا من الماركات في السنة الواحدة، كما تفيد تقارير معهد البحوث الاقتصادية الألماني بأنه تم تخفيف أعباء الجباية بالنسبة لأصحاب المشروعات، وللعاملين لحسابهم الخاص بالمقدار نفسه. أما المثال الثاني فهو يكشف مدى تدهور الأوضاع في بلد يعتبر مثاليا في تطبيق النظرية الليبرالية الجديدة، فقد اقتربت نظم التعليم والرعاية الاجتماعية في بريطانيا من المستوى السائد في البلدان النامية، فمن بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين ينشأ طفل في ظل الفقر والفاقة، ويضطر مليون ونصف من الصبيان ممن هم في سن دون السادسة عشر عاما إلى العمل لتوفير لقمة العيش نتيجة هزال نظام الرعاية الاجتماعية[١٢]، فلم يتبخر حلم تحقيق مجتمع الرفاه فحسب، بل وقع التراجع في الحقوق الاجتماعية المكتسبة فاتسعت الهوة بين الأثرياء والفقراء، وتدحرجت كثير من فئات كثيرة من الطبقة الوسطى نحو حافة الفقر، فليس من الصدفة- إذن- أن تصوت الجماهير العريضة في جل بلدان الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الأخيرة لفائدة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أملا في إنقاذ السفينة المترنحة.

هذا وضع الدولة في البلدان الصناعية الغنية، أما في البلـدان الناميــة فحدّث عن البحـر ولا حرج، فقد تدهورت مؤسسات كثير من الدول وهياكلها لتصبح مجرد نظم رسالتها الأساسية حراسة أرخبيل أثرياء الداخل والخارج، فلم يعد الحديث عن الدولة، بل عن أجنحة المافيا المتصارعة، والمؤثرة في القرار السياسي، ولم يعد الحديث عن المجتمـع، بل عن هذه الجماعة أو تلك.

إن الحديث عن مصير الدولة في عصر العولمة يجرّ إلى التساؤل عن هدف الليبرالية الجديدة، وما هو النموذج الذي تسعى إلى فرضه على العالم؟ ويجرّ كذلك إلى السؤال السياسي الاستراتيجي المركزي، وهو سؤال ذو علاقة بمستقبل الدول، وأعني: من هو عدو الغرب اليوم، ذلك أن الرأسمالية قد عودتنا طوال تاريخها المديد على خلق عدو، ولو كان وهميا، فما هو عدو الغرب اليوم؟ قد كان الجواب واضحا طيلة سبعين سنة: الخطر الشيوعي، والمعسكر الشرقي، فكيف الأمر بعد سقوطه؟

من المعروف أن الحلف الأطلسي بدأ يتساءل عن دوره الجديد غداة سقوط المعسكر الشرقي، وتصفية حلف فرصوفيا، وبدأ التنظير لعدو جديد قد يطل برأسه من الجنوب، ثم جاءت أزمة كوسوفو لتؤكد الأبعاد الجديدة لدور الحلف، ولتسمح له بوضع استراتيجية تهدف أساسا إلى مواجهة خطرين: الخطر القادم من بلدان شرق أوروبا، وقد زعزعتها الأزمة الاقتصادية، واشتعلت فيها نيران القوميات الشوفينية، والحروب الإثنية[13]، والخطر القادم من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. هذا الخطر الذي تلمحه القيادة الاستراتيجية للحلف في شطط نسبة النمو الديمغرافي، وفي وضع اقتصادي متأزم قد يفجر هزات اجتماعية مفاجئة، وتلمحه بالخصوص في ظاهرة الإسلام السياسي المتطرف. فلا غرابة -إذن- أن يشمل الحوار الأوروبي- المتوسطي الجوانب الأمنية الاستراتيجية، وبخاصة التعاون مع الحلف الأطلسي، وكأنه أصبح يمثل الوجه العسكري للعولمة، وهو بُعْد أصبح واضحا اليوم بعدما أكدته حرب البلقان[14]، فقد تعددت أوجه العدو، ولم يعد وجها واحدا تمثل أثناء الحرب الباردة في الخطر الشيوعي، فهو اليوم الحروب المحلية، ومحاربة النظم الديكتاتورية ذات الأهداف التوسعية، وقد يكون غدا تجارة المخدرات، أو الجريمة المنظمة، ويبقى- دون ريب - الوجه البارز للعدو الجديد.. الحركات الأصولية المتطرفة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. كتب الخبير الأمريكي في شؤون العالم الثالث روبرت د.كابلان يقول: «وبما أن ٩٥ في المائة من الزيادة السكانية تتركز في أفقر مناطق المعمورة، لذا لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كانت ستندلع حروب أم لا، إنما صار يدور حول طبيعة هذه الحروب، وحول من سيحارب من؟ فمن بين الاثنتين والعشرين دولة عربية ينخفض الناتج القومي في سبع عشرة دولة منها، وهذا في وقت يتوقع فيه المرء أن يتضاعف حجم السكان في بعض هذه الدول في العشرين سنة القادمة... في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة

الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح»[١٤]، ومن المعروف أن هذه النظرة المستقبلية ذات الطابع الأمني الاستراتيجي قد رافقها تنظير سياسي حضاري لخصه المفكر الأمريكي هانتينغتون في مقولة «صدام الحضارات» كما لمحنا إلى ذلك.

ثانيا: ما هو مصير الديمقراطية؟

تملك البلدان المتقدمة ٨٠ في المائة من الدخل العالمي، وهي تمثل ٢٠ في المائة من سكان العالم، ولكن المشكلة لا تكمن في اتساع الهوة بين أثرياء الشمال، وفقراء الجنوب فحسب، بل أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالاتحاد الأوروبي يعد أكثر من خمسين مليون فقير، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٩٧ عشرين مليونا ، وهكذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعولم تفرز يوميا عددا متزايدا من المهمشين، وبخاصة في صفوف الشباب، والنساء، والمهاجرين، وقد حمّلتهم حركات اليمين المتطرف تبعة تفشي البطالة، والقضايا الاجتماعية التي تئن تحت عبئها البلدان الأوروبية.

إنه من الطبيعي أن يتساءل المرء في مثل هذه الأوضاع عن مستقبل الديمقراطية، وأن تحوم الريبة حول غائية الليبرالية الجديدة؟

وليس من المبالغة في شيء القول هنا: إن قضية مستقبل الديمقراطية في الغرب، وبخاصة في أوروبا هي القضية المحورية التي تشغل بال النخبة السياسية والفكرية الأوروبية بجناحيها اليساري والليبرالي، وهي حجر الزاوية فيما صدر من مؤلفات جدية عن العولمة خلال الأعوام الأخيرة.

واعتقد أن صيانة الديمقراطية في الغرب أولا، وفي بقية بلدان العالم ثانيا تقع أساسا على كاهل النخب السياسية والنقابية والفكرية الأوروبية، وتأتي في الطليعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وحركات الخضر، وهي أمام خيارين لا ثالث لهما: الاستمرار في الدعوى إلى مجتمع العشرين، والبقية هم فائضون عن الحاجة، وهو الطريق الذي اختارته الليبرالية الأمريكية، أو كبح جماح حرية السوق بضوابط صارمة ورادعة، ودعم دور الدولة، والسعي من أجل استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد، وترسيخ العقيدة الديمقراطية بتقوية دعامتها الصلبة: المجتمع المدني وخصوصاً إضفاء محتوى جديد على مفهوم الديمقراطية يتمثل فيما برز خلال العقدين الأخيرين من مفهوم معاصر لحقوق الإنسان، وبذلك تكون أوروبا وفية لتراثها السياسي والفكري منذ الثورة

الفرنسية حتى اليوم، فنخبها هي التي رفعت شعار النضال من أجل الحقوق السياسية في القرن الثامن عشر، ومهدت بذلك لثورة ١٧٨٩، وعرف العالم الحقوق الاجتماعية من خلال نضال قواها الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين. فلابد أن تضحى فلسفة حقوق الإنسان سمة للعقيدة الديمقراطية في الألفية الثالثة.

٢ - العولمة اقتصاديا

خشي الأوروبيون في مطلع الثمانينات من مجتمع الثلثين، أي مجتمع الرفاهية التي يتمتع بها الثلثان، ويقابله مجتمع الثلث من المعوزين، قلقوا لأنهم أدركوا أن هذا الثلث الفائض عن الحاجة سيصبح مصدر إزعاج وتوتر، وهزات اجتماعية مفاجئة، كما يحدث من حين لآخر في كثير من البلدان الأوروبية، ونزل خبر جديد كالصاعقة بعد خمس عشرة سنة عندما بدأ المختصون في الدراسات المستقبلية في اجتماع نخبة قيادة العالم بفندق فيرمونت بمدينة سان فرانسيسكو في خريف ١٩٩٥ يتحدثون عن مجتمع العشرين، أو مجتمع الخمس في القرن المعولم الجديد، أي أن عشرين في المائة سيكون لهم عمل يدر عليهم دخلا يسمح بمستوى معيشي محترم، أما البقية من المواطنين الفائضين عن الحاجة فسينضمون إلى جحافل العاطلين. إن الليبرالية الجديدة الحاضنة لأيديولوجية العولمة قد أفادت من تجارب الشقيقة الكبرى: الرأسمالية في عصرها الكلاسيكي، وأدركت أن عصر الصورة لا يسمح لسكان أرخبيل الثراء بالتمتع بحياة الترف والبذخ دون إزعاج وكوابيس مفزعة، فلابد- إذن- من التفكير في إلهاء الثمانين في المائة وتخديرهم، والإفادة لتحقيق ذلك من أحدث وسائل الاتصال في مجال الفرجة والإلهاء، فليس من الصدفة-إذن- أن يكون أحد كبار المختصين في القضايا الأمنية، ومستشار الأمن القومي في البيت الأبيض سابقا الخبير الأمريكي ذو الأصول البولندية برجنيسكي من أبرز نجوم اجتماع فندق فيرمونت، وجيء به ليقترح على الحاضرين من رجال السياسة والمال أسلوبا يمكن من سد رمق المواطنين الفائضين عن الحاجة، وتسليتهم حتى يواصلوا العيش في عالم الأحلام، ويستمروا فاغري الأفواه أمام ما تمطرهم به الأقمار الصناعية من صور وبرامج، وتفتقت قريحة الخبير في المسائل الجيو-ستراتيجية عن مقولة الإلهاء بمص حلم الأثداء المخدرة مشيرا بذلك إلى الحليب الذي يفيض عن ثدي المرضعة، والمتمثل في المساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تسد الرمق بالإضافة إلى الخليط الآخر المتمثل في ثقافة «ماكدونالد» و «والت ديزني»، أو ثقافة أفواج الفتيان

المتحلقين أمام منازلهم في أحياء الصفيح بالدار البيضاء، أو أحياء شبرا بالقاهرة، أو أم درمان بالخرطوم، يتهامسون حول مفاتن صدر باميلا أندرسون سباحة الإنقاذ في المسلسل الأمريكي «باي واتش» وكأنها إحدى بنات الحي التي يمكن أن تصبح يوما ما زوجة أحدهم. وسأكتفي في الفقرة التالية بالإشارة السريعة إلى بعض الأرقام الدالة على أن العالم قد دخل فعلا في نهاية القرن الحالي في مرحلة مجتمع الخمس، إذ إن ٢٠ في المائة من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على ٨٤,٧ في المائة من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى ٨٤,٢ في المائة من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها ٨٥,٥ في المائة من مجموع مدخرات العالم، ورافقت كل ذلك ظاهرة جديدة نعيشها اليوم هي أممية رأس المال، ولكنها أممية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية، فقد اعترف مدير صندوق النقد الدولي أيام الأزمة المالية في المكسيك بأن «العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان»، وهو يعني المتاجرين بالعملة في المستوى الدولي، وقد أصبحوا لا يمثلون قوة مالية فحسب، بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية. إنهم قادرون باتباع أساليب مختلفة - مثل إغلاق حنفيات الاستثمارات المالية، أو حض رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط على عملة معينة لتتدهور وتنهار- على تحريك الانتفاضات الشعبية لتأتي على الأخضر واليابس. فقد جاء الدرس واضحا أيام عملية «درع البيزو» (تشبيها بدرع الصحراء في حرب الخليج) عندما انهارت العملة المكسيكية في مطلع ١٩٩٥، وخضعت قوى مالية جبارة مثل قوة الولايات المتحدة الأمريكية، والمصارف المركزية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي أمام السوق المالية الدولية التي تتحكم فيها أيد خفية، هي أيدي عمالقة سوق الأممية المالية الذين وصفهم يومئذ ميشال كامديسو مدير صندوق النقد الدولي بالصبيان، وكان لسان حاله يقول: إنهم أصبحوا يملكوننا ولانملكهم! وجاء تصريح رئيس المصرف المركزي الألماني تيتماير أمام المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي بقرية دافوس عام ١٩٩٦ أكثر وضوحا قائلا : «إن غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا بل إنهم قد صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها. وقد أصبح الخبراء في شؤون أسواق المال يوصفون بأنهم العقلانيون الحقيقيون، لا يقيمون وزنا لهوس الزعامة، أو لحسابات سياسوية أو انتخابية، كما هو الشأن لدى كثير من رجال السياسة، بل يضطرون إلى إصلاح ما يفسده السياسيون. فهم ليسوا سوى «محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف، وبفرض أسعار فائدة أعلى».

إن مرحلة الأمية المالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأمية عصر الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وعصر الدعاية والإشهار، وهو الجانب الثقافي في القضية، وذو علاقة متينة بكل مشروع يهدف إلى التجديد الفكري أو السياسي، فلابد أن نعلم في هذا الصدد أن ميزانية صناعة الدعاية والإشهار تبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مائتين وخمسين مليارا من الدولارات، وهكذا انتصرت ثقافة شركات «والت ديزني» و «ماكدونالد» عبر الإشهار الدولي، وأصبحت الأفكار مثل السلع ترتدي جلبابا موحدا، واقتلعت الأطباق المستقبلة لما ترسله الأقمار الصناعية من صور وإشارات ملايين البشر من بيئاتهم الحضارية، ومن أنماط عيشهم ليصبحوا يحلمون باللحاق بمستوى معيشة أثرياء الأرخبيل العالمي الجديد، ويدرك قادة العولمة أن هذا اللحاق مستحيل، فجاؤوا في اجتماع فندق فيرمونت بأهل الاختصاص للتصدي لانتفاضات الشعوب، وغضبها، لينظروا لضرورة تسليتها برضع الأثداء المخدرة، كما لمحنا إلى ذلك قبل قليل، إننا أصبحنا نعيش حقا على وقع القرن الجديد المعولم، بدءا من البضاعة المعروضة في دكاكين القرى القصية، ووصولا إلى التجول عبر الانترنت في قاعات البورصات العالمية، أو التسوق في أشهر المغازات في الدنيا، بل أصبحت الشركات الكبرى للبرمجة الإلكترونية تشغل الفنيين في بلدان العالم الثالث عبر أجهزة الكمبيوتر، وتدفع أجورهم، وتطردهم من العمل بالطريقة نفسها.

خرجت الليبرالية الجديدة- إذن - منتصرة على الشيوعية بعد سقوط قلعتها الأولى: الاتحاد السوفييتي، رافعة شعارها الكلاسيكي: حرية السوق ستحل كل المشاكل، وتقضي على البطالة والفقر، وستحقق مجتمع الرفاه ليس في المجتمع الغربي فحسب، بل في العالم بأسره، وعلّق الفقراء في العالم آمالا عريضة على الوصفة السحرية الجديدة، وأداروا ظهورهم إلى التجارب الاشتراكية على اختلاف أنواعها، ورأوا أن الخلاص الوحيد يكمن في تقليد النموذج الليبرالي، وقد سعى زعماؤه إلى فرضه على جميع أصقاع المعمورة عبر البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وغيرها من المنظمات الدولية، ولكن سرعان ما خابت الآمال، وانكشفت الحقائق المرة، فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال، والمضاربون في البورصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى حساب الدول نفسها، وبدأ مسلسل الانهيار النقدي منذ أكتوبر ١٩٨٧، ورافقه الإفلاس المتكرر نتيجة السمسرة والغش، وبروز مفهوم «اقتصاد الكازينو»، وتحول المقامرون المتحلقون حول مائدة هذا الصنف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال يضرب بهم المثل، بل يخطب رؤساء الدول وكبار الساسة ودّهم، ويقبع كثير منهم اليوم في

غياهب السجون[١٥]. وإذا انكشفت أوراق هؤلاء المغامرين في البلدان الغربية فذلك يعود إلى الوجه الآخر لعملة الليبرالية: الديمقراطية المتمثلة أساسا في حريّة الإعلام، واستقلال القضاء، وهي نقطة القوّة في النظام الليبرالي، أعني التوأمة بين حرية السوق والديمقراطية باعتبارها خشبة الإنقاذ للخروج من ويلات النظام الشيوعي، ومآسي التخلف. ويؤكّد بناء على ذلك أحد غلاة الليبرالية (الاقتصادي الأمريكي جفري ساكس) قائلا: «إنني أؤمن عميق الإيمان بأن حل كثير من المشاكل، وبينها مشاكل التنمية، يكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي»[١٦]. ولكن الواقع اليومي، وداخل المجتمعات الغربية نفسها ينسفه هذا الإيمان العميق، وإذا كان الوجه الآخر لعملة النظام الليبرالي، أعني الديمقراطية، يسمح بمعرفة الواقع كما هو، ومعرفة الأرقام الاقتصادية الحقيقية، وليست المزيفة، فإن الوضع يختلف في جلّ بلدان العالم الثالث، فهي لم تقلّد من الليبرالية طوعا أو كرها إلاّ وجهها الاقتصادي المتمثل في حرية السوق المطلقة، أما الديمقراطية فمضطهدة، أو شكلية في أحسن الحالات، ويعد هذا من أبرز تناقضات الاقتصاد المعولم.

إن الجوانب الاقتصادية في ظاهرة العولمة متعددة ومتنوعة، ولا يعرف أكثر المتحمسين لها ما سيؤول إليه الأمر في الأعوام القليلة القادمة، ومما زاد الطين بلة تداخل العوامل الاقتصادية الموضوعية القائمة على اقتصاد إنتاجي مهيكل مع الاقتصاد الطفيلي القائم على الحيل، والإفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، ومن مضاربات بنوك الواحات الضريبية. فقد كشفت السلط السويسرية أنه وصل منذ عام ١٩٩٦ من روسيا الواقفة على حافة الإفلاس إلى البلدان الغربية نحو خمسين مليار دولار جرى جمعها بطرق غير شرعية، ونجد ضمنها أموال المافيا الروسية، وتمر هذه الأموال عبر جزيرة قبرص بالدرجة الأولى، إذ يوجد في هذه الواحة الضريبية صورياً، أي على الورق مايربو عن ثلاثمائة مصرف روسي بلغ رقم معاملاتها اثني عشر مليار دولار. أما في المستوى العالمي، فإن إحصائيات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن ما يزيد عن ألفي مليار دولار يحتمي من دفع الضرائب تحت راية دويلات صغيرة، وقد أصبحت دول العالم الثالث بصفة خاصة تتنافس في استضافة هذا الطفل المدلل: رأس المال الاستثماري، ولكنه في كثير من الحالات لا علاقة له بالاستثمار، ولا بالإنتاج، ولا التشغيل، بل يأتي للاستفادة من الامتيازات الضريبية فيربح مرتين، مرة من هروبه من دفع الجباية في الوطن الأصلي، ومرة ثانية من الإعفاء الضريبي والامتيازات الأخرى في البلد المضيف، ويصاهر فيه رأس المال المحلي فيقوي نفوذه، وتفتح له الأبواب، ويصبح مؤثراً ليس في القرار الاقتصادي فحسب، بل في القرار السياسي

ايضا، وإذا كانت الدول الصناعية قادرة بأجهزتها الحديثة وشفافية المعلومات فيها على كشف المتحايلين على القوانين، وبخاصة القوانين الضريبية منها، فإن دول بلدان العالم الثالث عاجزة عن ذلك، وإذا تجرأت ان تبقى صاحبة السيادة على اقتصادها الوطني، فإن الشركات العابرة للحدود تلقنها درسا قاسيا، وصل إلى زعزعة النظام الاقتصادي والسياسي معا، وهكذا يمكن أن نتحدث عن الدرس المكسيكي، والتركي، والماليزي، والأندونيسي، وغيرها من الدروس، بل روضت النمور الآسيوية الشهيرة لتصبح قططا أليفة.

إنه من الخطأ ان نوجه أصابع الاتهام إلى جميع أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في البلدان الأسيوية والإفريقية، فبينهم من أسهم بجد في تنمية كثير من هذه البلدان، واستفادة صناعتها الفتية من تقنيات جديدة، ولكن الإشارات السابقة تكشف مدى تعقد الظاهرة، وصعوبة اتباع مقاربة واحدة لإدراك كنهها، ذلك أننا نلمس جوانب سلبية مدمرة مرافقة للجوانب الإيجابية، ويبدو انه من الصعب الفصل بينها، وهو ما جعل البعض يتحدث ليس عن عولمة واحدة، بل عن «عولمات»، إنها في حقيقة الأمر ظاهرة واحدة، ولكنها شديدة التعقيد، كثيرة التناقضات، ولعل ذلك يمثل ملمحا جليا من ملامحها.

أمّا السمة البارزة من سمات العولمة الاقتصادية فهي -دون ريب- أمية رأس المال المنتصرة على أمية الطبقة العاملة، وهي أمية صامتة يقبع سدنتها في مكاتب وثيرة، وفي عمارات عصرية فاخرة، مطوقة بحراس يقظين، تلوح للعابرين أمامها، وكأنها قفر يباب، إنهم يمثلون نخبة النخبة، ينفرون من كل ما هو عام وعمومي، سلاحهم الناجع فئة من كبار المختصين في شؤون المال، يجلسون أمام شاشات أحدث ما أبدعته وسائل الاتصال الحديثة، فلا غرابة -إذن- أن تشتد المعركة في صفوفهم من أجل السيطرة على صناعة المستقبل في الألفية الجديدة: صناعة وسائل الاتصال.

اعتقد العارفون بشؤون الاقتصاد والمال قبل عقدين من الزمن أن محافظي المصارف المركزية يصنفون ضمن أكثر الفئات الاجتماعية ذكاء، وكفاية، واطلاعا، وحظوة، وهم في البلدان الغربية مستقلون عن السلطة السياسية، وبيدهم مقياس حرارة الاقتصاد الوطني، لكنهم اليوم متخلفون يثيرون الشفقة في أوساط نخبة أمية رأس المال. علق الخبير المالي غريغوري ميلمان على مظاهر الأزمات المالية غير المتوقعة قائلا:

إن محافظي المصارف المركزية قد اعتادوا قيادة السوق النقدية، كما لو كانوا يقودون عربة

فورد أكل الدهر عليها وشرب، فالسوق أضحت، من حيث ردود فعلها، تشبه سيارات السباق السريعة، فنقرة بسيطة على كابحها، تقذف براكبيها عبر الزجاج الأمامي إلى قارعة الطريق في الحال[١٧].

وأود في نهاية هذه الفقرة إبداء الملاحظات التالية:

أولا: تمتد أصابع أخطبوط أممية رأس المال في اتجاهات متعددة، تمتد في اتجاه المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية الرسمية، ونحو مراكز القرار الاقتصادي- المالي داخل أجهزة الدولة، وفي اتجاه جيش عرمرم مسلح تسليحا إلكترونيا فائقا من الصبيان اللاعبين بالعملات الأجنبية، وأخيرا وليس آخرا في اتجاه مراكز القرار السياسي، إنه من السذاجة أن يعتقد المرء أن نخبة أممية رأس المال لا تهتم بالسياسة، وما يعنيها هو نجاحها اقتصاديا فحسب. إن مسكها بمجادف السياسة أمر حيوي في استراتيجيتها. فقد أعلن رئيس البنك الألماني الفيدرالي صراحة أن رجال السياسة أصبحوا من الآن فصاعدا تحت رقابة الأسواق المالية، وهو ما أكده الزعيم النقابي الفرنسي مارك بلوندال في منتدى دافوس سنة ١٩٩٦ قائلا: «إن السلط الرسمية لم تعد تمثل في أحسن الحالات سوى مقاولة داخلية تابعة للمؤسسة، السوق يحكم، والحكومة تسير».

لقد اعتاد الفرنسيون أن يقولوا: إن مائتي أسرة تتحكم في مصير فرنسا، ويمكن القياس على ذلك، والقول: إن مائتي شخص داخل قيادة الأممية المالية يسيّرون العالم، فهل نستغرب بعد ذلك من مقولة: إن السمسرة انتصرت على الدولة!

ثانيا: لاشك أن النواة الصلبة التي يتربع على عرشها كهان الأممية المالية تتمثل أساسا في الشركات العابرة للحدود، فحوالي ٣٧٠٠٠ من هذه الشركات مع فروعها ١٧٠٠٠٠ المنتشرة في جميع أصقاع المعمورة هي الماسكة في مطلع التسعينات بتلابيب الاقتصاد العالمي، فملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد، أو ذاك، ولعملته إزاء بقية عملات بلدان العالم، وهي موزعة جغرافيا بين البلدان التالية: اليابان ٦٢ شركة، الولايات المتحدة الأمريكية ٥٣، ألمانيا ٢٣، فرنسا١٩، بريطانيا ١١، سويسرا ٨، كوريا الجنوبية٦، إيطاليا٥ وهولاندا ٤، وكي يدرك المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفي أن نذكر الأمثلة التالية: يفوق رقم معاملات «جنرال موتور» الدخل الوطني الخام للدانمارك، ويفوق رقم معاملات فورد الدخل الوطني لجنوب إفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة تيوتا الدخل الوطني للنرويج، ويشمل نشاطها جميع الميادين الاقتصادية والمالية، فهل نستغرب بعد ذلك أن يتحول قادة الدول إلى خدم في بلاط أممية رأس المال.

ثالثا: أسس المنتدى الاقتصادي العالمي في القرية السويسرية دافوس من أجل تعميق الحوار بين قوى سياسية واجتماعية مختلفة الرؤى حول أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة ومتناسقة، وبخاصة في المناطق التي تشكو من التخلف والفقر، فهو توأم نادي روما، وما أسهم به من جهود في الستينات والسبعينات، ولكنه تحول في الأعوام الأخيرة إلى كعبة يحج إليها غلاة الليبيرالية الجديدة، وأصبحت دافوس عاصمة العولمة، ومركزا لتعميم الفكر الواحد بعد ما كانت رمزا بين ممثلي شتى التيارات، ومنبرا عالميا يتحاور فيه أهل الشمال مع القادمين من الجنوب، وقد حسب أحد رؤساء الدول العربية أن الأمر لم يتغير فتحدث في مناسبة قريبة من فوق منصة ملتقى دافوس عن التعاون بين الشمال والجنوب فتبسّم عمالقة الاقتصاد المعولم، وكان لسان حالهم يقول: أين وجد كراس دروسه القديمة في الجغرافيا ليتحدث بلغتها عن اقتصاد سقطت فيه الجغرافيا أمام شاشة الكمبيوتر، والانترنت، وهذا يذكرنا بما تفطّن إليه أخيرا القادة العرب أن هنالك اتفاقية عربية تتحدث عن السوق العربية المشتركة، بعد أن مرّ على اتفاقية روما المعاصرة لها ما يقرب من نصف قرن، ووصلت السوق الأوروبية المشتركة إلى عملة موحدة. إنها شعارات جوفاء أكل عليها الدهر وشرب، وتكشف عن مدى الرداءة التي بلغتها السياسة العربية، فهل العرب اليوم أحرار في أسواقهم كي يحيوا العظام وهي رميم: عظام السوق العربية المشتركة!

رابعا: إن من يطلع على مدى قوة أممية رأس المال الجديدة، وعلى سيطرتها على الاقتصاد العالمي يحسب أنها قلعة متينة القواعد لا تؤثر فيها الأعاصير العاتية، ولكن حقيقة الأمر تختلف عن ذلك، فمظاهر قوتها وشموخها تفضح في الوقت نفسه هشاشتها، كما برهنت على ذلك أمثلة متعددة من الانهيار في الأعوام الأخيرة، وجعلت أهل الاختصاص يتحدثون عن الانهيار الشامل الشبيه بكارثة يوم الجمعة الأسود سنة ١٩٢٩، ذلك أن إفلاس مصرف واحد كبير يمكن أن يتسبب بين عشية وضحاها في إفلاس مصارف أخرى في العالم، ويصبح وقوع أكبر كارثة محتملة أمر ممكن بلا أدنى شك، كما حذر من ذلك في مطلع عام ١٩٩٤ رئيس اتحاد صناديق الادخار الألماني هورست كولر[١٨]، والكارثة لا تحلّ عندما يصيب الإفلاس مصرفا كبيرا فحسب، بل يمكن أن تحل حينما يعصف بأحد اللاعبين الدوليين.

ويمثل هذا الوضع إحدى نقاط الضعف الكبرى في ايديولوجية الليبرالية الجديدة، وهي نقاط كشفت عنها الأزمة العالمية في نهاية العشرينات، وحاولت الكينزية ابتداء من عام ١٩٣٦ معالجتها، وبدأت بعد ذلك مرحلة «الليبرالية المنظمة» كما سماها بعض الباحثين العرب، وهي المرحلة التي

امتدت من ١٩٢٩ إلى ١٩٧٠، وبرزت خلالها مقولة «دولة الرفاه» لتختفي مع بداية المرحلة الثالثة من المسار الليبرالي، مرحلة «الليبرالية المتطرفة» أو «الليبرالية الطائشة» قياسا على طيش «صبيانها الذهبيين» اللاعبين في أسواق رأس المال العالمي.

٣- العولمة اجتماعيا

تلوح أبرز سيئات العولمة في المجال الاجتماعي، إذ إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الناس اليوم في الدول الغنية، والدول النامية لم يكشف عجز الليبرالية الجديدة المتطرفة عن تحقيق نسب نمو عالية، والقضاء على البطالة، وتحسين المستوى المعيشي، كما بشر بذلك دعاتها، بل كشف كذلك حيلها لتتراجع الدول عن المكاسب الاجتماعية القديمة، فتدهورت القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر، وليس من الصدفة أن يحشد غلاة الليبرالية جهودهم لتهميش دور النقابات، والتخلص من حقوق نقابية مكتسبة، بل أيضا من حقوق يضمنها الدستور مثل حق الإضراب، وعلى الرغم من التقاليد النقابية العريقة في بلد مثل ألمانيا، فقد خسر الاتحاد العام هناك حوالي خمس أعضائه منذ عام ١٩٩١، بل ارتفعت أصوات تنادي بإلغاء الحق في الإضراب بحجة أن الإضراب لم يعد يتماشى مع عصر العولمة، وأنه يتسبب في خسارة المشروعات لأسواقها، وزعم أصحابها أن حرية السوق ستقضي على البطالة، وتحقق ذلك الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ونسي هؤلاء أن العدالة الاجتماعية لا يقررها منطق السوق الحرة، بل تفرضها القوى المناضلة من أجلها، كما يؤكد ذلك تاريخ الصراع الاجتماعي طوال قرنين من الزمن.

قد يبادر البعض قائلا: إن من أثمن مكاسب العولمة التقدم التقني، وقد أصبح هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات دون إحداث مواطن شغل جديدة، إنه فعلا كسب ثمين يحققه التقدم، ولكن لا مناص من مواجهة مشاكل التقدم بحلول جديدة تضمن للإنسان قطف ثمار التقدم وتوزيعها بطريقة عادلة تحمي الإنسان من التهميش، والعيش داخل أسوار أحياء الفقر والمرض والعنف، وقد ظهرت بوادر هذه الحلول في مشروعات بعض الأحزاب الاشتراكية الحاكمة في أوروبا الغربية مثل قانون ساعات العمل الجديد في فرنسا، ويقترح الخضر في أوروبا اقتسام حصة العمل الأسبوعية بين القوى العاملة، لتصبح ساعات العمل ٢٤ ساعة دون تخفيض في الأجور، وهي نغمة ترفض الليبيرالية المتطرفة سماعها، بل بدأت في تطبيق أساليبها القديمة، أي تسريح العمال الفائضين عن الحاجة، فقد أغلقت شركة «جنرال موتور» في الولايات المتحدة على سبيل المثال ٢١ معملا، وسرحت ٢٠٠٠٠ عاملا، و ١٠٠٠٠ كادر، كما ألغت شركة إ.ب.م ٢٠٠٠٠ مكان عمل، كما ألغت الصناعة الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة

عمل، ولكي تستمر شركة الاتصالات الألمانية في قدرتها على المنافسة في السوق العالمية فإنه يتعيّن عليها تسريح ما يقرب من مائة ألف مستخدم حتى عام ٢٠٠٠، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فقد ألغت منذ عملية الخصخصة عام ١٩٨٤ مائة وثلاث عشرة فرصة عمل، وتخطط لتسريح ستة وثلاثين ألف عامل آخر حتى عام ٢٠٠٠، وبذلك تكون قد سرحت حوالي النصف من عمالها، وتجاوز معدل العمال المطرودين من الشغل في فرنسا (عام ١٩٩٦) ٣٥٠٠ عامل في الشهر، وخسرت مليونا وثمانمائة ألف فرصة عمل في القطاع الصناعي، وبلغت نسبة البطالة ١٢,٣ في المائة، وهو رقم قياسي لم تصله نسب البطالة في فرنسا من قبل.

إن أرقام العمال المطرودين، وفرص العمل الضائعة متشابهة في جل بلدان الاتحاد الأوروبي، ومن المعروف أن كثيرا من الشركات الكبرى قد أغلقت أبوابها، وسرحت عمالها في البلدان الصناعية، وهاجرت إلى الواحات الضريبية في البلدان النامية لتربح مرتين: مرة من الإعفاء الضريبي، والتمتع بجميع الخدمات التي توفرها قوانين الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان، ومرة أخرى من الأجور الزهيدة، فهنالك مليار ونصف من عمال آسيا في منطقة المحيط الهادي يتراوح أجر الواحد منهم في اليوم بين دولارين ونصف، وأربعة وأربعين دولارا، بينما معدل الأجر اليومي في أوروبا الغربيّة، واليابان، والولايات المتحدة لا ينزل دون خمسة وتسعين دولاراً (١٣٠ في فرنسا والولايات المتحدة، و١٩٨ في ألمانيا)، ولكن الفروق الاجتماعية لا تزداد اتساعا بين سكان بلدان الشمال وبلدان الجنوب فحسب، بل في قلب مجتمعات الدول الصناعية نفسها، وهكذا سقطت مقولة مجتمع الرفاه لينحصر الأمر في واحات الثراء.

أعلن بعض المجتمعين في الاجتماع الشهير بفندق فيرمونت بسان فرانسيسكو أن الكعكة حينما تتوقف عن النمو يتغير الحراك السياسي، وهو كلام سفسطائي مموّه. ذلك أن الكعكة لم تتوقف عن النمو، بل استمر نموها، واتسعت دائرتها، كما هو الشأن في الولايات المتحدة أثناء الأعوام الأخيرة، وإنما أصبحت توزع على فئات قليلة انعزلت في أرخبيل الثراء، وعهدت إلى السلطة السياسية التابعة لها بأن تقمع فئات البؤساء حتى لا تزعجها، وتبقى بعيدة عن شواطئ الأرخبيل، فلا غرو- إذن- أن تتضخم ميزانية وزارات الداخلية في جلّ البلدان المتطورة والنامية، وأن تتضاءل ميزانية وزارات التربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية، وأن تزدهر شركات الحراسة الخاصة، وتصبح قطاعا اقتصاديا مزدهرا. لقد تبخرت الأحلام، وضاعت الجنة الموعودة. خشي الأوروبيون في مطلع الثمانينات من بوادر مجتمع الثلثين الثري، وما بدأ يطرحه مجتمع الثلث ممن يعيشون على حافة البؤس من مشاكل اجتماعية وأمنية طردت النوم عن جفون سكان واحات الثلثين، ولم تمر سوى خمس عشرة سنة حتى فاجأ اجتماع النخبة بفندق فيرمونت بمقولة مجتمع العشرين، أي أن عشرين في المائة فقط من سكان القرية المعولمة سيتمتعون بشغل

قار، وبمستوى معيشي محترم، أما البقية فهم فائضون عن الحاجة ينبغي التفكير في إلهائهم عبر وسائل ثقافة الاستهلاك، وسدّ رمقهم بمص حلم الأثداء المسكنة، كما لمحنا إلى ذلك في بداية هذا البحث.

توقع المختصون في الدراسات المستقبلية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينات أن تحوّل تكاليف الحرب الباردة إلى مساعدة البلدان الفقيرة، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، بل اتضح أن المساعدات السخية التي أغدقها الغرب على بعض البلدان النامية في الستينات والسبعينات كانت لمقاومة الخطر الشيوعي الداهم يومئذ، وليس من أجل سواد عيون أهل الجنوب، وإذا كانت قوة المجتمع المدني في الغرب، وعراقة تقاليده السياسية والاجتماعية تمكّنانه من رسم خطط جديدة لمواجهة النتائج السلبية لظاهرة العولمة في المجال الاجتماعي، فإن بلدان العالم الثالث عاجزة عن ذلك، بل أصبحت مهددة بكوارث بيئية، وبانتشار الأوبئة الفتاكة مثل طاعون فقد المناعة في الأقطار الإفريقية جنوب الصحراء، بل بدأت مدن شرقية ذات تقاليد حضارية عريقة تنقلب إلى بؤر عالميّة للفساد والجريمة، وتفشي ظاهرة العنف. يسكن الآن في كل من بومباي ونيودلهي أكثر من عشرة ملايين ساكن، وسيتضاعف هذا العدد في أقل من عشرين سنة، وهما في طريقهما إلى أن يصبحا مثل مدينتي الهلع والفزع: مكسيكو وساوباولو، أما المدينة الباكستانية كراتشي فتشير التوقعات إلى أن عدد سكانها سيرتفع عام ٢٠١٥ إلى عشرين مليونا.

إنني لست من المولعين بالأرقام في حد ذاتها، وإنما تكون مفيدة عندما تضحى دلالاتها جلية بليغة، فما هي دلالات هذه الأرقام يا ترى؟

أ- إن الاقتصاد المعولم لم يفشل في تحقيق نسب نمو مرتفعة، والحد من ظاهرة البطالة فحسب، بل نسف المكاسب الاجتماعية القديمة، ورمى بفئات اجتماعية متعددة، كانت تحظى بعمل قار، ومستوى معيشي محترم، إلى هوّة البطالة والفقر. وستكون الكارثة الجديدة أشدّ هولا، وأكثر فزعا في البلدان النامية، وليس من باب المبالغة القول هنا: إن أكثر النتائج السلبية خطرا في المجال الاجتماعي هو القضاء على الطبقة الوسطى، ودحرجتها نحو حافة الفاقة، وهي الطبقة النشطة سياسيا واجتماعيا، وثقافيا، والنواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما أنها الطبقة الكابحة لجميع تيارات التطرف والغلو، ومثلت دائما وأبدا السند القوي لدولة القانون والمؤسسات، دولة الرعاية الاجتماعية، وهي التي قادت في المجتمعات النامية حركات التحرر الوطني، وحملت مشعل الحداثة والتقدم، وبرزت من صفوفها النخب السياسية والفكرية المجددة، وهي طبقة واسعة تضم فئات اجتماعية متنوعة عرفت بتضامنها حول القضايا الأساسية مثل الدفاع عن الحريات، وعن حقوق الإنسان، وعن العدالة الاجتماعية، وعن النظام الديمقراطي، وناصبت العداء طوال تاريخها المديد لقوى الاستغلال والاحتكار من فوق، وفوضى البروليتاريا الرثة من أسفل، ولكنها تحالفت

دائما أيام الأزمات المهددة لاستقرار المجتمع، ولدور الدولة الوطنية مع الهياكل المنظمة للطبقة العاملة، وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: إذا كانت الطبقة العاملة تعاني من البطالة، وتدهور القوة الشرائية، والخوف من فقدان فرص العمل، وبدأت الطبقة الوسطى تضمر، وتتدحرج نحو الأسفل، فمن أفاد- إذن- من حيوية الاقتصاد المعولم، ومن زيادة نسبة النمو في كثير من البلدان؟

أفاد من ذلك بالدرجة الأولى أمراء الأممية المالية الجديدة، وهم الذين أطلقنا عليهم سكان واحات الثراء، سواء كان ذلك في سان فرانسيسكو، ولاس فيغاس، أو في ساوباولو، أو في دلهي الجديدة، أو في الدار البيضاء، والقاهرة[١٩]. إن هذا الوضع يؤكد مقولة: ارتفع سطح البحر، وترنّحت السفن الطافية نحو الأسفل.

إنه من المعروف أن غلوّ الرأسمالية الكلاسيكية أدى إلى بروز حركات اجتماعية قادتها طبقة عاملة منظمة، وواعية سياسيا، وتصدت دائما للحركات الفوضوية، وللايديولوجيات المغالية، وتعد هذه الحركات كسبا في تقدم المجتمع البشري، وهو تراث ثمين يمكن أن تفيد منه الشعوب لكبح جماح الليبرالية المتطرفة، ويخشى الدارسون لظاهرة العولمة اليوم أن تصب أصولية الأممية المالية الجديدة الزيت على نار الأصوليات المتطرفة بشتى أنواعها.

ب- إن التعرف إلى النتائج السلبية لظاهرة العولمة في المجال الاجتماعي بصفة عامة، وفيما أصاب الطبقة الوسطى من ضمور، ونسف لقاعدتها الاقتصادية ونمطها المعيشي، يجعل المرء يتساءل أولا عن مآل الدولة، وثانيا عن مصير النظام الديمقراطي في المجتمعات الليبرالية.

أما الدولة في البلدان النامية - أو في جلها على الأقل - فقد أصبحت خاضعة لإملاء أممية رأس المال، وأداتها الفعالة: المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، وأضحى دور أصحاب السلطة فيها يشبه دور رجال المطافئ، الراكضين في جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق، حرائق البطالة، والإرهاب، والعنف، والأوبئة القاتلة، والجريمة، وعصابات المافيا.

أما الديمقراطية، فهي الضحية الأولى لهذه الأزمات المستعصية، ويزعم أعداء الحريات العامة وحقوق الإنسان بهتانا وزورا أن الحديث عن الديمقراطية في مثل هذه الأوضاع ترفا لامزيد عليه، بل عرقلة لجهود السلطة الساعية لإيجاد حلول للأزمات الخانقة، وهذا يذكرنا بمقولة سفسطائية رددها أعداء الديمقراطية في العالم العربي أثناء الستينات، زاعمين أن بناء «الاشتراكية»، وتحقيق الوحدة أهم بكثير من الديمقراطية، وكأن هنالك تناقضا بين التنمية، والعدالة الاجتماعية، والوحدة من جهة، والبناء الديمقراطي من جهة أخرى، وقد برهنت جميع التجارب المعاصرة أنه لا تنمية حقيقية شاملة، ولا نجاح لأي مشروع سياسي من دون الديمقراطية.

وأود في هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية:

أولا: تثبت التقارير الاقتصادية الدولية أن فئات اجتماعية معينة في بلدان العالم الثالث هي المستفيدة بالدرجة الأولى من الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: لمحنا إلى بروز جزر الثراء داخل هذا الخضم الهادر من آلاف الملايين من سكان الكرة الأرضية، وعلى الرغم من المسافات الشاسعة الفاصلة بين هذه الجزر فإن سكانها متجاورون عبر شبكات الاتصال العالمية، بل يشعرون أن أواصر القربى والصداقة الرابطة بينهم هي أقوى من العلاقات التي تربطهم ببني جلدتهم القاطنين على مرمى حجر، فقد أفرزت- إذن- الشركات العابرة للقارات فئات اجتماعية عابرة للقارات بدورها، ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن ثلاثمائة وثمانية وخمسين شخصا من أصحاب المليارات يملكون ثروة تضاهي ما يملكه مليارات ونصف من سكان المعمورة، أي أن ثروتهم تقارب مجموع مايملكه نصف سكان العالم[20].

وهذا تناقض آخر من تناقضات الظاهرة، حواجز تزول بين جزر الثراء، مهما كان البون شاسعا جغرافيا بينها، وتصبح سميكة بين أحياء الثروة والرفاه، وأحياء الفقر داخل المدينة الواحدة، ولكن مشكلة مدن الرفاه أنها أصبحت مكشوفة مهما ارتفعت الأسوار، وغلظت الستائر، ويعود الفضل في ذلك إلى العولمة نفسها، أي إلى تقنياتها الاتصالية.

ثالثا: هل اكسبت العولمة الصراع الطبقي بعداً جديدا لم يكن معروفا من قبل، فأصبح هو أيضا عابرا الحدود والقارات؟

خاتمة

تم التركيز في هذا النص على تجليات ظاهرة العولمة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، لكننا اكدنا اكثر من مرة على شموليتها، ولم نغفل عن تجلياتها في مجال خطير الشأن، أعني المجال الحضاري بأبعاده الثلاثة: البعد التربوي، والثقافي، والاتصالي، حيث إنه مجال يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها، وبخاصة تأثير التطور المذهل لصناعة الاتصال خلال العقدين الماضيين في تبلور سمات العولمة، ولكنني أود في خاتمة هذا البحث الإشارة بإيجاز إلى النقاط التالية:

- تتمثل مظاهر القوة في المجتمع البشري المعولم في السيطرة على الفضاء، ويتطلب ذلك صناعة متفوقة في مجال وسائل الطيران، والقاذفات، والصواريخ، والأقمار الصناعية[21]، وليست قادرة على ذلك إلا بعض الدول في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان، الهند، وإسرائيل، فهذه القوى تملك الأوراق السامحة لها بالسيطرة على هذه التقنيات لتنضم إلى طليعة القوى المسيطرة على الألفية الجديدة، وهي تقنيات مرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة المستقبل: صناعة وسائل الاتصال.

– يتحول المجتمع الصناعي في نهاية القرن العشرين إلى مجتمع المعلومات، فليس من الصدفة إذن أن يمثل إصلاح النظام التربوي في المجتمعات المتطورة الرهان الأكبر لمسايرة هذا التحول، وتزداد الهوة عمقا في هذا المجال بالذات بين دول الشمال ودول الجنوب، ذلك أن إفادة النظم التربوية من أحدث تقنيات الاتصال تحتاج إلى رصد ميزانيات ضخمة في الوقت الذي تضاءلت فيه موارد الدولة، وفرضت مؤسسات العولمة الاقتصادية تخفيض الإنفاق الحكومي في الميادين الاجتماعية بصفة أخص.

– الإنتاج الثقافي بمفهومه الواسع – رياضة، موسيقى عالمية، سينما، مسلسلات تلفزيونية، الأخبار، المجلات ذات الرواج الواسع – أصبح بأيدي التجار أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، فلاغرابة أن ينزلق النموذج الثقافي نحو الأسفل، فتطغى مظاهر الرداءة، والإثارة، والسطحية.

يتساءل بعض المفكرين الغربيين في هذا الوضع عن دور المثقفين والمبدعين. إنهم لا يستطيعون– في نظري– كفئة اجتماعية خاصة أن يفعلوا شيئا مؤثرا. يمكن أن يؤدوا دورا ذا تأثير إذا تعاونوا في ذلك مع فاعلين جدد في الساحة السياسية والاجتماعية للتأثير في القرار السياسي، وأعني بالفاعلين الجدد: ضحايا العولمة من فئات المهمشين.

– لمحنا فيما سبق إلى أن صناعة وسائل الاتصال الجديدة هي صناعة المستقبل، وأصبح أهل الاختصاص يقارنون اكتشافات هذه الصناعة، وبخاصة بعد الرقمية، والوسائل المتعددة الوسائط، باختراع جوتنبرغ للمطبعة عام ١٤٤٠، ولكن الخطر الذي تحمله في طياتها هذه الوسائل التي حلمت بها البشرية لتحقيق خطوة نوعية نحو التقدم يتمثل في خضوعها لمنطق السوق، ومن هنا جاء صراع أمراء أممية رأس المال من أجل السيطرة عليها فأصبح التأثير في الرأي العام العالمي بأيديهم. حدثان يبرهنان على أن التخمة الاتصالية لا تعني بالضرورة إعلاما موضوعيا وجيدا: حدث الأميرة ديانا، وقضية كلينتون– لوينسكي.

إن هذا الضرب من الإعلام المتخم ذكّر كثيرا من المفكرين بصيحة الفزع التي أطلقها كل من جورج أورويل، والدوس هكسلي، محذرين من التقدم الزائف لعالم تتحكم فيه شرطة الفكر[٢٢]، فقد أصبح من الواضح أن أرباب وسائل الاتصال العابرة للقارات قادرون على توجيه الرأي العام العالمي، بل قادرون على تغيير الذهنيات في مستوى الكوكب الأرضي، وقد بينا أن هذه الوسائل تعد ركنا أساسيا في استراتيجية حلم الأثداء المخدرة.

- إن المجتمع المتحضر يرفض العنف داخل صفوفه، فالتحضر والعنف بشتى أشكاله متناقضان.

لذا قامت فلسفة التقدم في الغرب على دعامتين: القضاء على الاستبداد السياسي، وحل إشكالية شرعية السلطة من جهة، والقضاء على الفروق الاجتماعية المجحفة من جهة أخرى، وهما ظاهرتان تمثلان تربة خصبة لنمو العنف.

وسعت النخب السياسية والفكرية تحت راية التقدم طيلة قرن كامل إلى رفع مستوى التعليم، وتنمية الحقوق الاجتماعية، والرفع في المقدرة الشرائية للفئات الضعيفة والمتوسطة، ودعم الرعاية الاجتماعية، كل ذلك من أجل سد الطريق أمام العوامل المغذية لظاهرة التهميش والعنف، وقد كان للدولة القوية دور خطير الشأن لتحقيق هذه الأهداف، وتخشى قوى المجتمع المدني اليوم أن تنسف سيطرة منطق السوق أسس فلسفة التقدم.

ما هو الحل؟ ليست هنالك وصفة سحرية، وليس هنالك في تاريخ تطور المجتمع البشري حل جاهز، خلافا لما ذهب إليه الحالمون والدوغمائيون. لا مناص من العمل في عصر العولمة من الدعوى إلى أن عصر الأبطال والزعامات قد ولّى وأدبر، وأن العصر عصر الشعوب، وعصر التضامن، والحلول الحوارية، والتوفيق بين الممكن والمأمول، عصر المنظمات غير الحكومية: الدعامة الصلبة للمجتمع المدني، إذ من دونه لا حريّة ولا ديمقراطية، وإنه كذلك عصر نوع جديد من المجتمع المدني، إذ من دونه لا حرية ولاديمقراطية، وإنه كذلك عصر نوع جديد من السلطة. العالم ينتقل من أسلوب السلطة الهرمية المطلقة إلى أساليب جديدة، أساليب تفاوضية أفقية، وليست عمودية، أكثر تحضرا ولكنها أشد تعقيدا، ومن هنا فإنها تحتاج إلى كفاية، وثقافة عميقة ومتنوعة، وتحتاج قبل هذا وذاك إلى خطاب جديد، وأجيال جديدة تقوم بقطيعة جذرية مع أساليب الماضي، وبخاصة في المجتمع العربي، وفي هذا المستوى بالذات ينبغي علينا رفض مقولة «فكر عالميا، وتصرف محليا»، وتعويضها بمقولة: «فكر عالميا، وتصرف عالميا».

العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها

د. عبد الخالق عبدالله *

مقدمة

منذ بداية عقد التسعينات والحديث يجري على نطاق واسع في كل أنحاء العالم وعلى المستويات جميعها وربما بين كل الفئات عن العولمة. وبرزت خلال الآونة الأخيرة تساؤلات مشروعة عن طبيعة العولمة، وعن حقائقها وأوهامها، وعن فرصها ومخاطرها، وعن كيفية التعامل مع إفرازاتها ومترتباتها. وأصبح من غير الممكن فهم عقد التسعينات وما حدث ويحدث فيه من تطورات متلاحقة دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة التي أصبحت الآن - وكما يقول فذرستون ولاش - الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية[1]. لقد برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينات، لكنها سرعان ما تحولت إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة. وهي الآن القوة الرئيسية التي تقود البشرية ككل إلى المستقبل، وتعدها لمعطيات ومتطلبات القرن

* قسم العلوم السياسية - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الواحد والعشرين. وأصبح من الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم هي: إما سبب من أسباب العولمة، أو أنها مجرد نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة. كل المجتمعات - بما في ذلك أكثرها رغبة في الانعزال - تعيش حالياً وبدرجات متفاوتة عصر العولمة. كما أن كل الدول - بما في ذلك أكثرها ميلاً للتقوقع - معنية اليوم بالعولمة شاءت ذلك أم أبت. لكن في الوقت الذي يتجه فيه الكل نحو العولمة، فإن البعض يبدو مندفعاً نحوها بسرعة فائقة، ومن دون تردد، وبحماس ما بعده حماس، في حين أن البعض الآخر يبدو وكأنه يحبو نحوها ببطء شديد، وبتردد، وربما بتخوف وبخطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء.

لكن مهما كانت سرعة القبول والإقبال، فإن موجة العولمة، وحركة دمج العالم اقتصاديا وثقافيا وربما سياسياً، أخذت تزحف بقوة إلى كل المجتمعات، وتتجه نحو كل الثقافات، وتتغلغل إلى الاقتصادات، وتربط كل زاوية من زوايا العالم القريبة والبعيدة. لقد كانت حركة دمج العالم موجودة باستمرار وعبر كل العصور التاريخية، بيد أن هذه الحركة أخذت تتسارع خلال التسعينات بشكل خاص مستمدة حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، ومن التطورات المدهشة في وسائل الاتصالات والمعلومات التي تقود الطريق إلى المستقبل[٢]. كل ذلك أدى ويؤدي ليس إلى دمج العالم فحسب، بل إلى انكماشه. فالعالم ينكمش، على صعيد الزمان والمكان، وسيزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن أفراده ودوله وثقافاته ومجتمعاته وحتماً اقتصاداته هي اليوم أكثر ترابطاً وتداخلاً، وأكثر اقتراباً من أي وقت آخر، وستزداد ارتباطا واقترابا من بعضها بعضا حيث سيصبح من الممكن قريبا الحديث عن اقتصاد عالمي واحد، ومجتمع عالمي واحد، ونظام سياسي عالمي واحد، وربما أيضا ثقافة عالمية واحدة. كذلك أصبح الفرد اليوم أكثر وعيا بعالميته، وأكثر تأثراً بما يجري في العالم الخارجي، من أي وقت آخر، وذلك بعد أن حدث تلاحم بين الداخل والخارج. ففي ظل موجة العولمة لم يعد يجدي الفصل بين المحلي والعالمي، وبين الداخل والخارج.

لاشك أن العالم يعيش حالياً بدايات لحظة العولمة، ومازال يتعرف على مقدماتها. لكن العالم

لا يعرف على الإطلاق إلى أين تتجه العولمة؟ وما هي نهاياتها؟ وتبدو العولمة حالياً، وفي ظل المعطيات والحقائق القائمة والملحوظة، كمجرد فصل جديد في التاريخ الإنساني. بيد أن هذا الفصل مازال غير مدون تدويناً كاملاً. كل ما يعرف عن هذا الفصل التاريخي الجديد هو عنوانه البارز كل البروز والذي هو العولمة. فيما عدا ذلك، فإن كل الكلمات والفقرات الأولى لا تكفي بمفردها لتحديد ماهية هذا الفصل، أو الجزم بتفاصيله والتنبؤ بمضمونه، أو تحديد من يقوم بتدوينه. كل ذلك غير مدرك للعالم خلال المرحلة الراهنة من بروز وتطور العولمة بما في ذلك القوى الكبرى التي تعتقد أنها تقود هذه اللحظة التاريخية والحضارية الجديدة. فقوى العولمة، والتي هي قوى علمية ومعرفية وتكنولوجية واقتصادية ومجتمعية، تبدو مستقلة كل الاستقلال عن إرادة كل الدول الكبيرة والصغيرة. فجأة برزت العولمة، وفجأة ازداد الحديث عنها، وفجأة ازداد الإحساس بانكماش العالم. وفجأة تدفقت التحولات والتغيرات من كل الاتجاهات وفي كل المجالات، وفجأة ازداد الإدراك بأن التحولات الفكرية والسياسية والعلمية سريعة كل السرعة حتى بمقاييس عصر السرعة. إن سرعة التحولات الحياتية والفكرية الراهنة هي من العمق حيث إن الجهاز العصبي والذهني للإنسان المعاصر أصبح عاجزاً عن مواكبتها، وغير قادر على التعامل أو التكيف معها، لأنها أصبحت خارج سياق أي تحكم بشري. يقول كل من اورنشتاين وايرليش في كتابهما «عقل جديد لعالم جديد»: إن كل الأشياء تحدث الآن فجأة والجهاز الذهني البشري يعجز عن تفهم العالم الجديد الذي يحتاج أيضاً إلى عقل جديد[٣].

على الرغم من ذلك فقد جرت محاولات فكرية عديدة لفهم طبيعة هذه التحولات، واستيعاب ماهية هذا العالم الجديد، وفهم سماته الأساسية ومساراته المستقبلية. وربما كانت أبرز الاجتهادات في سياق فهم طبيعة هذه اللحظة الحضارية المتداخلة أشد التداخل تلك التي ارتبطت بمؤلفات صامويل هانتنغتون مؤلف كتاب «صراع الحضارات» الذي يشير إلى أن البشرية، وهي في طريقها نحو عالم جديد، كانت مقبلة على فترة من الحروب الدامية بين المناطق الحضارية الكبرى[٤]. وفرانسيس فوكوياما مؤلف كتاب «نهاية التاريخ» الذي يشخص المرحلة الراهنة في التاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي الذي يحظى بالقبول الواسع من أكبر قدر من الدول والمجتمعات في العالم[٥]، والتي حدث فيما بينها تقارب ملحوظ، وهي على مقربة من القرن الحادي والعشرين[٦]. وبول كينيدي مؤلف كتاب «صعود وهبوط

الإمبراطوريات» الذي توقع انهيار الاتحاد السوفييتي، وتنبأ أيضاً باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة على الشأن العالمي في المستقبل إذا ظل الإنفاق العسكري الأمريكي على مستوياته العالية، والتي لا تتناسب مع نصيبها من الإنتاج الإجمالي العالمي[٧]. وورونالد روبرتسون مؤلف كتاب «العولمة» الذي يؤكد على أن العولمة هي تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطا وأكثر انكماشاً. ويعتقد روبرتسون أن الوعي بهذا الارتباط والانكماش العالمي هو إحدى أهم سمات هذه اللحظة التاريخية[٨]. وجون بسبيت مؤلف كتاب «معضلة العولمة» الذي يتحدث بالتفصيل عن القوى التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور الحاسم في تشكيل مستقبل البشرية خلال القرن المقبل[٩]. والفين توفلر مؤلف كتاب «الموجة الثالثة» وكتاب «صدمة المستقبل» وأخيرا كتاب «تحولات القوة» والذي سبق الجميع من حيث التعمق في فهم طبيعة الفصل الجديد في التاريخ، وتحديد سماته المميزة عن العصور السابقة[١٠]. هذه المؤلفات وغيرها من الكتب التي برزت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات تجسد محاولات المفكرين في الدول المتقدمة لفهم لحظة العولمة، واستيعاب ما يجري في العالم من تحولات مدهشة وغير عادية، والتي تؤسس لبروز لحظة حضارية جديدة. هذه المؤلفات، والتي أصبحت الآن من المؤلفات المرجعية والكلاسيكية، تشكل إضافات فكرية مهمة في سياق فهم الأمم المتقدمة للحظة الحضارية التي تعيشها، والاستفادة من فرصها، وتفادي مخاطرها.

مهما كانت حقيقة وطبيعة لحظة العولمة، فإن الأمر المفروغ منه هو أن هذه اللحظة الحضارية الجديدة، - كغيرها من اللحظات السابقة واللاحقة - مليئة بالفرص والمخاطر والاحتمالات. إن فرص العولمة كثيرة ومتنوعة، وبالإمكان استغلالها لتحقيق أهداف محلية ووطنية، وغايات إنسانية وعالمية. فالعولمة تحمل معها فرصاً معرفية هائلة مصاحبة للثورة العلمية والتكنولوجية، والتطورات في وسائل الاتصالات، وتقنيات المعلومات، والتي وضعت البشرية اليوم أمام آفاق معرفية لانهائية. والعولمة تتضمن على ما يبدو فرصا استثمارية ضخمة وواضحة ومرتبطة أساسا بالتطورات المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي، واتجاهاته الجديدة نحو فتح الأسواق المالية والتجارية، وتقليل القيود على حركة المال والسلع والخدمات والمعلومات. لكن بجانب الفرص فإن العولمة تحمل في طياتها مخاطر عديدة متنوعة. وتتفاوت مخاطر العولمة بين المخاطر السياسية والثقافية والاقتصادية. وترتبط المخاطر السياسية بمحاولات الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في

مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأمركة العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته إدارة أحادية، بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها. أما المخاطر الثقافية فإنها تتضمن احتمالات تهميش الثقافات، وتهديد الخصوصيات الحضارية من خلال هيمنة الثقافة الاستهلاكية، التي أخذت تنتشر على الصعيد العالمي متسلحة بآخر المستجدات الدعائية والإعلانية. أما المخاطر الاقتصادية فإنها تأخذ شكل التراكم الشديد للثروات، وبالتالي زيادة حدة الفجوة بين الدول الغنية التي تزداد غنى وتقدما وهيمنة، والدول الفقيرة التي تزداد فقراً وتخلفاً وتبعية للنظام الرأسمالي العالمي. لذلك، ونتيجة لشدة تداخل الفرص والمخاطر، فإنه من غير الممكن اختزال العولمة وتبسيطها. لا يمكن اختزال العولمة في المخاطر دون الفرص أو في الفرص دون المخاطر. ولا يمكن تجاهل إيجابيات العولمة الواضحة كل الوضوح كما لا يمكن استبعاد سلبياتها البارزة كل البروز. كذلك لا يمكن التغافل عن المستجدات الحياتية، والفكرية المعاصرة، والاعتقاد بأن العالم لم يتغير وبالتالي الاستمرار بالقوالب الحياتية والفكرية السابقة نفسها، والتي ربما لا تناسب الفصل الجديد في التاريخ، وربما توحي بالمواجهة وافتعال المعارك غير الضرورية مع العولمة. إن من المهم تشخيص العولمة تشخيصاً متوازناً بكل ما لها وما عليها، ودون اتخاذ مواقف عاطفية وعقائدية مسبقة، أو إطلاق أحكام قيمية وأخلاقية جاهزة تعبر عن افتراضات وقناعات هي أقرب إلى الأوهام البعيدة كل البعد عن حقيقة ما يجري في العالم من تحولات حضارية عميقة. إن المطلوب فهم العولمة وليس افتعال المعارك معها.

تحاول هذه الورقة الاقتراب من العولمة وفهمها فهماً صحيحاً، وذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات حول ماهيتها وتاريخ بروزها، وتجلياتها المختلفة وكيفية التعامل معها. وبتحديد أكثر تحاول الورقة الإجابة على السؤال حول ما هي العولمة، وكيف يمكن تعريفها، وهل هناك تعريف واحد وموحد لها؟ ثم متى برزت العولمة وهل هي حركة قديمة أم جديدة؟ هل كانت قائمة دائماً أم أنها وليدة التطورات الراهنة؟ ثم ماهي أبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية؟ وما هي التأثيرات الحياتية والفكرية للعولمة؟ وما هي إيجابياتها وسلبياتها؟ وما هي فرصها وما هي مخاطرها؟ كيف يمكن الاستفادة من فرصها وكيف يمكن تجنب مخاطرها؟ وأخيرا كيف ينبغي التعامل مع العولمة كفكرة وكأيديولوجية؟ وكيف يمكن أيضا التعامل معها كواقع حياتي وحضاري جديد من الواضح أنه سيستمر خلال المستقبل المنظور؟

وهم العولمة

لحظة العولمة هي لحظة شائكة وغامضة وتثير من التساؤلات أكثر مما تطرح من إجابات. إن العولمة بكل أشكالها الاقتصادية والثقافية والسياسية مثيرة كل الإثارة منذ بداياتها، وربما ستكون أكثر إثارة في نهاياتها التي مازالت غير مدركة. والعولمة مثيرة في حقائقها الضخمة وفي أوهامها الضخمة، والتي أصبحت واسعة الانتشار، بل هي أكثر انتشاراً من الحقائق. إن أوهام العولمة، وكما يقول كل من بول هيرست وغراهام تومبسون، هي أكثر بكثير من حقائقها[١١]. وما لا يعرف عنها هو أيضا أكثر بكثير مما يعرف. أوهام العولمة، وما يروج من مبالغات حول قدراتها وتأثيراتها ومساراتها وفرصها ومخاطرها، هي التي تزيد الإثارة والغموض والتعقيد حول ماهية العولمة، وهي المسؤولة عن جميع ردود الأفعال العاطفية وكل المواقف الحادة والمتباينة كل التباين. ورغم الحضور القوي والمفاجىء للعولمة في معظم المجالات الحياتية والفكرية المعاصرة، وتغلغلها الواسع في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وإلى درجات أقل في كل من الثقافة والسياسة المحلية، فإن العولمة مازالت من أكثر الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية غموضاً وإثارة للجدل.

فالبعض وقبل أن يفهم العولمة أو يتفهمها اتخذ منها موقفاً أيديولوجيا وعقائدياً مسبقاً، وأخذ يسابق الجميع لمعاداتها. والبعض ركز تركيزاً إحاديا على مخاطرها دون فرصها، وبالغ في تضخيم هذه المخاطر، وأخذ يعبىء المجتمع بكل طاقاته وموارده لمواجهتها والتصدي لما يعرف «بفخ العولمة» الذي يتضمن الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية[١٢]. والبعض الآخر تعرف على فرصها دون المخاطر، وأخذ يبالغ في إبراز محاسن العولمة الاستثمارية والمعرفية، ويبشر الجميع بنعيمها الموعود في ظل النظام الرأسمالي الليبرالي[١٣]. أما البعض الأخير فإنه أساء فهم العولمة كل الإساءة، واعتقد واهماً أن العالم قد تمت عولمته عولمة كاملة، وهو الأمر الذي لم يتم بعد، وأخذ بالتالي يتأرجح في مواقفه ومشاعره، فهو معها أحيانا وضدها أحيانا أخرى، وهو يرى محاسنها أحيانا، ولا يرى سوى مساوئها أحياناً أخرى. لكن بالإضافة إلى كل ذلك هناك شرائح اجتماعية واسعة، كالشباب ورجال المال والأعمال، أقبلت على العولمة كل الإقبال، وبتفاؤل مابعده تفاؤل، وانغمست في معطياتها كل الانغماس بوعي أو من دون وعي. بل إن هناك مجتمعات تعتقد أنها ستستفيد من العولمة، وستزداد غنى في ظل تحولاتها السريعة والمدهشة. لكن هناك أيضاً قطاعات اجتماعية أخرى، من المثقفين والعمال والجماعات الدينية، تنظر للعولمة نظرة شك وتعبر عن

رفضها لها كل الرفض، وانكمشت منها كل الانكماش، فعالم العولمة هو عالم متوحش، وسيزداد توحشاً ولن يجلب سوى المزيد من المتاعب والصعوبات والتحديات. لذلك فإن البعض يرى العولمة وكأنها نعمة وكلها حسنات، وسيرحب بها كل الترحيب. والبعض الآخر يراها نقمة ولا يرى فيها سوى كل السيئات وسيحارب كل المحاولات الجارية لخلق عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية[14].

كل هذه التصورات والأحاسيس والمواقف تعبر عن سعة انتشار أوهام العولمة ومبالغاتها على حساب حقائقها ووقائعها. فلا يمكن للعولمة أن تكون في الوقت نفسه خيراً وشراً، ولا يمكن أن تكون نعمة ونقمة. لذلك ربما كان من المفيد قبل الإجابة عن السؤال حول ما هي حقيقة العولمة، البدء بتوضيح ماهو ليس بالعولمة، والتعرف على حدودها، والفصل بين المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حولها[15]. فالعولمة أولا ليست شعار من الشعارات السياسية أو الفكرية الجديدة التي تبرز ثم سرعان ما تختفي بعد أن تكون قد أدت غاياتها وأغراضها الخفية والمستترة. والعولمة ليست بموضة فكرية عابرة لا جذور لها في الواقع، أو بدعة ابتدعتها عقول المفكرين والمنظرين لإلهاء الشعوب الكادحة والمنهكة في الروتين الحياتي اليومي. والعولمة ليست موضة ستنتهي مع انتهاء الحاجة لها وبروز طلب عالمي جديد لموضة فكرية أخرى. والعولمة ليست كلمة السحر التي ستفتح أبواب الثروة والمعرفة للشعوب التي مازالت تبحث عن مخارج لفقرها وتخلفها العلمي والتقني. كما أن العولمة ليست بكلمة السر التي ستفتح آفاق الحاضر والمستقبل التي مازالت موصدة أمام الكثير من المجتمعات في كل أنحاء العالم. والعولمة ليست بالمسار المحتوم الذي يحدد مصير البشرية في أي اتجاه من الاتجاهات المفرحة أو المظلمة. هذه التصورات هي بكل تأكيد تصورات واهمة وبعيدة كل البعد عن جوهر العولمة وحقيقتها.

على صعيد آخر فإن العولمة لاتعد بعالم أكثر أمنا واستقراراً وعدالة وديمقراطية. إن العولمة لا تسعى بالضرورة إلى خلق عالم أكثر إنصافاً للمجتمعات التي لاتشعر حالياً بالإنصاف. إن تحقيق الأمن والاستقرار العالمي والعدالة بين الدول والديمقراطية للشعوب ليس من اختصاص العولمة. كما أنه لا ينبغي التصور أو التعامل مع العولمة كالمنقذ القادم لإنهاء فقر الفقراء، وإخراج الشعوب الفقيرة من فقرها، أو تخليص المجتمعات البائسة من بؤسها، أو مساعدة الدول المتخلفة لإنهاء تخلفها العلمي، أو تحقيق الديمقراطية والحرية للملايين من سكان العالم الذين يعيشون في

ظل أنظمة سلطوية تصادر حقوق الإنسان وتنتهك حرياته السياسية والمدنية. فالتخلف والبؤس والفقر والقمع كانت قائمة قبل مجيء العولمة وستبقى أثناء مرحلة العولمة، وربما ستظل قائمة بعدها. العولمة ليست بالمنقذ، ولا يمكن التعامل معها وكأنها معجزة القرن القادم، ولا ينبغي تحميلها أكثر مما تحتمل سلباً أو إيجاباً. إن الاعتقاد بأن العولمة كلها خير بخير هو اعتقاد واهم ومضلل وغير منطقي، ولا يقربنا من فهم طبيعة العولمة وحقيقتها.

من ناحية أخرى، فإن العولمة لا تعني اجتماع العالم على منهج اقتصادي واحد مهما بالغ هذا المنهج في التأكيد على صلاحيته العالمية. والعولمة لاتعني أن على دول أن تندمج تحت لواء مذهب سياسي واحد مهما اتضحت فوائد هذا المذهب، ومهما كان مدعوماً من القوى العالمية الحاكمة. كما أن العولمة لاتعني أن على العالم اتباع نموذج ثقافي واحد مهما بدا هذا النموذج جذاباً ومغرياً وناجحاً وقادراً على نشر قناعته وقيمه وتوجهاته على الصعيد العالمي. إن العولمة لا تتضمن اختفاء التنوع الحضاري، أو القضاء على التعدد الثقافي، أو نزع الذاتية الحضارية، أو إلغاء الاختلافات بين الشعوب والمجتمعات والحضارات. العولمة بعيدة كل البعد عن كونها محاولة واعية ومخططة ومدبرة لفرض قيم وثقافة مجتمع ما على القيم والثقافات الأخرى في العالم. إن الاختلاف الحضاري، والتعدد القيمي، والتنوع الثقافي القائم حالياً في العالم سيظل قائماً، بل ربما أن العالم سيزداد تنوعا ثقافيا وحضاريا وقيميا في ظل العولمة. لذلك لا يمكن تصوير العولمة وكأنها الغول القادم لابتلاع الانتماءات الوطنية وانتزاع الهويات الثقافية، والقضاء على الخصوصيات الحضارية والقيم المحلية والتي دائما ما تشعر بالتهديد من أي جديد. ليس الهدف من العولمة العدوان على سائر الثقافات أو هدر السيادة الثقافية[١٦]، أو ضرب الهوية الوطنية للشعوب، أو طمس خصوصياتها الحضارية. فالانتماءات الوطنية والهويات الثقافية والخصوصيات الحضارية كانت قائمة قبل العولمة وستظل باقية خلال العولمة وبعدها. هذا الفهم المبسط للعولمة، كغول وكوحش، يخلق مواقف سلبية ورافضة، ويفتعل المعارك غير الضرورية، ويضع الشعوب في مواجهات حضارية وسياسية غير مفيدة.

إضافة إلى ذلك فإنه من الوهم الاعتقاد بأن العولمة هي حركة استعمارية أو إمبريالية جديدة[١٧]. فالاستعمار كان قائما قبل دخول العالم إلى عصر العولمة. كما أن الموجة الاستعمارية، التي سيطرت سيطرة مباشرة على الثروات والموارد الطبيعية للدول الأفريقية والآسيوية والأمريكية

اللاتينية، انحسرت من العالم خلال الستينات بعد نجاح حركات التحرر، وقيام الحكومات الوطنية في الدول النامية. أما مصطلح الإمبريالية فقد استخدم في بدايات هذا القرن لتحديد لحظة من لحظات التراكم على الصعيد العالمي وللدلالة على تطورات تاريخية محددة. لقد فقد مفهوم الإمبريالية دلالاته التاريخية، وتراجع من القاموس السياسي والاقتصادي المعاصر، ولم يعد الآن يناسب وقائع وحقائق نهايات القرن أو المرحلة الراهنة من مراحل بروز وتطور النظام الرأسمالي العالمي الذي يعرفه رويت هيلبرونر «برأسمالية القرن ٢١» ذات السمات المختلفة كل الاختلاف عن رأسمالية بدايات القرن[١٨]. صحيح أن نهب ثروات الشعوب مازال قائماً، وصحيح أن الدول الاستعمارية القديمة والجديدة مازالت تسعى للهيمنة على دول العالم، وصحيح أيضا أن الشركات الاحتكارية مازالت تمارس دورها الاستغلالي لاقتصاديات الدول النامية، وصحيح أيضا أن هناك أجهزة اقتصادية وسياسية وعسكرية تسعى لإدارة العالم إدارة مركزية، وتعمل على حماية مصالح الدول المهيمنة، وتخطط أحيانا وبنجاح لتوجيه العالم في اتجاهات متوافقة مع غاياتها ورغباتها، كل ذلك صحيح وقائم في العالم وربما سيظل قائما لفترة طويلة قادمة. لكن ربط العولمة بأجهزة التحكم في العالم وبالاستعمار والإمبريالية الجديدة والنهب والاستغلال والهيمنة لن يفيد في فهم حقيقة العولمة ولا فهم طبيعة اللحظة الحضارية الراهنة. فالنهب والاستغلال والهيمنة والإمبريالية والاستعمار شيء، والعولمة شيء آخر.

أخيراً، فإن العولمة لا تعني الأمركة. الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع اليوم بكل مواصفات الدولة العظمى[١٩]. وهي بكل معايير العظمة القوة العظمى الوحيدة في العالم المعاصر ومن دون منافس. ولاشك أن الحكومة الأمريكية تتصرف حالياً وكأنها هي الحكومة العالمية الوحيدة. والرئيس الأمريكي المنتخب من الشعب الأمريكي يتصرف وكأنه رئيس كل العالم. والاقتصاد الأمريكي يبدو وكأنه هو المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي. والثقافة الأمريكية تسعى لتكون الثقافة العالمية الواحدة والمقبولة للجميع. لاشك أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لأمركة العالم، وهذا هو ربما أسوأ ما في العولمة. كما أنها تهدف للاستفراد بالشأن العالمي، وهذا هو أخطر ما في العولمة. وتحاول، بكل الوسائل المتاحة لها، نشر ثقافتها وقيمها ومعاييرها ونموذجها الحياتي والفكري على الصعيد العالمي، وهذا ما لن تتمكن من تحقيقه أبدا. لكن رغم صحة كل ذلك فإن العولمة ليست بالأمركة، والولايات المتحدة لن تتمكن مهما رغبت في ذلك، ومهما وظفت من

قدرات وإمكانيات من أمركة العالم. والحكومة الأمريكية مهما حاولت من فرض سياساتها وتشريعاتها فهي ليست بالحكومة العالمية. والثقافة الاستهلاكية والشبابية الأمريكية ستجد الرواج لدى البعض ليس لدى الكل، فالثقافات العريقة والحية لن تقبل بهيمنة ثقافة واحدة مهما كانت مغرية ورائجة. الهيمنة السياسية والثقافية الأمريكية الراهنة ستجد من يستجيب لها ويتكيف معها، بيد أنها أيضاً ستجد قطاعات شعبية واسعة تعارضها وتقاومها أشد المقاومة، وذلك كما هو قائم في مناطق كثيرة في العالم. والشاهد أن دول وشعوب العالم هي اليوم أكثر ميلاً للأخذ بالنموذج الاندماجي الأوروبي وأكثر إعجابا بما يجري في أوروبا من نجاحات على صعيد إلغاء الحدود الاقتصادية، ودمج الدول الأوروبية نقدياً، والسعي لتقليد نجاحات أوروبا الاقتصادية أكثر من الميل نحو النموذج السياسي والثقافي الأمريكي الذي يجد المعارضة حتى من أصدقاء وحلفاء أمريكا.

باختصار، فإن العولمة ليست أمركة، ولا هي مشروع استعماري جديد، ولاتهدف لضرب الأوطان، أو تحويل البشر إلى سلع تشترى وتباع على أجهزة الإعلان. كذلك فإن العولمة ليست شرا مطلقاً كما أنها حتما ليست كلها خيرا مطلقا. الاعتقاد بأن العولمة كلها شر بشر هو اعتقاد خاطىء وغير منطقي كما أن تصوير العولمة وكأنها كلها خير بخير هو أيضاً تصور مضلل وغير منطقي. لايمكن فهم العولمة بمثل هذه الأوصاف والاعتقادات السائجة كل السذاجة. لا يمكن التعامل مع العولمة بمثل هذه المفاهيم البسيطة والغارقة في البساطة والتبسيط. كما أنه لا يمكن التعامل مع العولمة بمثل هذه العقلية التآمرية التي تضع الدول والمجتمعات في مواجهة خاسرة مع العولمة، وتصطنع المعارك مع عدو هو ليس بالضرورة عدواً. أي فهم للعولمة انطلاقا من مثل هذه التصورات هو فهم قاصر وخاطىء، ويركز على القشور وليس على المضمون، كما أنه يركز على الأوهام وليس على الحقائق.

إن المطلوب في هذه المرحلة هو تحرير العولمة من الأوهام والمبالغات والتصورات المغلوطة. هذا التحرير من مثل هذه الأوهام سيساهم في الاقتراب من حقيقة العولمة. كذلك فإن المطلوب في هذه المرحلة الأولى من مراحل بروز وتطور العولمة هو فهمها وليس أخذ مواقف مسبقة منها. بالإضافة إلى ذلك فإن المطلوب أيضاً تشخيص لحظة العولمة، وتحليل مظاهرها ومسبباتها، ومعرفة كل ما لها وما عليها[٢٠]. ولاشك أن المدخل لمثل هذا التشخيص هو التسلح بأدوات وبمفردات تحليلية

جديدة وبعقلية غير العقلية التآمرية السائدة الآن. فلا يمكن التعامل مع حقائق نهايات القرن بعقلية بدايات القرن. كما أنه لا يمكن استيعاب حقائق التسعينات بشعارات الستينات. ولا يمكن التعامل مع المستقبل بالعودة إلى الماضي، بل إنه لا يمكن التعامل مع النظام العالمي الجديد من خلال التمسك بمسلمات وبديهيات النظام العالمي القديم.

إن البشرية - كما يقول الدكتور ميلاد حنا - تواجه اليوم مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠ عليها أن تعيش لحظة حضارية جديدة مليئة بالتحولات والمستجدات المتلاحقة[٢١]. وهناك اليوم قوى علمية واستثمارية جديدة، كما أن هناك وسائل اتصالية ومعلوماتية جديدة تدفع في اتجاه انكماش العالم وزيادة ترابط افراده ودوله ومجتمعاته وثقافاته واقتصاداته. تقارب أجزاء العالم يتم حالياً بمعدلات سريعة، ويؤثر على السياسات والسلوكيات والقناعات، ويشير إلى بروز وعي عالمي جديد يؤمن بأننا جميعاً «جيران في عالم واحد»[٢٢]، وأننا جنس بشري واحد يسكن في قمر صناعي واحد، ويواجه هموماً ومشكلات وقضايا مشتركة. هذا العالم الجديد، وهذا الوعي الجديد، يحتاج إلى المزيد من التوضيح لمعرفة ماهيته وكيفية بروزه ومترتباته بالنسبة للأفراد والثقافات والاقتصادات والسياسات.

حقيقة العولمة

إن ما يجعل الأوهام والمبالغات واسعة التداول والانتشار هو عدم وضوح ماهية العولمة في المرحلة الراهنة من مراحل بروزها وتطورها. فما هي حقيقة العولمة؟ وكيف يمكن تعريفها؟ وما هو التعريف الأكثر انتشاراً لمفهوم العولمة؟ وهل يوجد تعريف واحد ومتفق عليه ومقبول من الجميع؟ ما مدى وضوح عناصر ومكونات العولمة؟ هل العولمة مفهوم اقتصادي أم ثقافي أم سياسي أم اجتماعي؟ هل العولمة ظاهرة قائمة ومتكونة أم انها ظاهرة قيد التكوين؟ وما الذي تشير إليه ظاهرة العولمة؟ هل تشير العولمة إلى بروز عالم جديد أم هو استمرار للعالم القديم؟ هل تتضمن العولمة بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية؟ هل ستسقط الفواصل والعوازل والحدود التقليدية بين المجتمعات في ظل العولمة؟ هل تعني العولمة دمج العالم وتوحيده اقتصادياً وثقافياً وسياسياً؟ هل تعني العولمة بروز نظام اقتصادي واحد أم تعني قيام حكومة عالمية واحدة؟ هل تعني العولمة انكماش العالم وترابط دوله ومجتمعاته واقتصاداته؟ هل تعني العولمة ذوبان المحلي في العالمي وبروز العامل الخارجي كعامل مؤثر وحاسم في مواقف وسلوكيات وقناعات الأفراد

على المستوى العالمي؟ ثم ماهي المجالات التي تمت عولمتها فعلاً حتى الآن؟ هل العالم معولم اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً وسياسياً؟ أم أن العالم قد تمت عولمته عولمة كاملة؟

من الواضح أنه لا توجد حتى الآن إجابات حاسمة لمثل هذه التساؤلات عن حقيقة لحظة العولمة التي تعيشها البشرية اليوم، وستعيشها خلال المستقبل القريب. ويتبين أيضاً أن تعريف العولمة هو أمرشائك وتوجد صعوبات كبرى في الاتفاق على مثل هذا التعريف أو القبول بتعريف واحد ومحدد لهذه الظاهرة التاريخية التي مازالت في حالة سيولة. كما أن كل المعطيات والتجليات الأولى تشير إلى أنه لا ينبغي الاعتقاد أو الاقتناع بتعريف واحد لظاهرة تاريخية جديدة وغير مستقرة وضخمة ومتعددة المسارات ومليئة بكل الاحتمالات كالعولمة. لا يمكن حصر وتحديد العولمة في تعريف واحد مهما اتصف هذا التعريف بالشمول والدقة. بل إنه من الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة. فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الراسمالي على الصعيد العالمي، يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع الذي يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب، بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي، والذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات، وترابطها مع بعضها بعضا، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية. لقد أصبح من الواضح أن العولمة تأخذ أكثر من شكل وتأتي في أكثر من صيغة واحدة. لذلك أصبح من الضروري التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية والعولمة العلمية والعولمة الاجتماعية، فلا توجد عولمة واحدة، بل هناك عولمات عدة تتفاوت في معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على أرض الواقع.

هذه أول حقيقة مهمة عن العولمة. أما الحقيقة الثانية فهي أنه لم يكن لمفهوم العولمة أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينات. قبل ذلك لم يكن لهذا المفهوم أي حضور خاص، بل إن قاموس اكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة أشار لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام ١٩٩١ واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات[٢٣]. لكن حتى لو كان هذا المفهوم قائما قبل

ذلك، فإنه لم يكن يسترعي أي اهتمام أو انتباه، وكان يعامل معاملة عابرة ككل الكلمات والعبارات الأخرى التي لا تشير إلى وقائع وحقائق حياتية مهمة. كل ذلك تغير خلال التسعينات، حيث بدأ مفهوم العولمة يزداد تداولاً وانتشاراً، وهو اليوم واحد من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولاً في الشرق والغرب، وفي الدول النامية والمتقدمة، وفي المراكز والهوامش، ولدى الجمهور العام والخاص، وتغلغل إلى كل التخصصات بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع. لقد تعددت معاني مفهوم العولمة، وكثرت استخداماته، بما في ذلك الاستخدامات العابرة والسطحية والمضللة، وأصبح من الصعب الآن حصر جميع هذه الاستعمالات المتناقضة والمتعارضة مع بعضها بعضا. بل إن الانتشار العالمي والسريع لمفهوم العولمة، وكما يوضح روبرتسون، هو جزء من حركة وعي عالمية العالم، وهو تأكيد على أن البشرية تعيش - فعلاً وليس قولاً - عصر العولمة[٢٤].

الحقيقة الثالثة عن العولمة هي أن الحديث عنها تزامن مع بروز مجموعة من الظواهر الحياتية والمستجدات الفكرية والتطورات التكنولوجية والعلمية، والتي تدفع في اتجاه زيادة ترابط العالم، وزيادة تقاربه وانكماشه، وربما مستقبلاً دمجه وتوحيده اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، الأمر الذي يعني إلغاء الحدود والفواصل الراهنة القائمة بين الأفراد والمجتمعات والثقافات والدول. كما أخذ الحديث عن العولمة يزداد مع زيادة الوعي بتكوين «عالم بلا حدود»[٢٥]، والذي هو عنوان أهم كتاب عن العولمة الاقتصادية صدر في بداية التسعينات، والذي يؤكد أن البشرية دخلت مرحلة جديدة، أهم صفاتها المميزة قيام اقتصاد عالمي بلا حدود، وقائم على الدور المحوري للشركات العابرة للجنسيات، وعلى الحرية الكاملة لانتقال السلع ورأس المال والخدمات والمعلومات، وبأقل قدر من القيود أو التدخل من قبل الدول التي يبدو أنها فقدت السيطرة على الحياة الاقتصادية. إن العولمة هي حركة تستمد حيويتها الراهنة من محاولات إلغاء الحدود الاقتصادية التي شيدت منذ بروز الدولة القومية على أن يتبعها لاحقا إلغاء الحدود الثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية. لقد أصبح الاقتصاد وإلى درجات بعيدة بلا حدود، والاتجاهات العالمية الراهنة كلها تشير إلى إمكانية قيام ثقافة بلا حدود وسياسة بلا حدود قريباً.

الاتجاهات العالمية الجديدة، والتي برزت بشكل خاص خلال التسعينيات، والتي تشير إلى أن العالم على وشك الدخول إلى عصر العولمة كثيرة ومتنوعة منها الإيجابي ومنها السلبي.

لقد برزت هذه الاتجاهات العالمية خلال التسعينات، والتي هي الآن من القوة والحضور، حيث إنها أصبحت غير قابلة للعودة، وتتجه سريعاً في اتجاه واحد ووحيد هو توحيد العالم، وزيادة ترابط اقتصاداته، وتشابك ثقافاته.

هذه الاتجاهات الحياتية والفكرية المختلفة هي التي تعمل على صياغة عالم واحد. وهي الاتجاهات التي تقود العولمة، وتفرض الحديث عنها كحقيقة حياتية وليست كفكرة عابرة. فالعولمة قد برزت من وحي هذه الاتجاهات، وهي وليدة هذه التطورات، وأي محاولة لفهمها وتعريفها وتحديد عناصرها ومكوناتها لابد وأن تنطلق من هذه المعطيات الجديدة. إن أحد أهم، وربما أقدم، تعريف للعولمة هو تعريف رونالد روبرتسون الذي يؤكد على أن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش[٢٦].

ربما كانت حركة انكماش العالم قديمة قدم البشرية ومرت بمراحل تاريخية كثيرة صعوداً وهبوطاً. بيد أن هذه الحركة تسارعت بمعدلات مذهلة أخيراً وخصوصاً خلال عقد التسعينيات، وذلك نتيجة للتطورات العلمية والمعلوماتية الجديدة. وبرزت خلال هذا العقد قوى ومؤسسات وشخصيات واتجاهات تعمل على تعميق هذا الانكماش. العالم اليوم يتقلص، ويزداد اقتراباً ويزداد صغراً يوماً بعد يوم. والمسافات بين الدول لم تتراجع فحسب، بل أصبحت غير مهمة وفي طريقها للاختفاء. والأماكن البعيدة أصبحت أكثر قرباً من بعضها بعضاً. فأمريكا هي اليوم أكثر قرباً من أوروبا، وأوروبا هي أكثر قرباً من آسيا. المسافات الجغرافية تتقلص وتتقلص معها أيضاً المسافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي كانت قائمة حتى الآن. لذلك فإن الحركة فيما بين القارات والمجتمعات أصبحت أسرع وأكثر سهولة من أي وقت آخر. أما الثقافات فهي الآن أكثر تأثيراً في بعضها بعضاً، والاقتصاديات هي حتماً أكثر ترابطاً بروابط مختلفة ومتنوعة وغير مألوفة في كل التاريخ البشري[٢٧].

لكن وكما يقول رونالد روبرتسون فإن العولمة لاتعني مجرد الانكماش الموضوعي للعالم، وإنما الأهم من الانكماش الذي حدث على صعيدي الزمان والمكان، هو وعي العالم لهذا الانكماش. إن بعد وعي العالم بالانكماش هو بنفس أهمية الفعلي الانكماش للعالم في تعريف روبرتسون للعولمة. بل إن الوعي بالانكماش هو أهم سمة من السمات المميزة للعولمة خلال التسعينات. فالعولمة بهذا المعنى تشير إلى وعي وإحساس الأفراد في كل مكان بأن العالم ينكمش، ويتقلص، ويقترب من

بعضه بعضا. إدراك العالم لمثل هذه الحركة يعني أن العولمة قد أصبحت حقيقة حياتية معاشة في الواقع وفي الوعي. فالذي لا شك فيه أن سكان العالم هم اليوم أكثر وعيا بعالميتهم، وهم أكثر إدراكا لإنسانيتهم من أي وقت آخر. العولمة تتضمن تخيل أن البشرية قد أصبحت أكثر ترابطاً بفعل وسائل الاتصالات المتقدمة، وتتصرف وكأنها وحدة، واحدة، وتتأثر بمجموعة من المؤثرات والقضايا العالمية المشتركة، وتتعامل عبر مؤسسات عالمية، وتحمل وعياً بالمصير والانتماء الإنساني المشترك. هذه هي العولمة على صعيد الوعي. ولاشك أن مثل هذا الوعي يسمح بإعادة تأسيس العالم على أسس جديدة تنطلق من المجال العالمي، وليس من المجال المحلي، وتستند إلى فكرة أن العالم هو وحدة تحليلية واحدة[٢٨].

إن أهم ما يميز تعريف روبرتسون هو تركيزه الشديد على فكرة انكماش العالم، والتي تتضمن أموراً كثيرة منها : تقارب المسافات والثقافات، وترابط المجتمعات والدول حيث لم يعد بالإمكان العزل والانعزال، وسرعة التحولات والمستجدات وعدم القدرة على مجاراتها. ورغم أن هناك إجماعاً على فكرة الانكماش وعناصرها المختلفة، والتي هي أهم ما يميز عصر العولمة، إلا أن هناك أيضا مجموعة من التعريفات التي تركز على بعد واحد من الأبعاد المختلفة لحركة الانكماش التي يعيشها العالم. فانتوني جيدنز يعرف العولمة بأنها مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية[٢٩]. هذه الروابط التي تزداد يوماً بعد يوم لاتعني إلغاء المحلي إلغاء كاملا، ولاتعني أن البعد العالمي قد أنهى البعد المحلي، ولا تعني استبدال الخارج بالداخل، كل الذي تتضمنه العولمة كامتداد وكنتيجة للحداثة هو إضافة بعد جديد إلى الأبعاد المحلية. حيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على سلوكيات وقناعات وأفكار الأفراد. إن العالمي يضاف إلى المحلي ويتعايش معه ويغنيه ويبرزه، بل وأحيانا كثيرة يقويه، بحيث يصبح المحلي عالمياً والعالمي محليا[٣٠]. لذلك من الخطأ الاعتقاد بأن العولمة هي نفي للمحلي أو أنها تتم على حساب المحلي.

من ناحية أخرى، يعرف مالكوم واترز مؤلف كتاب «العولمة» بأن العولمة هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد[٣١].

لذلك وخلافا لروبرتسون فإن العولمة تشير إلى وقائع وتطورات ومستجدات مادية محسوسة ومستقلة عن وعي الأفراد. ورغم أن هذه المستجدات ليست متجانسة كل التجانس إلا أن محصلتها النهائية هي خلق المجتمع العالمي الواحد حيث يكون العالم بأسره هدفا لأي نشاط اقتصادي أو ثقافي أو سياسي. ففي عصر العولمة يصبح الإنتاج الاقتصادي موجها في أساسه إلى الأسواق العالمية وليس للأسواق المحلية. كما يتوجه النشاط الثقافي إلى الأفراد في كل الدول والثقافات، وليس إلى الأفراد في منطقة ثقافية واحدة. كما تتوجه السياسات، وتعمل المؤسسات على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي[٢٢]. أما كينشي اوهماي فإنه على الرغم من اتفاقه على أن العولمة تتضمن زيادة حجم وجود العالمي في المحلي، وبما يسمح لاحقاً ببروز المجال العالمي كبديل للمجال الوطني، إلا أنه يركز في تعريفه على البعد الذي يعتقد أنه البعد الأكثر وضوحاً لعصر العولمة. فالعولمة ترتبط شرطاً بكل المستجدات، وخصوصا المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً، ويصبح الأفراد أكثر استفادة من تراجع هذه الحدود. لقد تعود العالم على العيش ضمن حدود جغرافية مغلقة ارتبطت بقيام الدولة القومية. وكانت الدول ومازالت تتعامل مع الحدود الجغرافية كمسلمة من المسلمات السيادية التي لاتقبل المساس، والتي تفصل بين الداخل والخارج وبين الوطني والدولي. لكن هذه الحدود الجغرافية أخذت تختفي الآن كحقيقة من الحقائق السياسية الحاكمة في العالم. ومع تراجع الحدود تراجعت أيضا القيود على الارتباطات الثقافية والاجتماعية. لذلك فإن العولمة تتضمن بروز عالم بلاحدود جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. لكن إذا كانت العولمة تعني عالماً بلاحدود، فإن هذا العالم غير موجود حالياً. والعولمة الكاملة لم تتحقق بعد، ولا يتوقع عولمة العالم عولمة كاملة خلال المستقبل المنظور. فالعولمة الكاملة للعالم تتضمن بروز مجتمع عالمي واحد، بثقافة عالمية واحدة، وقيام حكومة عالمية واحدة. هذه هي النتيجة النهائية لحركة إلغاء الحدود، أي العولمة، التي يبدو أنها قد بدأت، بيد أنها لم تصل إلى نهايتها حتى الآن.

هذه هي بعض من التعريفات الأكثر تداولا للعولمة. بيد أن هذه التعريفات ليست الوحيدة. فهناك العشرات من التعريفات التي تتسم بالشمول والدقة والحصر. لكن مهما كان الأمر بالنسبة للتعريف، ومدى دقته أو شموليته، فإن الأمر المفروغ منه الآن هو أن هناك أكثر من عولمة واحدة.

ففي المقام الأول هناك العولمة الاقتصادية التي تبدو أكثر وضوحاً من الجوانب الأخرى للعولمة. وتشير العولمة الاقتصادية إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتم على الصعيد العالمي وعبر شركات عابرة للقارات، والتي لا تخضع نشاطاتها للرقابة الحدودية التقليدية، وتدير جميع عملياتها الإنتاجية بمعزل عن الدول. ثم هناك العولمة الثقافية التي هي البعد الأكثر غموضاً من الأبعاد المختلفة للعولمة. وتشير العولمة الثقافية إلى بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات القيمية والسلوكية بحرية كاملة على الصعيد العالمي، وبأقل قدر من التدخل من قبل الدول. ثم هناك أخيرا العولمة السياسية، والتي هي أكثر مجالات العولمة إثارة للجدل. وتشير العولمة السياسية إلى تراجع أهمية الدولة، وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي في الوقت الذي تتجه فيه الدول للتخلي، الطوعي أو الاضطراري، عن مظاهر السيادة التقليدية.

إن كل مجال من هذه المجالات المختلفة للعولمة يحتاج إلى المزيد من التأصيل. لكن قبل القيام بذلك لابد من توضيح متى برزت العولمة ليس كفكرة وإنما كواقع حياتي وتاريخي. إن تحديد متى برزت العولمة ربما ساعد في توضيح معنى العولمة.

بروز العولمة

إذا كان تعريف العولمة صعبا فإن تحديد متى برزت العولمة كحقيقة حياتية أكثر صعوبة. وإن كان هناك إجماع بأن العولمة كمصطلح قد برز خلال التسعينات وأصبح بعد ذلك واسع التداول، فإنه لا يوجد أي إجماع على الإطلاق حول تاريخ ولادة العولمة كواقع اقتصادي، وربما ثقافي وسياسي معيش. ليس من السهل تحديد لحظة ولادة العولمة كما أنه ليس من السهل الإجابة على السؤال حول متى برزت العولمة؟ وهل العولمة ظاهرة حياتية قديمة أم جديدة؟ هل كانت العولمة موجودة دائما أم ارتبطت ولادتها بالتطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة؟ هل العولمة امتداد للحداثة أم أنها تجسيد لحالة ما بعد الحداثة؟ ثم هل العولمة قائمة فعلا أم أنها مجرد ظاهرة تاريخية قيد الولادة ولم تكتمل بعد معالمها الاقتصادية والثقافية والسياسية؟[٣٢].

إن جزءا مهما من الغموض حول متى برزت العولمة يعود إلى تلك المعاني والمضامين المختلفة التي أعطيت لمصطلح العولمة. فإذا كانت العولمة تعني حركة لدمج العالم، فحركة دمج العالم قديمة

كل القدم. وإذا كانت العولمة تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فإن ربط العالم بروابط اقتصادية بدأ فعلياً، وكما يقول إيمانويل والرشتاين، مع بروز نمط الإنتاج الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي قبل أكثر من ٣٠٠ سنة[٣٤]. أما إذا كانت العولمة هي تجسيد لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة، والتي تؤدي إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان، وبالتالي زيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش، فإن العولمة هي حقيقة حياتية جديدة ولم تبرز سوى خلال عقد التسعينات. أخيرا، إذا كانت العولمة تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية، وبالتالي بروز نظام اقتصادي عالمي موحد وثقافة عالمية موحدة، ومجتمع عالمي واحد، فإن العولمة غير موجودة حتى الآن. والعالم القائم حاليا هو امتداد للعالم القديم، ومازال متمسكا كل التمسك بالحدود، بما في ذلك الحدود الجغرافية، وحتما الحدود السياسية، والتي تتجسد في شكل الدول التي تحاول أن تؤكد أنها مازالت الوحدة الارتكازية في العالم المعاصر.

كل تصور من هذه التصورات المختلفة حول البداية التاريخية للعولمة يستند إلى فهم محدد لهذه الظاهرة. فالعولمة يمكن فهمها كحركة تاريخية تهدف إلى دمج العالم، وتقريب أفراده ودوله ومجتمعاته وثقافاته واقتصاداته إلى بعضها بعضا. لكن الاتجاه نحو تقريب العالم هو اتجاه قديم قدم التاريخ وغير مرتبط بالتطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة. كما أن الدعوة لدمج العالم ليست دعوة حديثة، بل إنها ارتبطت تاريخياً بالديانات السماوية القديمة والغارقة في القدم. لقد انطلقت هذه الديانات من فكرة وحدة البشرية أمام الخالق، وبالتالي فإن الجوهر بالنسبة لكل الديانات هو دعوة الشعوب والأمم للتقارب والتكافل تحت راية الإيمان بوجود رب واحد، وخالق واحد، وقيم وقناعات ومسلمات مشتركة تحكم السلوك الإنساني في كل أنحاء العالم. فالعالم في الفكر الديني هو عبارة عن وحدة واحدة ومن دون حدود فاصلة. ولاشك أن الإسلام كان في مقدمة الديانات السماوية التي دعت الشعوب والقبائل للتعارف والتقارب والتوحد، والتي هي من أهم مضامين العولمة. لذلك فإنه يمكن القول إن العولمة قديمة، وأنه مهما اختلفت المسلمات، فإنها ظاهرة مستمرة منذ بداية التاريخ، وإن الإسلام والديانات كانت سباقة في الدعوة إليها[٣٥].

لكن رغم صحة القول بأن حركة دمج العالم قديمة، وأن الديانات دعت ومازالت تدعو إلى تقارب الأمم، فإن العولمة، ليست قديمة كل القدم، كما أنها تعني أكثر بكثير من مجرد دمج وتقريب

العالم. العولمة تشير إلى حركة انكماش العالم وليس إلى مجرد دمجه. ثم إن الدمج والتقارب الذي يعيشه العالم حاليا مختلف نوعيا عن كل دعوات الاندماج السابقة، حيث إنه يتم بمعدلات غير مسبوقة في التاريخ المدون، وهو مرتبط اساسا بقوى أطلقتها الثورة العلمية والمعلوماتية الراهنة، والتي تخلق حقائق ووقائع تدفع في اتجاه زيادة روابط الأفراد والمجتمعات. علاوة على ذلك فإن التعاليم الدينية الداعية إلى دمج العالم هي تعاليم مثالية واسترشادية عامة، ولم تتمكن في أي وقت من الأوقات من عولمة العالم، أو توحيد البشرية التي كانت وستظل غير قادرة على ترجمة تلك التعاليم إلى وقائع. من ناحية أخرى فإن القول إن حركة دمج العالم قديمة كل القدم يتضمن النظر إلى التاريخ وكأنه تاريخ مسطح، ومن دون فواصل ومنعطفات، أو أن كل مراحله وفتراته متشابهة كل التشابه. صحيح أن التاريخ الإنساني متواصل، بيد أن الأصح هو أن لهذا التاريخ أزمنة وحقباً وعصوراً ومراحل وفترات تتشابه وتختلف في سماتها وخصائصها. هناك فوارق مهمة، بل جوهرية بين لحظات التاريخ المختلفة وبين هذا العصر، الذي هو عصر العولمة والعصور السابقة. لكل عصر ملامحه وسماته المميزة، ومن المهم بل من الضروري تحقيب التاريخ، وتوضيح السمات البارزة لكل مرحلة من مراحله الرئيسية. وعليه لا يمكن القول إن العولمة كانت قائمة دائماً. ومن غير المنطقي القول إن العولمة هي مجرد امتداد للمراحل التاريخية السابقة. هذا الفهم لن يقربنا من فهم العولمة. فلم تكن هناك عولمة في العصر الحجري أو البرونزي أو البخاري. إن العولمة هي ظاهرة متميزة، وهي لحظة جديدة في التاريخ البشري، وهي في الأساس وليدة ظروف ومعطيات تاريخية وحضارية معاصرة. ورغم أنها لم تبرز فجأة، ومن دون مقدمات سابقة، إلا أنه لا يمكن استيعاب العولمة إلا كفصل جديد من فصول التاريخ له سماته وخصائصه المختلفة كل الاختلاف عن الفصول الأخرى.

علاوة على ذلك، إذا كان من غير المتصور أن العولمة قديمة كل القدم فإنه من المشروع الاعتقاد بأنها قد برزت مع بروز موجة الحداثة، وتطورت مع تطور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي. لقد أعادت الحداثة ترتيب بنية النظام العالمي، وأسست بعد ذلك لحركة دمجه وصهره في اقتصاد عالمي واحد. لذلك فإنه من المشروع الاعتقاد بأن العولمة أطلت على العالم من أوروبا في بدايات القرن الثامن عشر، وأخذت تمتد اقتصادياً وثقافياً في كل الاتجاهات، وأثرت تأثيرات بليغة وعميقة على المجتمعات غير الأوروبية التي أخذت بالقناعة والسلوكيات والمؤسسات الحديثة كبديل

للقناعات والسلوكيات والمؤسسات التقليدية. وبرزت على أثر ذلك فكرة النظام العالمي الواحد والذي كان في جوهره نظاماً اقتصادياً قائماً على أسس رأسمالية، مركزه الدول الصناعية وهامشه الدول النامية والمصدرة للمواد الأولية. كانت تلك هي البدايات الأولى للعولمة، أي توحيد العالم على أسس إنتاجية واحدة، وبناء سوق عالمية واحدة، تدار عملياتها من قبل شركات متعددة الجنسية. وما يحدث حالياً من بروز مظاهر جديدة للعولمة، ليس أكثر من مجرد تسارع لحركة صهر العالم. إن العولمة في صيغتها الراهنة، أي كل المحاولات التي تدفع في اتجاه تكثيف العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، وتعميق ربط الدول بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية، هي محصلة طبيعية للحداثة، ولحركة رسملة العالم. لذلك فإن الذي يقود حركة العولمة، وكما يقول جوناثان فريدمان، هو قوانين وآليات رأس المال وليس الثورة العلمية والتكنولوجية[36].

إن الاعتقاد بأن العولمة قد برزت مع بروز الحداثة هو اعتقاد واسع الانتشار. لذلك اقترح دونالد روبرتسون جدولاً زمنياً يؤرخ لولادة العولمة[37]. يتضمن هذا الجدول الزمني خمس مراحل. بدأت المرحلة الأولى لبروز العولمة في بدايات القرن الخامس عشر متزامنة مع التوسع الكنسي، وبروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية. المرحلة الثانية، والتي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر، كانت أيضاً مرحلة أوروبية، وقد شهدت هذه المرحلة انتعاشاً واضحاً وغير مسبوق لمفهوم العلاقات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية، التي تحكم هذه العلاقات، بما في ذلك الارتباط بالمجتمعات غير الأوروبية. المرحلة الثالثة لبروز العولمة هي مرحلة الانطلاق، والتي امتدت من القرن التاسع عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين، وقد امتازت هذه المرحلة ببروز اتجاهات كونية واضحة تركز على المجتمع العالمي الواحد، وتستمد حيويتها من المنافسة الدولية، وسرعة التحولات في وسائل الاتصالات والمواصلات واندلاع الحرب العالمية الأولى. المرحلة الرابعة والتي امتدت إلى بداية السبعينات فقد اتصفت أساسا ببروز الأمم المتحدة، وتفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية والكونية، بما في ذلك المنافسة للوصول إلى القمر والتهديد بالفناء النووي الجماعي، وتطوير شبكة المواصلات والاتصالات، والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وحرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي. أما المرحلة الأخيرة فهي تلك التي امتدت من بداية السبعينات إلى بداية التسعينات. لقد شهدت هذه المرحلة تزايداً في إدراك الأفراد بعالمية العالم، وذلك على إثر انتهاء الحرب الباردة، وبروز المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية لإدارة القضايا العالمية المعاصرة مع زيادة واضحة في القلق العالمي على مصير البشرية على الكرة الأرضية، وهو القلق الذي بدأ يروج عبر وسائل الإعلام التي استعانت بالأقمار الفضائية لتتخطى الدول وتصل إلى كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية.

لكن على أهمية هذا الجدول الزمني الذي يؤرخ لبروز العولمة، فإنه ليس أكثر من استعراض للمراحل التي مهدت لولادة العولمة في التسعينات. هذا الجدول الزمني لا يعني أن العولمة برزت في القرن السادس عشر، وإنما يشير إلى أن جذور العولمة تعود إلى أكثر من أربعة قرون في حين أن العولمة هي نبتة جديدة لم تبرز إلا في التسعينات من هذا القرن. إن العولمة امتداد شرعي للحداثة. بيد أنها أيضاً تجاوز لها، بل هي أقرب إلى مرحلة ما بعد الحداثة من ارتباطها بمرحلة الحداثة. إن هدف حركة ما بعد الحداثة، التي برزت في السبعينات والثمانينات، هو استيعاب اللحظة الحضارية والفكرية التي تم تأسيسها منذ عصر التنوير، ومنذ بروز الحضارة الغربية. والعمل على تجاوزها من خلال إجراء مراجعة نقدية لسجل هذه الحضارة، وإسقاط مسلماتها والتأسيس لحضارة جديدة ووعي حضاري جديد أساسه التنوع الحضاري، ونسبية المعرفة واحترام الفروقات، ورفض التأطير، والشمولية السياسية والثقافية[٣٨]. وقد تزامن بروز اتجـاه ما بعد الحداثة، وكما يقول مالكولم برابيري، مع بروز جملة من الظواهر الحياتية الجديدة مثل: تحول الرأسمالية إلى طور الرأسمالية المتعددة الجنسية، وتطور مراكز رأسمالية عالمية جديدة ومتنافسة، وانتشار النتائج المثيرة للثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، وبروز طبقات اجتماعية جديدة وخصوصا طبقة المحترفين الجدد من سكان المدن، وما تفرزه هذه الطبقة من ثقافات وقناعات وسلوكيات جديدة بالإضافة إلى صعود النموذج الياباني الذي يجمع بين البعدين المادي والروحي[٣٩].

إن العولمة هي تجسيد لهذه التطورات الحياتية والفكرية، والتي ارتبطت بمرحلة ما بعد الحداثة أكثر من ارتباطها بمرحلة الحداثة. وخلافا لموجة الحداثة فإن العولمة تتضمن إزالة الحدود الجغرافية التي شيدتها الحداثة، والتي تحولت في ظلها إلى مسلمات ومقدسات غير قابلة للتجاوز والاختراق. بالإضافة إلى ذلك فإنه بقدر ما تبدو الحداثة ظاهرة أوروبية فإن العولمة هي في شكلها، وربما أيضا في مضمونها، ظاهرة أمريكية في المقام الأول. لذلك لايمكن فهم العولمة وكأنها مجرد حداثة أو حداثة جديدة. إن للعولمة سمات مختلفة كل الاختلاف عن الحداثة، ولها

مفرداتها المختلفة ووسائطها المختلفة، وتستند إلى وعي جديد بعالمية العالم، وبأن العالم أصبح أكثر ترابطاً من أي وقت آخر. عالم العولمة يختلف عن عالم الحداثة في أنه عالم أصبحت فيه حركة الأفراد والسلع والمعلومات ورأس المال أسرع وأسهل من أي وقت آخر. كذلك فإن عالم العولمة هو عالم تقلصت فيه المسافات، وأصبح عالما بلا حدود، وذلك على العكس من عالم الحداثة القائم على الحدود. كذلك فإنه في عالم العولمة حدث تداخل شديد وغير مسبوق بين الداخل والخارج، وأصبح العالمي بنفس أهمية وحضور وتأثير المحلي على قناعات وسلوكيات الأفراد والمجتمعات.

والسؤال الآن: ما هي القوى التي أدت إلى حدوث مثل هذا التداخل بين العالمي والمحلي؟ ما هي العوامل التي تعمل على إلغاء الحدود بين الداخل والخارج؟ وما هي التطورات التي جعلت من عالم التسعينات عالما بلاحدود؟ وما هي المستجدات التي أدت وساهمت في تقلص المسافات، واختزال الزمان والمكان، وانكماش العالم، وزيادة الوعي بعالمية العالم؟

قوى العولمة

ترتبط ولادة العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، والتي تكتسح العالم منذ بداية التسعينات. هذه الثورة هي أحد أهم معالم اللحظة الحضارية الراهنة وهي القوة الأساسية، وليست بالضرورة الوحيدة المسؤولة عن بروز العولمة أخيرا[٤٠]. لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب معطيات هذه الثورة التي أسست لعالم التسعينات، ولمعظم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة والتي تميز هذه اللحظة التاريخية الراهنة. الثورة العلمية التكنولوجية هي التي جعلت هذا العالم أكثر اندماجاً، وهي التي سهلت وعجلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات تتقلص والزمان والمكان ينكمش، وهي التي جعلت التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها، وهي التي ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، وهي التي جعلت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى والدولة المهيمنة والمستفردة سياسياً ودبلوماسيا بالشأن العالمي، وهي أيضا التي جعلت العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية ممكنة، وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة، وربما لاحقا إلى عصر ما بعد العولمة. كل ذلك أصبح ممكنا خلال عقد التسعينات بسبب المستجدات التكنولوجية والتطورات المعلوماتية[٤١].

إن الثورة العلمية وتكنولوجية المعلومات والاتصالات هي الطاقة المولدة والمحركة للعولمة. كما أن لحظة العولمة هي لحظة الاستفادة القصوى من معطيات ونتائج هذه الثورة، بل إن العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية هما وجهان لا ينفصلان لعملة واحدة ولسياق تاريخي وحضاري واحد. فالعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية تشير إلى كل التطورات التي من شأنها ربط العالم وتوحيده، وبالتالي إلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان. والعولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية تتضمن أيضاً توصيل المعلومات والخدمات الفورية إلى كل أرجاء المعمورة وبسرعة الضوء وذلك عبر التجارة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والطب الإلكتروني وحتى الحب الإلكتروني. والعولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية هي التي تقدم السلع والمعلومات والخدمات بأقل الأسعار، بل ومن دون أي ثمن، وذلك كما هو الحال بالنسبة للكم الهائل من المعلومات والخدمات والتسهيلات المجانية التي تقدم عبر شبكة الإنترنت التي تطورت خلال التسعينات، وتحولت إلى عملاق إلكتروني يوحد العالم، ويجعل التواصل بين الأفراد يتم بالصوت والصورة وبسرعة الزمن الحقيقي[٤٢]. والعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية هي التي تحدث حالياً تغيرات راديكالية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وإلى أسلوب التعامل مع بعضهم بعضا، وكيفية التعاطي مع الأحداث القريبة والبعيدة. كل هذه التغيرات التي تحدث لأول مرة في التاريخ مرتبطة ببروز العولمة، وهي مجرد نتيجة واحدة من نتائج الثورة العلمية والمعلوماتية. إن العولمة وكما هي الحال بالنسبة إلى هذه الثورة هي اليوم في بداياتها وليس في وسع أحد التنبؤ بمضاعفاتها أو تخيل نهاياتها.

لقد جددت العولمة الثقة في العلم والتكنولوجيا. وأكدت ولادة العولمة أن هذا العصر هو، وربما أكثر من أي وقت آخر، عصر العلم والثورات العلمية. فالعلم أثر في هذا العصر كما لم يؤثر فيه أي عامل آخر. وكل النجاحات والإنجازات التي تحققت للبشرية، وربما كل التقدم المادي والمعنوي الذي تحقق خلال الـ ١٠٠ سنة الأخيرة، وبالذات خلال العقد الأخير من هذا القرن، لم يكن له أن يتحقق لولا العلم الذي أصبح اليوم الحقيقة الأساسية في الحياة، والمحور الذي تدور حوله كل الحقائق الحياتية الأخرى. إن العلم الذي نقل البشرية من طور إلى آخر هو الذي يقوم حالياً بخلق عالم جديد وحضارة جديدة ولحظة حضارية مختلفة كل الاختلاف عن كل ما هو قائم حتى الآن. لقد تحول العلم والثورات العلمية إلى قوة من القوى الكاسحة التي تصنع الأحداث وتشكل

المستقبل وتعيد ترتيب أولويات الدول والمجتمعات والأفراد. فمن يمتلك هذه القوة، ويحسن توظيف نتائجها الباهرة يمتلك أساساً مصيره، ويعرف كيف يتدبر شؤونه، ويتمكن من التأثير في الآخرين بما في ذلك القدرة على إدارة شؤون العالم سياسياً واقتصادياً.

كل المعطيات تشير إلى أن العلم يزدهر يوما بعد يوم، وأن انتشاره الواسع سيزداد خلال عصر العولمة. والمعرفة العلمية تتضاعف كما ونوعا، ويبدو أنها دخلت خلال عقد التسعينات مرحلة المعرفة اللامتناهية. ليست هناك نهاية للاختراعات العلمية أو الإضافات التكنولوجية التي تتم حاليا بمعدل اختراع أو اكتشاف جديد في كل دقيقتين من دقائق الساعة الواحدة على مدار السنة ومن دون توقف[٤٣]. لكن رغم كل هذه المستجدات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة فإن العالم هو في الغالب الأعم في بدايات الاكتشافات العلمية، ذلك أن ما هو آت من إضافات جديدة سيفوق بكثير كل ما تحقق حتى الآن. فمن حيث عدد العلماء، وعدد الاختراعات وحجم المعرفة العلمية ونوعيتها وتأثيراتها على الحياة والإنسان، فإن البشرية مازالت في البدايات، ولا وسيلة لمعرفة النهايات. لذلك فإنه إذا كان العلم قد فرض نفسه على العالم، وكسب الاحترام من الشعوب فإن احترام العالم للعلم وللثورات العلمية والتكنولوجية سيزداد في ظل عصر العولمة. إن حقائق عصر العولمة تشير إلى أنه لا يوجد شعب يحترم نفسه، ويود أن يكون له موقع متقدم بين الأمم الحية والفاعلة إلا ويدرك أن عليه أولا وقبل كل شيء، الاقتراب من العلم، وأن يأخذ بالتفكير العلمي كأسلوب في الحياة وفي التعامل وفي تسيير الأمور العامة والخاصة[٤٤]. إضافة إلى ذلك فإن العولمة جددت الاعتقاد السائد بأن سر التفوق ومفتاح التقدم والنجاح والوصول إلى قائمة الأمم الغنية والقوية والمتقدمة إنما يكمن في العلم. فالقوة والغنى والتقدم والتحضر تقاس الآن بمقياس واحد، وربما وحيد هو الاندماج في الحضارة العلمية، والأخذ بمعطيات الثورة العلمية والتكنولوجية التي تمر حالياً بمرحلة جديدة ومختلفة كل الاختلاف عن مراحلها السابقة.

لقد مر العلم في صورته الحديثة بمرحلتين متميزتين، ويبدو أن العالم يشهد الآن بدايات ثورة علمية ثالثة ستكون ذات دلالات مهمة وعميقة للبشرية وللحياة والمجتمعات عموماً. بدأت الثورة العلمية والصناعية الأولى في القرن السابع عشر، وبرزت أساساً في أوروبا وبالتحديد في بريطانيا، التي تحولت على أثر ذلك إلى القوة العالمية الأولى والمهيمنة اقتصادياً وسياسياً لأكثر من قرن. وأسست تلك الثورة للحضارة الصناعية الحديثة، وساهمت مساهمة مباشرة في تطوير

نوعية الحياة على الكرة الأرضية، والارتقاء بالإنسان على سلم التطور في كل المجالات، ومهدت لبروز تقنيات وآلات حديثة، وبدأ بذلك عصر الصناعات الثقيلة. كما ساهمت هذه الثورة في بروز المفاهيم والقناعات والمناهج والأفكار الحياتية والسلوكية الحديثة التي أخذت تنتشر من أوروبا إلى سائر المعمورة.

أما الثورة العلمية الثانية فقد برزت خلال القرن العشرين، وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية. وتركزت هذه الثورة في الولايات المتحدة بشكل أساسي، وبدرجات أقل في الاتحاد السوفييتي سابقاً. لقد أصبحت الولايات المتحدة مصدرا لأهم الاختراعات العلمية، وموطنا لأهم الابتكارات والمستجدات التكنولوجية خلال الخمسين سنة الماضية. لذلك تحولت الولايات المتحدة إلى القوة العظمى والمهيمنة في العالم المعاصر، ومن دون منافس سوى المنافسة العسكرية والأيديولوجية والسياسية السوفييتية، والتي تراجعت مع بداية عقد التسعينات. لقد قامت الثورة العلمية والتكنولوجية الثانية على أساس تطور الحاسب الآلي ودخوله في الحياة تدريجياً خلال عقدي الخمسينيات والستينات ثم دخوله السريع لاحقاً خلال العقدين الأخيرين. كما قامت هذه الثورة على تقنيات الفضاء، التي استطاع الإنسان للمرة الأولى في التاريخ أن يغادر الأرض، ويحقق حلمه الأزلي بالخروج إلى الفضاء الخارجي، بل والوصول إلى القمر، وأصبح السفر إلى الفضاء الخارجي والعودة منه نوعا من الروتين وأشبه بالسفر في رحلة داخلية بالطائرة من مدينة إلى أخرى في البلد الواحد[٤٥]. علاوة على ذلك فقد استندت الثورة العلمية والتكنولوجية الثانية على تطويع الذرة مدنياً وعسكرياً، وسمي هذا العصر بعصر الذرة، وذلك للدلالة على اتساع استخدامات الذرة في الحياة المعاصرة التي تحولت في وقت من الأوقات إلى سلاح قادر على أن يتسبب في فناء الإنسان والوجود الإنساني على الكرة الأرضية[٤٦]. كان للثورة العلمية الثانية - وكما هو الحال بالنسبة إلى الثورة العلمية الأولى - تأثيرات بليغة على الحياة، وعلى النظام العالمي، وعلى جميع الثقافات في العالم. لقد كانت إحدى أهم نتائج هذه الثورة تقارب الشعوب والأمم التي أصبحت متأثرة ببعضها البعض كما أصبحت أكثر تواصلاً بما يجري في العالم الخارجي، الأمر الذي مهد لدخول البشرية إلى عصر عالمية العالم، والتي أصبحت حقيقة قائمة مع نهاية الثمانينات.

أما اليوم وخصوصا خلال الـ ١٠ السنوات الماضية فقد بدأ العالم يعيش بدايات ثورة علمية

ومعرفية جديدة هي الثالثة في أقل من قرنين[٤٧]. لاتزال هذه الثورة في طور التشكل رغم أن معالمها الأساسية ونتائجها الحياتية والفكرية قد أصبحت أكثر وضوحاً. وتتركز التطورات العلمية الباهرة الجديدة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي اليوم مصدر أكبر عدد من الاختراعات والاكتشافات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات الهندسة الوراثية وتكنولوجيا هندسة الذرات والجزيئات و«الكواركات» والتي هي أصغر الوحدات في الذرة وهندسة الفضاء والمركبات الفضائية. إن الصدارة الواضحة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في كل مجال من هذه المجالات العلمية والتكنولوجية الدقيقة، هي التي جعلت من الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة في العالم المعاصر، والقادرة على بسط هيمنتها السياسية على الشأن العالمي. كما أن هذه الصدارة العلمية هي التي جعلت من الاقتصاد الأمريكي الاقتصاد الأول على الصعيد العالمي، وهي التي جعلت الولايات المتحدة تتطلع لقيادة العالم خلال المستقبل المنظور، وربما تحويل القرن القادم إلى قرن أمريكي وبأقل قدر من المنافسة[٤٨]. لكن رغم الصدارة الأمريكية الواضحة كل الوضوح إلا أن اليابان هي الدولة الثانية في العالم التي تسعى للاستثمار والمشاركة الفاعلة في خلق الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، والاستفادة من نتائجها وتوظيف تقنياتها في الاقتصاد، وربطها بالقطاعات الإنتاجية والاجتماعية عموماً.

إن أبرز جوانب الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الكمبيوتر. ففي كل أسبوع من أسابيع السنة يستقبل هذا العالم إضافة نوعية جديدة في مجال البرامج أو الأجهزة. هذه الإضافات ضاعفت من كفاءة الكمبيوتر بأكثر من مليون ضعف ماكان عليه أول حاسب آلي صنع عام ١٩٤٦، والذي كان في غاية التواضع من حيث القدرات والإمكانيات. كان ذلك حال الجيل الأول من الكمبيوتر ثم تلاه الجيل الثاني عام ١٩٥٨ وكل من، الجيل الثالث والجيل الرابع عام ١٩٧٨، ويبدأ العالم حالياً يستقبل الجيل الخامس الذي يتصف بدرجةعالية من الذكاء، والذي بإمكانه إجراء أكثر من ملياري عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق، وقبل عصر الجيل الخامس من الكمبيوتر. إن عالم الكمبيوتر لا يزداد سرعة فحسب، بل يزداد تخصصاً ورخصاً وصغراً وانتشاراً. فعالم الكمبيوتر يتجه في العموم من الصغير إلى الأصغر، ومن السريع إلى الأسرع، ومن الصوتي إلى الرقمي، ومن المغناطيسي إلى الضوئي، ومن الثابت إلى المتحرك ومن الجامد إلى الناعم، ومن المادة إلى الخلية العضوية[٤٩].

هذا على صعيد الكمبيوتر والذي هو أبرز مجال من مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة. أما المجال الآخر من مجالات هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات في أشباه المواصلات والألياف الضوئية القادرة على معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها بمعدلات وسرعات تتضاعف بشكل أسي. فقد تمت الآن، وكما يقول الدكتور نبيل علي في كتابه العرب وعصر المعلومات[٥٠]، رقمنة كل المعلومات بجميع أشكالها الصوتية والتصويرية، وأصبحت متصلة بشبكة عالمية واسعة وسريعة متيحة المجال لجميع الأفراد ولجميع الشرائح وبجميع اللغات الاطلاع على مالم يكن بالإمكان الاطلاع عليه في أي زمان بما في ذلك الاطلاع على كل الموجودات في كل مكتبات وجامعات ومراكز البحوث العالمية. كل ذلك أصبح بالإمكان الحصول عليه بسرعة الضوء، وأصبحت متاحة وموجودة في العمل والتجارة والتعليم والتدريب والمنزل مقدمة حلولاً سريعة لمشكلات العمل والحياة العويصة. كما تتيح تكنولوجيا المعلومات فرصة للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لايحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي ٢٠٠ مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت والتي تربط العالم بتكاليف اقل وبوضوح أكثر وعلى مدار الساعة، وبدون قدرة الدول على التدخل أو الرقابة الفاعلة. لقد ساهم كل ذلك في تحويل البيانات والمعلومات والمعارف إلى سلع وخدمات مرغوبة، وتدر أرباحاً تفوق أرباح كل القطاعات الإنتاجية الأخرى. لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، وقوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

تبقى الإشارة إلى المجال الأخير من مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، والمتعلق بالمستجدات في حقل الهندسة الوراثية الذي يشهد تطورات مثيرة وذات مضاعفات حياتية وأخلاقية غير مسبوقة في التاريخ[٥١]. فقد تمكن العلماء خلال عقد التسعينات من تفكيك الجينات الوراثية للكائنات الحية، وبالتالي الدخول إلى عالم الخلق الصناعي والمختبري لجميع الكائنات النباتية والحيوانية بما في ذلك الإنسان. لقد عبر العلماء نقطة اللاعودة في مجال نسخ الكائنات خلال هذا العقد، وذلك بعد النجاح المذهل الذي حققه استنساخ النعجة دوللي، والذي اعتبر أهم اكتشاف علمي سجل عام ١٩٩٧، وربما خلال كل هذا القرن. ولم يعد الأمر يتوقف عند النعجة

دوللي أو عند استنساخ عدد متزايد من الحيوانات، فكل الإمكانيات أصبحت متوافرة لنسخ الإنسان مختبرياً قبل نهاية القرن العشرين، وذلك بعد أن تم بنجاح وبدقة تحديد الخارطة الوراثية أو الجينوم البشري بأكمله، والذي يتراوح عدده ما بين ٥٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ جين، والتي تحمل كل الخصائص التي تجعل الإنسان ينتمي إلى الجنس البشري وليس أي جنس آخر[٥٢]. ولاشك أن مثل هذا الاكتشاف يضع البشرية أمام احتمالات غير معقولة وغير مألوفة، والتي تتراوح بين احتمالات القضاء الكلي والنهائي على كل الأمراض المزمنة كالايدز والسرطان واحتمالات تعزيز القدرات الجسمانية والعقلانية للإنسان، وتحسين السلالات البشرية المستقبلية، والتحكم في سلوكيات الإنسان وربما خلق أفراد بمواصفات خارقة لخدمة أغراض سياسية وعسكرية ضيقة مثل بناء الجيش المكون من جنود لا يخشون الموت، ولا ينتسبون لآباء أو أمهات على الإطلاق. لم تعد هذه الأمور جزءاً من خيال علمي جامح بل أصبحت جميع هذه الاحتمالات ممكنة ومعقولة وقابلة للتطبيق، وذلك بفضل التطورات السريعة في تكنولوجيا الهندسة الوراثية[٥٣].

لقد فتحت هذه المستجدات في الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الاتصالات وعالم الكمبيوتر، بالإضافة إلى التطورات في مجال تقنيات الفضاء، والطب والفيزياء، والمرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة آفاقاً معرفية لانهائية لفهم أدق تفاصيل الكون والحياة والمادة وفهم مكوناتها وتفاصيلها الدقيقة والغارقة في الدقة بما في ذلك نشأة الكون وبروز الحياة على الكرة الأرضية وبنية ووظيفة الجزيئات والوحدات الوراثية للإنسان. لذلك تحولت الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة إلى قوة ذات مترتبات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وفكرية عميقة وشاملة لجميع المجالات الحياتية. فهي التي تؤسس حالياً لعالم جديد وللحظة حضارية جديدة، وتصنع الثروات الجديدة، وتخلق الاتجاهات والقناعات الفكرية والسياسية المختلفة، وتصيغ الأذواق الحياتية والسلوكية المعاصرة، وتروج للنجوم والشخصيات السياسية والفنية والرياضية العالمية. بل إن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة هي المسؤولة عن كل الفرص الاستثمارية والمعرفية التي بإمكانها أن تجعل من الدول الغنية أكثر غنى والدول المتقدمة أكثر تقدماً والدول المهيمنة أكثر هيمنة، كما أنها هي المسؤولة عن كل المخاطر الأمنية والبيئية والأخلاقية والثقافية والسياسية التي تواجه تلك الأمم والشعوب الساعية من أجل إكمال تحررها وتحقيق نموها، والقضاء على تخلفها، واستعادة سيطرتها على مصيرها، واللحاق بعصر العلم والتكنولوجيا. إن الثورة العلمية

والتكنولوجية الثالثة هي القوة الرئيسية التي أسست للعولمة بكل فرصها ومخاطرها وبكل أشكالها وتجلياتها، وخاصة العولمة الاقتصادية التي تبدو أكثر وضوحاً من التجليات الأخرى للعولمة.

العولمة الاقتصادية

العولمة هي أساسا مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. كما أن أكثر مايتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية[٥٤]. ويعود هذا الارتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولمة كلحظة تاريخية جديدة. فكل المؤشرات الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالاً، وهي الأكثر تحققاً على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية، ويبدو العالم اليوم معولماً اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً أو سياسياً. من هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية. ومن هنا أيضاً هيمن الفهم الاقتصادي على ظاهرة العولمة التي هي حتماً ليست بالظاهرة الاقتصادية، وليست مقتصرة على الاقتصاد. فالعولمة هي لحظة تاريخية تتضمن كل الأبعاد الحياتية المختلفة بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة، والتي تتداخل مع بعضها البعض لتشكل عالماً بلاحدود اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والذي هو قيد التأسيس.

توحي العولمة الاقتصادية بأن العالم الذي تشكل في التسعينات قد أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية. فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها. إن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية. أما الأسواق التجارية والمالية العالمية فإنها وكما يقول مالكولم واترز، لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى[٥٥]. إن العولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي لقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية، وعن الاقتصادات الوطنية التي كانت- وإلى وقت قريب جداً- قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الأساسية، والتي تتحكم في مجمل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على

الصعيدين الداخلي والخارجي. كل ذلك كان يتم برعاية الدول وعبر تحكمها الكامل. لكن هذا التحكم التقليدي للدول في النشاط الاقتصادي بدأ يتراجع في ظل عولمة الاقتصاد، وبروز الشركات المعولمة، أو كما يحلو للدكتور إسماعيل صبري عبدالله تسميتها «بالشركات الكوكبية»[٢٦]، والتي تدير عملياتها الاستثمارية والإنتاجية كقوة مستقلة عن الدول.

إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية. فالاقتصاد العالمي ونموه وسلامته - وليست الاقتصادات المحلية - هو محور الاهتمام العالمي. كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي. والعولمة الاقتصادية تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي. كذلك تصبح كيفية إدارة الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من كيفية إدارة الاقتصادات المحلية. لذلك تشكل العولمة الاقتصادية نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصادات المختلفة، والتي هي الآن أكثر ارتباطاً، أو على صعيد حجم التجارة العالمية، الذي تجاوز كل الأرقام القياسية، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبنية هذا النظام. لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال التسعينات بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة مثل الاتجاه نحو تداخل الاقتصاد العالمي، واندفاع الدول نحو نظام الاقتصاد الحر، والخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي كوسيلة لتحقيق النمو، وتحول المعرفة والمعلومة إلى سلعة استراتيجية وإلى مصدر جديد للربح، وتحول اقتصادات الدول المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات، وبروز ثلاثة تكتلات تجارية رئيسية يتركز حولها الاقتصاد العالمي، وبروز دول منطقة جنوب شرق آسيا كطرف مهم في الاقتصاد العالمي، واحتمال انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، بالإضافة إلى بروز منظمة التجارة العالمية والشركات دولية النشاط، وتزايد دورها في النشاط التجاري والاستثماري العالمي. هذه الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وغيرها من التطورات تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة

تحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة بحدود الدولة القومية، وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات[٥٧].

من ناحية أخرى فإن العولمة الاقتصادية على الرغم من كل إيحاءاتها الإيجابية بزيادة الرفاهية والنمو، ويخلق النظام الاقتصادي الواحد القائم على الربط الإلكتروني، وحرية التجارة، والتدفق غير المقيد للاستثمارات، ليست منفصلة عن النظام الراسمالي بكل سلبياته الاستغلالية والاحتكارية، والتي تزيد من غنى الدول الغنية، وتضاعف من فقر الدول الفقيرة. إن العولمة الاقتصادية هي الراسمالية، وقد بلغت طور الحضور الكوني والتي تستمد حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية الجديدة. كما أن العولمة الاقتصادية، أو العولمة بواسطة السوق، هي الشكل المتقدم لرسملة العالم، أي التعميم الكوني للراسمالية، وبالتالي سيطرة الاقتصاد وإدخال الحياة في دائرة التجارة الحرة ومنطق الاستثمار الضيق[٥٨]. إن هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد اكثر من اهتمامه باي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي تتراجع تدريجياً، وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية[٥٩]. فهدف العولمة الاقتصادية هو سلعنة العالم، وتحويل افراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على النطاق العالمي. ويستند التراكم الراسمالي المعولم على أساس الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي والخدماتي من قبل عدد قليل من الشركات العابرة للحدود في الوقت الذي تتراجع فيه القوة التفاوضية للعمال والنقابات العمالية في كل دول العالم بما في ذلك النقابات العمالية في الدول الصناعية المتقدمة التي تكن اكبر قدر من العداء للعولمة. لقد أصبحت الراسمالية في ظل العولمة، ونتيجة لتوظيفها للمستجدات العلمية والمعلوماتية اكثر حيوية واكثر إغراء وجاذبية من أي وقت آخر.

لكن مهما كان الأمر بالنسبة لشكلها ومضمونها واتجاهاتها فإن الأمر المفروغ منه هو أن العولمة الاقتصادية تجسد في حقيقتها مجموعة المستجدات والتطورات الاقتصادية التي برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات. وتأتي في مقدمة هذه التطورات الدور المتزايد للشركات العابرة للحدود، والتي ليس لها مقر أو وطن. لقد برزت في الآونة الأخيرة مجموعة من الشركات الصناعية والمصرفية والخدماتية العملاقة، والقائمة على دمج شركات أوروبية وأمريكية ويابانية، والتي تقوم حالياً بنسج تحالفات عابرة للقارات والمحيطات والمتنوعة اشد التنوع في نشاطاتها.

وتتسم هذه الشركات بأنه لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ولم تعد تنتمي لدولة ولاتعترف بموطن، قدم واحدة، ولا تؤمن بالولاء لأية قومية او منطقة جغرافية. كما أن ليس لهذه الشركات من مقر واحد، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي. فمقرها الإداري في دولة، ومقرها التسويقي في دولة ثانية، ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة، ومقرها الدعائي والإعلاني في دولة سادسة، ومقرها التنفيذي في دولة سابعة. إن هذه الشركات تنتقل بحرية كاملة بين كل الدول الصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة، وتفترض أن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية او اقتصادية او جغرافية. إن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم بل الكون بأسره. لذلك فهي لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وأصولها وإداراتها ومراكز بحوثها إلى اي مكان مستخدمة آخر التقنيات التي تقلص الزمان والمكان[٦٠].

ورغم ان هذه الشركات موجودة بنشاطاتها وعملياتها، وبسلعها واستثماراتها في كل أرجاء المعمورة إلا أن الجزء الأكبر والأهم من نشاطاتها يتركز حول ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية تتركز فيها ثروة تقدر بحوالي ٢٠ تريليون دولار، أي اكثر من ٨٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتستأثر بحوالي ٨٥٪ من إجمالي التجارة العالمية[٦١]. هذه المناطق الثلاث هي أرض اليورو وهي الوحدة النقدية الجديدة لدول السوق الأوروبية المشتركة، والتي بدأ تطبيقها في اليوم الأول من عام ١٩٩٩، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، والتي تعرف بالنافتا، وتضم كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وأخيراً محيط الين الذي يضم اليابان والصين ودول جنوب شرق اسيا، وهي الدول التي برزت أخيراً كقوى صناعية ومالية جديدة على الساحة الاقتصادية العالمية بعد ان حققت خلال الثمانينات اكبر قدر من النمو الاقتصادي في العالم. أما بقية المناطق مثل أمريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا، وحتى الدول النفطية في الخليج العربي فهي في العموم مناطق اقتصادية غير اساسية بالنسبة لعمليات ونشاطات هذه الشركات المعولمة. هذه الشركات هي وقود العولمة الاقتصادية، وتحمل معها كل الفرص والمخاطر المصاحبة للعولمة. فمن ناحية تبدو هذه الشركات وكأنها أمل المتحمسين للعولمة لأنها مصدر كل الاستثمارات الخارجية التي جلبت وتجلب النمو الاقتصادي السريع للعديد من الدول، وبخاصة

في منطقة جنوب شرق آسيا النامية، والتي سبقت الدول النامية الأخرى في تطبيق مفاهيم الخصخصة، والانفتاح التجاري، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. من ناحية أخرى تبدو هذه الشركات وكأنها مصدر رعب بالنسبة للمتوجسين من العولمة لأنها مصدر كل الاستغلال لامتلاكها قدرات احتكارية ضخمة تهدد بها سيادة الدول، وخاصة الدول الصغيرة والنامية.

لكن وبالإضافة إلى الشركات العابرة للحدود والتي ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية، فإن العالم يبدو مندفعاً وبقوة نحو العولمة التجارية والمالية. فقد حدث أخيراً تزايد ملحوظ في حجم ونطاق التجارة العالمية، كما برز اتجاه عالمي متصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية التي دخلت مرحلة الانفتاح التام، وغير الخاضع للقيود أوالتحكم، وذلك بعد توقيع اتفاقية الجات وقيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦[٦٢]. تضم هذه المنظمة في عضويتها اكثرمن ١٤٠ دولة بالإضافة إلى ٣٠ دولة أخرى هي الآن، في المراحل المختلفة من إجراءات الانضمام إلى عضويتها. لقد تعهدت جميع هذه الدول بخفض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، والتزمت بإزالة جميع القيود التي تعيق تدفق السلع والمنتوجات والخدمات بيسر وسهولة فيما بينها. وقد تم تعزيز اتفاقية الجات بتوقيع ٧٠ دولة على اتفاقية الخدمات المالية عام ١٩٩٧، وهي الاتفاقية التي فتحت قطاع الخدمات المالية لهذه الدول، والتي تستحوذ أسواقها على ٩٥٪ من تجارة المصارف والتأمين والأوراق المالية والاستشارات المالية في العالم، كما تم التوصل إلى تفاهم أولي بين دول العالم على توسيع نطاق اتفاقية تقنية المعلومات بحيث تشمل سلعاً أكثر معفاة من الرسوم الجمركية، بحيث يؤدي ذلك إلى تحرير كامل للسلع التكنولوجية في التجارة العالمية. وهناك اليوم اتجاه نحو جولات جديدة لتعزيز الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، وتخفيض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على جميع أنواع السلع.

إن منظمة التجارة العالمية هي اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، ويشكل إنشاؤها منعطفاً في التاريخ الاقتصادي العالمي. ورغم أن منظمة التجارة تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجارياً، وذلك من خلال تطبيق مبادئها التي يأتي في مقدمتها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية التامة تجاه المعلومات والممارسات التجارية، والذي هو أهم مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية[٦٣]. هذه المبادئ هي مبادئ عامة واسترشادية، أما قرارات المنظمة فهي قرارات

نهائية وملزمة لجميع الدول بما في ذلك الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية. فقد تقدمت كل من الهند وسيريلانكا بدعوة تجارية لدى منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة، والتي اضطرت اضطراراً إلى الاستجابة للحكم الصادر ضدها رغم أن الحكم جاء في غير صالحها، ولم يكن منسجماً مع قوانينها وتشريعاته الداخلية. لكن الولايات المتحدة والدول الأعضاء بالمنظمة تؤمن أن تطبيق قرارات ومبادىء المنظمة بما في ذلك تطبيق مبدأ «صفر لصفر»، أي دخول السلع المستوردة من دون رسوم جمركية على المدى البعيد، وبالتالي فتح الأسواق التجارية على بعضها البعض، وانتقال السلع بحرية تامة على الصعيد العالمي، كل ذلك سيفيد الاقتصاد العالمي، ويعمق الروابط التجارية بين الدول، وبما يتجاوز الحدود والقيود الجغرافية القائمة بينها، ويخلق عالماً منكمشاً تجارياً، ويستهلك أكبر قدر من السلع والماركات العالمية المشتركة. ولاشك أن كل ذلك- كما تدعي نظريات العولمة- سيساهم مساهمة فعالة في تعجيل النمو الاقتصادي العالمي، وتعميم الرفاهية لجميع الشعوب، والذي هو الهدف النهائي لمنظمة التجارة العالمية، ولمؤسسات العولمة الاقتصادية الأخرى.

لكن العولمة الاقتصادية لا تقتصر على العولمة التجارية وحرية انتقال السلع بموجب مبادىء منظمة التجارة العالمية، بل إن الأهم من ذلك هو العولمة المالية التي هي أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة، وذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية. لقد كانت الأسواق المالية دائماً عالمية الطابع ومنذ توقيع اتفاقيات برتون وودز وبروز البنك الدولي وصندوق النقد العالمي. لكن رغم الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينات، إلا أنها لم تكن معولمة حيث ظلت في العموم وحتى بداية عقد التسعينات تدار من قبل الدول إدارة وطنية، وبالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية. ما استجد خلال عقد التسعينات هو قيام أسواق مالية عابرة للحدود، وخارجة عن الإطار الرسمي، ويغيب عنها أي تحكم من قبل الدول. فالدول تراقب عن بعد، وربما مازالت قادرة على التدخل، بيد أنها حتماً لم تعد قادرة على أن تتحكم أو تقنن حركة الأسواق المالية العالمية. فهذه الأسواق قد أصبحت ممكننة مكننة كاملة، وتنجز معاملاتها بسرعة الضوء وبحرية تامة وعلى مدار الساعة وباتساع المعمورة. لقد تجاوزت هذه الأسواق أخيراً عامل الزمان والمكان، وحققت واقع انكماش العالم مالياً، ودمج نشاطاته المالية والمصرفية والتمويلية كما لم يكن مندمجاً في أي وقت آخر. الأسواق المالية العالمية هي اليوم بلا وطن، وبلا حدود، وتنتقل بين نيويورك ولندن وفرانكفورت

وهونغ كونغ وطوكيو والعواصم المالية الأخرى، ومن دون اي اعتبار للمكان أو الزمان، بل ومن دون اكتراث للحكومات أو الأيديولوجيات. فعمليات الأسواق المالية العالمية تتم بسرعة مذهلة و بحجم يفوق القدرة على التحكم حيث ازدادت الأوراق المالية الخارجة عن السيطرة المباشرة للدول من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٨ إلى ٢تريليون دولار عام ١٩٨٨، وبلغت اكثر من ٤تريليونات دولار عام ١٩٩٨ (٦٤).

إن الأسواق المالية العالمية هي اليوم بكل تأكيد قوة اكبر من قوة كل الدول بما في ذلك الدول الكبرى التي أصبحت تلهث خلف التطورات في الأسواق المالية العالمية، وتتأثر بتقلباتها صعوداً وهبوطاً (٦٥). فعندما تقرر دولة آسيوية صغيرة خفض قيمة عملتها الوطنية لأسباب داخلية بحتة بنسبة لاتتجاوز ٥٪ من قيمتها الجارية، اي ما يعادل اقل من خمس سنتات أمريكية، فإن مثل هذا القرار يتسبب في إحداث انهيارات مالية تتجاوز هذه الدولة لتصل بتداعياتها إلى كل العواصم المالية العالمية المهمة وغير المهمة. إن مثل هذا القرار الذي يبدو من الوهلة الأولى وكأنه مجرد قرار داخلي، هو الآن وفي ظل العولمة المالية اكثر من ذلك بكثير حيث إن له مترتبات عميقة لكل الأسواق المالية، وتذهب في لحظات معدودة بثروات الملايين من المستثمرين في كل بقاع العالم، وتهز قلاع أغنى الشركات، وتؤثر في قرارات أقوى المنظمات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي وبنك التسوية ومؤسسة موديزي، والتي هي واحدة من اهم مؤسسات العولمة الاقتصادية الخفية، ولكن الاكثر تأثيراً وتحكماً في القرارات المالية العالمية. إن رجالات موديزي هم الذين يديرون العالم مالياً اليوم(٦٦). كما انه لايوجد شيء يربط دول العالم بعضها إلى بعض كأموال المصارف وصناديق الاستثمار وشركات التأمين. ولاتوجد أيديولوجية أو ثقافة أو منظمة او حكومة أو قضية توازي في قدراتها على توحيد العالم وربط دوله كالأسواق المالية التي أحدثت تغيرات جذرية على موازين القوى في العالم.

لكن بالإضافة إلى الأسواق المالية والتجارية العالمية، وبروز مؤسسات وشركات عالمية عملاقة وعابرة للحدود، خارجة عن سيطرة الدول، فإن العولمة الاقتصادية تستمد حيويتها من انجذاب العالم بأسره انجذاباً كاملاً لفكر ونموذج اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي الذي حقق اكبر نجاحاته خلال التسعينات بعد تراجع النموذج الاشتراكي. لقد أصبح العالم موحداً كما لم يكن موحداً من قبل في اقتناعه بأن الخصخصة وتحرير الاقتصاد والاندماج في عصر العولمة

الاقتصادية عموماً هو الأسلوب الذي أكد صلاحيته وفعاليته بشكل كلي ونهائي. لقد ازداد الاقتناع بصلاحية النموذج الرأسمالي بعد انحسار كل النظم والأفكار والبدائل الاقتصادية الأخرى، وخاصة النموذج الاشتراكي الذي شهد أكبر انتكاساته التاريخية مع انهيار الاتحاد السوفييتي. لذلك اندفعت دول العالم وبخاصة الدول الاشتراكية سابقاً إلى تطبيق مبادئ التجارة الحرة التي أصبحت المبادئ الاقتصادية الحاكمة في هذا العصر. لقد أصبحت العولمة الاقتصادية مكتملة أو في طريقها للاكتمال على الصعيدين النظري والتطبيقي مع تطبيق هذه المبادئ التي يعتقد أنها النموذج الاقتصادي الأصلح، والذي سيجلب النمو والرفاهية وربما السعادة للبشرية. ولاشك أن هذه الصورة الوردية للعولمة الاقتصادية، والتي استحوذت على خيال السياسيين والمفكرين وكل البشر، لها مترتبات هائلة للسياسة والثقافة، وتجعل من المشروع الحديث عن العولمة الثقافية والسياسية.

العولمة الثقافية

إذا كانت العولمة الاقتصادية واضحة كل الوضوح فإن العولمة الثقافية، وعلى العكس من ذلك ليست بنفس وضوح العولمة الاقتصادية. كما أنه إذا كانت العولمة الاقتصادية تبدو للبعض مكتملة على أرض الواقع، والعالم قد أوشك أن يكون معولماً عولمة اقتصادية كاملة، فإن العولمة الثقافية ليست بنفس القدر من الاكتمال، والعالم بعيد كل البعد من أن يكون معولماً عولمة ثقافية. كذلك فإنه إذا كانت العولمة الاقتصادية هي محصلة لتاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية، والتي تسارعت خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فإن العولمة الثقافية هي في المقابل ظاهرة جديدة وتمر بمراحلها التأسيسية الأولى، ولم تبرز كحقيقة حياتية إلا خلال عقد التسعينات. بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان هناك إجماع حول معنى مفهوم العولمة الاقتصادية فإن ذلك غير صحيح بالنسبة لمفهوم العولمة الثقافية. من ناحية أخرى فإن العولمة الثقافية لم تتمكن بعد أن تجاري في تجلياتها وتطبيقاتها على أرض الواقع التجليات الحياتية والسلوكية والتطبيقات المادية والمؤسساتية للعولمة الاقتصادية. والعالم ليس موحداً ثقافياً كما هو موحد تجارياً ومالياً، كما أنه لا وجود لنظام ثقافي عالمي كما يوجد نظام اقتصادي عالمي. لذلك ونتيجة للغموض الذي ربما يحيط بالعولمة الثقافية في المرحلة التاريخية الراهنة، فإن دول العالم التي تتدافع وتتنافس للأخذ بسلع ومنتجات وخدمات العولمة الاقتصادية، تبدو أقل اندفاعاً وإقبالاً، وحتماً أكثر تردداً وتمهلاً

في اندفاعها نحو مفاهيم وقيم وأفكار العولمة الثقافية، والتي تروج عبر الفضائيات، ومن خلال آخر تقنيات وسائل الاتصالات والمعلومات. إن معظم المجتمعات والشعوب تبدو غير مطمئنة من العولمة الثقافية وغير واثقة من كيفية التعامل معها. لذلك فإنه في الوقت الذي يظهر فيه العالم ميلا للانغماس في العولمة الاقتصادية، فإنه يظهر ميلا للانكماش من العولمة الثقافية.

لكن رغم هذا الموقف المتردد، والتخوف الملحوظ، والذي يغلب عليه في أغلب الأحيان الطابع العدائي للعولمة الثقافية كإيديولوجية جديدة[٦٧]، فإن الثقافة وعناصرها الرئيسية كالفكر والأدب والفن، ومن ثم الحياة الثقافية عموماً تظهر ميلاً واستعداداً واضحاً للعولمة والتعولم. لو تركت الثقافة لطبيعتها، وأعطيت حرية الاقتصاد نفسها لأصبحت أسرع وأكثر عولمة من الاقتصاد والجوانب الحياتية الأخرى. ويعود ذلك إلى أن الأفكار والقيم والمفاهيم والقناعات تحمل في أحشائها دائماً بذور العولمة، بمعنى الاستعداد للانتشار الحر من دون قيود، والانتقال العابر للحدود، والتوسع على الصعيد العالمي. بل إن الديانات السماوية والأيديولوجيات الرئيسية تتوجه عادة إلى كل البشرية، ولا تكترث لحدود الدول أو التجمعات القومية أو الاثنية أو الولاءات الوطنية. رسالة كل الديانات والأيديولوجيات الكبرى هي رسالة شمولية وعالمية وتوحيدية غايتها إما توحيد العباد للإيمان برب واحد والاقتناع بدين واحد، أو أيديولوجية واحدة وغاية دنيوية واحدة. فالإسلام هو دين التوحيد ودين كل البشر، والمسيحية تسعى لخلق مملكة الله على الأرض. أما الاشتراكية فإنها تبشر بخلق مجتمع دون طبقات، وعالم يخلو من الاستغلال ويحكمه العمال في الوقت الذي تحاول فيه الرأسمالية والليبرالية التأسيس لعالم يحترم الملكية الخاصة، ويعمق فردية الفرد، ويلتزم بحقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية[٦٨].

لاشك أن الأديان والأيديولوجيات هي من أهم مظاهر العولمة الثقافية. بيد أن العولمة الثقافية التي ازداد الحديث عنها في التسعينات تعني أكثر من مجرد قيام دين من الأديان بالدعوة إلى توحيد العالم، وهي الدعوة التي كانت وستظل قائمة دائماً بدوام الأديان السماوية الصحيحة. إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة، وتستمد خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمة وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات. ويأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة، وتأثرها ببعضها البعض. لم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انعزالاً ورغبة في الانعزال، منفتحة ومنكشفة بقدر ما هي منفتحة ومنكشفة حالياً. مثل هذا الانفتاح الثقافي يحدث للمرة الأولى في التاريخ، ولا يتضمن

بالضرورة ذوبان الثقافات أو الحضارات في بعضها بعضاً. بل إن العولمة الثقافية التي تحافظ على الخصوصيات والثقافات، وتنتعش في ظل التنوع الثقافي تقوم بنقل الثقافات والأفكار والقناعات والايديولوجيات وحتى الأديان بما في ذلك تياراتها المتشددة والمتسامحة إلى المستوى العالمي. ولاشك أن هذا الارتقاء بالثقافات إلى الطور العالمي سيسمح ببروز مفاهيم وقيم وقناعات ومواقف وسلوكيات إنسانية مشتركة وعابرة لكل المناطق الحضارية والثقافية. لذلك فإن الهدف النهائي للعولمة الثقافية هو ليس خلق ثقافة عالمية واحدة، بل خلق عالم بلا حدود ثقافية. هذا الهدف النهائي لم يتحقق بعد، ولا يتوقع له أن يتحقق قريباً.

من ناحية أخرى فإن العولمة الثقافية تتضمن أيضاً بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، وبأقل قدر من القيود والعراقيل والضوابط. لقد فقدت الدول في ظل العولمة الثقافية القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات فيما بين المجتمعات والأجيال وفقدت الدول السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات والذي يتم عبروسائل ووسائط وتقنيات جديدة لم تبرز إلا في التسعينات. لقد أصبح ملايين من البشر موحدين تلفزيونياً وتلفونياً ومن خلال البريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت. لم يحدث في التاريخ أن تمكن أكثر من ٣مليارات فرد، أي حوالي ٥٠٪ من عدد سكان الأرض، أن يتابعوا معاً بالصوت وبالصورة الحية، وفي وقت واحد حدثاً عالمياً واحداً كمباريات كأس العالم، أو افتتاح الدورة الأولمبية، أو توقيع اتفاقية للسلام في العاصمة الأمريكية واشنطن، أو مراسم دفن الأميرة ديانا والملك حسين عاهل الأردن. لم يحدث مثل هذا التواصل الاخباري الحي والمباشر بين الشعوب في أي وقت من الأوقات، وبهذا الزخم الذي يعيشه العالم حالياً. ولم يحدث أيضاً في التاريخ أن سمع وعرف عدد هائل من سكان الأرض عما يجري في باقي أنحاء العالم من أحداث كما هو اليوم، وهو الأمر الذي يتم حالياً من خلال حوالي ١٠٠٠قمر صناعي سيزداد قريباً إلى ٢٠٠٠قمر صناعي تقوم حالياً بربط العالم وبنقل الأخبار والأحداث والأفكار والمعلومات والقيم إلى كل أرجاء المعمورة.

كذلك لم يشهد العالم مثل هذا التدفق الحر للأفراد من كل الجنسيات، والذين ينتقلون فيما بين دول العالم كجزء من حركة السياحة المتنامية عبر الكرة الأرضية، والتي تتم على مدار السنة. لقد أصبحت حركة السياحة أسرع وأرخص من أي وقت من الأوقات، ولم تعد حكراً على طبقة واحدة

من الطبقات الاجتماعية. كما أسقطت السياحة الحدود، وقربت الأماكن البعيدة، ولم تعد المسافات مهمة للرحلات السياحية الجماعية، والتي تنقل أكبر قدر من الأفراد الذين يبحثون عن المتعة والراحة والاسترخاء، ويرغبون في التعرف على الحضارات القديمة والعادات المختلفة والمجتمعات البعيدة. إن النتيجة الأولى والمهمة لمثل هذا الانتقال الجماعي والحر للأفراد هي تحول السياحة إلى أداة من أدوات العولمة الثقافية التي تعمل على تواصل العالم، وزيادة انكماشه، وتقريب مسافاته، وإلغاء حدوده، وهي نتيجة كانت مستحيلة في بدايات القرن، بيد أنها أصبحت ممكنة في نهايته[٦٩]. أما النتيجة الأخرى لمثل هذا التبادل الحر للأفكار والمفاهيم عبر الثقافات فهي بروز اهتمامات وعادات وأذواق وآمال وأهداف وربما عقليات مشتركة لاتعبر عن ثقافة محددة، بل عن مجموع الثقافات الحية في العالم. هذه هي المحصلة النهائية للعولمة الثقافية.

على صعيد آخر فإن العولمة الثقافية تعني انتقال تركيز اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي. ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية، وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية التي ربما ستحل تدريجياً - وربما على المدى البعيد- محل الولاءات والانتماءات الوطنية. الإنسانية ستتعود النظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد وبقاء وفناء واحد، وتشترك مع بعضها البعض في قيم عميقة تتخطى كل الخصوصيات الحضارية والثقافية. ففي ظل العولمة الثقافية يكتشف الإنسان بعده العالمي، ويتعرف على هيويته الإنسانية أكثر من أي وقت آخر. لكن بروز الهوية العالمية في ظل العولمة لا يعني تلقائياً تراجع أو تهميش أو نفي الهوية الوطنية للفرد، وذلك كما يقول سالم يفوت، الذي يجزم أن العولمة لا تهدد الهوية[٧٠]. ستبقى الهوية الوطنية بل ربما ستتعزز وسترسخ. لكن بجانب الهوية الوطنية ستنمو الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية، والتي ستصبح أكثر وضوحاً من أي وقت آخر. لقد كانت الهوية العالمية قائمة في كل المراحل التاريخية، بيد أنها لم تكن بنفس الحضور والوضوح الذي أصبحت عليه خلال التسعينات.إن المواطنة العالمية تعني بروز جيل جديد من المواطنين العالميين المنتسبين للعالم بقدر انتسابهم للوطن. لكن بروز الوعي بالبعد العالمي في الوجود الإنساني لا يعني عدم وعي الوطن. والولاء للإنسانية لا يعني سقوط الولاء للأسرة أو الجماعة أو الأمة، كما أن التواصل مع الوقائع والقضايا العالمية المشتركة كقضايا البيئة وحقوق الإنسان والتزايد الانفجاري في عدد سكان العالم واستمرار الفجوة بين

الأغنياء والفقراء، لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو الاهتمامات المحلية واليومية. كل الذي يحدث في ظل العولمة هو ارتقاء في تخيل الأفراد لوجودها على الكرة الأرضية حيث ستشعر البشرية وكأنها وحدة سكانية واحدة ومتلاحمة وتعيش في قمر صناعي واحد ربما كان مهدداً بمخاطر حياتية داخلية وخارجية واحدة. إن العولمة تعني أن الأقدام ستظل ثابتة في أرض الوطن، بيد أن الهامات ستزداد طولاً والرؤية ستمتد إلى مسافات بعيدة ببعد الأفق، ولن تتمكن الشجرة المحلية بعد اليوم من أن تحجب رؤية الغابة العالمية.

السعي من أجل تقارب الحضارات وربط الثقافات وتعزيز الهوية العالمية وربما أيضاً خلق عالم بلا حدود ثقافية هو مجرد وجه واحد من الوجوه العديدة للعولمة الثقافية. ذلك أنه بقدر ما أن التوجه العام هو نحو تقارب الثقافات والحضارات، فإن العولمة الثقافية يمكن لها أن تتجه نحو صراع الحضارات، ونحو الهيمنة الثقافية لثقافة واحدة على سائر الثقافات، ونحو نشر الثقافة الاستهلاكية وجعلها الثقافة الأكثر رواجاً على الصعيد العالمي. فالعولمة الثقافية التي تمهد الطريق حالياً لترابط المناطق الثقافية بإمكانها أيضاً أن ترسخ انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة، وتزداد انغلاقاً، وتستعد لمواجهة بعضها البعض. فمع انتهاء الحرب الباردة، واختفاء الصراع الأيديولوجي بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي، والذي خيم على العالم لحوالي نصف قرن، أصبح الانقسام الحضاري والثقافي أكثر وضوحاً من أي وقت آخر. كما أنه ازداد الحديث خلال عقد التسعينات عن احتمال صراع الحضارات خلال المستقبل القريب خاصة في نقاط التقاء المناطق الحضارية الكبرى التي يذكرها هنتنغتون في كتابه حول صراع الحضارات وتكوين النظام العالمي الجديد[٧٦].

المنطقة الحضارية الأولى هي الحضارة الانكلوسكسونية، والتي تشمل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهي الحضارة التي تقود العالم حالياً، وتحقق أكبر قدر من النجاحات المادية والإنجازات العلمية والتقنية. المنطقة الحضارية الثانية هي الحضارة البوذية والكونفوشية والهندوسية، وتشمل معظم دول جنوب شرقي آسيا وهي منطقة أخذت تحقق نجاحات صناعية ومالية وتكنولوجية مثيرة، وتبرز كمنطقة حضارية منافسة في إنجازاتها المالية والمعنوية للحضارة الانكلوسكسونية. المنطقةالحضارية الثالثة هي الحضارة السلوفاكية والارثوذكسية وتغطي معظم دول أوروبا الشرقية ودول البلقان وروسيا، وهي دول تمر بمرحلة

تنموية حرجة، بعد أن أخذت في تطبيق النموذج الاقتصادي الراسمالي على أثر فشل التجربة الاشتراكية والشيوعية السابقة. المنطقة الحضارية الرابعة هي الحضارة الإسلامية، وتشمل في الأساس الدول العربية وإيران وباكستان وأفغانستان وماليزيا وإندونيسيا، بالإضافة إلى العديد من الدول الأفريقية، وهي حضارة ازدهرت في فترة من الفترات التاريخية وقدمت مساهمات للتراث الإنساني، بيد أنها تعاني حالياً من التعثر وعدم القدرة على مجاراة المستجدات العالمية. المنطقة الحضارية الخامسة هي الحضارة الكاثوليكية المرتبطة بدول جنوب أوروبا ومعظم دول أمريكا اللاتينية، والتي أخذت تتحول إلى دول ديمقراطية تحقق نجاحات مهمة على صعيد الاستقرار السياسي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك كمدخل لإنجاز مشروعها التنموي. أما المنطقة الحضارية الأخيرة فهي الحضارة الزنجية، وتتركز في قارة أفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفقر الشديد، والذي يبدو أنه سيلازم الدول الأفريقية خلال المستقبل المنظور.

إن احتمال دخول هذه المناطق الحضارية في حروب مستقبلية هو احتمال قائم، وذلك في ضوء التوترات المتصاعدة بين الحضارة الانكلوسكسونية والحضارات الأخرى، وبخاصة الحضارة الإسلامية التي تشعر بأنها مهددة ومستهدفة في قناعتها وقيمها من الحضارة الانكلوسكسونية. كذلك فإن احتمال هيمنة ثقافة من هذه الثقافات هو أيضاً احتمال قائم. بل إن العولمة، وكما يشير جلال أمين، تحمل دائماً في طياتها نوعاً أو آخر من الغزو الثقافي، أي من قهر الثقافة الأخرى لثقافة أضعف منها[٧٢]. لذلك فإن العولمة الثقافية لاتعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات، بل إنها توحي أيضاً باحتمال نشر الثقافة الاستهلاكية والشبابية عالمياً. فلم يحدث في التاريخ أن أصبح العالم مقبلاً على رموز ومعطيات وسلع الثقافة الاستهلاكية والشبابية كما هو مقبل عليها الآن. كما أنه لم يحدث في السابق أن تمكنت الثقافة الاستهلاكية من الوصول إلى قطاعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات الاجتماعية وفي كل القارات. ورغم رواج هذه الثقافة بين كل الشرائح الاجتماعية إلا أنها تتوجه بشكل خاص للشباب. لقد تمكنت الثقافة الاستهلاكية من توحيد شباب العالم كما لم تتمكن أية قوة أو مؤسسة أخرى من توحيدهم في التاريخ. فالشباب، الذي أخذ يبرز كقوة شرائية مهمة وصاعدة، يأكل من الوجبات السريعة نفسها كالهامبرغر والبتزا ودجاج كنتاكي، ويشرب من المشروبات الغازية نفسها كالبيبسي

والكوكاكولا، ويستمع للاغاني الشبابية الراقصة نفسها لفرق الأسبايس غيرلز ومادونا ومايكل جاكسون وبلبس الملابس العالمية نفسها من الجينز ومن ماركات كلفن كلاين وبينيتون ونايك، ويشاهد الأفلام المثيرة كفيلم التيتانك وقادزيلا والحديقة الجراسية ولاين كنك وبوكاهنتس وحرب النجوم.

ورغم ان الثقافة الاستهلاكية ليست جديدة، بيد أنها أصبحت في التسعينات الاكثر رواجاً، ودخل العالم مرحلة عالمية الثقافة الاستهلاكية والشبابية[٢٣]. فسلع هذه الثقافة وماركاتها وماكولاتها وملبوساتها وشخصياتها وأفلامها وأغانيها والتي تأتي جميعها من مصدر واحد، موجودة في كل مكان وفي كل المجتمعات. وأخذت هذه المنتجات الاستهلاكية دلالات اجتماعية ورمزية تتجاوز قيمتها المادية المحسوسة لتكتسب قوة وربما حياة مستقلة تدفع في اتجاه صهر العالم استهلاكياً، وربما دمجه ثقافياً متجاوزة بذلك كل الحضارات والمجتمعات والبيئات والجنسيات والطبقات. لم يعد هناك شك في القوة الاندماجية للثقافة الاستهلاكية، وذلك بعد بروز مجموعة من الاتجاهات والظواهر كالكوكلة والمقدنة واللبرلة والأمتفة والأمركة والتي تشير إلى الأصل الأمريكي لمعظم منتجات الثقافة الاستهلاكية. لكن رغم الأصل الأمريكي، فإن معظم منتجات الثقافة الاستهلاكية يتم تداولها على الصعيد العالمي، ودخلت مرحلة العولمة الكاملة، وأصبحت في متناول الشباب كافة ومن كل المجتمعات. إن النتيجة النهائية لجميع هذه الاتجاهات الثقافية، والتي برزت في التسعينات هي ربط العالم بقيم وقناعات وسلوكيات وعادات مشتركة تتجاوز الحدود. لقد حققت الثقافة الاستهلاكية أكبر انتصاراتها خلال هذا العقد. ولاشك أن هذا الانتصار الذي تحققه الثقافة الاستهلاكية يؤرق المجتمعات، كما أنه يقلق الدول التي فقدت السيطرة على الوضع الاقتصادي، وهي تفقد الآن السيطرة على الوضع الثقافي، بل إنها أصبحت هي الهدف القادم للعولمة.

العولمة السياسية

كانت السياسية دائماً، وعلى العكس من كل من الاقتصاد والثقافة، محصورة ضمن النطاق المحلي ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية. فالسياسة بطبيعتها محلية. بل إن السياسة هي من أبرز اختصاصات الدولةالقومية التي تحرص كل الحرص على عدم التفريط بها، واحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي الضيق ومجالها الوطني الأضيق. إن احتكار السياسة ضمن

المجال المحلي، وبعيداً عن التدخلات الخارجية مرتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة، وبممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية. لقد أصبحت ممارسة الدولة لسيادتها من أهم مقومات الدولة القومية التي برزت قبل حوالي ٣٠٠سنة والتي مازالت، ورغم كل المستجدات العالمية خلال عقد التسعينات، الوحدة الرئيسية والمحورية في النظام السياسي العالمي المعاصر[٧٤]. فالدولة القومية هي نقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها المحلية ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم، وإلغاء الحدود الجغرافية، وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول، وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.

لكن رغم المقاومة الطبيعية التي تبديها السياسة ومعها الدولة القومية للعولمة، فإن الاتجاه العالمي المتزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية، وهو الأمر الذي قطع شوطاً مهماً من الإنجاز على أرض الواقع، وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو عالم بلا حدود ثقافية، والذي يبدو أنه في طور الإنجاز السريع، فإن كل ذلك ربما سيخلق معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية، والذي هو جوهر العولمة السياسية[٧٥]. إن العولمة السياسية هي مشروع مستقبلي. كما أن العولمة السياسية هي في جوهرها مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية. إن قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بنفس سرعة أو سهولة قيام عالم بلاحدود اقتصادية أو ثقافية. كما أن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات والذي تم خلال التسعينات ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية، وأنها قد فقدت دورها وأهميتها، بيد أنه لم ولن يسقط كل مظاهر السيادة ولن يضع نهاية للدولة، كما أنه لن يؤدي إلى قيام الحكومة العالمية الموعودة، والتي ستحل محل الدولة القومية، والتي ستدير العالم وكأنه وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية واحدة[٧٦].

لقد أصبحت نهاية السيادة والدولة، وبروز الحكومة العالمية ممكنة أكثر من أي وقت آخر في ظل العولمة، بيد أن كل ذلك لن يحدث قريباً، أو حتى خلال المستقبل المنظور. فالعولمة السياسية لا تعني القضاء على الدولة، أو بروز الحكم العالمي، وإنما تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات

عبر المجتمعات والقارات، وبأقل قدر من القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية. ولاشك أن هذا الانتقال الحر للسياسات والقرارات والتشريعات سينقل السياسة من المجال المحلي إلى المجال العالمي، وسيخرج النشاط السياسي على الدولة وحدودها. المجال السياسي الجديد الذي يتشكل في ظل العولمة لن يتحدد بحدود وقيود الدولة، وستصبح السياسة- وللمرة الأولى في التاريخ- ممكنة على الصعيد العالمي بدلاً من الصعيد المحلي، كما كانت تدار في السابق[٧٧]. بالإضافة إلى ذلك، فإن العولمة السياسية تتضمن حدوث زيادة غير مسبوقة في الروابط السياسية بين دول العالم، وذلك على نسق زيادة الروابط الاقتصادية بين اقتصادات العالم، وزيادة الروابط الثقافية بين الثقافات في العالم.

بل إن الأهم من كل ذلك هو ما يجري حالياً على صعيد تشكيل المجال السياسي الجديد، والذي يتركز أساساً حول العالم السياسي الواحد، وليس حول عالم من الدول المنغلقة جغرافياً. فالمجال السياسي المحلي أخذ يتراجع تدريجياً لصالح المجال السياسي العالمي، والذي هو مجال تعددي وليس أحادياً. والدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن، وكما يوضح رينشارد فولك، مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً[٧٨]. لم تعد الدولة هي مركز السياسة في عالم العولمة. فللمرة الأولى منذ أكثر من ٣٠٠ سنة تبرز معطيات تشير إلى أن الدولة لم تعد بالقدر نفسه من عدم الاختراق. ولم تعد هي صاحبة القرار الوحيد، وهي حتماً ليست المسؤولة مسؤولية كاملة الآن عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها. مازالت الدولة تدعي مسؤوليتها نظرياً، وتتمسك بسيادتها رسمياً، لكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لم تعد الدولة قادرة على الثبات على هذه الأحقية التاريخية. إن النتيجة الطبيعية لمثل هذه التحولات هي تحقيق مقولة « إن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم»، وهي مقولة ذات دلالات بعيدة وعميقة بالنسبة للسياسة ودخولها مرحلة نوعية جديدة.

فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره. والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة. أما الأخبار والأحداث السياسية

المحلية والإقليمية، كأزمة الخليج عام ١٩٩٠ ، فإنها تطغى على كل الأخبار المحلية، وتستحوذ على صفة الخبر العالمي، وتنتقل بحرية وبسرعة الضوء من شرق الأرض إلى غربها من دون الحاجة إلى أي ترخيص. مثل هذا الانتقال الحر للأخبار والانتشار السريع للقرارات، والتغلغل العميق للتشريعات، والتمدد الأفقي والرأسي للسياسات يحدث للمرة الأولى في التاريخ، ويشير إلى سقوط الحدود السياسية بين الدول، ويمثل نموذجاً للعولمة السياسية. كما انه يشير إلى أن الفصل السابق بين المحلي والعالمي، وبين السياسة الداخلية والخارجية قد أصبح جزءاً من التاريخ. إن مبدأ الفصل بين الداخل والخارج، والذي كان أحد أهم المبادئ السياسية الحاكمة في العالم، تراجع اليوم. هذا الفصل ليس له أي علاقة بعصر العولمة، أو بالوقائع السياسية المعاصرة. إن ارتباط السياسة في كل أرجاء العالم بالسياسة في كل أرجاء العالم يعني خروج السياسة عن النطاق الوطني، وتمددها على الصعيد العالمي، ودخولها مرحلة السياسة بلا حدود، والتي هي أهم تجليات العولمة السياسية.

بالإضافة إلى ذلك فإن العولمة السياسية ترتبط أساساً ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي وخاصة في مجال صنع القرارات وصنع الخيارات. وتتنوع هذه القوى الجديدة أشد التنوع. ومن ابرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة التي تطورت خلال الأربعين سنة الماضية لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام ١٩٩٩ ليشرف على عملة اليورو، وذلك بعد أن تنازلت الدول الأوروبية طوعاً عن سيادتها في مجال السياسات النقدية[٢٩]. إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، وربما لاحقا الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن القادم. لكن ومع النجاحات التي أخذت تتحقق للوحدة الاقتصادية الأوروبية، فإن كل دول العالم تسعى الآن لتقليد هذا النموذج الاندماجي الذي لم يكن لينجح لولا اقتناع الدول الأوروبية بأن الوقت قد حان للتخلي التدريجي عن السيادة، وإسقاط الحدود التقليدية الفاصلة بين الدول الأوروبية علما بأن أوروبا هي التي روجت لفكرة السيادة ولفكرة ترسيخ وتحديد الحدود

الجغرافية بين الدول. لقد اخترعت أوروبا في السابق فكرة الدولة القومية وفكرة المواطنة الوطنية، وهي التي صدرت للعالم الأفكار الرأسمالية والاشتراكية والليبرالية، وأوروبا هي التي تصدر اليوم للعالم فكرة الاندماج الاقتصادي والسوق المشتركة والتكتلات التجارية، وهي أيضا التي تصدر فكرة التخلي عن السيادة ونهاية الدولة وبالتالي العولمة[٨٠].

في السياق الاقتصادي نفسه، هناك أيضاً المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، والتي تأتي في مقدمتها منظمة التجارة العالمية والتي تأسست عام ١٩٩٦ لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي، وذلك كما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي العالمي. لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة حيث إنها أصبحت قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم دون استثناء. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود، والتي تشكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العملاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان. ويأتي في مقدمة هذه التحالفات دمج شركة ديملر أكبر شركات السيارات الألمانية، والتي تنتج سيارات المرسيدس، وشركة كرايسلر وهي ثالث أكبر شركات السيارات الأمريكية وذلك خلال عام ١٩٩٨، وهو العام الذي شهد أكبر عدد من عمليات الدمج بين الشركات العالمية العملاقة، وذلك من أجل زيادة الاستفادة من مزايا الاقتصادات الكبيرة الحجم[٨١]. إن ماتقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية، وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية، وتوجيه سياساتها خلال القرن القادم. كل ذلك يتم بأقل قدر من تدخل الدول التي لم تعد قادرة على التأثير في الاتجاهات التجارية والمالية والاقتصادية العالمية.

أما على الجانب الاجتماعي فقد برزت في الآونة الأخيرة المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية كمؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، ومؤتمر السكان في القاهرة، ومؤتمر المرأة في بكين، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا. وتأتي في مقدمة هذه المنظمات غير الحكومية منظمات البيئة كمنظمة السلام الخضر، ومنظمات حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية، والمنظمات النسائية العديدة كمنظمة أخوات حول العالم، التي برزت خلال التسعينات، وأخذت تنسج تحالفات متعددة الجنسية لمواجهة قضايا نسائية مشتركة. لقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية تزايداً مطرداً خلال عقد التسعينات، وأخذت تعمل

باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاط وعمل هذه المنظمات. إن الهدف العام الذي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقه هو خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات وسياسات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ولا شك أن بروز المجتمع المدني العالمي كشكل من أشكال العولمة الاجتماعية سيضعف من تحكم الدولة التقليدي، وسيساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا البيئية والاجتماعية والإنسانية المزمنة التي تواجه البشرية حالياً.[٨٢]

لقد ارتبطت العولمة السياسية ببروز مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب استجابات دولية وجماعية، وليست استجابات فردية وعلى صعيد كل دولة. قضايا التسعينات لم تعد قضايا محلية. فمع انكماش العالم وتقارب المجتمعات والارتقاء من المحلية إلى العالمية حدث أيضاً تدويل لكافة القضايا التي تجاوزت طورها المحلي إلى الطور العالمي، وأخذت تبحث عن الحلول العالمية. لقد اتضح الآن أن جميع القضايا الاجتماعية المعاصرة هي قضايا عالمية في أسبابها ومترتباتها وحلولها. وتأتي في مقدمة هذه القضايا قضية البيئة والتلوث البيئي والتدهور البيئي المستمر، وبروز مجموعة من المشكلات البيئية المعاصرة كالارتفاع الحراري، وانكشاف الأوزون، وتدمير الغابات، والتصحر، وتراكم النفايات، وخاصة النفايات النووية والسامة التي تتراكم يوماً بعد يوم، وتهدد البشرية في بقائها على الكرة الأرضية التي أصبحت ملوثة ومجهدة ومستنزفة كما لم تكن مجهدة وملوثة ومستنزفة في أي وقت من الأوقات.[٨٣] بالإضافة إلى التدهور البيئي العالمي، هناك أيضاً قضية الانفجار السكاني كقضية عالمية معاصرة تؤرق المجتمع الدولي، وتعتبر أخطر مشاكل الجنس البشري. وتتلخص هذه المشكلة في أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل حوالي ٦ مليارات من البشر الآخذين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم ١٠ مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة.[٨٤] هذا التزايد الانفجاري يجعل الأرض مزدحمة بالسكان كما لم تكن مزدحمة في أي وقت آخر في التاريخ. كما أن هذا التزايد يشكل ضغطاً على الموارد والبيئة، ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة وأن العدد الأكبر من الزيادة في عدد سكان الأرض يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر والبؤس المطلق. لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية أخرى هي قضية الفقر والفقراء في العالم، والتي برزت مؤخراً لتتصدر قائمة أولويات

المجتمع الدولي. فالعالم الذي يضم حالياً أكبر عدد من الفقراء، هو أكثر فقراً من أي وقت آخر. ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، والفقراء هم أكثر فقراً. والفقر نفسه أصبح فقراً مطلقاً ومركباً، ويتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة. أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على ٤٠٠ دولار سنوياً، فقد بلغ ٨٠ دولة من أصل ١٩٥ دولة في العالم، من بينها ٣٠ دولة هي الأكثر فقراً وتسمى بدول حزام البؤس، حيث بلغت المعاناة الإنسانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه.[٨٥]

لكن بالإضافة إلى قضية الفقر والانفجار السكاني والتدهور البيئي، فإن المجتمع العالمي يظهر اهتماماً متزايداً بقضية حقوق الإنسان. فالإنسان في دول عديدة يعاني من الاضطهاد والظلم والقهر، ومازال مسلوب الإرادة والكرامة. وتشير البيانات إلى أن حوالي مليارين من سكان الأرض يعيشون في ظل أنظمة قمعية وسلطوية تمارس درجات عالية من القمع. كما أن هناك مليارين آخرين من سكان الأرض يتمتعون ببعض وليس كل الحقوق والحريات، ويعيشون في ظل أنظمة تمارس درجات متوسطة من القمع. وتظهر البيانات أن ٦٧ دولة من دول العالم فقط هي الدول التي تلتزم التزاماً كاملاً بحقوق الإنسان، أما البقية فهي دول قمعية، من بينها ٢٠ دولة هي الأسوأ في العالم من حيث عدم التزامها بالحريات السياسية والمدنية، وتكثر من حالات الاعتقال والعنف والإساءة ضد الأفراد دون وجه حق. لذلك بدأ الضمير الإنساني يستيقظ لهذه الممارسات اللاإنسانية، ونشطت منظمات حقوق الإنسان العالمية للكشف عنها، وممارسة الضغط المعنوي على الدول للالتزام بمبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي هي حقوق أصيلة وكونية وتتخطى الدول والثقافات والحدود، وترتبط بإنسانية الإنسان في كل مكان.[٨٦]

جميع هذه القضايا وأخرى كثيرة كقضية المخدرات وانتشارها على الصعيد العالمي[٨٧]، وقضية الإرهاب والتطرف، والتي أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت آخر هي الآن قضايا عالمية، عقدت من أجلها مؤتمرات عالمية على أعلى المستويات السياسية في العالم[٨٨]. هذه القضايا تتطلب تشريعات وسياسات ومؤسسات عالمية وتنسيقاً وتعاوناً عالمياً، وربما حكومة عالمية وليست حكومة محلية للتعامل معها. بل إن الدول نفسها تشكو حالياً من تفاقم مشكلات البيئة والإرهاب والجريمة والمخدرات والفقر والأزمات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية الملحة، وتؤكد أنها

لاتمتلك الحلول، وتطلب من المؤسسات والمنظمات العالمية للمساهمة في التصدي لها. بل إن دولاً عديدة في العالم أخذت تظهر عدم القدرة على التعامل مع القضايا المحلية، ولم تعد تسيطر على شؤونها الداخلية.[٨٩] كل ذلك يعني أن الدول لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة، ولا بالحرية والاستقلالية في تقرير أمورها من خلال أجهزتها وسياساتها الداخلية، كما أن كل ذلك يعني أن الاتجاه العام في ظل العولمة هو نحو المأسسة على الصعيد العالمي، بما في ذلك بروز مؤسسات عالمية تتعامل مباشرة مع المجال السياسي العالمي الجديد، وتدير العلاقات بين القوى العالمية الجديدة، والتي تضم الدولة كفاعل من الفواعل الدولية الكثيرة التي تقرر الشأن العالمي وتعالج قضاياه. ولاشك أن هذا التطور يصب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدولية كالأمم المتحدة، الذي هو خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية.

التعامل مع العولمة

لقد أصبحت العولمة الآن أكثر وضوحاً. فعلى الرغم من كل الأوهام والمبالغات الشائعة والواسعة الانتشار، فإن حقائق العولمة أصبحت واضحة على أثر التحولات والتطورات العلمية والفكرية والحياتية المتدفقة والتي يعيشها العالم حاليا. وتأتي في مقدمة هذه الحقائق أن العولمة هي لحظة حضارية جديدة، برزت خلال عقد التسعينات، وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش. إن العولمة هي لحظة تاريخية فاصلة وشبيهة في بداياتها وربما في تداعياتها النهائية بحركة الحداثة التي برزت قبل حوالي ٢٠٠ سنة، وانتشرت بعد ذلك من أوروبا في كل الاتجاهات وإلى جميع المجتمعات، وأسست لمفاهيم وقناعات ونظم حياتية حديثة. لكن بقدر ما أن العولمة هي استمرار واكتمال للحداثة، هي أيضا تجاوز لها. فالعولمة تذهب إلى أبعد مما وصلت إليه الحداثة في تقريب العالم، ودمج أفراده، وتداخل اقتصاداته، وربط ثقافاته. لقد أصبح انكماش العالم ممكنا بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، والتي هي القوة المولدة للعالم الواحد الذي يتسم بأنه عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. إن الثورة العلمية والمعلوماتية هي التي جعلت عالم اليوم أكثر اندماجاً، وهي التي سهلت حركة الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات، وهي التي قلصت المسافات وجعلت التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها.

لم تعد العولمة أكثر وضوحاً خلال عقد التسعينات فحسب، بل اتضح أيضاً أن للعولمة أكثر من تعريف، وأن لها أكثر من بعد، وتأخذ أكثر من شكل. فالعولمة في بعدها الاقتصادي، أو العولمة الاقتصادية والتي هي أكثر اكتمالاً من الأبعاد الأخرى، توحي بأن اقتصادات العالم هي اليوم أكثر تقارباً وتداخلاً من أي وقت آخر، وأن العالم قد بلغ مرحلة الانتقال الحر لرأس المال والسلع والخدمات التي أخذت تتدفق عبر الشركات العابرة للجنسيات وبأقل قدر من التدخل من قبل الدول التي فقدت السيطرة على اتجاهات الأوراق المالية والتجارية العالمية. أما العولمة في بعدها الثقافي، أي العولمة الثقافية والتي لا تبدو بنفس اكتمال العولمة الاقتصادية على أرض الواقع، فإنها تشير إلى الانفتاح غير المسبوق للثقافات على بعضها البعض، وبلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والاتجاهات والمعلومات والبيانات والأذواق وانتشارها فيما بين الثقافات وبأقل قدر من القيود السياسية والجغرافية التقليدية. أما العولمة في بعدها السياسي، أي العولمة السياسية، والتي هي البعد المستقبلي والأكثر إثارة للجدل من الأبعاد الحياتية الأخرى، فإنها تتضمن الانتشار الحر والسريع للأخبار والأحداث والقرارات والتشريعات والسياسات على الصعيد العالمي، الأمر الذي يشير بوضوح إلى انحسار السيادة، وسقوط الحدود الجغرافية، وبروز مجال سياسي عالمي جديد، بدلاً من المجال السياسي المحلي والذي ارتبط ببروز الدولة القومية التي تشهد تغيرات جذرية في وظيفتها ودورها وموقعها وتأثيرها حاليا، وذلك في ظل بروز قوى إقليمية وعالمية أصبحت تنافس الدولة، وتسعى لإدارة شؤون العالم مستقبلاً.

لكن مهما كانت حقيقة العولمة ومترتباتها الاقتصادية والسياسية، فإن الواضح الوحيد هو أن هذه اللحظة تتضمن الكثير من الفرص والمخاطر. فالعولمة ونتيجة لارتباطها بالثورة العلمية والمعلوماتية ستفتح أمام البشرية آفاقاً معرفية لا متناهية. كذلك فإنه إذا كانت العولمة تعني التدفق الحر للسلع والخدمات عبر الاقتصادات المفتوحة على بعضها البعض، فإن بإمكان كل الدول والمجتمعات الاستفادة من مثل هذا التدفق لزيادة فرص النمو والرفاهية في كل أرجاء المعمورة. كما أن بإمكان كل الثقافات في العالم أن تستفيد من اقترابها من بعضها البعض، وأن تسخر التدفق الحر للبيانات والمعلومات والأفكار والمفاهيم لكي تتعرف على اختلافاتها، وتحترم خصوصياتها، وتعزز من التنوع الثقافي العالمي. أما إذا كانت العولمة تعني بروز نظام عالمي جديد أكثر اهتماماً بقضايا البيئة وحقوق الإنسان، ويتصدى بشكل جماعي لقضايا الانفجار السكاني

وتزايد الفقر في العالم، ويجد الحلول للاختلالات الاجتماعية الأخرى، فإن هذا النظام سيكون حتماً أكثر استقراراً وأقل توتراً من النظام العالمي القديم الذي انتهى بانتهاء صراع الشرق والغرب واختفاء التوتر النووي بين الدول العظمى. إذا كانت العولمة هي تجسيد لمثل هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن هذه هي العولمة ذات الوجه الإنساني، والتي ستجد الترحيب- كل الترحيب – من قبل جميع الدول والمجتمعات.

إن لحظة العولمة هي لحظة مليئة أيضاً بكل الاحتمالات المقلقة. فالعولمة مقلقة إذا كانت تعني المزيد من التطورات في الهندسة الوراثية وهندسة الجينات، وتوظيف كل ذلك توظيفاً تجارياً وعنصرياً وعسكرياً، الأمر الذي يستفز القيم الإنسانية العميقة التي تبدو مهددة الآن في ظل غياب القيود الأخلاقية على المستجدات في تكنولوجيا الهندسة الوراثية. كذلك تبدو العولمة مقلقة إذا كانت تعني زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها المالية والتنظيمية من أجل استغلال ثروات الشعوب وزيادة تغلغلها في اقتصادات الدول النامية التي عانت ما فيه الكفاية من الاستغلال والنهب الاستعماري والإمبريالي. والعولمة مقلقة إذا كانت تتضمن زيادة الفجوة الاقتصادية والحضارية القائمة حالياً في العالم بين الدول الغنية التي تزداد غنى والدول الفقيرة التي تزداد فقراً. والعولمة أيضاً مقلقة إذا كانت تتضمن هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة مهما كانت مغرية ومسنودة بالنجاحات المادية والمعنوية، وقيامها بتهميش الثقافات الأخرى في العالم. والعولمة مقلقة أيضاً إذا كانت تتضمن احتمال صدام الحضارات وصراع المناطق الحضارية، ودخولها في حروب عنيفة ودامية وربما كانت أكثر دموية من كل الحروب التي شهدها التاريخ البشري. والعولمة مقلقة إذا كانت تعني الأمركة واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن العالمي، ونشر نموذجها الحياتي وتعميمها على الصعيد العالمي. كذلك فإن العولمة مقلقة إذا كانت تعني المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر الذي بدأ يفقد السيطرة على التحولات الحياتية والفكرية السريعة حتى بمعايير عصر السرعة، ويظهر جهازه الذهني والنفسي العجز على مجاراة المستجدات العلمية والتكنولوجية التي تؤسس حالياً للحظة حضارية جديدة، ولعصر مختلف كل الاختلاف عما كان سائداً حتى الآن. إذا كانت العولمة توحي بكل هذه الإيحاءات المقلقة فهذه هي العولمة المتوحشة، والتي ستجد الرفض- كل الرفض- من سائر الشعوب.

باختصار فإن العولمة تتضمن الكثير من الفرص والمخاطر المتداخلة. ولاشك أن تداخل الفرص

والمخاطر هي التي تؤدي إلى تفاوت المشاعر والأحاسيس والمواقف تجاه العولمة أشد التفاوت. فالبعض يظهر كل التفهم للعولمة، ويرحب بفرصها المعرفية والاستثمارية الواضحة كل الوضوح، ويدعو بالتالي للانغماس في لحظة العولمة للاستفادة منها ومن معطياتها. والبعض يبدي التخوف من مخاطر العولمة الكثيرة، ويرفض دلالاتها الاستغلالية ومضامينها الاستهلاكية، ويدعو بالتالي للانكماش من أجل حماية الذاتية الحضارية والهوية الثقافية التي تبدو مهددة من قبل العولمة. والبعض الأخير يشعر بمزيج من المشاعر الإيجابية والسلبية، ويحاول أن يوفق بين الانغماس من ناحية، والانكماش من ناحية أخرى، وهو موقف «الانغماش» والذي يمثل القليل من الانكماش والقليل من الانغماس. والحقيقة أن لكل موقف من هذه المواقف حسناته وسيئاته، وبالتالي فإن من اختار الانغماس أو الانكماش أو الانغماش للتعامل مع العولمة فهو محق في اختياره، حيث لا يمكن أخلاقيا أو سياسيا المفاضلة بين أي موقف من هذه المواقف الثلاثة، أي الانكماش والانغماس والانغماش. فليس من حق المنكمش أن يتهم المنغمس في العولمة بالتغريب أو الأمركة والعلمنة أو الخيانة أو الانحلال. وليس من حق المنغمس أن يصف المنكمش بالرجعية أو التطرف أو التخلف أو الماضوية. كما أنه ليس من حق المنغمش أن يعتقد بأن انغماشه أفضل من انكماش أو انغماس الآخرين. فالانغماس والانكماش والانغماش هي أساليب مختلفة ومشروعة للتعامل مع العولمة والمستجدات الحياتية المتلاحقة. بل إن هذه المواقف الثلاثة ستظل قائمة، وستتكرر، ومن حق الجميع أن يتبنى القناعة الخاصة به دون أن ينفي أحدهم الآخر.[٩٠]

إن المطلوب هو تعايش هذه المواقف وتحاورها مع بعضها البعض حواراً سلمياً وحضارياً ضمن مناخ حر وتعددي وديمقراطي. ذلك أنه لا يمكن تخيل في أي لحظة من اللحظات أن يصبح كل أفراد المجتمع منغمسين أو منكمشين أو منغمشين في تعاملهم من العولمة. فمن الممكن أن يزداد توجه الأفراد للانغماس أحيانا أو للانكماش أحيانا أو الانغماش أحيانا أخرى. المعطيات الحياتية هي التي تحدد مدى انتشار أو تراجع أي موقف من هذه المواقف. فمن الممكن، بل ومن الطبيعي أن يصبح المنكمش اليوم منغمساً غداً والعكس صحيح، وقد يجد المنغمس أنه قد أصبح أكثر انغماساً في فترة من الفترات، والمنكمش أكثر انكماشاً، والمنغمش أكثر انغماشاً. كل ذلك ممكن ومتوقع. بيد أن ما هو غير وارد على الإطلاق أن يتمكن أي طرف أو أي موقف من هذه المواقف أن يقصي أو ينفي الطرف الآخر. أخيراً، وبالنسبة للواقع الثقافي العربي والإسلامي، فإن

من المهم الإشارة إلى أن أي موقف من هذه المواقف الثلاثة السابقة لا يعني أن صاحب هذا الموقف هو أكثر أو أقل عروبة أو إسلاما. فلا المنكمش أكثر عروبة أو إسلاما من المنغمس، ولا المنغمس أقل عروبة وإسلاما من المنكمش. كما أن المنغمش ليس بالضرورة أكثر فهماً لحقيقة عروبته أو إسلامه. فالعربي المسلم، مهما كان منغمساً أو منكمشاً أو منغمشاً، فإنه سيظل عربياً ومسلماً، وستظل الثقافة العربية والإسلامية حية ومتفاعلة تفاعلاً انغماسياً أو انكماشياً وانغماشياً مع العولمة، أو اية لحظة حضارية أخرى. لذلك فإن خلاف العربي أو المسلم ليس مع العولمة أو الحداثة أو مع الغرب أو الآخر أو الخارج. الخلاف هو مع الداخل، أي فيما بين الأفراد الذين اختاروا بكامل إرادتهم الانغماس أو الانكماش أو الانغماش. الخلاف بين قناعات وتوجهات وربما مصالح قائمة في الداخل، والتي تستوجب الاعتراف والاحترام والتعايش المتبادل، من أجل تفادي اندلاع صراع الحضارات في الداخل، والذي سيؤدي إلى المزيد من الضعف والتفتت والتخلف. إن المطلوب هو التأسيس لرؤية كونية واحدة هي محصلة للتفاعل الحر والخلاق بين التيارات المنغمسة والمنكمشة والمنغمشة في المجتمع العربي الذي يؤمن بالتسامح، ويتفاعل تفاعلا إيجابيا مع لحظة العولمة ولحظة ما بعد العولمة.

العولمة وجدل
الهوية الثقافية

د. حيدر إبراهيم*

يمكن القول إن كلمة العولمة كظاهرة ونظرية ومفهوم هي الأكثر تداولاً واستخداماً حتى بين غير المتخصصين في قضايا الفكر والثقافة. وقد شغلت العولمة الناس كثيراً في الفترة الأخيرة، وغدت بمثابة موجة فكرية أو صرعة إعلامية، وفي كل الأحوال فقد فرضت نفسها على أجندة الفكر والواقع العربيين، وأظنها ستظل كذلك لفترة طويلة. ورغم أنه من الملاحظ كثرة وتعاقب الاهتمامات التي تجذب الفكر العربي، إلا أنه يتميز أيضاً بالانقطاع والتوقف. فقد اهتم المفكرون العرب بقضايا مثل القومية، الاشتراكية، التنمية، التراث والمعاصرة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المرأة، الإسلام السياسي والأصولية، المجتمع المدني، التنوير... وغيرها من الموضوعات. وقد جذبت هذه القضايا المثقفين والباحثين إلى الندوات والمؤتمرات، والكتابة في الدوريات والمجلات والصحف، والحديث في وسائل الإعلام المتاحة. ولكن سرعان ما تنحسر الموجة وبعد فترة قصيرة

*مركز الدراسات السودانية - القاهرة.

تسقط في الإهمال والنسيان دون أن يكتمل ويتراكم بحث وفهم الظاهرة. والآن نعيش زمن الاهتمام بالعولمة لأنها أكثر حدة وإثارة. وهي تحتل مكانة متقدمة وطاغية في مجال الفكر العربي، وأصبح لموضوع العولمة- باختلاف زواياه ومنطلقاته ونتائجه- حضور فكري دائم وصل إلى درجة الازدحام والتضخم بالذات حين يحدث التكرار وعدم الابتكار. وفي الوقت نفسه ما زال في الموضوع- كما يقول النحاة- بقية أو بقايا من حتى. إذ يظل مفهوم العولمة يحتاج إلى مزيد من التحديد والتعيين والدقة. إذ لم تحل التعريفات الكثيرة إشكاليات المصطلح النظرية والمفاهيمية، ولا المشكلات الواقعية والفعلية، أي النتائج والتأثيرات. وأخشى أن يكون الإسهاب والإفاضة قد أضر، أو كما يقولون إن اتساع العبارة التي تصف العولمة قد ضيّق رؤية حقيقة العولمة. وقد يكون عدم الاتفاق وتعددية المعاني نفسها هي انعكاسات لتأثير العولمة على التفكير والإدراك.

بسبب ما تقدم لن يكون من أهداف هذه الدراسة تتبع ورصد معنى العولمة أو وصف تاريخ الظاهرة وانتشارها. فهذا عمل رغم حداثته زمنياً يدخل ضمن تاريخ المفهوم خاصة وقد تراكمت معلومات كثيرة فيما يخص تفسير المعنى وبدايات ظهور المفهوم ثم بعض تجليات العولمة واقعياً. لذلك تهتم هذه الدراسة بتناول جوانب مختلفة في العولمة ترى أنها الأقل حظاً في البحث والدراسة وهي الثقافة وما يتبعها من قضايا مثل: الهوية، والدولة القومية والأصولية، وصراع أو حوار الثقافات، وعالمية الثقافة. واختارت الدراسة في عنوانها مصطلح جدل لأنها قصدت بحث العلاقة المعقدة بين العولمة وواقع الثقافات المحلية والإقليمية، وأشكال التفاعل مع العولمة قبولاً ورفضاً وتوفيقاً وتكييفاً وتعديلاً، أم إعادة إنتاج مركب من جديد. ومن هنا لم تركز الدراسة على الفهم الذي يُعلّي من الجوانب الاقتصادية أو التكنولوجية في العولمة لدرجة أن البعض يكاد يختزلها في حركة التجارة ورؤوس الأموال، ولحد ما انتقال العمل ثم انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات. وقد تأتي معالجة الثقافة ضمناً أو كأنها تحصيل حاصل عندما يسود الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصال. وهذا التناول الناقص للعولمة هو الذي جعلها تظهر عند البعض وكأنها قضاء وقدر، أو حتمية كاملة لافرار من الاندماج فيها، أو رفضها تماماً.

يفترض في أي محاولة لفهم جدل العولمة والهوية الثقافية أن تعالج الدراسة ظواهر وتيارات قد لا تكون نتائج مباشرة للعولمة، أو غير مشروطة بها، ولكن التزامن والتفاعل يجعل من الصعب فصلها أو تناولها باستقلال تام بعيداً عن العولمة. فالحديث عن العولمة لابد أن يستصحب الحداثة، وما بعد الحداثة، أو حتى التحديث. كذلك يجرنا إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بالإضافةإلى نظريات نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، والخطر الأخضر. فالعولمة في مثل هذا السياق ليست مجرد حركة السلع، أو قرب المسافات وغياب الحدود، ولكنها سعي نحو ثقافة واحدة أو شاملة يمكن من خلالها تعزيز عالمية الاقتصاد والإعلام مثلاً. وهكذا يمكن أن تنعكس المسألة تماماً وتكون الأولوية للثقافة باعتبارها العامل الحاسم، وتبقى عوامل الاقتصاد ثانوية حيث تساعد في تعميم ثقافة كونية. وهذه فرضية في مداها الأقصى لتأكيد موقع الثقافة في العولمة. وهنا يثير التساؤل «ثقافة العولمة أم عولمة الثقافة» تفكيراً جاداً وعميقاً، فهي ليست مجرد لعبة ألفاظ. فالتساؤل الأول هو هل سوف تنتج عملية العولمة ثقافة جديدة خاصة بها؟ أما السؤال الثاني فقد يكون خاصا بعولمة الثقافة أو الثقافات، إذ يفترض وجود ثقافة ذات منحى إنساني عام تتطور في اتجاه عولمة شاملة. الاحتمال الآخر وهو قريب لمفهوم ثقافة العولمة إذ يفترض أن الحقبة التاريخية التي تسودها العولمة قد تترك سمات مشتركة تنسب لظاهرة العولمة وتتبناها كل الثقافات الإنسانية. والفرق بين عولمة الثقافة وثقافة العولمة أنها قد تكون انتقائية بمعنى أن تتبنى بعض السمات والخصائص وترفض أخرى، بينما ثقافة العولمة كاسحة وشاملة. تبدأ الدراسة بالتأثيرات المتبادلة لمفهومي الثقافة والعولمة، ثم تحاول البحث عن الثقافي في العولمة بإضاءة أوسع وأعمق لموازنة سيادة الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية على ظاهرة العولمة.

الثقافة بين الخصوصية العالمية

توجد معادلة صعبة تحكم تفسير الثقافة، فهناك من يتحدث عن وجود «طبيعة» إنسانية واحدة، وفي الوقت نفسه عن تنوع في الثقافات البشرية غير محدود. فالثقافات في جوهرها خاصة إذ كانت تعني- في مفهوم مبسط- قدرة الإنسان أو الجماعات الإنسانية على التكيف بطريقة خلاقة- ليس مجرد رد الفعل- مع البيئة التي يعيش فيها. وهذا التكيف يقصد به التدخل في الطبيعة لجعلها مناسبة وملائمة بحيث يتمكن من البقاء والتطور. فالثقافة هي علاقة الإنسان بالطبيعة بطريقة عكسية، إذ تزداد ثقافة الإنسان كلما قلت هيمنة وسيطرة الطبيعة عليه. ولكن علينا الا

نبالغ في عملية قهر الطبيعة. فقد يقود ذلك إلى فلسفة القوة والتفوق، وإلى تخريب البيئة الطبيعية. وبهذا الفهم، فالثقافة خاصة ومتعددة في الوقت نفسه، لأن الإنسان لابد أن يوجد في إقليم معين، ووسط جماعة محددة، وبالتالي تتعدد وتتنوع أشكال الاستجابة والتفاعلات مع البيئة الطبيعية وما يتبع ذلك من إبداع. ونقصد بالإبداع هنا الثقافة نفسها، خاصة لو عرّفنا الثقافة: بأنها كل ما يبدعه أو ينتجه الإنسان بيده أو جسمه أو عقله مثل: الصناعة والعمل والتفكير والتأمل. فالثقافة هي ذلك الكل المركب الذي ينتجه الإنسان، ويشتمل على المادي وغير المادي. ونحن، من ناحية أخرى، أمام الإنسان البيولوجي، وهو موحد من حيث الرغبات والغرائز والحاجات، بينما الإنسان الثقافي متنوع. ويلاحظ ذلك من خلال السلوك الذي ينتهجه لإشباع كل ما هو طبيعي أو بيولوجي، أي أساليب تلبية وإشباع الحاجات التي تمكنه من البقاء، ليس فقط على الصعيد البيولوجي. وتركز هذه الدراسة في رصدها لظاهرة العولمة على الجانب غير المادي للثقافة، لأن الجانب المادي- كما أسلفت- هو الذي يغطيه الاقتصاد والتكنولوجيا. ولابد أن نضع في الاعتبار أن هذا التقسيم الثنائي إجرائي لأهداف بحثية صرفه، لأنه في الواقع يصعب الفصل، أو لايمكن الفصل أصلاً. ومن هنا جاءت أسطورة إمكانية أن يتطور مجتمع ما روحياً (جانب غير مادي)، ويتخلف صناعياً وفنياً وعلمياً (جانب مادي)، أو العكس، أي أن يتقدم مجتمع ما مادياً ويتخلف روحياً، وهذه تهمة نوجهها في المجتمعات العربية الإسلامية إلى المجتمعات الغربية.

يعتبر مفهوم الثقافة مثيراً للجدل والاختلاف بين الأكاديميين والمفكرين، فقد استخدمت تخصصات الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلوم الدراسات الإنسانية مجموعة كبيرة من التعريفات، وعلى سبيل المثال قدم عالما الانثربولوجيا الأمريكيان كلوكهون وكروبير أكثر من ١٥٠ تعريفاً للثقافة، ولم يجدا بينها تعريفاً شاملاً أو جامعاً مانعاً يخلو من القصور. ويرجع البعض قصور كثير من التعريفات إلى أنها لا تميز بوضوح بين المفهوم من ناحية والأشياء التي يشير إليها من ناحية أخرى.[١] ولكن أغلب التعريفات العلمية تشير إلى التعليم أو الاكتساب كوسيلة لتناقل الثقافة وأنها ليست موروثة. واعتبار الثقافة هي طرائق وأساليب الاستجابة للتحديات التي يواجهها الإنسان في تفاعله مع الطبيعة. وهذه هي نسبية وتعددية الثقافة القائمة على تاريخيتها، فهي محددة بمكان وزمان محددين. ويمكن فهم خصوصية الثقافة باعتبارها تمثل نظام القيم الأساسي للمجتمع، وهذا يجعل كل نظام اجتماعي ثقافي يتميز بما يمكن تسميته: الشخصية الأساسية، وهي جماع صفات وميول واتجاهات، توجد بنسب وطرق مختلفة بين أفراد ثقافة ما،

حيث يمكن تعميم خصائص سلوكية وذهنية على أغلب أو كل أفراد الجماعة. وهذا جانب مهم يؤكد التفرد والخصوصية، ويساعد لاحقاً في تحليل دور الثقافة في عملية العولمة مهما كانت قوة عوامل الاقتصاد والإعلام. ويورد المعجم النقدي لعلم الاجتماع هذه الملاحظة.

«يميل كل مجتمع إلى تشكيل كل ثقافي فريد، يمكن لمجتمعات متشابهة في درجة تطورها الاقتصادي، أن تكون مختلفة عن بعضها بقوة من الناحية الثقافية، كما يؤكد الشعور العام وتثبت التجربة المباشرة. إن الألمان مختلفون ثقافياً عن الإنجليز، وكما يلاحظ لينتون، إذا أوكل مسافر وصل للتو إلى أحد المرافئ، النرويجية، إلى حمّال، مهمة قبض مبلغ معين من المصرف، فإنه يكون متأكداً تقريباً من أن الحمال سيعود إليه مع المبلغ. أما في إيطاليا، فيكون متأكداً تقريباً بأنه لن يراه أبداً».[٢]

يوجد عنصر مهم في تحديد مفهوم الثقافة يؤكد تنوع الثقافات ونسبيتها، وهو دور الرمز وأحياناً قد تكون اللغة نفسها باعتبارها تجريداً ووصفاً للواقع. فالإنسان يصنع عالماً من الرموز، ثم يحيا في هذا العالم الرمزي. وبالتالي تكون كل حقيقة «بالنسبة له رمزية»، ثم تكون الأحكام والتقييمات والمدركات «كلها نسبية مع النظام الثقافي الذي ينتمي إليه». ويرى بعض العلماء:

«ان الثقافة هي قياس كل الأشياء، بما أن كل حقيقة واقعية، يتم إدراكها عبر نظام ثقافي معين».[٣] ويُحذر من الخلط بين الخيالية والرمزية، لأن الثقافة ليست مجرد نظام إسقاطي. ويقصد برمزية كل حقيقة، ان كل تجربة يتوسطها نظام رمزي مثل اللغة أو العلم.[٤] مع ملاحظة أن النظام العالمي الرمزي للعلم قد يكون عاماً، ومن هذه الزاوية يبدو كوسيلة لعالمية الثقافة، ولكن الثقافة تظهر وتتأكد في تحديد استخدامات العلم وفلسفة العلم. لذلك، فإن المنتوج، أو الاختراع العلمي نفسه، يمكن أن يكون أداة سلام أو تدمير مثلاً، وقد تكون نتائجه المستخدمة خيراً أو شراً. وتعتبر الفنون والآداب الشكل الأرقى للرمز، وهذا المجال هو الذي يتجسد فيه التنوع الثقافي بلا جدال.

يدور نقاش كثيف حول عولمة الثقافة، وتبرز تيارات كثيرة كالمعتاد في مثل هذه القضايا تصل إلى حدود متطرفة في الرفض أو القبول بإمكانية عولمة الثقافة. ومن بين المواقف التي تستوقف المرء التساؤلات التي طرحها أحد المفكرين العرب، بدءا من القول: هل من الممكن أصلاً الجمع بين المصطلحين «عولمة ثقافية»، بينما الثقافة تنبثق وتتطور وتتميز في موقع معين؟ هل تقبل الثقافة «التعولم» أم تظل غير مؤهلة أصلاً لهذه الخاصية؟ كما أن العولمة- حسب سؤاله- حتى إذا

ما انتشرت في مجالات أخرى فإنها لن تشمل الثقافة.[٥] ويتصور ثلاثة احتمالات أو سيناريوهات: الأول «القائل إن الثقافة لا تعولم وإن أية عولمة للثقافة هي في حقيقة الأمر هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى... هيمنة تستند فيها ثقافة معينة إلى قوة من خارج مجال الثقافة... سواء كانت هذه القوة مستمدة من مجال التكنولوجيا، أو مجال الاقتصاد، أو مجال القهر السياسي». ولكن المهم في الأمر هو أن هذه الهيمنة غير ممكنة. أما السيناريو الثاني استحالة قيام ثقافة معولمة، وأن العولمة حتى إذا ما انتشرت في مجالات أخرى فإنها لن تمتد إلى مجال الثقافة فهي قادرة على الاحتفاظ بتنوعها بوسائل عديدة طالما بقيت الفروق البشرية، واختلافات المواقع والتجارب والتاريخ. ويصل إلى سيناريو ثالث ويعتبره معقولاً ويتبناه، حيث يتوقع نوعية جديدة من العلاقة بين العولمة والثقافة لا تقوم على هيمنة ثقافة واحدة فقط ولا التنوع الثقافي فحسب.[٦]

يحاول باحثون آخرون تطويع مفهوم العولمة وكأنهم يظنون أن المفهوم أصبح مثقلاً بالانحياز والقيمية، لذلك يمكن استبداله بمفهوم العالمية لوصف الحالة نفسها التي يعيشها العالم الآن على اعتبار أن الثاني يسمح بالتعددية الثقافية، كما يلجأ آخرون إلى توسيع مدلول العولمة، ونزعه من سياقه التاريخي والمعرفي. وقد لاحظت في أوراق المؤتمر الرابع للفلسفة الإسلامية الذي عقد في كلية دار العلوم جامعة القاهرة مطلع مايو ١٩٩٩، أن الكثيرين تحدثوا عن ظاهرة التوسع باعتبارها العولمة. ومن بين هذه البحوث ما قدمه الدكتور علي عبد المعطى عن تاريخ العولمة. حيث قال إن العولمة بدأت واستمرت عبر عصور مختلفة وحلقات متفاوتة، ونقطة بدايتها هي فكرة دولة المدينة أو المدينة الدولة الاغريقية القديمة. ونادى الرومان بالدولة العالمية التي يحكمها حاكم واحد، وهذا ما حدث بالفعل حيث خضع العالم لإمبراطور واحد، ولروما كعاصمة واحدة، وجيش ونظام إداري وقانون واحد. ويضيف: ثم جاء الإسلام بدعوة كريمة، ونادى بدولة عالمية يدخلها الناس كافة دون تفرقة. ويرى أن الماركسية كانت محاولة لحكم العالم، ولكن أمريكا الآن تهيمن وتسيطر على مقدرات الشعوب. ومن الواضح أن هذه التجارب والأشكال التاريخية كانت مجرد امتدادات لفتوحات عسكرية ووحدات إدارية، لا يمكن مقارنتها بما يحدث الآن من تأثيرات أبعد وأعمق لم تحتج إلى جيوش وحروب وغزوات، لذلك حافظت الثقافات على خصوصياتها، بل في حالة الرومان تبنوا الحضارة الإغريقية رغم أنهم هزموا أثينا عسكرياً. فالثقافة لم تصبح عالمية موحدة وبالتأكيد لم تتعولم.

تصطدم فكرة عولمة الثقافة أو عالميتها ببروز ظاهرة المركزية الثقافية (Ethnocentrism) وهي نظرة لا تخلو من التعالي العنصري إن لم تصل أحياناً إلى درجة التفرقة العنصرية. ففي حالة المركزية الثقافية هناك ثقافة تجعل من نفسها مركزاً، وبقية الثقافات هوامش أو أفلاك تدور حول هذا المركز. ويحكم على تطور أو تخلف أي ثقافة أخرى بمقدار قربها أو تشابهها مع الثقافة المركزية. وتحاول الثقافات الأخرى أن تبلغ مستوى هذه الثقافة من خلال التقليد، وأن تتبنى مظاهر هذه الثقافة المركزية دون مقاومة. ويندرج مفهوم عبء الرجل الأبيض (White Man's Burden) الذي برر به الاستعمار احتلال الشعوب غير الأوروبية ضمن فكرة المركزية الثقافية، فقد اعتبرت فلسفة الاستعمار في تلك الحقبة التاريخية، أن الرجل الأبيض يقوم بمهمة تمدين وإعمار تلك المناطق النائية، والتي أطلق على سكانها أحياناً صفة (البدائيين). وكان المركز يقيس مدى التطور من خلال انتشار المسيحية والإدارة والتعليم الغربيين. ولقد أثبتت حركات التحرر الوطني بنيلها الاستقلال زيف ذلك التبرير كما أن التخلف الاقتصادي أكد أن الاستعمار الغربي قد نهب واستنزف موارد تلك البلاد، ثم جعلها تابعة تحت علاقات تبادل غير متكافىء. ولم تكن المهمة الحضارية أكثر من الضرر الذي أوقعه الرجل الأبيض على المستعمرين (بفتح الميم) وقد أظهرت حقبة الاستعمار عمق التنوع الثقافي، كما أصبح يقيناً استحالة هيمنة ثقافة واحدة مهما استخدمت من وسائل.

في العولمة والهوية

ارتبط سؤال الهوية بعملية العولمة باعتباره القضية المحورية، والذي يعبر عن التحدي الحضاري الحقيقي الذي يشهده العالم العربي والإسلامي مع نهاية الألفية الثانية. ويكاد يكون سؤال الهوية الهاجس الوحيد الثابت في أي معالجة لسيرورة العولمة خاصة وأن البعض يرى العولمة وكأنها مخطط أو استراتيجية محددة تم تخطيطها وتنفيذها بوعي وقصد بهدف اجتياح بقية العالم وتهديد الثقافات المحلية والقومية الأخرى. ولقد أدخلت تطورات العولمة العالم حقيقة في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان. فهي تهدد الجغرافيا وحدود الدولة السياسية، وكل هذه المظاهر كانت تعني سابقاً السيادة الوطنية والأمن بمعناه السياسي والعسكري والنفسي. ورغم وهمية الحدود في كثير من الأحيان إلا أنها تؤدي وظيفة الإحساس بالذات والتمايز. لذلك أصبحت الشعوب والدول والثقافات أكثر حاجة للبحث عن

شروط ومواصفات تؤكد اختلافها وتمايزها بقصد تكوين علاقة واضحة بين الأنا والآخر. وهذا ما يجعل حضور وصعود سؤال الهوية عادياً لمواجهة تسارع التحولات التي يعيشها العالم الذي تحول فعلياً إلى قرية كونية صغيرة مع التقارب وتهاوي الحدود بسبب دور التكنولوجيا في الاتصال والمواصلات وحركة العمليات التجارية كما تمثلها الشركات عابرة القومية، وتنقل رؤوس الأموال وهجرة العمالة، بالإضافة لتعميم قيم ومبادئ، سياسية وقانونية ودستورية مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنصاف وتمكين المرأة والأقليات، ثم انتشار أنماط في السلوك والمظهر والثقافة عموماً ذات مصادر ومرجعية غربية أو حتى أمريكية. كل هذا يجعل كثيراً من الشعوب والمجتمعات تبحث عن وسائل لاستيعاب واقع العولمة الحالي دون خسائر أو تنازلات كبيرة. والمعيار لمعرفة ذلك هو مدى تأثير العولمة على ما يسمى الهوية، أو الثقافة الوطنية، أو الخيار الحضاري.

يواجه الباحث من البداية بضرورة تعريف وتحديد مفهوم الهوية والذي يظهر في كثير من الكتابات وكأنه بديهة لا تحتاج إلى تعريف، أو أن المفهوم يفصح عن نفسه. ولكن المفهوم في حقيقة الأمر شديد الالتباس والغموض رغم أن كثرة التداول قد توحي ببساطة معناه ومضمونه، خاصة وأنه يستخدم بطريقة أو أخرى بين كل فئات المجتمع باعتباره تعبيراً عن روح الشعب (Volksgeist)، وبالتالي فهو شعور لا يحتاج إلى شرح كثير وتفسير قد يوصله إلى سفسطة غير مرغوبة بسبب المضمون المباشر للهوية. ولكن هذا التبسيط نتج عنه موقف غامض ومتذبذب، ثم رافض أحياناً لسيرورة العولمة.

رغم أننا لم نتتبع تعريفات العولمة المختلفة، ولكن معالجة العولمة والهوية تستوجب تعريفاً معيناً للعولمة يلامس مفاهيم الثقافة والهوية. وهذا يعني النظر إلى العولمة باعتبارها عملية لبلورة العالم في مكان واحد وأن يفضي ذلك إلى ظهور حالة إنسانية عالمية[٧] . والحالة الإنسانية هذه يفترض فيها عدم التعارض مع الهوية أو الهويات، وعدم تذويبها قسرياً، ولكن قد تكون للعولمة القدرة على تضمين الهويات وليس دمجها، إذا استبعدنا فكرة الهيمنة. وهذا ما يسميه فالرشتاين (Wallerstein) التبادلية حين يقول:

«لا تمثل الايديولوجيات الوطنية في العالم الحديث حضارات الماضي الظافرة. إنها تعبير عن الحاجة إلى الاندماج فيما هو كوني، وفي الوقت نفسه إلى ربط إعادة ابتكار الفروق بما هو خاص. فالحقيقة أن الكونية يمكن معاينتها خلال الخصوصية والعكس صحيح»[٨]

إن رسم حدود الهوية أو الخصوصية أمر صعب على صعيد الواقع، لذلك يرى الكثيرون أن الهوية أو الخصوصية هي مفهوم ايديولوجي اكثر منه علمي. خاصة وأن الهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال سمات كثيرة ومختلفة، فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أوالقومية. وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها، لذلك يمكن لمجتمع واحد أن يبدل «هويته» حسب المراحل التاريخية والظروف الحاكمة. ولدينا في التاريخ العربي المعاصر مثال جيد يثبت كيف تؤثر السياسة على تحديد الهوية، فالأمة التي كانت خلال الستينات مقتنعة بحتمية سيادة القومية العربية صارت تردد الآن شعار أن الإسلام هو الحل. لذلك يرى بعض الباحثين أن: «الهوية أصلاً مصطلح سياسي ولد ضمن عملية صراع سياسية».[٩] ويعتقد (بايار) أن الهوية في أقصى أحوالها أي مايسمى «بالهوية الأصلية» لا تخرج من الإطار السياسي. فهناك «علاقة معقدة بين التصورات الثقافية والممارسات السياسية والأساليب الشعبية في التحرك السياسي والخيال السياسي». ويضيف، بعد أن يصف النزاعات التي عرفها العالم أخيراً في حروب يوغسلافيا والقوقاز والجزائر ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا: «وقد انعقدت تلك النزاعات حول مفهوم الهوية. وهي تستمد قوتها المهلكة من افتراض يزعم أن الهوية الثقافية تقابلها بالضرورة هوية سياسية لا تخلو هي أيضاً في الواقع من طابعها الوهمي. والحق أن كلا من هاتين (الهويتين) تكون في أحسن الأحوال بناء ثقافياً أو سياسياً أو ايديولوجياً، أي بناء تاريخياً أصلاً. فلا توجد هوية طبيعية تفرضها الأوضاع».[١٠] ولاتوجد- حسب رأيه- هويات أصلية أو سكان أصليون فطريون. إذ ليس «هناك سوى استراتيجيات للهوية يتبعها بشكل رشيد محركون يمكن التعرف عليهم، يعدد منهم محترفي السياسة الشيوعيين الصرب الذين تحولوا إلى قوميين متعصبين وغلاة الهوتو في رواندا».[١١]

نلاحظ في التحليل السابق ميلاً واضحاً نحو نفي وجود هوية ثابتة ومحددة قطعياً بالطريقة التي يحاول مدعو هوية ما تقديمها وترويجها. ويقرب كثيرون إلى اعتبار أن مفهوم الهوية يتماهى مع الايديولوجيا بمعناها السلبي، أي تزييف للوعي. فالهوية غير موجودة ولكن تخلق وتشكل اجتماعياً. فهي لا تعدو كونها ظاهرة اجتماعية أو إنسانية مما ينزع عنها ذلك الطابع الميتافيزيقي الذي يضفي على الهوية صفات متعالية على الوجود الملموس. فالإنسان وفق ذلك الفهم يولد بهوية لا يستطيع منها فكاكاً، وكأنها خصائص وراثية. وقد لازم مفهوم الهوية مضمون فلسفي وديني

يؤكد على المقدس والدائم والمتسق، أي غير المتناقض في معنى الهوية. ولو لجأنا إلى المعنى المعجمي الحديث- إذ لا توجد الكلمة في المعاجم القديمة- نجد أن الهوية تعني الذات، وهذه تفسر: ذات الشيء: حقيقته وخاصته.[١٢] وفي قاموس عن مفاهيم وألفاظ الفلسفة الحديثة نجد تحت كلمة هوية: «ما يُعرِّف الشيء في ذاته دون اللجوء إلى عناصر خارجية لتعريفه، وتستعمل أيضاً للدلالة على الجوهر (وهو ما لا يندرج في الحدوث، ولا تدخل فيه التغييرات الزمنية والعرضية) والماهية (....) أما في المنطق فإن هذه اللفظة تشير إلى معنيين:

١- التساوي أو التشابه المطلق بين كَمّين أو بين كَيْفَيْنِ، وهنا تعني التوافق.

٢- أن يكون الشيء ثابتاً لا يتغير بما يعتريه، أو ما يعتري مايحيط به، وهنا تعني الثبوت.»[١٣]

تحاول الدراسات العلمية الموضوعية التركيز على تاريخية ونسبية الهوية وعدم الإقرار بثباتها، مما يعني- في سياقنا الحالي- عدم التعامل بنظرية القطبية والمواجهة بين العولمة والهوية، أو أنهما يسيران في خطين متوازيين مع احتمالات الصدام والصراع عند حدوث التلاقي أو التقاطع. بينما نسبية الهوية تجعلها مرنة قد تتعايش أو تقتبس من ثقافات أخرى، بل قد تساعدها عوامل التقارب وسقوط الحواجز على تفاعل إيجابي وخلاق مع العولمة، ولكن هذا هو الخطر الحقيقي عند البعض: أن تنهار الهوية أمام غزو «ثقافة» العولمة. ورغم أن أكثر الهويات محافظة وتديناً وأصالة لا تستطيع إلا أن تخضع لدرجات معينة من العولمة والعلمنة والتحديث. ففي عالم اليوم لا توجد مناطق معزولة أو نائية وبعيدة عن تأثيرات «الغريب» الآتية من خارج هذه الثقافة. لذلك قد يكون السؤال ليس كيف نقاوم العولمة ونحمي أنفسنا منها، ولكن كيف نعيش عالمنا الراهن بواقعية ودون تناقضات وتأزم وبلا إحساس بعقدة نقص أو خوف؟ هذا ما يسميه أحد الباحثين التواصل الحواري وليس المونولوجي الذي يقوم على التكامل العولمي. ففي هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن ثقافة كونية كفضاء أو شكل أو ميدان، فقد أصبحت ممكنة بسبب تقدم الاتصال حيث تتلاقى وتتصادم الثقافات المختلفة. وهذه صيغة لعولمة الثقافة، والتي لا تعني سيطرة وهيمنة ثقافة ما بل العكس. هذه التطورات تساهم في حركة ثقافية أوسع وأكثر تعقيداً.[١٤]

يرى باحثون أن العولمة لا تهدد الهوية أو الهويات الثقافية بالفناء أو التذويب، بل تعيد تشكيلها أو حتى تطويرها لتتكيف مع الحاضر. فالإنسان الآن يتجه نحو إمكانية أن يعيش بهويات متعددة ولدينا نموذج المهاجرين وبالذات الجيل الثالث مثلاً. فهؤلاء لم يعد كافياً أن نصنفهم مثل السابق

تحت مصطلح الإنسان الهامشي أو النصفين، ولكنهم يوصفون- إيجابياً- بالمزدوجين. فقد ازداد عدد الناس الذين يتحركون نتيجة اختزال المسافات. فأوروبا التي دشنت فكرة الدولة- الوطنية، وروجت لفكرة الغرب والباقي (The west and the rest) وجدت نفسها في حالات كثيرة مجتمعات تعددية الثقافات.[١٥] وهذا اتجاه جديد، فقد كان الافتراض أو التوقع في السبعينات هو أن تطور العالم نحو مزيد من الحداثة سيشهد مزيداً من الفردية، بل النرجسية التي يملؤها التفكير في هوية فردية. ولكن ما يحدث الآن، هو تأكيد على البحث عن هوية جماعية قوية وأشكال جديدة للجماعة ضمن المجتمعات الحديثة. ويرى كاتب مثل مافسولي (Maffesoli) أن عملية التطور من الحداثة إلى ما بعد الحداثة تنجم عنها حركة من الفردية إلى الجماعية، ومن العقلانية إلى العاطفية حيث تشابه مرحلة ما قبل الحداثة المرحلة التقليدية. ويقول إن الوضع الحالي سوف يُعيد العالم إلى القبلية التي وجدت في مرحلة سابقة-تقليدية. ويُسمى هذا الوضع: القبلية الجديدة وهي قصيرة العمر، وتوجد بين الشباب في مدن مثل باريس وتتسم بالمحلية اللصيقة والتماهي العاطفي أي شعور قوي بارتباطهم معاً.[١٦] إن مثل هذه الآراء ووجهات النظر مهما كانت منطقيتها وقوتها الإقناعية، لكنها تقلل من أهمية الصورة الكاسحة الموضوعة للعولمة في تفاعلها مع الهوية الثقافية، إذ نجد نفياً لدور العولمة في تغيير الثقافات، وإعادة تكوينها ضمن نموذج مفترض للعولمة. ومثل هذه النظرة تؤكد الرأي القائل إن شكل العالم في عملية العولمة هو أقرب إلى الشبكة منه إلى الهرم، وبالتالي نجد الجار النفسي وليس فقط الجار المكاني أو الجغرافي، ويغيب السيد الجالس على قمة الهرم. فالهويات الثقافية تصبح قابلة أكثر للتفاعل في زمن العولمة بسبب خصائصها نفسها. ولدينا مثال جيد في كندا التي تؤكد عملياً احترام التنوع الثقافي، كما أن في الولايات المتحدة التي كانت تقدم نفسها كمصهر أو بوتقة للثقافات (Melting pot)، تنازل الأمريكيون عن هذا الوصف لمجتمعهم. ويقول أحد الكتاب: «أما اليوم فقد أقلعوا عن هذا الوصف وباتوا أكثر واقعية في وصفه وأكثر صدقاً ودقة باستخدامهم عبارة Salad pool، أي المجتمع المكون من مجموعات أو جماعات ذات انتماءات أو هويات مختلفة في اللون والثقافة والدين... إلخ. لكنها متعايشة تشارك جميعاً من الداخل رغم اختلافها من الخارج: تسهم في التصويت واتخاذ القرارات، لكن كلاً منها يعيش حياته الخاصة من تقاليد وعادات وأزياء وطرق مأكل ومشرب واجتماع... إلخ. فهناك مثلاً عرب ويهود وفرس وهنود وطليان. إلخ، لكنهم جميعاً في الحياة

السياسية مواطنون متساوون في الحقوق».[١٧] فالديمقراطية والمساواة وسائل ناجعة لتعايش الهويات حيث يمكن جمعها وتنظيمها في حيز مشترك يستوعبها ويمكّنها من التواصل دون فقدان استقلاليتها. وهنا يقول الكاتب نفسه: «وأظن أن هذا النموذج يمكن أن يعمّ العالم كله أي أن يصبح العالم شبيهاً بما كان يقول لايبنتز: جمهورية البدو أي الجماعات والشعوب ذات الهويات المختلفة».[١٨]

إن التحليل السابق لعلاقة الهوية والعولمة يبدو وكأنه يعالج النموذج المثالي المرغوب الذي يجب أن تكونه هذه العلاقة. قد يكون هذا صحيحاً جزئياً، ولكن في الوقت نفسه يظهر الإمكانات التي قد تجعل تطورات العولمة أقل كارثية، وأن تخرج البشرية بأحسن النتائج وأكثرها إيجابية من عملية العولمة. ويسمي جيدنز (Giddens) هذه العملية: «مجتمع المخاطرة» ويقصد بذلك أن هذا المجتمع يتضمن:

«الحياة بسلوك حسابي تجاه الاحتمالات المفتوحة للفعل الإيجابي والسلبي الذي يواجهنا عالمياً وكأفراد بطريقة مستمرة في وجودنا الاجتماعي المعاصر».[١٩] ويتحدث كثير من المفكرين المعاصرين عما يسمونهم: تبادلية الخصوصية والكونية أو العولمة. فالرأسمالية الآن في نهاية القرن العشرين، وبالذات بسبب منحاها الاستهلاكي، تعتبر- كما يقول روبرتسون- «مطلّقة بعلاقة خصوصية، وكونية مطردة، ومحدودة الموضوع، في سياق الصلة ما بين العرض العالمي الكوني والطلب الخاص. من هنا، فالسوق المعاصرة تتضمن تنافذاً مطرداً بين الثقافة والاقتصاد».[٢٠] وهذا ينفي المنطق القائل إنه يتم توجيه إنتاج الثقافة بفعل منطق الرأسمالية المتأخرة. إذ تحاول الرأسمالية بهدف توسيع الأسواق وترويج السلع، أن تضع في الاعتبار التباينات والاختلافات المحتملة، فتقوم بتفصيل «سلع للأسواق الإقليمية والمجتمعية والاثنية والطبقية والنوعية المتخصصة والمتزايدة، أي يتضمن ما يطلقون عليه التسوق المصغّر».[٢١] ويقود هذا التطور- حسب الكاتب نفسه - إلى: «اعتبار العولمة، بمعناها شديد العمومية، على أنها شكل لتحويل شقي العملية المتضمنة في كوننة الخصوصية، وتخصيص الكونية، إلى مؤسسة».[٢٢] وللمفارقة، فإن هذا الشكل لا يحل التناقضات والصراعات، بل يكون هو نفسه سبب التوجس والخوف من العولمة ثم معارضتها. فهي تحاول أن تجعل من الخاص عاماً لرفع التناقض، ولكن هذه العملية تهدد المتسك بخصوصيته. ويمكن في الصفحات التالية مناقشة صيغ ثقافية - سياسية، واتجاهات ومواقف حاولت مواجهة العولمة أو محاورتها من خارجها إن أمكن.

العولمة والأصولية

تمثل علاقة العولمة بالدين وبالأصولية عموماً، منطقة صراع وتوتر وتناقضات. فالعولمة قاطرة عملية الحداثة والتحديث، وبالتالي تهدد الثابت والأصيل، كما يتصوره المتدينون والأصوليون الذين يحاولون - حسب تفكيرهم - الحفاظ على نقاء هذا العالم وثباته، باعتبار أن التغييرات والتحولات بالذات السريعة هي مصدر تشويش لفهم وإدراك الحكمة من خلق هذا العالم، أو ما يسميه بعض الإسلاميين: السنن الكونية. والأصوليات الدينية وغير الدينية تقاوم وتعارض العولمة لأسباب تبدو في ظاهرها متناقضة وهي التعميم والنسبية. فهي ترى أن العولمة تحاول أن تعمم نموذجها الحضاري وتفرضه على العالم بكل الوسائل الممكنة. ومن ناحية أخرى تعتبر أن فكر العولمة يؤمن بنسبية الأشياء مما يهدد الفكر الأحادي والمؤمن بمطلق. فالعولمة في مضمونها ورؤيتها الفكرية هي تعبير عقلي عن مرحلة الحداثة، ثم ما بعد الحداثة. وقد مثلت بهذا مرحلة متقدمة في العقلانية والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي، كما تميّزت بالعلمانية أي فصل الدين عن الحياة العامة. لذلك كان لابد للأصوليات أن تتناقض وتتصادم مع العولمة، فالأصولية تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة والنهائية وهذه الحقيقة وجدت في الماضي. والسعي الحاضر للأصولي هو محاولة بعث أو إعادة إحياء هذه الحقيقة التي تمثلت في فكرة أو دعوة أو مجتمع مثالي مفقود. ورغم أنه كان من المتصور أن تنحسر الأصولية مع تطور العلم والمعرفة العلمية، ولكن من الملاحظ أن الأصولية تنمو عندما يزيد المجتمع من علمانيته! فمن الملاحظ أن الأصولية المسيحية جاءت كرد فعل على نظرية التطور، كذلك ازدهرت الأصولية الإسلامية في كليات الطب والهندسة والعلوم أكثر منها بين طلاب التخصصات الأخرى. فالأصولية رد فعل أو احتراز مبكر لوقف أي تطور يراه الأصوليون مهدداً للدين. ولكن الحداثة في عصر العولمة باغتت الأصوليين في سرعتها واكتساحها. فهي أصلاً تزيل الحواجز، وتصل إلى أقصى ركن يمكن أن يلجأ إليه الآخر الخائف، فهي لا تعرف الحدود أصلاً. ويُشبه أحد الاجتماعيين حداثة العولمة بأنها قوة ساحقة (juggernaut) والتي يعرفها: «آلة انطلاق بسرعة خاطفة لها قوة هائلة، فنحن جماعياً كبشر يمكن أن نقودها حتى مدى معين، ولكنها تهدد بأن تنطلق خارج سيطرتنا، وأن تعمل بقدرتها الذاتية. وهي تسحق من يقاومها، وأحياناً بينما تبدو وكأنها ذات مجرى أو طريق ثابت فقد تنحرف أحياناً إلى اتجاهات لم نكن نتوقعها»[٣٢]

البداية فرض ما يسمى بالتحول العالمي العظيم (Great WorldTranmutation-GWT) على الأصولية وغيرها تحديات جديدة تتطلب ردود فعل واستجابات في مستوى هذه التحديات. ولابد من تأكيد بعض الحقائق والمعطيات، مثل كون التحول غربياً، وقد كان هذا صدفة وليس حتمية. فقد ظهر في الغرب ولكنه أثر على كل العالم، وبالتالي تأثر أيضاً بهذا الاحتكاك. هذا يعني أن الظاهرة يجب ألا تختزل، وتعتبر قاصرة على الغرب. ومن ناحية أخرى، لهذا التحول تجلياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكنه أيضاً لا يخلو من طابع ديني. ومع ذلك فهو يمثل تهديداً لكل الأديان ولذلك أسبابه، فهو يركز على الإنساني على حساب الإلهي، وعلى العقل مقابل العقيدة، والكفاءة أكثر من القيم، والبحث عن المعنى وليس الحقيقة، عن الكمية أكثر من النوعية، العلم وليس السحر والغيبيات، والتغيير أكثر من الاستمرارية[٢١] هذه الثنائية ليست صحيحة تماماً، ولكن الاختلاف بيّن وواضح حين نقابل بين الحداثة والأصولية. قصدت بهذا التمييز أن الأصولية تحاول أحياناً أن تكون عقلانية مثلاً، أو أن تستخدم بعض نتائج العلم. ومن ناحية أخرى نجد في الغرب نفسه نقداً للعقلانية الزائدة بدءاً من مدرسة فرانكفورت، وحتى اتجاهات ما بعد الحداثة، وبالذات نقد عصر التنوير الذي نمجده كثيراً في بلادنا، بينما يتعرض لهجوم عدد من المفكرين والفلاسفة الغربيين.

يرى بعض الباحثين أن الأصولية مضادة للثقافة بسبب رفضها النسبية، ولكن الأصولية في الواقع تريد ثقافة بلا إبداع وهذه معادلة صعبة أو مستحيلة. فالثقافة في جوهرها تنوع النظرة والرؤية للكون والطبيعة والإنسان والمجتمع، بينما ثقافة الدين حين تتحول إلى الأصولية تسعى إلى بسط ونشر نظرة ترى أنها إلهية أو ربانية. وتلجأ الأصولية في الحكم على الثقافة والفنون والآداب والفكر والفلسفة حسب معايير قيمية وأخلاقية بعيدة في كثير من الأحيان عن المعايير الموضوعية لتقييم تلك النشاطات. فهي قد تستخدم مفاهيم الحلال والحرام مثلاً عوضاً عن الجمال والقبح عند تذوق أو تقويم لوحة ما أو مشاهدة مسرحية أو قراءة قصيدة. ومن هنا تواجه الأصولية أصعب أزماتها في أوضاع العولمة، لأن العولمة تتميز بتدفقات ثقافية وإعلامية هائلة تقف أمامها الأصولية عاجزة.

تعتبر الأصولية شكلاً حدياً أو متطرفاً في التعبير عن الهوية أو الخصوصية، فهي تقتصر على الدين فقط. وحتى في الدين فهي تتبنى فهماً وتفسيراً ضيقاً يقدس النص ويرفض أي اجتهاد

يحاول تحيين النص، أي يربطه بالواقع والزمن. لذلك فإن الأوامر والقرارات التي تصدر وفق النص، في شكل فتوى مثلاً، تكتسب قدسية ملزمة وواجبة التنفيذ. وقد استطاعت الأصولية وضع حدود فاصلة تماماً بين الأنا والآخر. وفي هذا المجال استخدمت الأصولية الإسلامية مثلاً، التكفير ثم الجاهلية مقابل الإسلام كآليات للتصنيف (الفرز) مثلما استخدمت حضارات قديمة مصطلحات: المتحضرون والبرابرة. فالأصولية إقصائية وحصرية، وهذه هي مشكلتها الحقيقية في التعامل مع العولمة. فهي لا تقبل الآخر وغير منفتحة ومكتفية ذاتياً- كما تظن- فيما يتعلق بالمعرفة والفكر والثقافة. وحين تميل للعدوان فهي تحاول أن تدافع عن ذاتها، وهي تظن أن بقاءه رهين بفنائه، أو على الأقل هزيمة الآخر. وهناك الخوف المرضي من الآخر أو الغريب، مما يحجب عن الأصوليين ميزة المقارنة واختبار قناعاتهم، بينما في العولمة والمجتمعات الحديثة لم يعد ممكناً تحديد من هو الغريب؟ يقول سيمل (Simmel) إن معنى الغريب أو الأجنبي قد تغير مع قدوم الحداثة. ففي ثقافات ما قبل الحداثة (المجتمعات التقليدية) حيث الجماعة المحلية ظلت الأساس لتنظيم اجتماعي أوسع، فهي تشير للغريب كشخص كامل (Whole Person) مختلف جاء من الخارج، وبالتالي يمكن الاشتباه فيه، ولا يستطيع كسب ثقة الجماعة حتى لو عاش معهم لفترة طويلة. بينما في المجتمعات الحديثة، على العكس من ذلك، لا يتم التفاعل مع الآخرين باعتبارهم «شعباً كاملاً» بالطريقة نفسها. فالناس في الأوساط الحضرية يتفاعلون باستمرار مع الزمن مع من لا يعرفونهم أو لم يقابلوهم أبداً.[٢٥] ويذهب الأصوليون الإسلاميون بعيداً فلو وجدوا أنفسهم جغرافياً قرب الآخر غير المرغوب، فإنهم يلجؤون إلى ما يسمونه «المفاصلة» أي فصل أنفسهم عنه. ومن أشهر من قام بذلك جماعة التكفير والهجرة، والتي اعتبرت المجتمع الذي تعيش داخله جاهلياً وكافراً، لذلك هاجرت وابتعدت هاربة بدينها. هذه أمثلة لعجز الأصوليين عن الاقتراب والاحتكاك والتفاعل في عالم تتساقط فيه الحدود. ولذلك اعتبرت الأصولية تعبيراً عن فكر أزمة لأنها بعيدة، ومنعزلة عن الواقع، وعاجزة عن التكيف الخلاق وعن امتلاك وسائل دفاع حقيقية للذود عن هويتها والتي حددتها في العودة إلى أصول الدين، وتأسيس مجتمع طهراني يشابه مجتمع المدينة في عهد الرسول (ص).

تمثل الأصولية النموذج الأقصى في جدل العولمة والهوية، إذ تقوم العلاقة بينهما على التناقض الكامل، وهذا الوضع قائم في أصوليات كل الأديان لأنها عاجزة عن الاندماج في العالم أو

المجتمع باعتباره ناقصاً ومنحلاً. ويقول غارودي في هذا الصدد: «فعلى الدوام، تولد الأصولية الدينية أو السياسية من إحباط أمام عزلة عالم بلا هدف وبلا معنى. وإن البشر اليائسين بلا مستقبل، هم طرائد لكل العدميات أمام قيم مزعومة لم تعد تمد الحياة بالثبات والدلالة (....) لا يمكن الخلاص من أجوبة الأصوليات، إلا من خلال إيقاظ الناس وتنبيههم إلى معنى الأسئلة الصحيحة».[٢٦] فالأصوليون يشعرون بوجود مشكلة في فهم العالم، ولكنهم يشكلون من إجاباتهم رؤية للكون، يدعمونها بالمقدس، ويحمونها بالتعصب عن أي تغيير أو تحول، ويصبح العالم المخالف لتصورهم هدفاً للهدم والفناء بدعوى بناء آخر أفضل وأطهر.

المسلمون والعولمة

تعمدت لأسباب منهجية أن استخدم كلمة المسلمين وليس الإسلام كدين مجرد لأن ما يمكن أن يبحثه أي مهتم في الاجتماع أو الأنثروبولوجيا أو الدراسات الثقافية هو كيف يفهم الناس الإسلام وكيف يمارسونه؟ أي الدين كما يحمله البشر وليس في النصوص والكتب. فالتركيز ليس على ماذا قال الإسلام، ولكن ماذا فعل المسلمون؟ ويدخل في أفعالهم طريقة التفكير في الدين نفسه. لذلك اعتقد أن ما يتم نقاشه الآن في الندوات والمؤتمرات، وما يكتب في الصحف والمجلات والدوريات والكتب، وما تبثه وسائل الإعلام المختلفة، تحت عنوان الإسلام والعولمة، وصف غير دقيق للعلاقة. لأن العولمة عمليات وسيرورات قبل أن تكون نظرية أو خطاباً معرفياً أو أيديولوجياً لكي يحاورها ويواجهها الإسلام كعقيدة. وقد يكون سبب الخلط بين الإرهاب والإسلام، هو أن البعض ينسب أو يلصق - عمداً أو استسهالاً - ممارسات جماعات بعينها إلى الإسلام ككل. ومن هنا أيضاً قصدت أن أخصص جزءاً منفصلاً للأصولية، لأنه رغم وجود أصولية ما في كل عقيدة أو دين، إلا أن أي حديث عن الأصولية يتداعى معها تلقائياً اسم الإسلام. كذلك أميل إلى استخدام مصطلح الفكر الإسلامي عوضاً عن الإسلام والتدين بدلاً من الدين.

ترجع جذور علاقة المسلمين بالعولمة إلى الصراع والاحتكاك والتفاعل المستمرين تاريخياً والذي أخذ أشكالاً متعددة تتراوح من التبادل الثقافي إلى الحروب الصليبية، وحتى الاستعمار الغربي والهيمنة الرأسمالية الغربية. فالعولمة لدى المسلمين هي مشروع غربي للهيمنة، ومن هذا المنظور يتم تحليل وفهم العولمة، ومن ثم التعامل معها. وبالتالي، فإن النظرة للعولمة هي امتداد للبحث عن كيفية التعامل مع الغرب من خلال تأكيد الهوية الإسلامية. فالفكر الإسلامي الحديث -

لولا خشية المبالغة والإطلاق - كله حوار وصراع مع الغرب، وهذا ما حدد الإطار العام لأسئلة الفكر العربي-الإسلامي الأساسية، إذ دارت الأسئلة منذ الاحتكاك بالغرب: «عما يجب عليهم، وعما يمكنهم أن يأخذوه عن الغرب لإحياء مجتمعهم. كما يتساءلون بأي معنى يظلون عرباً ويظلون مسلمين، إذا ما تأثروا بالغرب واقتبسوا منه»[٢٧]. واهتم الفكر الإسلامي كثيرا بما أسماه المفكرون والكتاب: تحديات فكر الغرب ونموذجه الحضاري، وانتجت المكتبة الإسلامية العديد من الكتب والأبحاث التي كان همها، كما يظهر من عنوان أحد الكتب، الرد على شبهات حول الإسلام. وقد حاول الفكر الإسلامي الحديث إثبات قضيتين: شمولية الإسلام وإنسانيته المتفردة مقابل التأكيد على أزمة الحضارة الغربية بسبب الإفراط في المادية والبعد عن الأخلاق والقيم. وعلى ضوء ذلك يقدم المسلمون مشروعهم الحضاري الذي يعتبرونه صالحاً لكل زمان ومكان. ويقدمون عالمية إسلامية لابد أن تتشابك مع عالمية أو عولمة الغرب حسب التصور الإسلامي. ويصل باحث إسلامي إلى القول:

«وأنا أزعم أن في الإسلام عقائد وتعاليم تشكل مذهباً إسلامياً في «العولمة» يمكن أن نقارنه بالنظريات الأخرى، ونقوّمها في ضوئه. فالقرآن الكريم رسالة للبشر كافة، أو هو رسالة عالمية لكل الأجناس والأمم التي تعيش على كوكب الأرض، وفي هذا يقول الحق تبارك وتعالى للنبي (ص): (وما أرسالناك إلا رحمة للعالمين) الأنبياء، آية ١٠٧»[٢٨].

يلاحظ أنه قبل انتشار العولمة كمفهوم أو عمليات، بدأ المسلمون في تأكيد هويتهم المتميزة مع شعورهم المتزايد بجاذبية وقوة الحضارة الغربية. ومن ثم بدأ التفاعل الذي اعتبره المسلمون هجمة غربية أو شكلاً جديداً للحروب الصليبية التي يرى البعض أنها لم تتوقف أصلاً. وقد أظهر النقاش أن الفكر الإسلامي يهتم بنظرة الغرب له، لذلك ظل لفترة طويلة في مرحلة الرد على اتهامات الغرب - كما يقول المسلمون - ومحاولة إظهار الصورة الإيجابية. ويجمل أحد الكتاب التحديات التي حاول الفكر الرد عليها ودحضها في عدد من القضايا، أهمها[٢٩]:

١- إن الغرب لم يتقدم إلا حين تخلص من سلطان الدين على العقل وحكّم العقل في كل أمور حياته. وأجمع المفكرون الإسلاميون على رفض تطبيق هذا الشرط على النهضة الإسلامية بسبب الفرق بين الإسلام والكنيسة المسيحية في الغرب

٢- فصل الدين عن الدولة، واتهام الإسلام بالنظام الثيوقراطي.

٣- ماضوية الإسلام.

٤- موقف الإسلام من قضية المرأة وتعدد الزوجات.

٥- عدم إلغاء نظام الرق.

٦- الاتهام القائل بقسوة وهمجية أحكام الإسلام ممثلة في الحدود.

٧- دمغ الإسلام بالرأسمالية لسماحه بالملكية الفردية وحرية التجارة.

٨- رفض الإسلام للقومية والوطنية بسبب عالميته.

٩- اتهام الإسلام برفض الديمقراطية.

إن هذه القضايا - الاتهامات ظلت محور الخلاف والتمايز بين المسلمين والغرب منذ نهاية القرن الماضي، ولكنها الآن أكثر حدة تحت مسميات جديدة مثل العقلانية والعلمانية وحقوق الإنسان والمساواة والتسامح والتعددية.

وهذا ما حدا بأحد الإسلاميين إلى أن يطالب بأن نتحدث «عن الآخر بلغة إنسانية عامة وليس بلغة إسلامية، لأننا لو تحدثنا عنه بلغة إسلامية سخر منا واستراح كثيراً، لأنه في هذه الحال يُهمّشنا. فإنا لو تحدثت معه بلغته أظهرت قصوره ومحدوديته الشديدة من خلال لغته»[٣٠]. ويفسر هذا المطلب انتشار «خطاب السبق أو الأولوية». فعندما يأتي الكلام عن العقلانية أو الديمقراطية مثلاً ينبري كثيرون إلى الرد بقولهم إن الإسلام سبق الغرب في العقلانية أو حقوق الإنسان مثلاً. والرأي القائل باستخدام لغتهم لمواجهتهم يدرك قوة وتأثير العولمة على البشرية، ويبحث عن المشترك.

يقودنا الجزء السابق إلى سؤال مهم يسبق البحث عن إمكانية أي تفاعل إيجابي بين المسلمين والعولمة كمرحلة تاريخية، وهو هل ما يعيشه العالم الآن مؤامرة ضد المسلمين، أو مشروع اختراق ثقافي ينتهي بالسيطرة على المسلمين؟ يلاحظ متأمل هذه الفرضية أن الصراع السياسي هو السبب وراء تعميم وتفخيم الحديث عن الخطر الغربي على الهوية الإسلامية. فقد انتشرت فكرة الخطر الأخضر أو الإسلامي كبديل للخطر الأحمر أو الشيوعي الذي انتهى مع نهاية الحرب الباردة وسقوط حائط برلين وانفراط المنظومة السوفييتية، وأصبحت بعض دوائر السياسة الخارجية في أمريكا تروج للخطر الإسلامي مستصحبة تجربة إيران الإسلامية وما تقوم بعض

جماعات الإسلام السياسي من عنف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى البعض في أمريكا أنه لابد من وجود عدو خارجي تتوجه له السياسة الخارجية، إن أرادت أن تنجح أو تستمر في ديناميتها وتجذب المواطنين الأمريكيين وتكسب تأييدهم. هذا ما يسميه بعض الكتاب خرافة الخطر الإسلامي، باعتبار الفكرة مجرد وهم يغذيه - للمفارقة - الطرفان. فالمسلمون - كما يقول ريجيه دوبريه - قد أضفوا طابعاً إسلامياً على العداء للإسلام[٣١] فقد روجوا للفكرة في محاولة لعكس مصدر الخطر، إذ قابل هذا الوهم الغربي فكر وجود مؤامرة غربية وتوهم عدو هو الغرب أو دول الاستكبار - كما يعبر مصطلح إسلامي - وجرى تضخيم لخطر غربي (أحيانا صليبي مسيحي) على الإسلام، ويستخدم كأنه المقابل الموضوعي لفكرة الخطر الأخضر أو الإسلامي.

تقفز مثل هذه التحليلات والتصورات على مضمون الصراع لتصل إلى مظاهره ونتائجه، وتتخذه في بعض الأحيان أسباباً. فحقيقة الصراع بين الغرب (وهذا مصطلح بدوره غير دقيق لعدم وجود غرب واحد موحد) من جهة، وبين الإسلام أو المسلمين (وهذا أيضاً مفهوم إشكالي) من جهة أخرى، ليس صراعاً ثقافياً أو دينياً، بل هو صراع سياسي تحكمه المصالح. وقد حاول أحد الباحثين التعبير عن بعض ملامح الصراع، حين قال: إن الغرب لايخشى الدين ولكن يخشى الحشد أو التعبئة التي يقوم بها للإسلام ضد مصالح الغرب. ويقتضي الأمر الفصل بين عداء للإسلام وعداء أو خوف من بعض المسلمين. وقد يستخدم هؤلاء المسلمون كلمة الإسلام كمعنى جوهري ثابت غير تاريخي في وصف أنفسهم وحين يصفون بعض سلوكهم مثلاً ينسبونه للإسلام أي يدعون تمثيلهم للإسلام. وعلى سبيل المثال، إذا وقفت مجموعة معينة، أو حتى دولة ضد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أو ضد حقوق المرأة أو الأقليات، فإنها تقول إن الإسلام قال كذا وكذا بخصوص هذا الأمر. وهذا سلاح يمكن أن يستخدم ضد المسلمين والإسلام، فهناك فرق بين أن نقول إن دولاً إسلامية تنتهك حقوق الإنسان، أو أن نقول إن الإسلام ينتهك حقوق الإنسان. مثل هذا التفريق ضروري بين المسلمين أنفسهم قبل أن يكون بين الغربيين وغير المسلمين.

إن العولمة ليست استهدافاً أو مخططاً أومؤامرة مقصودة بوعي للقضاء على الدين أو العقيدة، ولكن عمليات وآليات العولمة قد تسبب قدرا من العلمنة أو قد تؤدي إلى الانشغال عن الدين بمسائل أخرى جديدة. فهي آثار جانبية لم تتدخل في ظهورها العولمة بصورة مباشرة أو باعتبارها هدفاً مخططاً له.

يتعامل المسلمون في أغلب الأحوال مع العولمة بطريقة انتقائية (Selective) تقوم على إمكانية الاستفادة من نتائج العولمة المادية من اقتصاد وتكنولوجيا مع رفض منظومة القيم التي توجه العولمة. ويحاول المسلمون نفي أن القيم الدينية تتعارض مع العلم والصناعة والتطور، ولكن في الوقت نفسه يكرر البعض إمكانية أن ينحل المجتمع أخلاقياً ويتطور عملياً. وهذه نقطة دقيقة تحتاج إلى مزيد من التعميق أكثر من مجرد ترديد الشعارات والاتهامات، إذ يصعب أن يقسم الإنسان بهذه الطريقة التعسفية إلى مادة وروح. كما أن التطور العلمي يتطلب قدراً من الانضباط والصبر والمثابرة والتضحية والصدق، كل هذه قيم روحية لابد من توافرها في العالم أو المخترع. كذلك الحديث عند بعض المسلمين عن غياب الأخلاق في المجتمعات الغربية فيه كثير من الشطط والمبالغة في تقليل الغير.

كذلك فالعلاقة مع العولمة تحتاج لإعادة نظر تعي العولمة كظاهرة شاملة والتعامل معها ككل. ولا يعني هذا القبول غير النقدي، ولكن استخدام العقل في فهم ما يدور. فالمسلمون لايحتاجون إلى مناعة أخلاقية ضد العولمة، بل إلى مناعة فكرية وعقلية وعلمية. فالمسلمون حين يخشون اختراق العولمة لهويتهم، حينئذ لن يكون الاختراق بسبب قوة العولمة الكاسحة، بل يعود ذلك في كثير إلى ضعف في هوية المسلمين، أو بالأصح ضعف في قدرتهم على تجسيد محاسن الهوية المدعاة.

وهنا يسعفنا مفهوم مالك بن نبي الثاقب وهو القابلية للاستعمار (Colonisabilite) لنستخدم مفهوم القابلية للعولمة[٣٢]، إذ إن العامل الذاتي هو الحاسم دائماً مهما كانت قوة العوامل الخارجية. فالاستعمار أو العولمة تجد مكانة وانتشاراً ورسوخاً أكثر من الضعف الداخلي. وهذا ما نشهده الآن في تلاقي المسلمين مع نتائج وآثار العولمة. وهذا ما أسماه جعيط-الاحتياف- وهو عملية تسمح للمُسيطر عليه بعد توقف الهيمنة المباشرة أن يحتفظ من خلال علاقته بالمسيطر بما هو عالمي[٣٣].

أضرت الانتقائية بتفاعل المسلمين إيجابياً وبندية مع عمليات العولمة، بل زادته الانتقائية تبعية وتقبلا، لأنه حتى أكثر المسلمين حداثة وقعوا في فخ الفصل بين العلم كعقل وطريقة تفكير وحياة، وبين منتجات العلم. فقد دأب المحدثون المسلمون منذ زمن: «أن يختزلوا المبادىء الثقافية الغربية إلى آليات شكلية وأداتية تعمل على قيم وآراء موروثة. عندما يستورد الغرب إلى الشرق يُحوّل من

خلال وسائل تبسيط فظيعة إلى مجرد جانبه الأداتي والفني والمادي»[٣٤]. ويبقى التفكير الديكارتي مثلاً بعيداً عن أحدث الأدوات، ويعلق أحد الباحثين على ذلك، قائلاً: «إن صيغة الفكر التي تميز المثقفين المسلمين ليست العلم ولا اللاهوت بل هي الايديولوجيا التي تعبر عن رؤيتهم للعالم وقيمهم الثقافية. فالأنتلجنسيا المسلمة هي ذلك الجزء من المجتمع المسلم الذي يعتبر التزامها بالأيديولوجيا المسلمة غير قابل للشك والتساؤل. بينما معرفتهم الأداتية أو العملية هي في واحد من علوم الغرب التي اكتسبوها في مؤسسات تعليمية في الغرب أو على طراز غربي في بلدانهم»[٣٥]. ويرجع فضل الرحمن هذه الوضعية إلى نوع التعليم ومؤسساته التي تغالي في التشديد على مسألة: «اكتساب المعرفة أي تعليم كميات، تقل و/أو تزيد جموداً، من الحقائق والوقائع بدلاً من التشديد على الإبداع، الإبداع الذي لا يمكنه أن يتحقق من دون أن يحدث، على أي حال، قلقاً في النفوس ونوعاً من نزعة المغامرة الثقافية»[٣٦]. وقد أوصلته هذه الملاحظة إلى نتيجة مهمّة في التطور الفكري للمجتمعات المسلمة التي يفترض فيها أن تتسلح بأدوات فكرية تواكب متغيرات العالم مما يجعلها جزءاً من الحاضر وقضاياه، يقول: «لابد أن نلاحظ أن المسلم يظل متخلفاً، خاصة في حقل الفكر البحت أو الثقافوية الفلسفية. وليس من قبيل الصدفة ألا تعرف الحداثة الإسلامية أي طالب جادّ للفلسفة، طول العالم الإسلامي وعرضه، يمكن الافتخار به سوى محمد إقبال»[٣٧]. فالمسلمون يأخذون الآلات ويرفضون العقلية.

رغم أن قضية الخصوصية أو النسبية الثقافية حازت على اهتمام الكثيرين في بحث العلاقة بين الهوية والعولمة، إلا أنها تبدو وكأنها مجرد صراع قديم بين الإسلام (المسلمين) والغرب. رغم أن أغلب الموضوعات الخلافية التي نوقشت على ضوء منظور النسبية الثقافية هي الأكثر حضوراً وإلحاحاً الآن على أجندة الفكر والواقع الإسلاميين، فمن الملاحظ أن مسألة حقوق الإنسان مثلاً برزت كقضية تمثل الصراع أو الوفاق بين المسلمين والعالم الغربي. فهذه قضية نبيلة قد تسبب إحراجاً لمن يقف ضدها ولكن الاختلاف اتسع فعلاً حول حدود حقوق الإنسان ومصدرها وكيفية حمايتها من الانتهاكات وصيانتها بقوانين مدنية. ويحدد هاليداي أربع استجابات لمثل هذه القضايا. إذ يمكن تصنيف نهج التعامل في: الاستيعاب، التملك، الخصوصية والمواجهة، وقد يضاف إلى ذلك عدم التوافق[٣٨]. ويعني نهج الاستيعاب إنكار وجود خلاف جوهري بين الإسلام والمفهوم الدولي عن حقوق الإنسان، وهذا تفسير ليبرالي للإسلام وأكثر اندماجاً في العولمة

والحداثة. أما الثاني التملك فيدعي أن الدول تحترم حقوق الإنسان أكثر من المجتمعات الأخرى. ويفسر هذا الموقف صدور الإعلان العالمي الإسلامي لحقوق الإنسان (١٩٨١) وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان[٣٩] . أما المواقف الأخرى فهي تؤكد بطريقة أو أخرى على اختلاف الإسلام عن الحضارة الغربية التي تريد فرض هذه القيم وجعلها عالمية. فقد ركز البعض على خصوصية المجتمعات الإسلامية ثقافياً وتاريخياً، فهي مختلفة عن المجتمعات الأخرى، لذلك ليس من المنطق والواقعية أن نطبق عليها ما يصلح لمجتمعات أخرى. وهذه الحجة مقبولة بالذات في إطار التنوع والتعدد واحترام الآخر. ولكن الخصوصية تصل عند بعض الجماعات الإسلامية حد الرفض الكامل لأنه لا يمكن - حسب رأيهم - المساواة بين الإلهي والوضعي، أي بين الشريعة الإسلامية والقوانين، أو المواثيق التي وضعها البشر.

تظهر قضية الخصوصية والنسبية الثقافية في كثير من الأحيان كحيلة أو مناورة يقصد منها عدم الالتزام بمبادئ، قد تؤدي إلى إضعاف السلطة الدينية والسياسية. لا أريد القول إن الخصوصية - أحياناً - كلمة حق يراد بها باطل، ولكن الشاهد هو أن مبرر الخصوصية يعطي بعض الدول والمجتمعات مساحة للتلاعب بالحقوق الأساسية للإنسان، ومن أحسن الأمثلة إيران والسودان والصين وغيرها من النظم الشمولية. فالخصوصية قد تكون مقبولة في الحديث عن الوسائل والآليات التي تستخدم لتحقيق مبادئ معينة، أي من الضروري أن نقبل المبادئ، ونختلف في طرائق تطبيقها. ولدينا مثال ملموس في الديمقراطية، فهي لا تعني بالضرورة استيراد النظام الرئاسي الأمريكي، أو النظام البرلماني البريطاني، ولكن إقرار وتنفيذ صيغة تمكن الشعب من المشاركة في السلطة والثروة، والتداول السلمي للحكم، وضمان الحريات الأساسية. هذه مبادئ عامة وذات طابع إنساني، أو حتى فطري طبيعي، أي أن الإنسان يولد حراً. فهنا لاتوجد خصوصية في المبدأ، ولكن يمكن البحث عنها في الطريقة التي تنظم بها هذه الحرية. ويمكن أن ترتد الخصوصية حين يبالغ فيها بحيث تفصح عن موقف متخلف. فتحت دعوى الخصوصية يرفض اعتبار عمل الأطفال جريمة، لأن قبول ذلك فيه خضوع للهيمنة الغربية:

«بل وحتى العمل المبكر يكون جريمة ضد حقوق الإنسان ولو كان بعد البلوغ، وحتى خمس عشرة سنة. ونحن جميعاً كنا فلاحين نعمل في هذه السن، ولكن ها هي منظمة العمل الدولية تقرر أن ذلك جريمة. أقول إننا الآن أمام تصعيد لهذه الهيمنة القيمية الغربية، لأنها تتحول إلى قوانين تفرض على الناس»[٤٠].

تتعدد اتجاهات التفاعل مع العولمة بين المسلمين، وهي تتراوح بين اختيار إيجابيات العولمة حتى الدعوة لقيادة المسلمين هذه المرحلة. وفي كل الأحوال، أصبحت ردود الفعل جميعها أكثر واقعية وتكيفية، وخمدت النزعة الصراعية نسبياً. وهناك اتجاه بارز هو أن المسلمين قادرون على أن يوجهوا بوصلة سير العالم مستقبلاً. يقول المسيري: «وعلى المستوى الثقافي نجد أن الهيمنة الغربية الثقافية بدأت في التراجع، والنموذج الغربي لم يعد جذاباً لابشخصه الرأسمالي، ولا بشخصه الاشتراكي، بمعنى أن الاحتراق الداخلي لهذه الحضارة قد حدث، فالنظام الاشتراكي قد انهار والنظام الرأسمالي أصبح في أزمة»[٤١]. وهذا المدخل يعني أن الساحة قد أصبحت خالية أو مهيأة لأن يحل البديل الإسلامي محل النظم السابقة. ويعبر أحد الإسلاميين مباشرة عن الحاجة للدور الإسلامي، بقوله: «ولأن الاشتراكية فشلت والرأسمالية تبرز مظاهر فشلها الآن، فإن العالم يحتاج إلى المنظومة الحضارية الإسلامية. وتلك المنظومة لا تجمع فقط العرب والمسلمين، ولكنها تجمع المستضعفين في العالم أجمع، لأن العالم بالفعل أصبح قرية صغيرة في ظل تقدم الاتصالات، وما يجب أن نسعى إليه الآن قبل فوات الوقت هو عمل المنظومة التي تجمع كل ضحايا الرأسمالية في العالم، وإعلام شعوب العالم أجمع أن الرأسمالية تقودهم إلى كارثة على كل المستويات»[٤٢]. ويستدرك، ليناقش مسألة شروط مثل هذه القيادة، لذلك يدعو إلى ما يسميه «فقه الإقلاع من حالة الهزيمة الحضارية التي تقع فيها». وهذا يشمل الأخذ بالأسباب، أي العلوم والتكنولوجيا والتسلح، بالإضافة إلى الروح الإيمانية الجهادية»[٤٣].

العولمة : مشروع غربي أم ثقافة عالمية؟

حفلت الفترة الحالية بجدل واسع حول فكرة صدام الحضارات التي أطلقها صموئيل هنتنجتون Huntington في كتاب يحمل الاسم نفسه. وتثير أطروحة هنتنجتون عدداً من الإشكاليات في علاقة العولمة بالهوية، لأنها تنطلق من الصراع، وهذا وضع يبدو في جوهره متناقض مع فكرة العولمة التي يفترض فيها أن تقوم على التنميط أو التوحيد الثقافي. ويذهب الكاتب من البداية إلى تعريف موضوعه، بالقول: «إن الثقافة والهويات الثقافية، والتي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة»[٤٤]. ويبشر بعالم تكون فيه الهويات الثقافية - العرقية والقومية والدينية والحضارية - واضحة، وتصبح «هي المركز الرئيسي، وتتشكل فيه العداوات والتحالفات

وسياسات الدول طبقاً لعوامل التقارب أو الاختلاف الثقافي»[٤٥]. ويرى هنتنجتون أن «الحضارات هي القبائل الإنسانية، وصدام الحضارات هو صراع قبلي على نطاق كوني»[٤٦]. وتأتي نظرية هنتنجتون عكس نظرية فوكوياما التي تقول بنهاية التاريخ، أو نهاية الصراع والاختلاف بانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية، أو انتصار الحضارة الغربية وسيادتها على العالم. فهو يقول بثقة إنه مع انقضاء القرن العشرين يمكن الحديث مجدداً عن تاريخ للبشرية واضح المعالم والأهداف حيث يتجه أغلب البشرية إلى الديمقراطية الليبرالية. وهو متأكد من حدوث ذلك لسببين: الأول يتصل بالاقتصاد، والثاني يتصل بما يسمى الصراع من أجل نيل التقدير والاحترام[٤٧]. ويرى فوكوياما أنه قد تحدث صراعات صغرى في بعض أقطار العالم الثالث، لكن لن يشهد العالم أي صراعات كبرى، لأن حرب الأفكار قد انتهت، وستتركز الصراعات - إن وجدت - حول حل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية.

لا تجد أفكار الصراعات قبولاً ملحوظاً، بينما يمكن لأيديولوجيات النهايات أن تنتشر. والسبب في ذلك أن «النهايات» غالباً ما تسقط حدوداً أو حواجز كانت تفصل البشر. كما أن نظرية صراع الحضارات تحمل في داخلها احتمالات ظهور أصوليات تسعى إلى إثارة الشعور بالانتماء، ومواجهة الآخر، وكأن استمرار حضارة ما لا يتم إلا بالتهام أو إضعاف الحضارات المنافسة. ولا يؤكد هنتنجتون حتمية نشوب حرب كونية تشارك فيها دول المركز في حضارات العالم الرئيسية، لأن ذلك -حسب قوله- أمر بعيد الاحتمال ولكن ليس مستحيلاً. وما يهم في نظرية صراع الحضارات أنها تصل في نهاية الأمر إلى تقارب وتداخل الحضارات، وتتبنى فكرة العوامل المشتركة في الحضارة. وينطلق هنتنجتون من القول بوجود بعض الأمريكيين المؤمنين بالتعددية في الداخل والعالمية في الخارج، فهناك من يريدون أن يجعلوا العالم مثل أمريكا، وآخرون -دعاة التعددية- يريدون أن يجعلوا أمريكا مثل العالم[٤٨]. ويدعم مثل هذا الطرح فكرة أن العولمة تميل إلى تشكيل ثقافة عالمية لها خصائص مشتركة وليس بالضرورة أن يسيطر عليها مركز واحد. فقد تنهض الثقافات غير الغربية دون أن تدخل في صراع مع الحضارة الغربية، أي أن تكون العلاقة تكاملية وجدلية تتبادل التأثير والتأثر، خصوصا حين يتسابق الناس نحو الارتقاء بالجوانب الأخلاقية للشخصية الإنسانية. وفي تلك الحالة تخوض البشرية -ما يسميه فوكوياما- الحروب الكبرى للروح[٤٩].

تشير مظاهر العولمة الراهنة كلها إلى أن الإنسانية تتجه نحو ثقافة عالمية ومشتركة. ويمكن القول إنه -على الأقل، على المستوى السياسي- أصبح كثير من المبادئ، والقيم المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ووضعية المرأة والأقليات، وسيادة القانون، الشفافية والمحاسبة والتفاوض.. إلخ، مكونات لثقافة كثير من شعوب العالم من خلال مشاركتها في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وفي المؤتمرات (قمة التنمية أو الأرض). كما أن منظمات المجتمع المدني التي انتشرت في كل أركان المعمورة روجت لهذه المبادئ، والأفكار في مناطق كانت معزولة أو مهمشة، ولكنها الآن جزء من القرية الكونية. ويعوّل البعض كثيراً على ما يسميه: (الديمقراطية الإلكترونية)التي تقوم على أساس الانترنت، ويمكن أن تستخدم لاستيعاب جمهور عريض في عمليات صنع القرار المعقدة»[٥٠]. وفي السياق نفسه يمكن حل التناقض بين العولمة من أعلى والعولمة من أسفل، فقد كانت العولمة تعني في الأساس: «فرض التغييرات الجذرية على المجتمعات المحلية عن طريق قوى متحكمة من أعلى». ولكن بروز منظمات المجتمع المدني أكد على المواطنة والمشاركة، كما إنها تنشط على مستويات كثيرة لتحقيق تحسن في موارد الرزق والعيش[٥١].

لم تعد اليونسكو بصفتها منظمة تهتم بالثقافة، تريد في الحديث عن أخلاقيات عالمية جديدة. وفي تقريرها عن التنوع البشري الخلاق، دعوة لا يخطئها الذهن إلى عولمة أو كونية تتسم بوحدة وتنوع الثقافة الإنسانية معاً. وقد أصبح الشعور بوحدة هذا الكوكب حقيقة وليس مجرد يوتوبيا أو أمنيات، سواء أكان ذلك من خلال سرعة التعرف عما يجري في العالم، أو الإحساس بمشكلات قد تتجاوز حدود الدول مثل الإرهاب والمخدرات والأوبئة والجريمة المنظمة. فهذا المركب الواحد لا يمكن أن يترك لكي يستفرد به أشخاص أو مجموعات ذاتية المصالح أو متعصبة. ومع تزايد هذا الاتجاه العالمي تتراجع مؤسسات كانت تكرس المحلية أو القومية، فالدولة الوطنية التي كانت تؤكد على السيادة الوطنية والذاتية، أصبحت تذوب نفسها بنفسها لحاجات إلى الدخول في تكتلات وتجمعات أوسع. كما أن الدول الوطنية لم تعد ذات قبضة قوية على مواطنيها، فقد أصبحت مراقبة من قبل العالم ككل. ويقول غارودي، وهو السبّاق إلى الدعوة لحوار الحضارات: «ومن الآن فصاعداً، لا يمكن حل أي مشكلة في إطار أمة واحدة، أو انطلاقاً من آراء جماعة دينية أو روحية واحدة(...). إن الحديث الجديد في عصرنا هو أن هذه الرؤية الكوكبية للواحد لم تعد مثالاً، بل صارت واقعاً حقيقياً[٥٢] ». ويقصد بالواحد والكل هذا العالم. وهكذا تتجه البشريةنحو

ولادة ثقافة شاملة وفي الوقت نفسه يستحيل محو التعدد الثقافي. وفي هذه الحالة علينا أن نفرق بين تأثير الإعلام المعولم على اشكال الثقافات الخارجية وعلى جوهر الثقافات كرؤية للعالم يمكن أن تتمظهر في دين أو عقيدة أو قومية. فإننا نلاحظ بقليل من التأمل أن تأثير العولمة الإعلامية لا يتعدى القشرة أو الخارج، بالذات فيما يتعلق بانتشار الثقافة الاستهلاكية مثل الملابس الجينز والمأكل والمشرب(الكوكاكولا)، أو ما يسمى McDonalization نسبة لسندوتشات الطعام السريع في محلات ماكدولاندز، وتدخين المولبورو والموسيقى والأفلام. ولكن قد نجد في بلادنا على سبيل المثال فتاة تلبس بنطلون جينز وهي محجبة، أو شاب يدخن السجائر الأمريكية نفسها، ولكنه يصلي ويصوم. وقد يدخن الناس السجائر نفسها ولكنهم يفكرون ويتصرفون بصورة مختلفة. فالاستهلاك لا يحقق تجانسا ثقافياً إلا إذا لجأنا إلى فهم خاص لما تعنيه كلمة ثقافة. ولكن في الوقت نفسه، وعلى مستوى الفكر نلاحظ انتشار قيم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، ليس بسبب قوة مصدرها الإعلامية على فرضها على عقول المتلقين ولكن بسبب الرسالة الإنسانية المتضمنة فيها. وفي الاستهلاك مايتبناه الناس وهو الجانب السهل في الثقافة، والذي يمكن تقليده دون جهد كبير. لذلك ليست هناك علاقة عكسية بين العولمة والهوية الثقافية خاصة لو لبّت مفردات العولمة الثقافية احتياجات إنسانية حقيقية وغير مزيفة عند الآخرين.

خاتمة

تميل هـذه الدراسة بوضـوح إلى الرأي القائل إن العلاقة الجدلية بين العولمة والهوية الثقافية لا تقوم على التناقض فقط وبالتالي سيطرة وهيمنة ثقافة واحدة قوية على العالم. وفي رأيي أن العولمة ليست مشروعاً غربياً، واتفق هنا مع رأي Giddens بأن ذلك غير ممكن بسبب التساند والتكامل، أو الاعتماد المتبادل إضافة إلى الوعي الكوكبي. فالحداثة المتزايدة انتجت ظاهرة العولمة، ومصدر الحداثة غربي، ولكنها، أي الحداثة، في الوقت نفسه مثل رأس المال تصنع في الداخل لو أردنا تطوراً حقيقياً ولاتستورد. وهذا دور الثقافة الخاصة في تلقي العولمة او الحداثة، فالأخيرة لا يمكن وقفها فهي كاسحة فعلا، ولكن يمكن دمجها أو تكييفها او تبيئتها أي جعلها مناسبة مع البيئة الثقافية الجديدة.

أصبح العالم بسبب العولمة مشحوناً بوعود كثيرة خلقها التطور العلمي الهائل الذي لم تعرفه البشرية منذ فجر وجودها . فالإنتاج العلمي خلال هذا القرن يفوق كل إنتاج البشرية منذ ظهورها

على هذا الكوكب. ويحاجج البعض بأن هذا لا يعني التقدم، بل يعتقد هؤلاء أن التطور الروحي قد تخلف كثيرا حين ننظر للانحرافات والجرائم والحروب. هذا صحيح جزئياً، ولكن العلم محايد لا نستطيع وصفه بأنه خير أم شر في ذاته، بل من خلال توظيف واستخدام الإنسان له. والآن مع سقوط الحواجز وتقارب المسافات يمكن معرفة كل شيء، وأصبح التدخل وارداً في الشؤون التي تعتبر ضد الإنسان، من انتهاكات الحقوق وحتى تلوث البيئة. ولم تعد هناك أي إمكانية لإخفاء الأفعال التي تضر بالإنسانية. ويمكن تحدي العولمة من خلال قدرتها على خلق وتأسيس ضمير عالمي وأخلاق إنسانية عامة تقبلها جميع الثقافات راضية ومقتنعة بأن في ذلك خيرها الخاص أيضاً.

الهوامش

(١) الطبيعة والثقافة: إعداد وترجمة محمد سبيلا وعبدالسلام بنعبدالعالي. الدارالبيضاء، دار توبقال ١٩٩١، ص١٢.

(٢) ر. بودون وف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ص٢٢٨.

(٣) الاقتباسات من المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٤) المصدر السابق، ص٢٣١.

(٥) محمد سيد أحمد، مقال حول ندوة عن العولمة الثقافية في جامعة ليون بفرنسا، منشور في صحيفة «الراية» القطرية يوم ٢ يوليو ١٩٩٨.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Robertson, Roland (1987) Globalization and Societal Modernization: A Note on Japan and Japanese Religion in: Sociological Analysis, p.47.

(٨) ورد في كتاب: رونالد روبرتسون: العولمة-النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية. ترجمة أحمد محمود ونور أمين. القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص٢١١.

(٩) موسى وهبة «الهوية: التواصل واللغة» في مجلة: مواقف، عدد ٦٥ خريف ١٩٩١، ص٣٦.

(١٠) جان فرانسوا بايار: أوهام الهوية. ترجمة حليم طوسون. القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٨، ص٧.

(١١) المصدر نفسه ص ٧-٨.

(١٢) المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية. جمهورية مصر العربية، طبعة ١٩٩٧، ص ٣٤٢، ٦٥٤.

(١٣) يوسف الصديق: المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة. تونس، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص١١٥.

(١٤) Mike Featherstone 1997. Undoing Culture Globalization, Postmodernism and Identity. London, Sage Publication, p.6.

(١٥) op. cit., p.10

(١٦) أورده المرجع السابق، ص ١٢٠، ولكن الفكرة تكررت في:
Moffesoli, M(1995) The Time of the Tribes. London, Sage.
- Maybury-Lewis, D. (1992) Millennium: Tribal Wisdom and the modern world. new york, viking penguin.

(١٧) داريوش شايغان: «الهوية-الجماعة، والجماعات» في مجلة مواقف العدد ٦٥-خريف ١٩٩١، ص٦٣-٦٤.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٦٤.

(١٩) عن رونالد روبرتسون، مصدر سابق، ص٢١٥. ورد أصلاً في كتاب: Giddens, A. (1991) Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age. Stanford CA: Stanford University Press.

(٢٠) رونالد روبرتسون، مصدر سابق، ص ٢١٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

العولمة وتهميش الثقافة الوطنية

رؤية نقدية من العالم الثالث

د/ أحمد مجدي حجازي*

«إننا نعيش في غمرة ثورة شملت المعمورة بأجمعها.. إن كوكبنا يخضع لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان: إنهما العولمة والتفكك».

«بطرس غالي»

«حينما تتوقف الكعكة عن النمو يتغير الحراك السياسي»

«لستر براون»

استهلال وتقديم

يعايش العربي «المعاصر» عالمين متناقضين، حاملاً في شخصيته ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما، ثقافتين غيرمتكافئتين، ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى عولمية تغريبية تسلبه الأولى، وتدفعه نحو عصرنه فردية كوكبية مصطنعة. وبين العالم الأول والعالم

*قسم العلوم الاجتماعية - كلية التربية - جامعة القاهرة.

الثاني يقف العربي عاجزاً عن الوصل بين ماضيه التراثي، وبين عصرنة الآخر المغتربة عنه، فيصبح - شانه شان غيره في دول الجنوب الفقير - منفصماً في ذاته، مغترباً في ثقافته، لايعرف كيف يواجه تجليات العولمة وإشكالية الخصوصية، فيعيش في عالم من الوهم ونسق من الخيال يصنعه لذاته، إما هرباً من واقعه، أو عجزاً عن الفكاك منه، فلا يجد مخرجاً إلا أن ينكص إلى ماضيه يتباكى عليه، ومع ذلك قد يسعى للعصرنة المظهرية المصطنعة، فيصبح ممسوخ الشخصية، فاقد الهوية، غير قادر حتى على التكيف مع الواقع، أو التصالح مع الأنا، أو التعايش الحر مع الآخر من أجل إعادة إنتاج الذات.

في إطار هذه الإشكالية تسعى الدراسة الراهنة إلى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات المثارة بين المثقفين والمهمومين بقضايا الهوية والشخصية الوطنية في ظل تجليات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتأثيراتها على تغريب الذات، وتهميش الشخصية، تعميم نوع آخر من ثقافة الاستهلاك أو الثقافة الشعبية الأمريكية Popular Culture التي تنتشر اليوم بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، تسلبهم الهوية، وتحول الإنسان العربي إلى مواطن كوني (أو هكذا يتصور). وقد يكون من المفيد مناقشة تلك الإشكالية من خلال سبعة مباحث رئيسه يطرح الأول منها مجموعة من التساؤلات حول ماهية العولمة واختلافها عن النظم السابقة عليها. ويعرج المبحث الثاني محاولاً توضيح مقولة إن العولمة ماهي إلا آلية جديدة وإخراج ديمقراطي مستحدث قادم من دول الشمال لصالح دول الشمال ذاته بغض النظر عن التأثيرات السلبية للعولمة على الذات الوطنية. ويحاول المبحث الثالث طرح بعض الاعتبارات التي نراها أساسية في شأن العولمة المعاصرة وموقف الدول الأقل تطوراً منها مركزين على رؤية المثقف الوطني الملتزم من كوننة العالم. ويناقش المبحث الرابع، من رؤية نقدية لأبناء «العالم الثالث»، آليات الهيمنة السوسيو - ثقافية القادرة على تهميش الشخصية العربية، ويحلل المبحث الخامس الاختراق الثقافي وإشكالية الهوية في ظل متغيرات الثورة الثالثة ونعني بهاالثورة المعرفية والمعلوماتية المعاصرة. ثم تعرج الدراسة في مبحثها السادس إلى مناقشة تجليات العولمة وتأثيراتها على الدول الأقل تطوراً. ونحاول في المبحث السابع التعرف على قضايا الإنسان العربي في الزمن المعاصر «أي في ظل عولمة الثقافة وحضارة السوق».

أولاً: تساؤلات حول العولمة

مع تبلور شكل جديد لنظام عالمي لم تتحدد ملامحه بعد، تثور قضايا وتُطرح إشكاليات حول طبيعة هذا النظام وملامح تشكله، ومدى قدرته على تحييد أطرافه ومظاهر كوننته وأهدافه الواضحة والكامنة، ومن له الحق في إدارة شؤونه، وهل يحقق مصالح كافة الذين ينتمون إليه من الدول والأمم، وأثر تشكله على البنى التقليدية المنتشرة في الجزء الجنوبي من العالم.

ولعل أهم التساؤلات المثارة، والتي تشير ضمناً إلى قضايا وإشكاليات تعبر عن هموم الإنسان العربي المعاصر، تبدأ بماهية العولمة الكوكبية: هل هي دعوة إنسانية تطرق إليها الذهن الرأسمالي بعد شعور الإنسان الغربي بفقدان ذاته في مرحلة الحداثة[1]؟ أم هي دعوة ديمقراطية مستحدثة لتأكيد الذات المركزية بأسلوب إنساني مقبول من العالم أجمع؟ هل هي سياسة ليبرالية جديدة «Neoliberalismus» قادرة على إلغاء الحواجز بين الدول ؟ أم تأخذ في اعتبارها خصوصيات الدول وسيادتها الوطنية وهويتها القومية؟ ما مدلول العولمة في فكر أبناء دول الجنوب الفقير؟ ماالدور الحقيقي الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسية Transnational Corporation في عولمة اليوم؟ هل انتهى دور المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها في ظل نظام «الرأسمالية النفاثة» Turb Kapitalismus[2]؟ هل يبقى لفقراء العالم مكان على الخريطة الكوكبية الجديدة؟ من له الحق في إدارة شئون «العالم المعولم» كنظام يتخطى الحدود بين الدول ؟ أين الهوية الوطنية في ظل تشكيل المواطن الكوني وسيادة قيم الفردية؟ وما علاقتها بالشخصية الوطنية؟ لماذا وكيف يتم اختراق الثقافة الأمريكية لثقافات الشعوب الأخرى لتصبح ثقافة عولمية؟ ماعناصر الجذب التيْ تمتلكها الثقافة الأمريكية؟ ولماذا يُقبل عليها المواطنون في دول العالم أجمع؟ ومن هم أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بتلك الثقافة؟

أسئلة كثيرة تتضمن إجابات تحتاج إلى دراسات أعمق وشواهد واقعية، لكنها تنطوي على رؤية مخالفة لرؤية الداعين للعولمة والمؤيدين للثقافة الكونية الجديدة. لذا سوف نعرض في التالي لماهية العولمة وأهدافها المعلنة والخفية، ثم ننتقل إلى اعتبارات أساسية في تحليل آليات العولمة، وموقف الدول الفقيرة منها.

ثانياً: العولمة نظام قديم في ثوب محكم

«جيران في عالم واحد» Our Global Neighbourhood[3] هو شعار توثيقي لنظام جديد أخذ

في دور التشكل، ترتسم فيه معالم طريق يقود الدول إلى تخيل بنائي كقرية كونية صغيرة تضم الأمم والشعوب، وتتأكد فيها الحاجة إلى نظام قيمي مشترك، ونظام أخلاقي مدني عالمي، وقيادة مستنيرة تقود الشعوب إلى جوار دولي واحد.

وإذا صح ذلك تصبح العولمة أو الكوننة Globalization هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة(٤).

ولقد عزز إلغاء القيود التنظيمية، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات، التحرك نحو سوق عالمية مشتركة، كما أسفرت الأنماط المتغيرة للنمو الاقتصادي خلال العقود القليلة الماضية عن أقطاب جديدة أكثر دينامية، فقد أزاحت ألمانيا واليابان، اللتان هزمتا في الحرب العالمية الثانية، كلا من المملكة المتحدة وفرنسا من زمرة النخبة الاقتصادية، وأخذت مناطق جديدة للجذب الاقتصادي الباهر «النمور» الآسيوية الأربعة، والصين، مع وجود بلدان مثل الهند وأندونيسيا لاتتخلف كثيراً عنها، استطاعت تغيير مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم.(٥)

وفي ضوء مقولة العولمة وأهدافها يصبح من الضروري ربط تدويل الاقتصاد بتدويل الثقافة، حيث إعادة النظر في بعض المفهومات التقليدية التي كانت سائدة قبل بزوغ هذه الفكرة، فلم يعد هناك - على سبيل المثال - شرق يوضع مقابلاً للغرب، واختفى مفهوم الشيوعية وأصبح النظام الراسمالي هو النموذج السائد الذي يخفي أوجه التمايز في طرق تنظيم اقتصاد السوق، وبالمثل فإن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب، لم يعد له مكان في قاموس الجغرافيا، حيث تم إلغاء الحواجز والمسافات، وغابت الصراعات التي كانت تميز فترة الحرب الباردة، وترتبط عملية العولمة بتدويل النظام الاقتصادي حيث يتم توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك، وترتبط مصالح الفئات الأكثر اهتماماً بالأنشطة الإنتاجية، تتداخل فيما بينها، وتتجه نحو توحيد الثقافات، وتظهر ثقافة متبلورة، عالمية تتسم بخصائص مميزة، كما تقوم تلك العملية (العولمة) بربط أجزاء العالم، على الرغم من تباعدها وانفصالها جغرافياً وسياسياً وعرقياً، بروابط عدة وإمكانات تواصل آنية.

وبرغم أنه يبدو أن العولمة هي دعوة جديدة إلا أنها لا تختلف كثيراً من حيث سياستها وأهدافها وايديولوجيات الداعين لها عن السياسات التي ميزت البدايات الأولى للنظام الراسمالي

إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠-١٨٥٠)[٦]. ذلك النظام الذي تحول في كل مرحلة منها إلى الية جديدة تبعاً لطبيعة أزمات النظم الداخلية، وتبعاً لمتغيرات التطور في العالم، فالنظام واحد والهدف واحد، ولافرق بينهما إلا في القالب الجديد المعولم الذي يبرز مبادئ الإنسانية والمساواة، وهي شعارات شهدناها في الكلمات أكثر منها في الأفعال. هذا بالإضافة إلى أن ما يحدث بالفعل هو «أن العالم يزداد تشرذماً بازدياد وتائر توحيده» كما يقول المفكر الفرنسي «دوبريه»، ويعني بذلك كلما تعمقت الكوننة الاقتصادية تشرذمت الأبنية السياسية، فتظهر النزاعات القومية كرد فعل لهذه العملية، تلك النزعات التي تأخذ أحياناً صوراً بالغة التطرف (دفاعاً عن الانتماء، سواء كان وطنياً أو قومياً أو دينياً). بالإضافة إلى أن هذا الاتساق الكوني مفروض من الشمال، ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالذات على الجنوب، بل على دول الشمال أيضاً بهدف تعميم نظم الحياة والثقافة الأمريكية. لذا فإنها عولمة مصطنعة أو زائفة «لاتبادل فيها ولاتعامل بالمثل» إنها كما يقول دوبريه أشبه بتمويه الطابع المحلي بطابع شمولي جامع، وتغليف ثقافة معينة، وهي ثقافة الأشد يسراً بطابع الحضارة الكونية[٧].

والكوننة بهذا المعنى عملية تاريخية تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمى في النظام العالمي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بكل الوسائل إلى تسيير نموذجها الحضاري في الاقتصاد، حيث الية السوق وحرية التجارة هي المبادئ الأساسية، وفي السياسة حيث تبرز شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وفي الثقافة حيث يتم التركيز على الفردية وحرية الإنسان، وبغض النظر عن تأثير الكوننة على تهميش البنى التقليدية وتغريب الإنسان فيها، وهو ما تنبأ به مثقفو دول الجنوب الفقير، فلعل الشعار الغربي المعلن «جيران في عالم واحد» يساهم في حل المشكلة[٨].

ثالثاً: اعتبارات أساسية في تحليل العولمة

على الرغم من سيادة مفهوم العولمة وانتشار تداوله بين المثقفين في العالم، إلا أن ما يحيط به من غموض يكاد يكون هو المعبر عن السجالات التي تدور حوله. فبرغم الكم الهائل من الكتابات والمقالات والندوات والمؤتمرات التي تتناول هذا المفهوم في الخطاب الثقافي المعاصر، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحديد كل جوانب العولمة كعملية لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشابكة، ولاتقتصر على جانب واحد وإن كان في الغالب اقتصادي الهدف حيث تغيب عملياً الجوانب الأخرى السياسية والثقافية[٩].

وفيما يلي نقدم بعض الاعتبارات التي تفيد في فهم الظاهرة وتحليلها من جوانبها المختلفة وتأثيراتها المتباينة:

١- لايزال السجال يدور حول مفهوم العولمة، وحول مختلف ممارستها، وبرغم ذلك نحن لم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعملية ثلاثية الأبعاد (اقتصادية وسياسية واجتماعية).

٢- العولمة بالمفهوم المتداول الآن وبعد سقوط نظام القطبين، واندثار «العالم الثالث» لم تعد منسوبة ومنذ عقدين تقريباً إلى كلمة Globe، إلى كوكب الأرض، وتُعرب بكلمة كوكبة Globalization، وتصبح العولمة كعملية هي ترجمة لكلمة Globality وهي العملية التي تملك آليات التطبيق، أي تحويل العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود بين الدول والأمم.

٣- عولمة اليوم تتجاوز الحدود، ولا تقر بالوطن باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التي يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا، أو منقوصة هناك.

٤- تعني العولمة في حياة الشعوب الأكثر فقراً، التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقاً، والتي تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها، وبين القرارات الكبرى التي تحدد مصيرها، وتؤخذ دائماً، بمعزل عنها، خارج الحدود.

٥- العولمة الكوكبية هي نتاج متغيرات متلاحقة تكرست بانتهاء الحرب الباردة. إنها مرحلة جديدة، يسميها البعض «مرحلة ما بعد الامبريالية»، ويسميها البعض الآخر مرحلة «ما بعد التنمية» ويتفق الجميع تقريباً على كونها الوليد الشرعي للشركات متعدية الجنسية، تلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً دون أن تنتمي إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة.

٦- غياب الصفة الوطنية عن هذه الشركات، لايجعلها ملك البشرية جمعاء، إنها ملك الأغنياء في دول الشمال تحديداً، حيث تغزو بنشاطاتها المتنوعة عشرات البلدان، وتنتج في عشرات البلدان الأخرى مصنعات وفق نظام الإنتاج عن بعد "Tele Production"[١٠].

٧- في ظل العولمة يختفي دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بعد، والتي تلعب فيها وسائل الإعلام الدور المحوري في تشكيل طموحات المستهلكين للثقافة المعولمة.

٨- من يحلل ا الخطاب السياسي في ظل عولة اليوم يجد اختفاء كلمة استقلال أو كلمة وطني أو عبارة تقرير المصير، وحلت محلها كلمات أخرى ومفردات مكرسة لوصف السوق المعولم ولشرح قواعده، ولمديح مزاياه، وكيفية التعامل معه باعتباره القدر، يصنع مستقبل الناس والمصير.

٩- لقد تحول معظم المسؤولين في لقاءاتهم وأسفارهم إلى رجال أعمال يعقدون الصفقات، ويستجدون القروض، ويحضون الأغنياء على الاستثمار وفق معايير هذه الأيام، هنا وهناك، في بلاد الفقراء الواسعة. لقد تحولوا إلى باعة متجولين لصالح الشركات عابرة القوميات.

١٠- العولمة الكوكبية تستهدف الشرائح القادرة على الاستهلاك في كل مكان، فلا مكان للفقراء في حساب الشركات متعدية الجنسية، وهي تنظر إلى كوكب الأرض وقد جعلته سوقاً واحدة، مفتوحة أمام بضائعها.

١١- تحتل التقنيات الحديثة والتكنولوجيا شديدة التعقيد موقعاً محدداً في حسم معركة التنافس بين الشركات متعدية الجنسية، فهي تساعد في تخفيض كلفة الإنتاج بالتقنية، وبتقليص العديد من العاملين. لذلك تتفق هذه الشركات والنظم السياسية الملحقة بها الكثير من الأموال على البحوث العلمية لا لخفض تكلفة المنتج فقط، بل لاستنباط تكنولوجيا أكثر تقدماً، تخلق بدورها حاجات جديدة، عن طريق إنتاج سلع جديدة، ثم تعمل بعد ذلك على جعل استهلاك هذه السلع نمطاً يعمم السوق «الكوكبية المعولمة»، في كل مكان، تملك فيه البشرية القدرة على الشراء، ويتساوى في ذلك كل ما هو ضروري، وكل ما هو كمالي في حياة الناس، من مأكل وملبس وموسيقى وغناء، وغيرها.

١٢- يجب أن نعترف بأن الهوية هي صفات وأحاسيس، ونمط حياة، هي في كل شيء، في الملبس والمأكل والموسيقى والفن والثقافة، في الحرية والمقاومة والصمود. ويجب أن نعترف كذلك بأنها نمط معيشي يتفاعل مع المتغيرات المحيطة به، فيتغير معه، دون أن يذوب فيه، يتأصل بداخله لكنه يكتسب الجديد دائماً. الهوية إذن هي أحد مكونات الشخصية الوطنية. فالمكان لمن ليس له هوية في ظل عولمة بلا حدود.

١٣- أثيرت قضية العولمة مرتبطة بالتطور التكنولوجي في مرحلة الرأسمالية المتأخرة، من خلال حركة دوران رأس المال على الصعيد الرأسمالي العالمي، وهي الظاهرة التي غيرت من

قواعد اللعبة على الصعيدين الدولي والقومي، وكان لذلك تأثيراته على مستوى الدول، حيث تزداد الفوارق بين الدول، وتؤدي إلى خروج بعض هذه الدول محققاً مكاسب عالية، وأخرى تفقد الكثير حتى من مواردها.

١٤- من قراءة تحليل أدبيات الفكر المعاصر يتضح لنا أن العولمة هي تعبير عن :

أ- أزمات وتناقضات يمر بها النظام الرأسمالي ذاته (أزمة في الداخل) فعلى الرغم من أنها دعوة تبدو أنها إنسانية تطرق إليها الذهن الرأسمالي مابعد الحداثي بعد فقدان أنسنة الحداثة، إلا أن ذلك في حد ذاته يشير إلى فقدان النظام الرأسمالي قيماً إنسانية سادت في مرحلة التقدم المادي أي في مرحلة الحداثة، والتي يرمز لها بموت الإنسان[11].

ب- أزمة الشعور بفقدان الذات المركزية من داخل المركز الرأسمالي ذاته، ومن ثم تُعد العولمة معبرة عن صياغة فكرية-أيديولوجية مستحدثة مغلفة بالمبادئ الإنسانية كالديمقراطية والمساواة والحرية الكاملة على الأصعدة الدولية، وتحقق هدفها في الهيمنة عابرة القوميات. العولمة بهذا المعنى هي صياغة جديدة لإعادة المركزية الرأسمالية Recentralization في ثوب جديد أو مستحدث.

ج- محاولة لنشر حضارة السوق العولمة Global Commodation وهي بذلك تعبر عن سيادة نمط التشيؤ حيث العمل على تحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقوميات.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا يتعلق بآليات هيمنة العولمة أو تسيير النظام الليبرالي الحديث في ثوب العولمة.

رابعاً: آليات العولمة (رؤية تحليلية)

مر النظام الرأسمالي بمراحل وتطورات نحو هدفين ظلا من ثوابت استراتيجيته، وإن تغيرت آليات تدعيمه وتجديده حسب المتغيرات الداخلية والخارجية. ولقد تركز الهدف الأول على التجديد والتطهير والإبداع في داخل النظام الرأسمالي ذاته بهدف تحقيق نمط نموذجي بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحضارية والسياسية يتميز بها عن أي نظم أخرى يمكن أن تنافسه، وتمثل الهدف الثاني في دعم الهيمنة الخارجية من أجل تحقيق الهدف الأول أيضاً. ومن هنا ارتبط تراكم التقدم

في النظام الرأسمالي (المركز) بتراكم التخلف في الدول الأخرى التقليدية (التوابع أو المحيطات) بلغة أصحاب مدرسة التبعية [١٢].

ومع التطورات الحديثة خاصة في مجال التقنية والاتصالات والمعلومات، وفي ظل اتجاهات العولمة، تطورت آليات الهيمنة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث بدأ التعامل مع ثقافات قومية وأوضاع اجتماعية متميزة، ولذلك اتجهت آليات الهيمنة نحو تدويل الاقتصاد وتدويل رأس المال وقوة العمل والإنتاج وكذلك تدويل أنماط الاستهلاك بل وتدويل الثقافة ذاتها.

وبتحليل عملية العولمة يمكن استخلاص توجيهاتها وتأثيراتها[١٣] في التالي:

١- ربط العولمة بحركة تداول رأس المال الاقتصادي، حيث العمل على توحيد أسواق الإنتاج والاستهلاك، وتدعيم أواصر الصلة بين مصالح الفئات الأكثر اهتماماً ونشاطاً بل الأكثر قوة على إدارة العملية الاقتصادية وتداخلها. وفي هذا السياق نجد على المستوى الفعلي توحد المصالح بين الفئات القادرة على قيادة العمليات الاقتصادية والموجهة للأنشطة الإنتاجية في الدول المختلفة مما شكل حراكاً اجتماعياً أثر على البنى التقليدية في المجتمعات التابعة الأقل تطوراً[١٤].

٢- لما كانت عملية الاقتصاد هي المحور الأساسي للتدويل، فإنها قامت بدور مؤثر في إزاحة العملية السياسية - خاصة في المجتمعات التقليدية - وذلك بناء على قدرتها على توجيه مسارات الإنتاج والمال والتجارة والاستثمار. ومن هنا استطاعت التأثير على عمل ومواقف العملية السياسية وغيرها من عمليات مجتمعية أخرى. ولا جدال في أن ذلك من شأنه تحويل النمط التقليدي الذي يعتمد على العمليات السياسية في الحكم إلى نمط تتحكم فيه مسارات العملية الاقتصادية الموجهة من الخارج. (انظر الوضع الغذائي في العالم العربي-النظام الشرق أوسطي-اتفاقيات الجات.... إلخ)، ومعنى ذلك- كما جاء في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الدوحة أخيراً - ان البقاء في ظل النظام العالمي الجديد هو للأكفأ اقتصادياً، مع ان هياكلنا الاقتصادية في العالم العربي بكافة آلياتها لاتضعنا في موضع الأكفأ[١٥].

٣- ربط أجزاء العالم، على الرغم من تباعدها وانفصالها جغرافياً وسياسياً وعرقياً، بروابط عدة جعلت بالإمكان القول إن العالم أصبح قرية كونية صغيرة. ونظراً لأن الدول الصغرى (الأقل نمواً وتطوراً) لاتشكل قوة إنتاجية حقيقية إلا بارتباطها بالمراكز الرأسمالية المسيطرة عليها فإنها سوف تظل بعيدة عن دائرة السياسة، وتخضع لشروط القوى الرأسمالية التقليدية. (المراكز الرأسمالية) والمستحدثة(المتعدية الجنسية).

٤- بلورة ثقافة عالمية تتسم بسمات خاصة تستفيد منها الفئات المسيطرة على العمليات الاقتصادية والسياسية والإعلامية، حيث تحتكر التقنية والإنتاج الإعلامي على المستوى العالمي، ولاشك أن ذلك من شأنه تشكيل نمط محدد من الوعي الثقافي، وفرض نماذج وفلسفات غربية من خلال إنتاج وتوزيع واستهلاك المواد الإعلانية والاتصالية. لقد لعبت الشركات المتعدية الجنسية، والسيطرة على أدوات التقنية الحديثة دوراً بارزاً في تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي ذاته، أو خارج المجتمع، وكان التأثير الأكبر على الفئات الشعبية في المجتمعات التقليدية التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة[16].

٥- تراجع دور العملية الثقافية - الاجتماعية في المجتمعات التقليدية والنامية، تلك العملية التي كانت الأكثر عراقة وتأثيراً في تطور وإدارة هذه المجتمعات. وذلك بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية. لقد بات واضحاً أن الاختراق الثقافي-خاصة في ظل العولمة بآلياتها المعاصرة-يعمل على تهديد منظومة القيم الأصيلة، ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية[17].

٦- من الواضح أن التطورات والإفرازات المجتمعية على المستويات المختلفة المحلية والوطنية والدولية تقود اليوم نحو بلورة نخبة عالمية سيكون بإمكانها «التحكم عن بعد» في مجرى الأمور في الدول الأقل قدرة على الصمود، ومواجهة التحديات، وسوف تتمكن من احتكار السلطة والثروة والنفوذ في العالم، وهذا سيجعلها أكثر كفاءة في التأثير في السياسات الحكومية، ومواقف الأحزاب السياسية واستراتيجيات المؤسسات الدولية، واتجاهات التحولات المجتمعية في معظم أنحاء القرية الكونية. كل هذا يمكن أن يحدث تحت شعار «جيران في عالم واحد»(١٨)، ومع ذلك فهناك بالمقابل هامش من القدرة تمتلكه أو تسعى إليه بعض دول الجنوب يمكنها من رفض السيطرة الخارجية أو التقليل منها والعمل من أجل التحرر وتدعيم التنمية الذاتية، ومواجهة تحديات العولمة وآثارها السلبية.

٧- تلعب التقنيات الحديثة - وبخاصة في مجال تدفق المعلومات- دوراً أساسياً في إعادة أو إحياء الثقافات المحلية (ثقافات الأقليات). والبدء في بلورة ثقافة عالمية، وكل ذلك على حساب الثقافات الوطنية، وسواء كان ذلك في الدول المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا، أو في الدول النامية كمصر وتركيا، فإن الثقافات الوطنية عموماً أصبحت تعاني من الضعف والعجز عن حماية

مواقعها التقليدية، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى وجود ثقافتين، ثقافة الصفوة (الثقافة العالمية)، وثقافة الجماهير الشعبية (الثقافة المحلية) بتياراتها واتجاهاتها المختلفة. ومنها من يحاول كرد فعل على هذه الهجمات الكاسحة إحياء السلفية والحفاظ على التراث وخصوصيته العرقية أو الدينية أو التاريخية أو القبلية. ولا شك أن حركات التطرف بكل أشكالها، وهو ما نجده منتشراً في أجزاء كثيرة من العالم، هو نتاج لآليات الهيمنة الرأسمالية وتشجيعها للثقافات المحلية المتعارضة[19]. فالعولمة بطبيعتها هي النقيض الحقيقي لوجود عوالم أخرى.

٨- تحتاج العولمة إلى تشكيل قيادة عالمية تستحوذ على النفوذ والقوة، وتتحكم في أهم أدوات التغيير المطلوبة لترسيخ قيم عالمية رأسمالية، و تكون قادرة على توجيه عمليات التحول الاجتماعي والتطور في المجالات الاقتصادية ضمن محيطها، وفي إطار تحقيق مصالحها، وهذه النخبة بطبيعة الحال تتكون من الصفوة الاقتصادية في العالم القادرة على نسج شبكة اقتصادية-مالية-استثمارية-تجارية واحدة ذات أهداف مشتركة تقوم على تبادل الخدمات والمصالح. ولاشك أن هذه النخبة الآخذة في التبلور هي خليط من كل الجنسيات، ولكن بنسب متفاوتة كثيراً، تتجاوز في ثقافتها ومصالحها وتطلعاتها كل العقائد والدول والحواجز الاجتماعية، وتحقق النجاح من خلال تعزيز مواقع الذات، وزيادة الثروات من خلال الغير وعلى حسابهم.

وإذا افترضنا أن ما عرضناه سابقاً هو خليط متكامل من خصائص العولمة وآليات الهيمنة الموجهة إلى الدول خارج نطاق الرأسمالية بل وداخلها أيضاً، برغم إعلانها أنها تعمل من أجل المساواة والديمقراطية، وتحقيق وعي جماعي بين الشعوب ورفع مستوى التنمية، والتحديث في كل أجزاء القرية الكونية المزمع قيامها، فمن ضمن ما هومفترض أن تؤدي هذه العولمة إلى التوحد لا إلى التفكك. إلا أنه ومن الشواهد التاريخية نجد دلالات تشير إلى عكس ذلك تماماً، وذلك نظراً لأنه-كما يقول جان زيجلر-توحيد مصطنع للعالم، حيث برزت النزعات القومية والتيارات السلفية كرد فعل لعملية العولمة، ودفاعاً عن الهوية والإنتماء الوطني، أو دفاعاً عن مصالح قومية، أو دفاعاً عن انتماء ديني ناتج عن صناعة فكرية بتوجهات كوكبية[20].

خامساً: صناعة العولمة وإشكالية الهوية

في عصر الانهيارات الكبرى، وفي ظل آليات الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية Con-sumer Culture، إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي، إلى آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية،

وتغريب الإنسان، وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والأيديولوجية والدينية. وذلك بهدف إخضاعه نهائياً للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائياً إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها[٢١]. وهكذا تعد العولمة أحد التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، وتجعله إنساناً مستهلكاً غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك مالا يصنعه مما تشكل لديه قيم الاتكالية والتواكل، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يومياً لا في سبيل التطوير فقط، بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي. ولا جدال في أن النظام العالمي الجديد المزمع تشكيله لا يختلف كثيراً من حيث أهداف تحقيق الهيمنة الخارجية، نظراً لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على قدرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته، وتوزيع منتجاته، وتأمين استقرار أوضاعه، ووصوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده، إلا أن الأوضاع لا تستمر دائماً على هذا النحو بسبب أن طبيعة الدورة الاقتصادية في النظم الليبرالية الحرة-كما أشارت المدرسة الكينزية-تقوم على مبدأ الأزمات، حيث تمر هذه المجتمعات بأزمات متلاحقة، تكون هي القوة الدافعة للتطوير والإنتاج وتحسين الأداء وتنمية القدرات لحل هذه الأزمات التي تنتاب دورة الإنتاج، وتعمل على تكاملها، ولتجنب هذه الأزمات تطورت آليات الهيمنة الخارجية نحو تغيير أساليب الاستغلال، وإن كان الهدف - كما سبق القول - واحد، والعولمة باعتبارها عملية تاريخية تبحث عن آليات جديدة للهيمنة، ففي مرحلة التقارب بين القطبين الرأسمالي والشيوعي قبل انهيار الأخير كان الاهتمام منصباً على تدعيم الوجود والاستمرار المطرد لتفوق النظام الرأسمالي في مواجهة النظم الشمولية، وبعد نجاح النظام الليبرالي الحر، وانفراده بالنفوذ العالمي، اتجه إلى تغيير أسلوب الهيمنة الخارجية، فأصبحت رأسمالية العلم والتقنية في حاجة إلى توحيد النخب المدعمة لهذا النظام، وظهرت قوى رأسمالية متعددة القوميات Multinational ، ولقد أسهمت التطبيقات التي تمت إلى الآن في مجال تقنية المعلومات والاتصال والتقنية الحيوية في تجديد القوى المنتجة، وإتاحة فرص هائلة لإعادة هيكلة الإنتاج الرأسمالي كماً وكيفاً، فبتغيير الهيكل الصناعي تقدمت إلى الصدارة صناعة المعلومات والمعرفة والثقافة، وبتغيير أدوات الإنتاج وفنونه، تغير هيكل قوة العمل وبنية الطبقة العاملة، تركيباً ونوعاً، واتسع نطاق الفئات والشرائح الوسطى، وهي أمور ذات أهمية في تحقيق الاستقرار الداخلي للنظام الرأسمالي[٢٢].

ويعد «تعميم ثقافة الاستهلاك» واحد من آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب والأمم التقليدية، وهو مجال مكمل «ومتمفصل» مع أنماط أخرى من التدويل في الإنتاج والمال والتقنية... وتشكلت مؤسسات لهذا الغرض حتى تضمن الفئات الرأسمالية- مديرة الشؤون العالمية- تصريف منتجاتها، وتوزيعها عالمياً وعلى أوسع نطاق. ولعبت الشركات متعدية الجنسية دوراً مؤثراً في ذلك، واهتمت بإنتاج رموز وبنود ثقافة الاستهلاك لتتكامل مع السلع المادية المنتجة. ولا يختلف ذلك عن استخدام هذه المؤسسات للعلوم الاجتماعية والسلوكية وتوظيفها في خدمة هذا الغرض.

ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي تسعى إليها الفئات الرأسمالية الموحدة وتأثيرها على تغيير البنى التقليدية في المجتمعات المحيطية في التالي:

١- التحكم في مسار تطور البنى التقليدية بالقدر الذي يسمح فقط بتصريف منتوجات هذه الدول (المركز الرأسمالي المعولم)، وبالقدر الذي يسهم في تطوير قوى الإنتاج بالداخل. وقد لعبت آلية تعميم ثقافة الاستهلاك دوراً مؤثراً في ذلك حيث يمكن رصد مظاهر التطلعات الاستهلاكية لدى الفئات والشرائح المختلفة في هذه الدول. والعالم العربي خير مثال على ذلك حيث نجد التطلع الشديد للبحث عن الجديد في الأسواق بغض النظر عن حاجة المجتمع إلى هذا الجديد من السلع. ولم يقتصر الأمر على الفئات العليا في هذه المجتمعات، وهو ما كان هدفاً في حد ذاته في النظام الاستعماري القديم حيث كانت الاستراتيجية تقوم على خلق شرائح قادرة على الاستهلاك، لقد أصبح الاستهلاك- وهذا هو الجديد-معمماً على الفئات العمرية والفئوية المختلفة. فانتشار لعب الأطفال مثلاً التي انتقلت من المرحلة التقليدية المعروفة إلى المرحلة الحديثة التي تدفعهم بصورة مبهرة نحوها هو خير دليل على ذلك.

٢- العمل على تغريب الثقافات الوطنية من خلال آليات أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة، واحتكارها على مستوى المعرفة وعلى مستوى التشغيل. وكان لصناعة الثقافة دور مهم في هذا الإطار، حيث تم توجيه نمط الثقافة من منطق ما بعد الحداثة، نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب [٣٢]. ومن يستعرض-مثلاً- الأسواق الخليجية والعربية بوجه عام سوف يشهد بأن التوكيلات التجارية الأجنبية المسيطرة على هذه الأسواق تستأثر بالنصيب الأعظم من جملة العمليات التجارية القائمة.

٣- توظيف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية

الشعوب، وقد تعددت اليات هذه الهيمنة كماً وكيفاً بين ثقافة قومية وأخرى. ولاشك أن المتابع للبرامج التي تبثها الإذاعات المختلفة حتى العربية منها يلحظ بوضوح إظهار تفوق الحضارة الغربية، وتغلغل قيم الراسمالية في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة، مناهج المدارس والجامعات ومراكز البحوث كلها تشير إلى ذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات من منح ومواد إعلامية وبحوث تجرى عن طريق المؤسسات الراسمالية، كلها تصب في إطار ترسيخ تفوق الغربي إلى ما عداه من الجنسيات الأخرى[٢٤].

٤- دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرهما من المؤسسات) للدول الأقل تطوراً طالما أنها تحقق مصالح القوى الرأسمالية الجديدة، وكم من قرارات محلية تتعثر بسبب توحد مصالح المراكز الرأسمالية والوقوف ضد هذه القرارات لأنها لاتحقق ماتربو إليه من خدمة النظام الرأسمالي المعولم.

٥- نقل الصناعات التقليدية من المراكز الرأسمالية[٢٥] إلى بعض الأجزاء الأخرى من العالم، إما لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الدول المتلقية لهذه الصناعات، أوتفادي تلوث البيئة في المراكز. ومع أن هذه العملية (نقل الصناعات) تدخل في عملية تدويل الاقتصاد، إلا أن أبعادها الثقافية أهم بكثير من أبعادها الاقتصادية، فهي ترسخ ثقافة «تخليص المجتمعات التقليدية من دائرة التخلف»[٢٦] برغم أن الواقع الفعلي يثبت عكس ذلك حيث تعمل الراسمالية على استخلاص فائض إنتاج الدول المتخلفة ويضاف لحساب الفئات الرأسمالية العالمية، ويحل من أزمة الداخل في المراكز وليس في المحيطات.

وإذا كان البعض ينقل ويردد مقولات سائدة في «سوسيولوجيا التحديث» حول إيجابيات الاحتكاك، والانتشار الثقافي الناتج عن نقل ثقافة المجتمع الحديث إلى المجتمع التقليدي، مع نقل التكنولوجيا إلى داخل البنى التقليدية من شأنه أن ينقل المجتمع الأخير إلى مرحلة الحداثة، ومن ثم يستطيع تخطى الفارق الزمني الذي يفصل بين المرحلة التي يعيش فيها المجتمع التقليدي، وبين المرحلة التي وصل إليها المجتمع الحديث (الراسمالي)، فإننا نقول يخطىء من يتصور أن التبادل الثقافي امر وارد بين ثقافتين غير متكافئتين، بل يخطىء اكثر من يرى أن الاحتكاك الثقافي والانتشار يساعد الدول الفقيرة في تخطي مرحلة التخلف، ففي كل حالات التبادل الثقافي غير المتكافىء (الاختراق او الغزو) فإن الثقافات الأدنى (التقليدية) تفقد تدريجياً مقومات استمراريتها، وبذلك تتفكك وتنهار. وعليه نؤكد على ما توصل إليه «فريمون» في كتابه «تلاقي الثقافات

والعلاقات الدولية»: إن الثقافات الأضعف لاتجد أمامها إلا التفكك والانهيار مما يشكل إشكالية على صعيد الهوية، وعلى نمط الحياة الاجتماعية. إن فقدان الاستقرار يشكل المصدر الخفي لضياع المجتمع وتجزئته.

ونتفق أيضاً مع ما توصل إليه المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه من أن تحديث الأبنية الاقتصادية أحياناً ما يحيي سلفية الذهنيات، وهو أمر لم يكن وارداً في برنامج الاقتصادي الليبرالي ادم سميث، أو حتى الألماني المشهور كارل ماركس. وفي معرض حديثه يشير السيد يس في مقاله «العالم بين الكونية والتفكك» (والذي أشرنا إليه من قبل) إلى اثار التحديث، فيؤكد أن موجات التحديث يمكن أن تحيي النزعات السلفية التي تحاول الدفاع عن الهوية الضائعة، أو التي بسبيلها إلى الضياع لو اتسعت دائرة التحديث والعولمة، فعلى المستوى الاقتصادي يعمل التحديث المعولم على تغيير خريطة الفئات الاجتماعية حيث تصعد شرائح وتهبط شرائح أخرى، وعلى المستوى السياسي يعمل التحديث على زلزلة القواعد الاجتماعية التي تقوم عليها الصور المختلفة للتمثيل السياسي، وكذا على المستوى الثقافي ينتزع التحديث شرعية الفكر السلفي، ويعطي لرواد التنوير مكانة في صدر المسرح الاجتماعي، وهذا ما لاتقبله الثقافات التقليدية لعوامل ثقافية ودينية لها القوة والشرعية في هذه المجتمعات ، كل هذا يؤدي إلى التفكك والازدواجية وضياع الهوية. والسؤال هنا إلى أي حد تتأثر الفئات الاجتماعية في البنى التقليدية؟ وما موقفها من العولمة الثقافية وآليات الاختراق[٣٧] التي تتعرض لها؟

سادساً: العولمة: التجليات والتأثيرات

على الرغم من اتفاقنا على أن العولمة من أكثر المفهومات غموضا لأسباب عديدة من أهمها أنها تنطوي على عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متداخلة إلا انه من المؤكد أنها دعوة أو مسعى لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية، وأهم الياتها تقويض السيادة الوطنية في دول العالم الأقل تطورا إن لم يكن تقويض دعائم هذه الدول ذاتها لتيسير مهمة الهيمنة الراسمالية المعولمة، وتوجيه الطابع القومي لشعوب العالم «الثالث» لتتوامم مع الحضارة الأورو - أمريكية.

وواقع الأمر أن للعولمة تجليات متعددة متشابكة الأبعاد [٣٨]. فعلى المستوى الاقتصادي تظهر تجلياتها أساسا في نمو وتعميق عملية الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية وزيادة المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية وفقا لتطبيقات اتفاقيات التجارة الحرة.

وتتضح هذه التجليات بصورة واقعية من خلال الممارسات التي تقوم بها التكتلات الاقتصادية العالمية والنشطة كالبنك الدولي وغيره.

وتثار، بالنسبة إلى التجليات الاقتصادية للعولمة، تساؤلات أساسية تحتاج إلى تعمق وتفكير خاصة بالنسبة للدول الأقل تطورا مثل: هل يجد السوق المحلي مكانا على خريطة السوق العالمي؟ ومن يحدد مكان هذا السوق؟ ومدى كفاءته؟ وهل يصبح قادرا على المنافسة المتكافئة في ظل عدم التكافؤ بين القوة الاقتصادية للدول؟ لقد حدثت تغيرات شتى في واقع الحياة المادية غابت فيها ظاهرة السوق المحلي ليحل محله السوق العالمي. فمن هو قادر على قيادة هذا السوق؟ وكيف يمكن الوفاء باحتياجات الأسواق المحلية في ظل العولمة؟

إن التغيرات في الهياكل الاقتصادية والمالية أصبحت كثيفة التأثير على الدولة القومية فلم تعد للأسواق المحلية قوة حمائية لشعوبها، ولم يعد للانتماء استقلالية، بل إن البنوك باتت تشكل جزءا من نظام أكبر تتأثر به صعودا وهبوطا أكثر من تأثرها بالأوضاع المحلية. وهنا أيضا يثور تساؤل أساسي حول التنمية والتخلف: إلى أي مدى يمكن للدول الأقل نموا الاعتماد على السوق العالمي، أو الاشتراك في العولمة عابرة القوميات دون التسلح بشروط التكافؤ أو حتى التأقلم الإيجابي معه؟

وهنا تتضح التجليات السياسية بصورة أوضح حيث تثار إشكاليات عدة تتعلق بدور الدولة في خدمة الاقتصاد المحلي. إن النضال الطويل لشعوب العالم الثالث من أجل الحرية والاستقلال أعطى المصداقية للدولة تجاه شعوبها، ولكن العولمة بتحويلها للسلطة من الدولة إلى الشركات متعدية الجنسية سمحت للبيروقراطية الدولية بتقويض هذه المصداقية بشكل أفقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي بمختلف أشكالها بشكل أسفر عن تراجع ديمقراطي في بعض مناطق من العالم. لقد أصبحت الدولة عاجزة عن مواجهة السوق المعولم والسياسات الموحدة المفروضة من الخارج، لأنها فقدت الكثير من وظائفها الموروثة والأساسية قبل المجتمع بشكل أفقدها مبررات استمراريتها ووجودها، حيث أصبح الاعتراف بالدول رهن الاعتراف الدولي بها [٣٩].

والسؤال المطروح الآن: هل مازالت فكرة السيادة الوطنية مطروحة على الساحة السياسية؟ وهل للدولة وظائف أساسية لا يمكن التخلي عنها في ظل نظام العولمة؟ وهل معايير تطبيق العولمة يساوي بين الدول كافة؟ وهل باتت مقولة الخصوصية التاريخية والسياسية والثقافية للشعوب

مفاهيم بلا معنى؟ وهل يمكن عمليا فتح الحدود السياسية بين دول العالم؟ وأي نظام سياسي عولي يصلح للتطبيق في القرية الكونية المزمع تشكيلها؟ وعن أي مصالح وأي هويةيعبر هذا النظام؟

أسئلة كثيرة تدور حول فكرة السيادة الوطنية، ودور كل من الدولة والشعوب.

ولعل تجليات العولمة الثقافية هي الأخطر على دول العالم الأقل تطورا. فهناك إشكاليات متعددة في هذا الشأن، وتدور كلها حول أي ثقافة عالمية يمكن أن تسود، وهل الكوكبية تلغي الخصوصية؟ من هو القادر على خلق قيم ومعايير ومعتقدات موحدة على مستوى العالم؟ وهل يمكن تأقلم الثقافات المحلية مع ثقافة العولمة القادرة بما تملك من آليات وقوى، على ضبط سلوكيات الشعوب على اختلاف وتنوع ثقافاتها؟

إن الخطر الأكبر في عملية العولمة أنها تفرض من الخارج. فهي ليست نتاجا لتفاعلات بين الحضارات والمذاهب المتباينة على مستوى العالم ككل، وهو الأمر الذي يكشف بشكل أو بآخر أن العولمة هي مرحلة معاصرة من مراحل الرأسمالية، أو كما يصفها منظرو ما بعد الحداثة بأنها مرحلة متأخرة من مراحل الحداثة في ظل ليبرالية جديدة أشار إليها البعض بأنها تمثل نهاية التاريخ [٣٠]، أو كما يطلقها البعض بأنها هجمة معاصرة للرأسمالية تستهدف تنميط العالم بالشكل الذي يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة، وبالذات الشركات متعددة الجنسية[٣١].

وربما يكون السؤال المثار والأهم هنا يتمثل في: ما موقفنا نحن كعرب من العولمة؟ وما موقف العربي في الزمن المعاصر من حضارة السوق؟ كيف نتعامل في المستقبل مع التكتلات المعولمة؟ وهل يمكن التمسك بالهوية القومية في ظل تقنيات العولمة ووسائلها الحديثة وشبكات الانترنت والترويج للخطاب الرأسمالي في المرحلة المتأخرة من الهيمنة الرأسمالية؟

سابعا: الإنسان العربي في الزمن المعاصر

عولمة الثقافة «وحضارة السوق»

«هل العولمة عملية غسيل حقيقية للأدمغة» كما أشار مارتن ولف؟

ربما يكون الخوف من العولمة يرجع في المقام الأول إلى محاولة إثبات الذات الوطنية خاصة

لدى الشعوب التي عانت من التدخلات الخارجية لفترات تاريخية طويلة، وربما تكون العلاقة بين الكوني والمحلي هي لب إشكالية العولمة والموقف منها. فالعولمة ليست ظاهرة جديدة تماما إلا في آلياتها المعاصرة والموجهة عن بعد ومن الخارج. والاختراق الثقافي ليس أسلوبا حديثا لم تخبره مجتمعات العالم الثالث من قبل إلا في الأساليب العصرية لهذا الاختراق.

تتمثل الإشكالية - إذن - في العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية، ويصبح السؤال الأساسي هو: هل باتت الثقافة تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق وطنية أو خارج المجتمع الوطني؟ وهل تصبح الثقافات المحلية موحدة على مستوى العالم؟ هل يمكن أن تكون هناك ثقافة كونية أم ستظل الثقافات محتفظة باستقلاليتها النسبية إزاء النظام العولمي الجديد؟ وهل نحن - في ركاب العولمة - بإزاء ثقافة كونية مقبولة، أم بإزاء ثقافات يمكن أن تتعايش مع الثقافة المعممة؟ (٣٢).

في محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات التي تدور معظمها حول عولمة الثقافة وثقافة العولمة، اختلف الباحثون. فمنهم من يرى في عولمة الثقافة تحررا من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا، تحررا من التعصب لأيديولوجيا معينة، والاتجاه نحو الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب وتشنج، تحررا من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها، وتبني عقلانية العلم وحياد الثقافة (٣٣). ويذهب فريق آخر إلى أن عولمة الثقافة لا تلغي الخصوصية، بل تؤكدها حيث إن الثقافة هي «المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده»، ومن ثم فلابد من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة (٣٤).

ومهما كان الموقف من العولمة إلا أن هناك حذرا شديدا عند التعامل معها، ولم تتوقف آثارها عند تكوين مستوى اقتصادي كوكبي، بل أدى تشكيل هذا النظام بآلياته المستحدثة إلى نتائج أخطرها ثقافية حيث غيرت من طابع الشخصية القومية، أو ما يسميه أريك فروم بـ «طابع الشخصية المجتمعية». ويمكن رصد أهم تجليات العولمة في المجالات المختلفة في التالي:

١ - الانحسار التدريجي لسلطة الدولة مما أدى إلى فقدان الدولة حتى في البلدان الصناعية

الكبرى لأدوارها الوظيفية الأساسية. إلا إن ذلك أثر بشكل أخطر على الدولة الأقل نموا حيث فقدت الدولة مصداقيتها في النهوض بشعوبها.

٢ - أصبح تعظيم الفائض الاقتصادي يتم على مستوى العالم ككل، وليس على مستوى دولة بعينها. وهنا تغيرت موازين القوى على مستوى العالم بحيث أصبحت الشركات متعدية الجنسية هي القادرة على التحكم عن بعد في بناء القوى المحلية ووفقا لمصالحها الخاصة من خلال أنشطتها المتنوعة، وتغلغلها في أجزاء العالم ككل.

٣ - انخراط معظم البلدان الساعية نحو التنمية إلى النظام المعولم المستحدث مع ملاحظة عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق قدرة إنتاجية وطنية تمكنها من التعامل مع السوق العالمي من موقع التكافؤ، أو على الأقل من موقع القوة الذاتية لإعادة الإنتاج.

٤ - تداخل متعاظم عبر الحدود القومية لشئون الثقافة السياسية حيث أصبحت العولمة تعبر عن نمط معين من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة اتباعه، بل وتبنيه كفلسفة ونظرة معينة إلى الحياة والكون. ومن هذه الفلسفة التخلي عما يسمى بالخصوصية. فمسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا، وبسبب هذا الاكتساح وسرعته، وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التي تجرى عولمتها في عدم افتضاح خصوصياتها، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والسيكولوجي والعقلي لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني وعام [٣٥].

٥ - تنميط متزايد من السلوك البشري في اتجاه ثقافة معممة، أو ما يسمى بثقافة الأمركة خاصة في ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار. إن من ينظر إلى ثقافة المجتمعات اليوم يمكن وصفها بأنها ثقافة الهامبورجر والكوكاكولا والمأكولات السريعة والجينز. كيف يكون موقفنا لو أدركنا أن هذا الذي تجرى عولمته ليس إلا سلعا وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أي التزام قانوني أو ديني أو خلقي أو فني يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات؟ [٣٦].

إننا نجد أنفسنا - كعرب - مستهلكين لثقافة غيرنا، وتلعب وسائل الإعلام المعاصرة دورا مؤثرا في ذلك، حيث أصبح الإعلان أكثر قدرة على جذب الكثرة من المشاهدين لأن وسائل الإعلام أصبحت في خدمة مروجي السلع.

٦ – اندماج الثقافة في العملية الاقتصادية – التجارية الجديدة أسوة بغيرها من المنتوجات إذ تحررت من القيود الجمركية، وباتت قابلة للتداول على أوسع نطاق في العالم. وفي هذا المعنى اصبحت الثقافة سلعة شأنها شأن السلع المادية الأخرى، دخلت مجال المنافسة غير المتكافئة، فالدول التي تمتلك تقنية معرفية واتصالية ثقافية اكبر هي القادرة على التسويق في السوق العالمي، ولأن عدم التكافؤ بين الدول مسألة واردة، بل واقع لا مفر منه، يصبح التثاقف أو التبادل الثقافي بين الشعوب ضرب من الخيال [٣٧].

٧ – تكوين صفوات «قوى» عولية من رجال الأعمال لا تنتمي إلى بلد بعينه تستطيع وفقا لمواقعها على خريطة العالم نقل نشاطها من مكان إلى اخر تبعا لمقتضيات تعظيم الفائض الاقتصادي الراسمالي على النطاق الدولي.

٨ – عدم مواءمة ما يتم استيراده من النماذج الغربية لطبيعة احتياجات بلدان الجنوب مما يشكل تيارات مناقضة تحاول إحياء السلفية تحت تبرير الخصوصية الثقافية، ولذلك يقرر البعض بأن الهجوم الكاسح للعولمة سوف يؤدي إلى النكوص نحو التثبت بالثقافة والهوية القومية [٣٨].

٩ – تشكل عولمة الإعلام والاتصال تهديدا للتعددية الثقافية، وطمس الهويات الثقافية للشعوب، وقد ساعد على ذلك حالة الثقافة في بعض المجتمعات الأقل تطورا. فالثقافة العربية مثلا تعاني من ازدواجية نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية، بالإضافة إلى التمايز الواضح بين ثقافة النخب وثقافة الجماهير، والنتيجة استمرار إعادة متواصلة ومتعاظمة للازدواجية نفسها، ازدواجية التقليدي والعصري، ازدواجية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك [٣٩].

١٠– تعاظم الهوس المالي حتى في البلدان الأقل نموا حيث انتشار البورصات المالية في تلك البلدان إسوة بما يحدث في الدول الرأسمالية الكبرى. وبناء عليه تم إعادة هيكلة الاقتصاد في هذه الدول بما يخدم المؤسسات الكبرى عابرة القوميات (حالة مصر مثلا).

وبرغم تلك الآثار والتحديات التي تواجه الدول الأقل تطورا من جراء عملية العولمة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا ان هناك من يؤكد على أن العولمة مع أخطارها تحمل في طياتها العديد من الإمكانات التي تسهم في إحداث الارتقاء والتطور.

ونحن لا نرى المشكلة من تلك الزاوية الضيقة، أي من رؤية التشاؤم أو التفاؤل أو مع أو ضد،

وإنما يجب أن نضع المشكلة (العولمة) في الإطار الواقعي الصحيح. فالعولمة ما هي إلا واقع لابد من الاعتراف بوجوده، وبالتالي تصبح المشكلة: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات هذه الظاهرة؟ هل نستطيع الاندماج في نظام العولمة مع التحوط للمخاطر Integration With Safe-guards كما يشير الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)؟ ومن هو - أو من هم - القادر/ القادرون على مواجهة تحديات العولمة؟ هل يتحول العربي في الزمن المعاصر إلى شخصية كوكبية؟ وإلى أي مدى يتقبل أو يستدمج سمات شخصية جديدة تندثر فيها رواسب ثقافته التراثية؟ وهل سيصبح مواطنا بلا هويه محددة؟ ولمن يشعر بالانتماء؟

وإذا لم يتقبل الهيمنة والاندماج في الكونية المزعومة. ماذا يكون مصيره في النظام العالمي الجديد؟ وهل هناك سبل شرعية لمعارضة النظام العولمي؟ ولمن يوجه انتقاداته أساسا؟

وهل بإمكان العربي في الزمن المعاصر تحدى متغيرات عصرية توجهها شركات متعدية الجنسية؟ وما دور الفرد وما دور النظام الذي ينتمي إليه أو كان يشعر نحوه بالانتماء، والهوية؟

وربما تكون التساؤلات المثارة هي جزء من تكوين سمات شخصية جديدة تحمل بين طياتها تناقضات ثقافية في ظل متغيرات عصرية مفروضة على الإنسان العربي في الزمن المعاصر، فالاغتراب والفردية والمادية والاستهلاك الترفي هي سمات سائدة في مجتمعاتنا العربية حيث تحولت الثقافة العربية إلى ثقافة من نوع جديد، ربما تقترب من المفهوم الذي قدمه كارل بولاني في كتابه المعنون «التحول الكبير» بحضارة السوق حيث يصبح كل شيء خاضع لشروط ولنظام السوق «حتى روح الإنسان نفسه»[٤٠].

غير أن ذلك كله مرهون بمدى قدرة الإنسان العربي - ككتلة تاريخية متحركة - على مواجهة التحدي والمواجهة.

عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي

د. محمد شومان*

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة المتبادلة بين عولمة الإعلام والنظام الإعلامي العربي، وذلك من خلال طرح وتحليل مجموعة من الاحتمالات والبدائل المستقبلية، التي يثير كل منها إشكاليات جديرة بالتأمل والتفكير، وهذا النوع من المقاربات يركز على المشكلات - problem oriented Approache التي يتوقع أن تكون أكثر خطورة في المستقبل، وتحديد طبيعة هذه المشكلات، وأسبابها، وإلحاحها المستقبلي، ومن ثم استدعاؤها إلى دائرة الاهتمام والضوء قصد العمل على ضبطها المستقبلي والسيطرة عليها[1].

وتنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى أن الممارسات الإعلامية الوطنية (القطرية) والعربية (القومية) تشكل فيما بينها نظاماً فرعياً ضمن النظام الإقليمي العربي، ويتسم النظام الإعلامي العربي

* كلية البنات - جامعة عين شمس.

باستقلاله وتنامي قدراته المادية والمعنوية (الرمزية) وتوسطه في الوقت ذاته دائرة الفعل السياسي والفعل الثقافي للنظام الإقليمي العربي.

الفرضية الثانية أن العولمة بجميع مكوناتها وعناصرها، وعولمة الإعلام خصوصاً تفرض مجموعة من التحديات، وتوفر أيضاً عديداً من الفرص والإمكانيات أمام النظام الإعلامي العربي.

واستناداً إلى الفرضيتين السابقتين تسعى الدراسة عبر ثلاثة أقسام إلى مناقشة أبعاد ومكانة النظام الإعلامي العربي، والفاعلين الرئيسيين فيه، بينما يختص القسم الثاني بعرض المفاهيم المختلفة لعولمة الإعلام، والجدل والنقاش الدائر حول آثارها، مع مناقشة أهم أبعادها وآلياتها. أما القسم الأخير من الدراسة فيناقش مجموعة من الإشكاليات المستقبلية التي تطرحها عولمة الإعلام على النظام الإعلامي العربي.

أولاً: النظام الإعلامي العربي

صارت فكرة النسق system تمثل الآن قاسماً مشتركاً تتجاذبه جميع صنوف المعرفة الإنسانية سواء أكانت ممثلة للعلم الطبيعي أم مجسدة للعلم الاجتماعي بما يضمه كلاهما من فروع وتخصصات.[2]

ورغم أن النموذج الوظيفي قد ساد لفترة طويلة من الكتابات والبحوث الإعلامية العربية خاصة فيما يتعلق بوظائف الإعلام وأدواره في المجتمع، إلا أن المقاربات أو المداخل approaches قد استخدمت على نطاق محدود في دراسة النظم الإعلامية العربية على المستويين الوطني (القطري) أو العربي.

ولعل محدودية استخدام اقتراب أو مدخل تحليل النظم في دراسة الإعلام العربي ترجع إلى عدم قبول كثير من الباحثين الإعلاميين لمفهوم النظام لتوصيف التفاعلات التي تجري بين النظم الإعلامية العربية، أو لعدم الاتفاق على مفهوم وشروط النظام الإعلامي العربي كنظام فرعي ضمن النظام الإقليمي العربي، في هذا السياق أشار راسم الجمال إلى «أن أوضاع الاتصال والإعلام الدوليين وأوضاعهما على المستوى القومي العربي يشكلان مفهوم النظام بالمعنى القانوني order ولو تجاوزا فئة اتفاقيات وقواعد قانونية دولية.. ولكن هذه الأوضاع لا تشكل نظاماً دولياً بمعنى system أي مجموعات مدخلات تتفاعل في سياق ونسق منظم ومخطط ومنضبط للحصول على مخرجات محددة، ونحن العرب مع غيرنا من الدول النامية خارج هذا النظام أساساً. وإذا كان لنا

فيه شيء، فهو مجرد الانتفاع بمخرجات هذا النظام..» ويخلص الجمال إلى «صعوبة القول بوجود نظام إعلامي عربي، إلا إذا قبلنا تجاوزات عديدة، واستثناءات شتى، أو إذا قصد بالنظام الاتصال الإعلامي مجرد توصيف ما هو قائم بالفعل مع اعتباره نظاماً معيباً»[٣].

وعلى الرغم من أهمية التحفظات السابقة إلا أن الباحث يرى أن مفهوم النظام الإقليمي يقدم أداة تحليلية مناسبة لدراسة الإعلام العربي كنظام فرعي داخل هذا النظام، ويقلل بالتالي من التحفظات أو الاستثناءات الخاصة باستخدام مفهوم النظام الإعلامي العربي، فضلاً عن إمكانية تجاوز إصدار أحكام قيمية على هذا النظام.

فالنظام الإقليمي العربي هو مفهوم دراسي افتراضي بمعنى أنه لا يشير إلى شيء، أو وجود مادي وإنما إلى وجود مستتر، [٤] وكان أول من استخدم هذا المفهوم في الدراسات العربية كل من مطر وهلال حيث عرفا النظام الإقليمي العربي بأنه منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج، والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية[٥].

ويرصد محمد السيد سعيد معنيين للنظام الإقليمي العربي، الأول أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أن يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير جزءاً منه يؤثر على بقية الأجزاء.. وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز، وهو ما يعني وجود قدر من التوافق والانقطاع مع النظام الدولي، والمعنى الثاني أن النظام هو التوجه القصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها انطلاقاً من شعور مشترك بمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال إنجاز ما في المجالات الأمنية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، أو كلها معا[٦].

في إطار مفهوم النظام العربي الإقليمي تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية هي أن النظام الإعلامي العربي هو أحد الأنظمة الفرعية داخل هذا النظام، أي أنه نظام مستقل ومتفاعل مع بقية النظم الفرعية المكونة للنظام الإقليمي العربي، وإن كانت درجة تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسي العربي، والثقافي العربي تفوق ارتباطه ببقية النظم الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي، أي أن دائرة فعله تتوسط ما هو سياسي وثقافي دون انفصال أو استقلال عن بقية الأنظمة الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي، ومثل هذا التكييف للعلاقة بين النظام الإعلامي العربي والنظام الإقليمي العربي بمكوناته تبدو ضرورية هنا بالنظر إلى شيوع نظرة سطحية للنظام الإعلامي كانعكاس ميكانيكي للنظام السياسي العربي، أوتصويره على أنه مجرد تابع ذيلي للنظام السياسي، فالواقع

ان ثمة تداخلاً وتفاعلاً متبادلاً بين النظام الإعلامي العربي والنظم الأخرى الفرعية التي تكون النظام الإقليمي العربي.

ويمكن تحديد مفهوم النظام الإعلامي العربي بانه إطار تفاعلي يشمل الهياكل ووسائل الاتصال والعمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري سواء بين الدول أم الشعوب العربية.

ويتضمن المفهوم المقترح للإعلام الدولي ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

١- البعد الاتصالي: يقتصر المفهوم المقترح على العمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري، وما تقدمه من خطابات ومضامين مختلفة.

٢- البعد الدولي: تجري العمليات الاتصالية والتفاعلات بين دول وشعوب عربية تنتمي إلى دول وطنية (قطرية) تربطها علاقات دولية رغم ما بينها من خصوصيات تاريخية وثقافية وسياسية.

٣- البعد الثقافي: يتفاعل النظام الإعلامي العربي مع الثقافة العربية الإسلامية، كما تجري عمليات الاتصال والتفاعل عبر اللغة العربية ورموز وعلامات الثقافة العربية.

عناصر النظام الإعلامي العربي

يمكن افتراض أن النظام الإعلامي العربي يمثل نظاما إقليمياً فرعياً يتفاعل وبقية الأنظمة الإعلامية الإقليمية مع النظام الإعلامي الدولي، وثمة نقاط اتفاق عديدة بين النظامين فيما يتعلق بالعناصر المكونة لكل منهما، وعلاقاتهما بالنظام الدولي أو النظام الإقليمي العربي، فالنظام الإعلامي الدولي كما يرى فورتنر fortner وجالتنج Galting - على ما بينهما من اختلافات منهجية عميقة - هو نظام فرعي ضمن النظام الدولي [٧] ويتكون النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي من عناصر: فنية، واقتصادية، وسياسية، وتنظيمية، وثقافية، عناصر للسيطرة الاجتماعية. ومن الضروري عند دراسة النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي تحليل عناصره ومكوناته على مستوى النظم الفرعية، وعلاقات التأثير المتبادل بينها. في هذا السياق فإن عناصر التحليل تتضمن: التكنولوجيا المستخدمة، وفلسفات النظام (السياسيات والايديولوجيات)، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمضمون، والعلاقات بين النظام الدولي للاتصالات والنظم الفرعية وعناصر كل نظام، وأخيراً المتلقين او الجمهور [٨].

وكان فاروق أبو زيد قد حدد خمسة أبعاد لمفهوم النظام الإعلامي هي الفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها النظام الإعلامي، وهي مجموعة المبادئ، والأسس الفكرية، ثم السياسات الإعلامية وهي البرامج التطبيقية للفلسفة الإعلامية، ثم الإطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الإعلامية، ثم البنية الاتصالية الأساسية، وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية المتاحة والإمكانيات المادية وغيرها، وأخيراً تأتي الممارسات الإعلامية في الواقع الفعلي[٩].

في ضوء ما سبق فإن النظام الإعلامي العربي يعتبر نظاماً فرعياً ضمن النظام الإقليمي العربي، ويشمل مجموعة من العناصر والمكونات التي يقوم عليها النظام الدولي، بل ويقوم عليها أي نظام إعلامي وطني (قطري) مثل العناصر الفنية والاقتصادية والسياسية - التنظيمية، والثقافية، فضلاً عن عناصر السيطرة الاجتماعية ويمكن - إلى حد كبير - إخضاع النظام الإعلامي العربي لعناصر التحليل نفسها التي يقترحها مدخل تحليل النظم.

ورغم عدم استخدام مفهوم النظام الإعلامي العربي أو مدخل تحليل النظم فإن هناك محاولات بحثية عربية عديدة قد سعت إلى رصد عناصر ومكونات النظام الإعلامي العربي سواء على مستوى كل قطر عربي، أم على المستوى العربي بعامة، ومع أن هذه المحاولات المسحية لم تستخدم مداخل التحليل المقارن إلا أنها وفرت قدراً معقولاً من المعلومات والبيانات، علاوة على قدر من التحليل الذي تأثر بثلاثة نماذج إرشادية: هي النموذج الوظيفي، والنموذج المعرفي، والنموذج النقدي، كما تأثر ببعض مقولات مدرسة التبعية، وببعض أفكار الإسلام السياسي والاتجاه القومي العربي.

ولا يتسع المجال للعرض التفصيلي لأهم نتائج البحوث المسحية العربية عن النظام الإعلامي العربي، لكننا نعرض باختصار لأهم خصائص النظام الإعلامي العربي كما ظهرت في هذه البحوث المسحية.

١- تشابه السياسات الاتصالية: رغم عدم الإعلان عن سياسات اتصالية محددة في أقطار عربية عديدة إلا أن الممارسات الفعلية تعكس وجود سياسات اتصالية في هذه الأقطار، وبصفة عامة تتشابه السياسات الاتصالية الفعلية في الأقطار العربية من حيث سعيها إلى دمج الإعلام في مؤسسات ورموز السلطة السياسية، و توظيف الإعلام سياسيا ودعائيا وترفيهيا على حساب وظائف الإعلام الأخرى، فضلاً عن سيادة المركزية الشديدة على ممارسات الاتصال سواء جغرافيا أم إداريا[١٠].

كما تتشابه السياسات الاتصالية في العديد من أوجه القصور والتضارب، أهمها: العشوائية وغياب التخطيط، والافتقار إلى المعلومات والوثائق والبحوث، وقلة القطاعات المشاركة في صنع السياسة الإعلامية،[11] ووجود فجوة بين النصوص التشريعية والقانونية والتطبيق الفعلي للسياسة التشريعية.

٢- ملكية الدولة: باستثناء لبنان تحتكر الدولة في النظام الإعلامي العربي ملكية وإدارة الإذاعة والتليفزيون، بينما تتعدد أنماط ملكية الصحف بين الملكية الخاصة، والملكية العامة، والملكية المختلطة، مع وجود ضوابط وقيود على إصدار وامتلاك الصحف [12] . وقد دفعت هذه القيود إلى جانب أسباب أخرى بعض الأفراد والجماعات لإصدار صحف عربية من دول أجنبية كبريطانيا وقبرص وفرنسا، من جانب آخر أتاحت ثورة تكنولوجيا لبعض الأفراد والشركات إنشاء قنوات عربية فضائية خاصة من دول أجنبية.

وقد تأسست أول محطة تليفزيونية عربية فضائية مملوكة للقطاع الخاص في لندن وبدأت إرسالها في ١٩٩١/٩/١٨، ثم توالى إنشاء القطاع الخاص لمحطات تليفزيونية فضائية[13].

٣- عدم التوازن في انتشار تكنولوجيا الاتصال الجماهيري: يتسم انتشار واستخدام تكنولوجيا الاتصال داخل النظام الإعلامي العربي بالاختلاف والتنوع الشديد، مع وجود فجوات ملحوظة بين الدول التي تشكل وحدات النظام، وداخل كل دولة، وتعكس هذه الاختلافات تبايناً على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بين الدول العربية، وداخل كل دولة على حدة، ومازالت وسائل الإعلام في بعض الدول العربية عاجزة عن استيعاب التطورات التكنولوجية المعاصرة واستخدامها وملاحقتها، وعن توفير الكوادر الإعلامية الوطنية التي تفي باحتياجات الانتاج كماً ومضموناً وشكلاً [14]. والملفت للانتباه أن الفجوات بين الدول العربية أو داخل كل قطر تتسع فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة أو وسائل الاتصال غير التقليدية كالانترنت، وهو ما قد يرتب آثاراً وتداعيات اجتماعية وثقافية خطيرة.

٤- التبعية: يعاني النظام الإعلامي من خلل هيكلي يتمثل في تبعية مدخلات ومخرجات النظام - وعلى مستويات عدة - للدول الصناعية المتقدمة والشركات العملاقة متعددة الجنسية التي تعمل في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. فالتكنولوجيا المستخدمة في النظام الإعلامي العربي تشترى من الخارج، وفي أحسن الأحوال يجري تجميعها داخل بعض الأقطار العربية دون إمكانية حقيقية لنقل وتوطين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أو إنشاء صناعات عربية مستقلة، على مستوى ثانٍ فإن المضامين الإعلامية والترفيهية تستورد من الخارج دون مراعاة للثقافة المجتمعية للأقطار العربية.

والملاحظ أن تبعية النظام الإعلامي العربي ووحداته للقوى المهيمنة على النظام الإعلامي لا تعتبر سمة خاصة ينفرد بها النظام الإعلامي العربي، بل هي سمة عامة يعاني منها معظم النظم الإعلامية الفرعية داخل النظام الإعلامي الدولي، ومثل هذه الملاحظة تبدو ضرورية لنفي ادعاء أن الثقافة العربية أو المواطن العربي على وجه الخصوص يتعرضان لغزو ثقافي أو نوع من الاختراق. فمثل هذه الادعاءات التي تحركها نظرية المؤامرة ينبغي مراجعتها وتمحيصها بدقة في إطار أن ما يتعرض له العرب تتعرض له أمم وشعوب أخرى.

٥- تشابه المضمون: رغم تنوع وتباين المضامين الإعلامية الصادرة عن النظام الإعلامي العربي إلا أنها تلتقي عند عدد محدود من الأهداف والاستراتيجيات أهمها التركيز على الشؤون المحلية وغلبة الطابع الدعائي والاستهلاكي مقارنة بأهداف واستراتيجيات التعليم والتثقيف، علاوة على تسييد لهجات وأنماط الحياة في الحضر والعواصم العربية، وبصفة عامة لاتتسع وسائل الإعلام العربية إلا لوجهات النظر الرسمية، كما تنطوي على اتجاه واحد لسريان المعلومات من السلطة إلى الجماهير، ومن النادر إنتاج وتداول مضمون إعلامي أو ترفيهي دون أن يخضع لدرجة ما من درجات الرقابة التي تتفاوت شدتها من قطر إلى قطر.[١٥]

ولا تكفي المضامين المنتجة محلياً على مستوى كل قطر لسد احتياجات وسائل إعلامه الجماهيري، من هنا تبلورت استراتيجية ثابتة تقوم على استيراد مواد ومضامين جاهزة من الولايات المتحدة، ثم مصر وبعض الدول العربية، والملاحظ أن مضامين القنوات التليفزيونية الفضائية لم تخرج كثيرا عما يقدم في قنوات التليفزيون المحلية.

والإشكالية أن تطور تكنولوجيا الاتصال - خاصة البث الفضائي - والتي تجتهد الدول العربية في استيرادها من الخارج يضاعف من الطلب على استيراد مواد ومضامين أجنبية أو إنتاج وتداول مضامين ترفيهية منتجة عربيا، لكنها تتسم بالسطحية وتقليد صناعة الترفيه الأمريكية[١٦].

٦- الجماهير (المتلقون) تتوافر إحصاءات من جهات عربية أو دولية حول نسبة امتلاك أو استخدام وسائل الإعلام لكل ألف مواطن، وتظهر هذه الإحصاءات وجود تفاوت بين الدول العربية فيما يتعلق بمدى انتشار وسائل الإعلام بين المواطنين، ويتماشى هذا التفاوت إلى حد كبير مع التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية، لكن ثمة اختلالات داخل كل قطر ربما لا تظهر في الإحصاءات، كما أن الإحصاءات ترصد الملكية أو الاستخدام كمؤشر رئيسي لإعطاء صورة عامة عن استخدام وسائل الاعلام، [١٧] ومثل هذا المؤشر في حاجة إلى

مراجعة إذ لايكفي لتحديد معالم صورة المتلقين لمخرجات النظام الإعلامي، وأنماط استخداماتهم لوسائل الإعلام وأحكام المصداقية لديهم تجاه النظام الإعلامي العربي وما يقدمه من مضامين.

ويمكن افتراض أن الأمية وتدني المستوى الاجتماعي والثقافي بين أغلبية أبناء الوطن العربي من جهة، ووجود فجوات ملحوظة في مستويات التعليم والدخل والمستوى الثقافي داخل كل بلد عربي من جهة ثانية تنتج أولاً فجوات معرفية بين الجمهور أو المتلقين لبرامج ومضامين النظام الإعلامي العربي. كما تنتج ثانياً فجوات في استخدام وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية. ثم تنتج ثالثاً نظاماً من التفضيلات لبرامج ومضامين ترفيهية تتسم بالسطحية والإثارة.

والأزمة الحقيقية أن هذه الفجوات تعمل بوتيرة متسارعة لتقسيم المجتمعات العربية إلى أغلبية واسعة تبدو غير قادرة على الاستفادة من الزخم الإعلامي وتنوع المعلومات والآراء، ومن ثم اكتساب وعي اجتماعي حقيقي، وبالتالي يزداد إقبالها وتعاطيها لبرامج ومضامين النظام الإعلامي العربي أو المضامين المشابهة له، ومن ثم يعاد إنتاج الوعي الزائف للأغلبية، في المقابل تتبلور أقلية متميزة اقتصادياً وتعليمياً تتفاعل بوعي مع بعض برامج ومضامين النظام الإعلامي العربي، والنظام الإعلامي الدولي، ومن ثم تميل إلى التحفظ عليه أو رفضه بدرجات مختلفة، وتتجه إما إلى التقوقع على الذات، أو الميل نحو التغريب، أو السعي لمقاومة النظام الإعلامي العربي والقطيعة معه.

الفاعلون في النظام الإعلامي العربي

يقصد بالفاعلين في النظام الإعلامي العربي كل سلطة أو جهاز أو حتى شخص قادر على أن يلعب دوراً داخل النظام، سواء على المستوى القطري أم القومي (العربي). (١٨) ويمكن تحديد الفاعلين الرئيسين في النظام الإعلامي العربي في :

١- الدولة: وتشمل جميع المؤسسات والسلطات والرموز الخاصة بالدولة الوطنية (القطرية)، وتحظى الدولة العربية ولا تزال في النظام الإعلامي العربي بدور رئيسي ومهيمن، فهي الوحدة الأساسية المكونة للنظام العربي، كما أنها تملك وتحتكر وسائل الإعلام المختلفة وتوظفها لتحقيق أهدافها.

٢- منظمات العمل الإعلامي العربي من خلال الجامعة العربية: تعتبر الجامعة العربية المنظمة الحكومية الإقليمية الرئيسية التي تمارس أنشطة متعددة على مستوى النظام الإقليمي العربي

وذلك من خلال عدد من المنظمات والأجهزة التابعة لها، والتي تعمل في مجالات متنوعة على مستوى النظام العربي ككل، وتدخل المجالات الإعلامية ضمن نطاق عمل وأنشطة الجامعة العربية ومنظماتها، حيث انشأت عدداً من مؤسسات التعاون الإعلامي بين الدول العربية من خلال الجامعة العربية يتمثل حالياً في:

أ- الإدارة العامة للإعلام: تتولى هذه الإدارة حالياً أنشطة الإعلام العربي المشترك الذي يصدر باسم الجامعة وبالنيابة والاشتراك عن الاقطار العربية [١٩]. وترجع بداية الأنشطة الإعلامية للجامعة العربية إلى عام ١٩٤٦ بتاسيس جهاز للاستعلام والنشر الأمر الذي يمكن اعتباره من بواكير انبعاث وتشكل النظام الإعلامي العربي، وفي عام ١٩٦٥ تحول جهاز الاستعلام والنشر إلى إدارة الإعلام، ثم تحول عام ١٩٧٣ إلى الإدارة العامة للإعلام[٢٠].

ب- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

جـ- اللجنة الدائمة للإعلام العربي.

د- مجلس وزراء الإعلام العربي.

هـ- اتحاد إذاعات الدول العربية.

و- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية.

ز- اتحاد وكالات الأنباء العربي.

ح- اللجنة المشتركة لاستخدام القمر العربي للإعلام والثقافة والتنمية.

ورغم أن أنشطة الجامعة العربية بعامة، ومؤسسات العمل الإعلامي العربي بخاصة تعبر عن إرادات الدول العربية، وتستمد صلاحياتها وفاعليتها من الاتفاق بين الدول العربية أو الحلول الوسط التي تتوصل إليها إلا ان الاتفاق على تاسيس هذه المؤسسات واستمراريتها، ونمو أدوارها يعبر عن حقيقة وجود مؤسسات للنظام الإعلامي العربي تعتمد في عضويتها على دول أومنظمات وهيئات النظام الإقليمي العربي. بعبارة أخرى فإن مؤسسات النظام الإعلامي العربي، لا يمكن اعتبارها فاعلاً مستقلاً تماماً عن دور الدول العربية الأعضاء فيها، والتي تشكل هذه المؤسسات وتحدد صلاحياتها وفاعليتها، لكن مع ذلك يظل لمؤسسات النظام الإعلامي العربي قدر من التاثير المستقل مكنها من أن تصبح طرفاً في النظام الإقليمي العربي، وربما يرجع ذلك إلى تشابك أدوار ووظائف تلك المؤسسات مع المجالين الإعلامي والثقافي، وإمكانية تقديمها لأفكار

وتصورات تؤثر في الرأي العام العربي، كما يمكن أن ترشد من أداء النظام الإقليمي العربي، وخصوصاً أداء وفاعلية النظام الإعلامي العربي ووظائفه.

٣- منظمات القطاع الخاص: تشمل جميع المنظمات والشركات التي تعمل في مجالات الإعلام داخل النظام الإعلامي العربي، والتي يمتلكها ويديرها أفراد أو شركات خاصة، بغض النظر عن وجود مقار وأصول لبعض هذه الشركات في دول أجنبية، كما هو الحال بالنسبة للقنوات الفضائية التليفزيونية الخاصة، وللصحافة العربية في أوروبا، فهي رغم عملها من خارج المنطقة العربية، ومن خارج القواعد التقليدية للنظام الإعلامي العربي إلا أنها تعتبر من ضمن الفاعلين في النظام. استناداً إلى نوعية الخطاب الذي تقدمه، والجماهير التي تخاطبها.

والواقع أن بداية ظهور هذه القنوات عام ١٩٩١ واستمرارها وتوسع أعمالها المطرد قد عبر عن تحول رئيسي في خريطة الفاعلين المؤثرين داخل النظام الإعلامي العربي، وكسر- إلى حد كبير- من ظاهرة احتكار الدولة للبث التليفزيوني، وذلك على الرغم من وجود علاقات ارتباط بين هذه القنوات وعدد من الدول العربية عبر آليات معقدة كالدعم المالي والمعنوي المباشر وغير المباشر(٢١).

لقد كان الوضع العام لمؤسسات القطاع الخاص قبل ظهور ونمو القنوات الفضائية التليفزيونية في ملكية بعض الأفراد والشركات لصحف ومجلات تصدر إما ضمن قيود عديدة داخل الأقطار التي تسمح للقطاع الخاص بامتلاك وإصدار وإدارة الصحف، أو تصدر في الخارج في بعض الدول الأوروبية. وفي الحالتين كانت المؤسسات الصحفية الخاصة - ولا تزال - خاضعة إلى حد كبير للقواعد والقيود القانونية والإدارية التي تضعها الدول العربية وأبرزها المصادرة والمنع(٢٢).

وإلى جانب الصحف والمجلات امتلك القطاع الخاص دور نشر، وشركات للإنتاج السينمائي والتليفزيوني ودور عرض، وقد اختلفت مساهمة القطاع الخاص في هذه المجالات من قطر إلى آخر، بل وكانت بعض الدول لا تسمح بملكية القطاع الخاص لدور العرض السينمائي أو دور النشر فضلاً عن الصحف والمجلات. كذلك عانت - ولا تزال - هذه الأدوات الإعلامية من تدخل أجهزة الدولة العربية سواء في ممارستها لأنشطتها على المستوى القطري أم العربي(٢٣).

وإذا كانت آليات التحكم أو حتى منع أو إلغاء مؤسسات القطاع الخاص تختلف من دولة إلى دولة داخل النظام الإعلامي العربي، فإن الظاهرة الجديدة التي تبلورت نتيجة العولمة والتقدم

المذهل في تكنولوجيا الاتصال تتجسد في انعدام قدرة الدولة العربية وأجهزتها على مراقبة البث الفضائي أو منعه أو منع مواطنيها من استقباله. في هذا السياق تبدو أهمية الفضائيات العربية الخاصة كفاعل مستقل نسبياً عن الدول العربية وأجهزتها. وبشكل عام فإن المنظمات والشركات الإعلامية للقطاع الخاص أصبحت فاعلاً رئيسياً ضمن النظام الإعلامي العربي قادراً على لعب أدوار مستقلة تجاه كثير من المواقف والقضايا، بحسب طبيعة التوازن داخل النظام الإقليمي العربي، ومدى الحريات المسموح بها داخل كل قطر عربي، ونوع القضايا المثارة، وبحسب - وهذا هو الأهم - قدرتها على تشكيل رأي عام مستقل وداعم لما تطرحه من أفكار ومواقف.

٤- فاعليات المجتمع المدني: يقصد بها الجمعيات، والمنظمات، والاتحادات، ومراكز البحوث غير الحكومية، والتي لا تسعى إلى الربح، وتقوم ببعض أنشطة الاتصال الجماهيري سواء على المستوى الوطني (القطري) أم القومي، والتي تؤثر بالتالي في النظام الإعلامي العربي. وعلى هذا الأساس فإن النقابات والاتحادات المهنية الخاصة بالعاملين في وسائل الإعلام العربية (القائم بالاتصال) تندرج ضمن المقصود بمؤسسات المجتمع المدني كاتحاد الصحفيين العرب، كذلك الحال بالنسبة للجمعيات والاتحادات والنقابات والهيئات العربية التي تمارس أنشطة إعلامية مثل اتحاد المحامين العرب، أو مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات والاتحادات والهيئات المستقلة.

ورغم ضعف وتبعثر مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية دورها في النظام الإعلامي إلا أن هناك جهوداً ملموسة لتطوير أداء هذه المؤسسات، وهناك أفكار وتحركات عملية لتشكيل شبكة عربية مكتملة الحلقات تساعدها على التعاون والتآزر والتضامن، وتؤهلها للتفاعل في المجتمع العربي من موقع الاستقلال الذاتي، وتمكنها من التبادل الإعلامي [٢٤].

وبغض النظر عن فرص نجاح هذه الشركات، والتي ترتبط بعوامل عديدة سياسية واقتصادية وثقافية، فإن مؤسسات المجتمع المدني العربية تعتبر فاعلاً مستقلاً ضمن النظام الإعلامي العربي، وتتجلى دوائر التأثير- على محدوديتها- في إنتاج خطاب إعلامي يعبر عن استراتيجيات وأهداف مغايرة لما هو سائد، والتأثير في دوائر النخب بالدرجة الأولى، والرأي العام بالدرجة الثانية، علاوة على الدفاع عن حقوق الاتصال، وحرية الرأي والتعبير في المجتمع، والدفاع عن الأوضاع المهنية للعاملين في وسائل الإعلام العربية.

ثانيا: الإعلام في إطار العولمة

يستخدم مفهوم العولمة Globalization على نطاق واسع لتوصيف ومحاولة تحليل التحولات المتسارعة في العالم، ورصد آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم الاستخدام الواسع لمفهوم العولمة فإن ثمة محاولات كثيرة ومتعددة لتحديد المقصود بالعولمة، وتحديد أبعادها ومناقشة آثارها وإشكاليتها، ويلاحظ المتابع لهذه المحاولات أن العولمة كمفهوم تتطابق مع مفهوم العملية أوالعمليات المستمرة على أكثر من صعيد وميدان دولي، ويتسع في أحيان أخرى حتى يحتوي كل شيء تقريباً، ويصبح بديلاً عن توصيف وتحليل اللحظة التاريخية الحالية.

ويرصد السيد يسين فئات تتدرج في إطار محاولات تعريف العولمة هي «العولمة باعتبارها حقبة تاريخية، والعولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية، والعولمة باعتبارها انتصاراً للقيم الأمريكية، والعولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية، [٢٥] وتندرج الثورة الاتصالية والإعلامية في الفئة الرابعة، ويلاحظ السيد يسين أن التعريفات جميعاً «تكاد أن تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة، فهي تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهي تجل لظواهر اقتصادية، وهي - في الوقت الراهن على الأقل - هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية»[٢٦].

وتبدو ملاحظة السيد يسين صحيحة. فالعولمة عملية كلية، مندمجة الأبعاد والآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، ومن الصعب تناو ل العولمة من منظور تاريخي أو اقتصادي فقط فثمة تداخل وترابط بين كل هذه الأبعاد، لكن من الواضح أن هناك تركيزاً على البعد الاقتصادي في العولمة، بوصفه المحرك الرئيسي لعمليات العولمة، وبالتالي التقليل من أهمية الأبعاد الثقافية والإعلامية واعتبارها من توابع وآثار العولمة الاقتصادية.

وفي إطار التركيز على البعد الاقتصادي في تحديد مفهوم وعمليات العولمة، أو اختزال العولمة فيما يعرف أحياناً برسملة العالم فإنه يجري تناول عمليات وآليات عولمة الإعلام والاتصالات بوصفها إما قطاعاً متنامياً في الاقتصاد المعولم، أو من وسائل قوى السوق والشركات متعددة الجنسية في دمج الأسواق والترويج للاستهلاك[٢٧].

مثل هذا التناول يحتاج إلى مراجعة، واستخدام منظور جديد يعترف بأهمية اقتصاديات الإعلام والاتصال، وبالطابع الاقتصادي للصور والمضامين التي تقدمها وسائل الإعلام، لكنه يعترف بالمثل بخصوصية الإعلام والاتصالات ومجالاته في إطار عمليات العولمة، وهو مايمكن

وصفه بعولمة الإعلام، وبأن الإعلام في سياق عمليات العولمة له مجال مستقل ومتداخل مع الأبعاد والعمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للعولمة.

إن عولمة الإعلام أبرزت الدور المستقبلي للإعلام والاتصال من جهة، كما أكدت تفاعله -تأثيراً وتأثراً- وتداخله العميق مع مجالات الثقافة والاقتصاد والسياسة من جهة ثانية، وما بين خصوصية أدوار ومهام الإعلام والاتصال وتداخلها مع الثقافة والاقتصاد والسياسة أصبح من الصعب تحديد مفهوم العولمة وتحليل أبعادها وآثارها من دون تناول مفهوم عولمة الإعلام وأبعاده وآلياته، والإشكاليات المرتبطة به في سياق عمليات العولمة.

مفهوم عولمة الإعلام

على كثرة الحديث عن الإعلام والعولمة، ودور الصور والمضامين والرموز العابرة للقوميات عبر وسائل الإعلام والمعلومات في الترويج للعولمة، وتوحيد العالم، فإنه لم تظهر سوى محاولات قليلة لتحديد مفهوم عولمة الإعلام، والمتابع لهذه المحاولات يلاحظ أنها اتسمت بالاستقطاب الحاد بين تيارين.

الأول: يؤيد بحماس ودون تحفظ عولمة الإعلام، ويبرز إيجابياتها باعتبارها تدعم من التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال، وتوفر للجمهور فرصاً غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات.

وفي إطار هذا التيار ظهرت أصوات متعددة، توجد بينها اختلافات في المداخل والرؤى العامة، فهناك أصحاب المدخل التكنولوجي الذين يركزون على أن التقدم التكنولوجي المتسارع والمستمر في مجال الإعلام والاتصال يحدث نقلات ثورية في بعدي المكان والزمان وما يرتبط بهما من خبرات اجتماعية، فضلاً عن التمهيد إلى وعي جديد، والفصل بين الحدود الجغرافية والهوية [٢٨].

وهناك أصحاب مدخل ما بعد الحداثة ولعل أشهرهم أنطوني جيدنز الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي نسخة راديكالية من الحداثة، كما بينها وبين العولمة، فالعولمة هي توسيع للحداثة من نطاق المجتمع إلى نطاق العالم، ويعرف جيدنز العولمة بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح، [٢٩] في هذا السياق ناقش جيدنز عولمة وسائل الإعلام media Globalization على أنها ضغط للزمن والمكان، وهي سمة رئيسية في العالم المعاصر، وأشار إلى أن عولمة الإعلام هي الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه، وذلك كمقدمة لنوع من

التوسيع الثقافي، وأكد جيدنز أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد. وشدد جيدنز على أهمية دور الإعلام في خلق وتضخيم الحقائق اعتماداً على الصور والرموز [٣٠].

وبالإضافة إلى إسهامات جيدنز هناك مدخل أصحاب الليبرالية الجديدة الذي يركز في تعريف العولمة على أنها مزيد من التركيز في ملكية وسائل الإعلام والتكامل الرأسي، والتكنولوجيا الجديدة، وتخفيف القيود. ومن شأن هذا خلق فرص جديدة أمام المستهلكين، وتخفيض تكلفة التكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للعمل. فالتنافس سيصبح من مصلحة المستهلك (جمهور المتلقين) في ظل استمرار الصراع بين الرأسمالية العالمية (الشركات الكبرى متعددة الجنسية) والدولة القومية في مجال الثقافة والإعلام [٣١].

أما التيار الثاني فيعارض بشدة عولمة الإعلام ويرفض ما يقال عن إيجابياتها، وينظر إليها باعتبارها نفياً للتعددية الثقافية وتسييداً لقيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات، علاوة على الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال، وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية.

ويندرج في إطار هذا التيار ممثلون لمواقف واتجاهات عديدة أبرزهم ممثلو النموذج النقدي، ولعل أشهرهم هربرت شيللر، صاحب المساهمات المتميزة عن الإمبريالية الثقافية، حيث يعرّف عولمة الإعلام على أنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية (عابرة الجنسيات) التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي، ويؤكد شيللر أن أسلوب الإعلان الغربي ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية أو الوطنية [٣٢].

وفي الإطار نفسه يرى تشومسكي أن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلان، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية، والتركيز في ملكية وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه للمعلن، ويتابع تشومسكي أن العولمة هي التوسع في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة شاملة ومستبدة يحركها أولاً الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص، حيث يدمن الجمهور أسلوب حياة قائماً على حاجات مصطنعة، مع

تجزئة الجمهور، وفصل كل فرد عن الآخر، حيث لا يدخل الجمهور الساحة السياسية، ويزعزع أو يهدد نظام القوى أو السيطرة في المجتمع (٣٣).

في ضوء ما سبق يقترح الباحث مفهوماً لعولمة الإعلام بوصفه أنه عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى.

أبعاد عولمة الإعلام

١- التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فمع تطور الحاسبات، وشبكات الهاتف، وشبكات المعلومات، واستخدام تكنولوجيات البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط Multimedia، وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة ولعل أشهرها حالياً شبكة الانترنت التي بلغ عدد الذين يستخدمونها بانتظام ١٤٧ مليون شخص، يزداد عددهم بنسبة ١٠٪ شهرياً على الأقل.

وبدأ استخدام البث الفضائي التليفزيوني الرقمي ودمج التليفزيون مع تكنولوجيا الحاسبات، ومن المتوقع استخدام التليفزيون في التجول عبر الانترنت، علاوة على استخدام التليفزيون التفاعلي.

وتتشابه وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات مع وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية إلا أنها تتميز بالتفاعلية، واللاجماهيرية، واللاتزامنية، وقابلية التحرك أو الحركية، وقابلية التحريك والتوصيل، والشيوع والكونية (العولمة) (٣٤) . وبصفة عامة فإن تكامل واندماج وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات يحدث تحولات هيكلية في بنية العمليات الاتصالية، ويتيح للمتلقين إمكانيات غير محدودة للاختيار والتفاعل الحر مع القائمين بالاتصال وتبادل الأدوار الاتصالية، وكسر مركزية الاتصال، فضلاً عن تعظيم استخدامات وسائل الإعلام والاتصال في التسويق والترويج والتجارة على الصعيدين المحلي والدولي، ومجمل هذه التحولات تبلور بوتيرة متسارعة

ما اصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات information Society[٣٥].

٢- إعادة تعريف الإعلام أو الاتصال الجماهيري: تفتح ثورة تكنولوجيا الاتصال آفاقاً جديدة لاستخدامات ووظائف جديدة للاتصال، كما تحطم هذه الثورة الفواصل التقليدية بين الإعلام أو الاتصال الجماهيري من جهة، والاتصال الشخصي من جهة ثانية، وتقود نحو نمط اتصالي جديد يتسع لكل أنماط الاتصال هو الاتصال التفاعلي القائم على التفاعل الحر والمباشر بين المرسل والمستقبل، و تبادل أدوار الاتصال بين الطرفين، علاوة على اتساع وتنوع حرية المتلقي في الاختيار.

في هذا الإطار يمكن القول إن العديد من المسلمات والفرضيات الأساسية التي تقوم عليها تعريفات الإعلام والاتصال الجماهيري ونظرياته قد تحطمت أو في طريقها للزوال، فقد أصبح من العسير التسليم بالتعريف البسيط القائل إن الإعلام أو الاتصال الجماهيري هو مجرد توصيل رسائل نمطية إلى جماهير غير متجانسة يصعب التعرف على ردود أفعالها تجاه هذه الرسائل أو إجراء حوار معها، وبالتالي فإن العلاقة الاتصالية التي كانت تميل ناحية المصدر (المؤسسة الإعلامية)، وتسير في اتجاه واحد من المصدر إلى الجمهور، [٣٦] مرشحة حالياً - وفي المستقبل- للتعديل والتغيير، ربما لصالح الجمهور، وذلك رغم صعوبة توقع السلوكيات المستقبلية للجمهور[٣٧].

والثابت أن الثورة التكنولوجية الراهنة قد خلقت احتياجات بحثية جديدة تحتاج وتستلزم الاستعانة بأساليب جديدة، واستخدام نماذج جديدة.. وفي ضوء اكتشاف نظم الاتصال ذات التأثير المتبادل يصبح من الضروري إعادة النظر في جميع النماذج والأساليب القديمة[٣٨].

إن التحولات السابقة تدفع باتجاه إعادة تعريف الإعلام أو الاتصال الجماهيري كعلم، وقد تسمح بظهور علم، أو علوم جديدة، أو اندماج علم الإعلام والاتصال الجماهيري في علوم أخرى.

٣- تزايد أهمية اقتصاديات الإعلام والاتصالات والمعلومات: في إطار التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ظهر ما يعرف بقطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي infotainment telesector. والذي يضم هؤلاء الذين يخلقون عالم اللافتات

والرموز ويتحكمون فيه، ذلك العالم الذي تنقل من خلاله المعلومات والاتصالات والترفيه، ويشمل الصاغة وراسمي الصور كأصحاب وكالات الإعلان والمنتجين السينمائيين والصحفيين والمفكرين، بل ومبرمجي الكمبيوتر، وكذلك المدرسين والوعاظ والنقاد.. وآخرين ممن يلبون احتياجات الروح البشرية الفردية وروح الشركات الجماعية[٣٩].

وتقدر معاملات صناعة الاتصالات عام ١٩٩٥ بألف مليار دولار، ترتفع خلال خمس السنوات القادمة إلى حوالي ألفي مليار دولار، أي مايعادل ١٠٪ من التجارة العالمية.[٤٠] وقد ازدادت مكانة ودور قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وفي أنشطة الشركات متعددة الجنسية، ويقدر رأسمال صناعة الراديو والتليفزيون في الولايات المتحدة بحوالي ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ حققت ١٥ مليار دولار أرباحاً.. في الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٥ .

وتحتل صادرات المنتجات الثقافية الأمريكية المرتبة الثانية بعد الطائرات، وقد صدرت الولايات المتحدة أفلاماً إلى دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢ بقيمة ٣,٧ مليار دولار، وذلك على الرغم من أن إجمالي عدد الأفلام التي تنتجها أوروبا أكبر من الولايات المتحدة، ويعمل في قطاع الإعلام والترفيه الأوروبي حوالي ١,٨ مليون شخص من المتوقع أن يصل عددهم إلى ٤ ملايين عام ٢٠٠٥ [٤١]، من هنا تحرص أوروبا الموحدة على مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية التي تفرضها صناعة الاتصال والترفيه والمعلومات الأمريكية.

ولا شك أن النمو المتلاحق في قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي سواء على مستوى الاقتصاديات الوطنية أو الاقتصاد العالمي يشير بوضوح إلى الجانب الاقتصادي في عولمة الإعلام أو ما يمكن وصفه بالجانب الإعلامي في الاقتصاد المعولم، وهذا الجانب تختلط فيه وتتداخل على نحو بالغ التعقيد متطلبات السوق وآليات الاقتصاد الرأسمالي المعولم، مع خصوصية المنتجات الإعلامية والترفيهية والمعلوماتية كرموز ثقافية حاملة لقيم ومعانٍ وعادات وسلوك وأنماط حياة. ومثل هذا التداخل قد يدفع أحياناً إلى:

(أ) تنميط المنتجات الإعلامية المعلوماتية بهدف توحيد العالم وفق متطلبات الاقتصاد، وخصوصاً اقتصاديات الإنتاج الإعلامي والترفيهي الأمريكي، والذي يسيطر على السوق العالمي.

(ب) مراعاة الخصوصيات الثقافية والقومية والعمل من خلالها، بمعنى تجنب الاصطدام بها لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل التنافس الحاد بين المنتجات الإعلامية الترفيهية وتعدد الخيارات المتاحة للشعوب. في هذا السياق يمكن إدراك ظاهرة تجزئة الجماهير، وزيادة الاتجاه نحو الإعلام المتخصص ولا مركزية الاتصال التي تعتمد على تقديم رسائل متعددة تخاطب الحاجات الفردية الضيقة والجماعات المتجانسة.[٤٢]

٤- تعاظم دور الشركات متعدية أو متعددة الجنسية: يمكن القول إن الأرباح المغرية التي يؤمنها قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي قد جذبت العديد من الشركات العملاقة متعددة الجنسية إلى توجيه استثماراتها إلى هذا القطاع، من جانب آخر فإن تكنولوجيا البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية قد شجعت الكثير من شركات الاتصال المعلوماتي الترفيهي للعمل عبر الحدود، وتنويع أنشطتها، فضلاً عن الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية أكبر.

والواقع أن تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية وسعيها المستمر نحو الاحتكار والتركيز أصبح من معالم عولمة الاقتصاد، حيث بلغ نصيب رأس مال تعدد الجنسيات في الإنتاج المحلي الخام في العالم ٣٠٪ عام ١٩٩٥، وتسيطر ٢٠٠ شركة عملاقة بأنشطتها العالمية على الاستثمارات الزراعية الكبرى والمنتجات المصنعة والخدمات المالية والتجارية، وكانت حركة التجمع والاندماج بين الشركات متعددة الجنسية قد ازدادت لتصل إلى ١٥٪ سنوياً في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٦، وليس هناك ما يشير إلى تباطؤ هذا المعدل في المستقبل القريب، وإذا لم يتغير شيء من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ستصل قيمة أعمال التجمع (التركيز) إلى حوالي ١٠٠٠٠ مليار دولار.[٤٣]

ولم يكن قطاع الاتصالات والمعلومات الترفيهي استثناءً من قوانين الاحتكار والتركيز الذي مارسته بامتياز الشركات متعددة الجنسية، من هنا تحفل الكتابات الإعلامية والاقتصادية بإحصاءات ومعلومات عن أسماء الشركات القومية (المحلية) أو المتعددة الجنسية التي تم شراؤها أو اندمجت لتشكل كيانات أكبر سواء على المستوى القومي (المحلي) أم العالمي، في هذا السياق قدم باجد يكيان Bag dikian قائمة باندماجات شركات الإعلام والاتصال في الولايات المتحدة تغطي الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٤، وخلص إلى أنه بحلول التسعينات كانت سبع عشرة شركة إعلام ضخمة تحصل على نصف إجمالي العائدات من كل وسائل الإعلام بما في ذلك التسجيلات الصوتية والكيبل والفيديو كاسيت، وكان التجميع (التركيز) قد أدى إلى تقليص عدد اللاعبين من ٤٦ سنة ١٩٨١ إلى ٢٣ سنة ١٩٩١ منها عدد قليل جداً يعد إعلامياً بحق.[٤٤]

ومن الصعب رصد حركة الاندماج المتسارع بين الشركات متعددة الجنسية، أو مشروعات ملوك الإعلام والاتصال والترفيه أمثال مردوخ وبيل جيتس وجان لوك لاجاردين وتيد تيرنر، إذ إن كل يوم يحمل أخباراً عن اندماج جديد، أو قيام تحالف، أو مشروع جديد. من هنا قد يكون من المفيد التوقف عند أهم سمات آليات عمل شركات الإعلام والاتصال والترفيه العملاقة وهي:

السمة الأولى: هيمنة الشركات الأمريكية على قطاع الإعلام والاتصال والترفيه

نقصد بالهيمنة هنا السيطرة على الملكية، والسيطرة على محتوى وتوجهات المضامين والأشكال المنتجة، فقد أفضت حركة التركيز في الملكية إلى ظهور خمس شركات عملاقة تعرف باللاعبين الخمس الكبار هي ديسني وبرتلسمان Bertelsman وتايم وارنر وفاكم وشركات الأخبار، وباستثناء الشركة الثانية والأخيرة فإنها شركات أمريكية، مع ملاحظة أن شركة برتلسمان هي ملكية ألمانية، لكنها أكبر شركة نشر في الولايات المتحدة.

وتعمل الشركات الخمس الكبار وفق آليات السوق، والإنتاج الضخم لكي ينشر أويستهلك على نطاق واسع بين أكبر عدد من المستهلكين، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج. [٤٥] لذلك قد لا تراعي هذه الشركات القيمة الفكرية أو الثقافية للمضامين والبرامج المنتجة، لكنها تركز على الشكل والجاذبية.

في هذا السياق تفوقت صناعة الإعلام والترفيه الأمريكية على مثيلاتها الأوروبية واليابانية في إنتاج وترويج المنتجات الإعلامية والترفيهية، ومكنها هذا النجاح من أن تصبح الحلم أو النموذج الذي تسعى إلى تقليده صناعات الإعلام والترفيه في بقية أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا.

لقد ساد المزيج الثقافي والترفيهي صناعة الإعلام والاتصال والترفيه، وتوجد تفسيرات عديدة لهذه السيادة، والتي تتجاوز قيود الملكية والجغرافيا وأحياناً القيود الثقافية، ولعل من أهم هذه التفسيرات التفسير الثقافي الذي يرى أن المجتمع الأمريكي هو بالأصل مجتمع هجين، قائم على تنوع وتعدد ثقافي فريد مكن من إنتاج برامج ومضامين تعكس هذا الوضع وتستجيب له، أي أنها ثقافة معولمة بالأصل، وبالتالي أصبحت قادرة على التعامل مع عولمة الإعلام والثقافة.

وثمة تفسير اقتصادي يعتمد على قانون حجم السوق من زاوية اتساع السوق الأمريكي المحلي وقدرته على استهلاك المنتجات الإعلامية والترفيهية الأمريكية، وتغطية تكلفتها الضخمة، قبل أن تصدر للخارج.

ثم هناك تفسير سياسي يربط بين قوة الولايات المتحدة كدولة عظمى، وانفرادها بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال الكتلة الشرقية، وبين قوة صناعات الإعلام والترفيه الأمريكي، وينطلق أصحاب هذا التفسير من زاوية أن صناعات الإعلام والترفيه تعتبر من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية. في الوقت ذاته فإن الإعلام والترفيه يدعم من قوة الولايات المتحدة ونفوذها السياسي والمعنوي على الصعيد العالمي.

أما التفسير الرابع والأخير فيركز على الراسمالي الرمزي لصناعات الإعلام والترفيه في الولايات المتحدة، وعلى قدرتها على استقطاب أكثر العناصر البشرية كفاءة وموهبة، وبالتالي تطوير ما تقدمه من منتجات.

السمة الثانية: التكامل الرأسي

في سباق التنافس المحموم بين شركات الإعلام والترفيه والاتصالات على الأسواق تواصلت عمليات التركيز، ثم ظهر في الثمانينات ما يعرف بالتكامل الراسي والذي يعني في أبسط معانيه الملكية المتعددة لوسائل إعلامية وأنشطة متعددة، فبدأت بعض الشركات تعمل في مجال الصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ومحطات التليفزيون وستديوهات الإنتاج، وقد برزت الحاجة للتكامل الراسي من أجل الوصول إلى منافذ توزيع جديدة، مع دعم فاعلية المضمون المقدم عبر أكثر من وسيلة إعلامية(٤٦).

السمة الثالثة: العلاقة بين الشركات الإعلامية متعددة الجنسية والوطن الأم

في محاولة لدراسة ظاهرة الشركات متعددة الجنسية أصدرت لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ تقريرا رصد نحو ٣٧ ألف مؤسسة رئيسية تعمل خلال التسعينيات تتبعها نحو ٢٠٦ آلاف مؤسسة منتسبة لها في الخارج، ولكن غالباً ما يكون هذا التقدير أقل من واقع أنشطة الشركات متعددة الجنسية (٤٧) إذ يصعب حصر هذه الأنشطة وتصنيفها خاصة مع تزايد الضغوط التنافسية وسرعة التغير التكنولوجي، وتسارع عمليات التركيز، ولا شك أن هذه التحولات المتسارعة تجعل من الصعوبة تتبع العلاقات المتشابكة بين الشركات ذات النشاط الدولي والدولة الأم، وكذلك بين هذه الشركات والدول التي تعمل بها، وبصفة عامة يمكن النظر إلى العلاقة بين المؤسسات المتعددة الجنسية والحكومات على أنها تجمع بين التعاون والمنافسة أو

التساند والصراع. وفي إطار علاقة التعاون أشار بعض الباحثين إلى أن كثيراً من الشركات متعددة الجنسية هي مؤسسات وطنية لها عمليات دولية، وليست مؤسسات أو شركات عالمية مندمجة دون قاعدة جغرافية أصلية لكل منها(٤٨).

وتبرز سمة التساند والتعاون بين كثير من شركات الإعلام والاتصال والترفيه متعددة الجنسية والوطن أو الدولة الأم، ومثل هذا التعاون يثير إشكاليات ثقافية وسياسية ترتبط بعمليات عولمة الإعلام، وبالخصوصية الثقافية للمضامين والبرامج الإعلامية والترفيهية، ولعل أبرز نماذج التعاون والتساند بين الدولة والشركات الإعلامية متعددة الجنسية يتمثل في علاقة كل من تايم وارنرمالك C.N.N بالحكومة الأمريكية. من جانب آخر فإن أغلب شركات الإعلام والترفيه والمعلومات تقدم منتجات ثقافية وصوراً ورموزاً ترتبط بمجتمع أو دولة محددة. من هنا يصعب نفي علاقات الارتباط والتعاون بين الشركات الإعلامية العملاقة والدول الأم التي تنتمي إليها سياسياً وثقافياً. وتحفل أدبيات الإعلام وحرب الخليج الثانية بنماذج واستشهادات على علاقة التعاون والتكامل بين السياسة الأمريكية والتغطية الإعلامية التي قامت بها محطات التليفزيون الأمريكية، وفي مقدمتها C.N.N.

السمة الرابعة: العمل عبر وكلاء محليين

رغم ما تتيحه الثورة في تكنولوجيا الاتصال، وعمليات التكامل والاندماج بين الإعلام والاتصال والمعلومات من إمكانية هائلة لاختراق الحدود القومية والثقافية، إلا أن الشركات الإعلامية متعددة الجنسية حرصت على العمل عبر وكلاء محليين، حيث برزت المكاسب الاقتصادية المترتبة على هذه الشراكة، والتي لا تراعي احتياجات السوق المحلية بقدر سعيها لخلق احتياجات محلية زائفة تتماشى مع المضامين والصور المعولمة، والتي تنتج ويجري تسويقها وفق آلية الإنتاج الضخم وتحقيق مزايا تنافسية.

وتتخذ عمليات الشراكة أو العمل عبر الوكلاء المحليين أنماطاً وصيغاً مختلفة، فهناك اتفاقيات لإعادة البث وشراء البرامج، أو الإنتاج المشترك للمواد والمضامين الإعلامية والترفيهية، علاوة على توجيه استثمارات مباشرة حيث استثمرت cap citien A.B.C. ١٠٠ مليون دولار في أنشطة تليفزيونية أوروبية في فرنسا وإسبانيا وألمانيا، تبعتها شبكة N.B.C. باستثمارات في أوروبا،

واسيا، وأمريكا اللاتينية، كما حققت شركة تايم وارنر العديد من الصفقات الخارجية في روسيا والدول الاسكندنافية.[٤٩]

السمة الخامسة: تراجع دور الدولة في النظام الإعلامي الدولي

ارتبطت نشأة النظام الدولي والعلاقات الدولية بظهور الدولة القومية في أوروبا، وبالمثل ارتبطت نشأة الإعلام (الاتصال) الدولي بظهور الدولة الحديثة.[٥٠] ومع العشرينيات من هذا القرن، وبالتحديد في أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأت تتكشف أهمية الإعلام والدعاية في العلاقات الدولية، وفي الثلاثينيات كان Carr اول من أشار إلى أن قوة الدولة تستمد من ثلاثة عناصر هي القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، وقوة السيطرة على الرأي[٥١].

ومع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حفلت ادبيات الإعلام والعلاقات الدولية باجتهادات شتى في تكييف العلاقة بين الإعلام وقوة الدولة، ودورها في النظام الدولي، حيث اكد «ني» NYE ان الاتصال الجماهيري والحدود والقوة العسكرية وعدد السكان من عناصر الدولة.[٥٢] بينما اوضح Alleyne ان الاتصالات والقوة اصبحا مرتبطين، لان الاتصالات أصبحت مصدراً يمكن استخدامه في ممارسة القوة[٥٣]. وأشار فورتنر إلى أن بعض الدول في النظام الدولي تحاول السيطرة على دول اخرى من خلال التأثير على سياستها الخارجية، من خلال تصدير واستيراد تكنولوجيا الاتصال والأنشطة الاتصالية والبرامج وغيرها.. واكد فورتنر انه كما يحدث في المستويات المحلية من محاولة سيطرة النخب أو الدولة على الناس من خلال تعريف الموضوعات في المجتمع، وتحديد ما يجب أن يفعله الناس، وما ينتجونه أو يستهلكونه، فإن الشيء نفسه يحدث على المستوى الدولي ايضاً[٥٤].

وعلى المستوى الوطني (المحلي) تزايد اعتماد الدولة القومية الحديثة على وسائل الإعلام بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي وتوجهاته الاجتماعية والايديولوجية، واستنادا إلى التحليل البنيوي فإن وسائل الإعلام تعمل من اجل المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم، كما تسعى إلى المحافظة على النظام العام وتحقيق التوازن في النظام كله، علاوة على تحقيق التكامل السياسي، أو الأيديولوجي، أو الثقافي، أو الديني داخل اي نظام.

من جانب اخر تشكل البنية الاجتماعية مكونات وخصائص النظام الإعلامي وأشكال الرقابة

والتدخل والأداء الإعلامي، [٥٥] على أن هذه الأدوار التي تمارسها الدولة، ينظر إليها من وجهة نظر النموذج النقدي على أساس أنها عمليات لتزييف وعي الجماهير وممارسة هيمنة سياسية وثقافية باستخدام وسائل الإعلام.

وبغض النظر عن تكييف دور الدولة من وجهة النظر البنيوية الوظيفية أو النقدية فإن هناك اتفاقاً على أن الدولة هي فاعل رئيسي في النظام الإعلامي المحلي (الوطني)، وذلك من خلال تمتعها بوضع شبه منفرد واحتكاري لوظائف تنظيم ورقابة بيئة النظام الإعلامي على المستوى المحلي (الوطني) . فهي التي تمنح تراخيص إنشاء وإدارة وسائل الإعلام، وتقوم بالتشريع وسن القوانين وتنفيذها، ثم الرقابة على تدفق المعلومات عبر حدودها القومية.

على أن هذا الوضع شبه الاحتكاري قد تعرض نتيجة التقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصال إلى هزة عنيفة، ضاعف من آثارها وتداعياتها تسارع عمليات عولمة الاقتصاد، والدعوة إلى توحيد الأسواق، والخصخصة، بما في ذلك خصخصة وسائل الإعلام والاتصال، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على العمل في مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات.

لقد أصبح كثير من قوانين ونظم الرقابة على تدفق المعلومات عبر الحدود القومية مجرد نصوص فارغة لا معنى لها، ولا تأثير حقيقي لوجودها، بل أصبح مبرر احتكار الدولة لسلطة تنظيم بيئة الاتصال والمعلومات أمراً ينتمي للماضي البعيد، لا الحاضر أو المستقبل، فقد كانت الدولة تتدخل في حقل الإعلام لمنع الاحتكار ولاستخدام الإعلام في أدوار اجتماعية اعتماداً على ندرة المجال (طبيعة موجات البث وقنوات التوصيل التي تبدو نهائية) أما اليوم فإن انفجار منافذ وسائل الإعلام وأدوات التوصيل- اتصالات الألياف البصرية التي يمكنها حمل ملايين المعلومات والصور الرقمية وأنظمة الكيبل التي تتسع لخمسمائة قناة إضافية والأقمار الصناعية - ومعه حبنا الحالي للأسواق وللخصخصة قضى على شرعية فكرة التنظيم العام ذاته. [٥٦]

هكذا سقط مبرر احتكار الدولة لقيادة وتنظيم النظام الإعلامي، كما تراجع دورها كلاعب رئيسي في النظام الإعلامي الدولي نتيجة الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وأصبح المطروح على جدول أعمال الجدل والنقاش الخاص بعولمة الإعلام والاتصال والمعلومات هو مامستقبل دور الدولة؟ وهل يعني تقليص دورها في تنظيم بيئة الاتصال كفالة الحق في الاتصال وضمان حرية الإعلام أم مزيداً من القيود واللامساواة الناجمة عن سيطرة واحتكار

الشركات متعددة الجنسية، وهل يمكن دعم دور المجتمع المدني كطرف ثالث يوازن الصراع الاحتكاري بين الدولة والشركات العملاقة.

على أن نوعية هذا الجدل والنقاش الذي لم يحسم تكشف عن أربع حقائق تتعلق بتأثير عولمة الإعلام على الأدوار (الاتصالية) للدولة على الصعيدين المحلي (الوطني) والعالمي. الأولى: إن ثمة تراجعا في الأدوار والصلاحيات الإعلامية (الاتصالية) للدولة، مع اتجاه متزايد نحو تخلي الدولة عن ملكية أو دعم وسائل الإعلام والاتصال، مع تسارع الدعوة إلى خصخصة وسائل الإعلام، انطلاقاً من آليات السوق ومدى إقبال الجمهور على وسائل الإعلام - بغض النظر عما تقدمه من مضامين وصور - ستقود إلى تطور وسائل الاتصال والإعلام، وستكون المنافسة بين وسائل الإعلام في مصلحة جمهور المستهلكين.

الحقيقة الثانية: إن تراجع دور الدولة لم يرتبط بثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فقط، بل أيضاً نتيجة الشك في المصداقية العالمية لنموذج الدولة، وظهور العلاقات عبر القومية، وأزمة الآلية التي تنظم العلاقات بين الدول [57].

الحقيقة الثالثة: إن التراجع في دور الدولة عموماً وأدوارها الإعلامية خصوصاً قد كان لصالح دور ومكانة الشركات متعددة الجنسية أولاً - بغض النظر عن علاقات التعاون أو الصراع التي تربطها بالدول الأم - ثم وبفارق كبير مؤسسات المجتمع المدني ثانياً.

الحقيقة الرابعة: إن بيئة النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي تتحول من الدول كأطراف فاعلة بشكل رئيسي إلى الدول والشركات الإعلامية متعددة الجنسية، ثم وبفارق كبير أيضاً مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقات والأنشطة عابرة القومية، ومثل هذا التحول في الأطراف الفاعلة في النظام الإعلامي الدولي ربما يفتح المجال لمراجعة كثير من مفاهيم ونظريات الإعلام أو الاتصال الدولي، ولعل أهم هذه المراجعات هل نحن بصدد إعلام دولي أم إعلام معولم. فإذا كان الإعلام الدولي هو الإعلام أو الاتصال العابر للحدود الدولية [58] فإن الإعلام أو الاتصال الجماهيري أصبح في العصر الحالي، وبغض النظر عن أهدافه، يعبر الحدود بين الدول والأمم.

السمة السادسة: توسيع الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام الجمهور

وفرت تكنولوجيا الاتصال والاندماج والتكامل مع تكنولوجيا المعلومات فرصاً غير محدودة

أمام الجمهور للانتقاء من بين وسائل الإعلام التقليدية (صحف - إذاعة - تليفزيون) والحديثة أو غير التقليدية (البث الفضائي الرقمي - أجهزة الكمبيوتر، وشبكات المعلومات، والصحافة الإلكترونية - والوسائط المتعددة)[٥٩].

على أن هذه التعددية والخيارات المفتوحة لا تعني التدفق الحر للمعلومات وحرية التلقي، فهناك فرق بين الحق في الاتصال، والقدرة على ممارسة هذا الحق من النواحي الاقتصادية والثقافية[٦٠]. فالمعلومات والمضامين والبرامج أصبحت سلعاً تباع، كما أن استخدام وسائل الإعلام والمعلومات غير التقليدية يتطلب مستوى اجتماعياً وتعليمياً لا يتوافر لأغلبية المواطنين في العالم، خاصة في ظل اتساع الفوارق الاجتماعية بين الطبقات داخل الدولة الصناعية المتقدمة وداخل دول الجنوب، وكذلك بين الدول الصناعية ودول الجنوب نتيجة الآثار والتداعيات السلبية لعولمة الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن النمو المتحقق في الولايات المتحدة كان في صالح الخمس الثري من المجتمع الأمريكي، كما أن ٢٠٪ من دول العالم هي الأكثر ثراء وتستحوذ على ٨٤٥,٧ من الناتج الإجمالي للعالم، وعلى ٨٤,٢٪ من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها ٨٥,٥٪ من مجموع مدخرات العالم [٦١].

والإشكالية أن تعددية وسائل الاتصال والمعلومات على أرضية الانقسام الاجتماعي والثقافي من الممكن أن تعمق من هذا الانقسام لصالح الطبقات والفئات المهيمنة [٦٢].

على مستوى آخر يدور جدل ونقاش حول حقيقة توسيع الخيارات المتاحة للجمهور وآثار عولمة الإعلام حيث يرى فريق من الباحثين أن التعددية والوفرة في وسائل الاتصال خاصة قنوات التليفزيون وما تقدمه من برامج ومضامين لا تقدم تنوعاً حقيقياً، وقد ناقش ممثلو النموذج النقدي هذا الموضوع تفصيلاً، وأشاروا إلى أن آلية التركيز والتكامل الرأسي ستجعل هناك أقلية تسيطر على إنتاج المضامين والصور مما سيقلص فرص التنوع الحقيقي، كذلك فقد شكك ممثلو النموذج النقدي في إمكانية وجود المتلقي النشط القادر على الاختيار الواعي والعقلاني بين ما يقدمه من مضامين وبرامج وصور يغلب عليها الترفيه ، أو العنف، أو الجنس.

وكان ممثلو النموذج النقدي وكثير من الليبراليين قد انتقدوا الروح التجارية والسوقية التي سيطرت على منتجات الثقافة والإعلام، لكن من الواضح أن هذه المساهمات النظرية لم توقف تيار الثقافة الشعبية أو بالأحرى ثقافة الاستهلاك وعمليات التضليل المنظم والتسطيح الفكري، من هنا يخلص فريق من الباحثين إلى القول إن عولمة الإعلام تساهم في زيادة وانتشار ثقافة الاستهلاك والتسطيح الفكري على المستويين المحلي والعالمي.

في المقابل يرى فريق من الباحثين أن عولمة الإعلام تحمل إمكانيات ورهانات متعددة بشأن المستقبل، فمن الممكن في ظل انخفاض أسعار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التسليم بفرضية وجود متلق نشط، أو على الأقل متلق له دور في اختيار وسائل الاتصال والمعلومات، وانتقاء مايعرض له من منتجات ثقافية وإعلامية وترفيهية، لقد أظهرت بحوث عدة دور المتلقي في بناء وتفسير معاني الرسائل الإعلامية التي يتعرض لها، وخلص العديد من البحوث إلى أن التأثير الإعلامي هو عبارة عن عملية مقسمة بالتساوي بين منتج الرسائل والمتلقي، والذي يختار وسائل الاتصال ويتفاعل معها في إطار الثقافة التي ينتمي إليها[٦٣].

وهناك فريق ثالث من الباحثين يراهن على تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وانخفاض تكلفة امتلاكها واستخدامها بما يسمح بدعم حقوق الاتصال للجماعات الصغيرة وللأقليات داخل المجتمعات، من خلال إيجاد إعلام موازٍ أو مقاوم لإعلام الحكومات ولإعلام الشركات الإعلامية العملاقة متعددة الجنسية، ولاشك أن مثل هذا الرهان يرتبط أساساً بمدى تطور المجتمع المدني، والإقرار بوجوده ودوره كطرف فاعل في بنية النظام وتحديد مسار تطوره.

والمعضلة أن الجدل والنقاش يبدو نظريا في كثير من الأحيان حيث يستند إلى عدد محدود من الدراسات والبحوث الميدانية، والتي تفتقر إلى مدخل التحليل الثقافي المقارن أو الدراسات غير الثقافية بين أكثر من مجتمع، من هنا يخلص الباحث إلى القول بأهمية التعامل مع عولمة الإعلام وتوسيع الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام الجمهور من دون مواقف نهائية مسبقة، ومحاولة النظر إلى الموضوع كاحتمالات أو فرص خاصة بالرهان على مستقبل عولمة الإعلام، بالإضافة إلى إجراء مزيد من البحوث الميدانية التي ينبغي أن تقوم بها منظمات ذات طابع دولي كاليونسكو وذلك لتجنب تأثير الشركات الإعلامية العملاقة.

ثالثاً: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي

إن المناقشات السابقة لأبعاد ومكونات النظام الإعلامي العربي، والفاعلين فيه، وكذلك عولمة الإعلام وأبعادها وآلياتها المختلفة تسمح برصد عشرات من المتغيرات والعناصر الفرعية التي تتبادل التأثير فيما بينها، ويمكن أن تدخل في تحديد مستقبل النظام الإعلامي العربي في ظل عولمة الإعلام، لكن من الصعوبة القول إن هذه المتغيرات والعناصر قد استكملت مراحل تطورها أو اكتسبت الاستقرار الكافي الذي يمكننا من إدخالها ضمن الدراسات المستقبلية الكمية أو الكيفية،

فمن المؤكد أننا بصدد التعامل مع متغيرات غير مستقرة، تدخل ضمن عمليات متسارعة التغيير، نتيجة أن عولمة الإعلام تعد أحد أبعاد عملية أوسع هي العولمة التي تشمل الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، كذلك فإن عولمة الإعلام تعتمد على نتائج الثورة المتلاحقة في مجال الاتصالات، والتي كما يقول بيل جيتس بدأت لتوها وسوف تستغرق تطوراتها عقود عدة قادمة، وستدفعها إلى الأمام التطبيقات الجديدة، أي الأدوات الجديدة، التي ستلبي غالباً حاجات غير متنبأ بها حالياً [٦٤].

وبالإضافة إلى كثرة وتعدد متغيرات وعناصر التأثير وعدم تبلورها أو استقرارها فإن العقبة الثالثة لدراسة مستقبل النظام الإعلامي العربي في ظل العولمة تتمثل في غياب كثير من المقومات المطلوبة لتطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في البيئة البحثية العربية، أو أن ما أفضت إليه المحاولات السابقة لتطبيق هذه المناهج لم يكن ذا صلة يعتد بها بالتطورات اللاحقة لإعلان نتائجها[٦٥].

والواقع أن هذه العقبات وغيرها، مع ضيق حيز الدراسة والإمكانيات المحدودة للباحث الفرد، قد دفعتنا إلى اختيار مقاربة أو مدخل توجيه حل المشكلات المستقبلية – Problem oriented Approech وهو أحد المداخل الجديدة والجادة لمسح المشكلات المستقبلية، لكنه يتطلب مجموعة من الشروط أهمها توافر دراسات مستقبلية سابقة عن عولمة الإعلام، والنظام الإعلامي العربي، مع حصر للمشكلات المتوقعة، [٦٦] وبالنظر إلى عدم توافر هذه الشروط فإن الباحث سيقوم بإجراء رصد أولي ومناقشة استكشافية لأهم الإشكاليات التي تواجه الفاعلين في النظام الإعلامي العربي في ظل العولمة، وهذه المناقشة الأولية لإشكاليات مستقبلية هي نوع من التمرين في التنظير المستقبلي كما أطلق عليه سمير أمين، حيث يتصدى لعقبات عديدة لمستقبل لم تتبلور ملامحه بوضوح [٦٧] نظراً لأننا نمر بمرحلة انتقالية على المستويين المحلي والدولي [٦٨].

وثمة إشكاليات عديدة تواجه النظام الإعلامي العربي على جميع مستوياته. إلا أننا سنركز على هذه الإشكاليات بالنسبة للفاعلين الأساسيين في النظام الإعلامي العربي وهم: الدولة، ومنظمات وشركات القطاع الخاص، ومنظمات العمل العربي المشترك، وفاعليات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فاعل أو لاعب خامس جديد يتمثل في الشركات الإعلامية متعددة الجنسية.

والملاحظ أن أنماط تفاعل واستجابة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي تجاه عولمة الإعلام

اتسمت بالاختلاف والتباين نتيجة تناقض مصالح الفاعلين الخمسة، ومن ثم حدث نوع من الاضطراب حتى يمكننا القول إن الإشكاليات الرئيسية التي سنناقشها تشكل فيما بينها ملامح أزمة لم يخرج منها النظام حتى اللحظة الراهنة.

١- إشكالية تقلص دور الدول: تتعلق هذه الإشكالية بأنماط تفاعل واستجابة الدولة العربية بكل مؤسساتها، خاصة الإعلامية لعولمة الإعلام. فمن الثابت أن البعد التكنولوجي في عولمة الإعلام قد فرض ولايزال تحديات على الدولة الوطنية (القطرية) العربية حيث أسقط من الناحيتين النظرية والعملية احتكار الدولة العربية لمجال البث الإذاعي والتليفزيوني، ومن ثم أصبحت ملكية وإدارة الدولة للإذاعة والتليفزيون لا تؤمن بقاء هذا الاحتكار، أو تضمن استمرار القدرة على المراقبة أو المنع[٦٩].

في المقابل لا توفرثورة تكنولوجيا الاتصال والإعلام حتى الآن بدائل في مجال الصحافة والمطبوعات واسعة الانتشار ورخيصة تتجاوز سلطة الدولة وسيادتها على نحو ما تحقق من خلال البث الفضائي المباشر. وبالتالي من المرجح استمرار الدولة في القيام بدورالفاعل الرئيسي في مجال الصحافة والمطبوعات، مع ذلك تقلصت قدرتها التقليدية على مراقبة ومنع الصحافة والمطبوعات الواردة من الخارج، ويزداد تقلص سلطة الدولة على المراقبة والمنع بالنسبة لفئات وشرائح من الأفراد والجماهير القادرين مادياً وتعليمياً على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديث وشبكة الانترنت، وهو ما يعني من الناحية العملية نسبية سلطة الدول في مجال مراقبة ومنع الصحافة والمطبوعات، وتجريد هذه السلطة من عموميتها، وقدرتها الموحدة على ممارسة المنع والمصادرة والرقابة تجاه كل المواطنين.

هكذا تتقلص وتتفتت سلطة الدولة وقدراتها على ممارسة احتكار حق البث الإذاعي والتليفزيوني، والسيطرة من خلال المنع والمصادرة والمراقبة لوسائل الإعلام وما تقدمه من مضامين، ويقود هذا الوضع عملياً إلى حدوث تغيير أساسي في أدوار وأوزان الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، ومن المرجح أن يكون هذا التغيير في غير صالح الدولة الوطنية (القطرية) في الوطن العربي، فستحرم الدولة في كل الأحوال من مكانتها ودورها كفاعل رئيسي مهيمن على النظام الإعلامي العربي، وتفتح المجال أمام ظهور فاعلين جدد، أو زيادة أدوار وأوزان الفاعلين الآخرين في النظام الإعلامي العربي، ولا شك أن هذه التغييرات لا تعني زوال سلطة ودور الدولة

في المجال الإعلامي، لكنها قد تدعم من حق المواطنين في الاتصال، ومن حرية الاتصال والإعلام، وتدفق المعلومات والآراء، لكنها أيضاً ستطرح مجموعة من التحديات الخاصة بطبيعة أدوار وتوجهات الفاعلين أو اللاعبين الذين سيتقاسمون مع الدولة ما كانت تتمتع به من سلطات وصلاحيات، في الوقت نفسه ما هي حدود ومجالات السلطة الإعلامية للدولة، ومستقبل الوظائف السياسية، والاجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة عبر وسائل الإعلام وأهمها التنشئة السياسية لعناصر الأمة- الوطن؟ ثم أخيراً ما هي ملامح السياسة الإعلامية، ومن الذي يشارك في وضعها ومتابعة تنفيذها؟

٢- إشكالية تنامي الدور المباشر للشركات متعددة الجنسية

مع تقلص دور الدولة كفاعل رئيسي مهيمن في النظام الإعلامي العربي ستنشأ إشكالية داخل النظام مؤداها وجود فجوة أو أدوار يتنافس لشغلها فاعلون بينهم تناقضات في الأدوار، وتوازن القوى، والمصالح، كما يفتقرون لتقاليد الحوار والتراضي والعمل المشترك، فقد كانت الدول العربية في مرحلة ماقبل العولمة قادرة على الضبط أو التحكم في أدوار الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، وهم منظمات العمل الإعلامي العربي المشترك، ومنظمات القطاع الخاص وفاعليات المجتمع المدني. أما في مرحلة العولمة فإن قدرة الدولة على الضبط أو التحكم ستتقلص خاصة مع ظهور الشركات متعددة الجنسية كفاعل جديد، يتمتع بقدرات مالية وتكنولوجية وفنية هائلة، يستطيع من خلالها التأثير بقوة في تدفق المعلومات والآراء، وإنتاج وترويج المضامين الإعلامية والترفيهية، علاوة على مصادر التمويل والتسويق. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الإعلامية العملاقة خاصة شبكات التليفزيون كانت تعمل في داخل النظام الإعلامي العربي من خلال اتفاقيات مع بعض الدول العربية، وعلى سبيل المثال ترتبط شبكة .C.N.N مع دول عربية باتفاقيات لإعادة بث ما تقدمه الشبكة، كما أسست بعض الشركات متعددة الجنسية مع مجموعات اقتصادية مغربية قناة تليفزيونية تجارية تعتمد في الدرجة الأولى على الإعلانات، وعلى حصيلة الاشتراكات وتبث برامجها من مركزها في مدينة الدار البيضاء، وتستخدم اللغتين العربية والفرنسية [٧٠].

وفي المجال الصحفي تصدر بعض الصحف والمجلات الأجنبية التابعة لشركات صحفية عملاقة طبعات عربية، كما وقعت أخيراً صفقة بين أكبر مجموعتين صحفيتين في العالم العربي

وفرنسا هما : المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، ومجموعة لاغاردير، تقضي الصفقة بقيام الثانية بإصدار طبعات عربية من بعض إصداراتها.[٧١]

ومن المنتظر أن تتوسع الشركات متعددة الجنسية في إقامة مشروعات إعلامية مشتركة مع شركات من القطاع الخاص في الدول العربية وذلك وفق أسلوب العمل عبر وكلاء محليين. كذلك من المنتظر في ظل حدة التنافس بين شبكات التليفزيون العالمية على الإعلان، وانخفاض تكلفة البث الفضائي أن تطلق هذه الشركات قنوات تليفزيونية ناطقة باللغة العربية.

٣- إشكالية ضعف القطاع الخاص العربي

يتجلى ضعف الهياكل التمويلية والفنية للقنوات التليفزيونية الفضائية في مظاهر عدة، فهذه القنوات لا تنفق سوى ١,٥ مليار دولار، ولا تشارك سوى بثلاثة آلاف ساعة بث كل عام،[٧٢] الأمر الذي قد يدفع في المستقبل نحو ثلاثة احتمالات: الأول اختفاء عدد القنوات التليفزيونية والتي تصل إلى نحو ٥٠ محطة تليفزيونية منها ٢٢ فضائية مملوكة للدولة والقطاع الخاص، تعاني من ضيق السوق الإعلاني، والذي لا يزيد على ٣٥٠ مليون دولار سنوياً.[٧٣] والثاني اندماج بعض القنوات الفضائية التابعة للقطاع الخاص، وذلك حتى تستطيع البقاء والاستمرار. الثالث التوسع والتنافس بين هذه القنوات للدخول في شراكة مع الشركات متعددة الجنسية وفق أسلوب الوكيل المحلي.

وبغض النظر عن اتجاهات المستقبل فإن ما يهمنا هو التوقف عند تناقضات هذا الوضع، فالشراكة أو حتى التعاون مع الشركات متعددة الجنسية تثير إشكالية التبعية بتجلياتها المختلفة، خاصة الثقافية - الاجتماعية، لكن على مستوى ثان فإن من مصلحة الشركات والمنظمات الإعلامية التابعة للقطاع الخاص أن تسيطر على السوق الإعلامي العربي، أو على الحصة الأكبر منه على الأقل، ولا شك أن تحقيق هذا الهدف يستدعي تحسين المنتج الإعلامي وتطويره من ناحية، والمواجهة الإعلامية مع الشركات الإعلامية المتعددة الجنسية من ناحية أخرى. وهي عملية صعبة ومعقدة في ظل ضعف الإمكانيات المادية والفنية، فإلى أي مدى تستطيع الشركات الإعلامية العربية الخاصة إنجاز هذه العملية اعتماداً على إمكانية التجديد والابتكار في إطار خصوصية اللغة والثقافة العربية؟.

على أن العلاقة بين الشركات الإعلامية والشركات متعددة الجنسية - على تناقضاتها - يجب الا تخفي حقيقة مهمة برزت في النظام الإعلامي العربي في ظل العولمة، وتتمثل في نمو وتوسيع منظمات وشركات خاصة تعمل في قطاع الإعلام والاتصال والمعلوماتية، وقد برزت هذه المنظمات كفاعل مستقل عن سلطة الدولة،ومؤثر في النظام الإعلامي العربي والإقليمي العربي، وتكفي هنا الإشارة إلى دور الفضائيات العربية، والتي يملكها أفراد أو شركات خاصة، والتنامي الملحوظ والمتزايد في أنشطة الشركات والمنظمات التي تعمل في مجالات الهاتف والمعلومات.

٤- إشكالية جمود وضعف منظمات العمل العربي المشترك

ظهرت الشركات متعددة الجنسية كفاعل جديد في النظام الإعلامي العربي، كما تعاظم دور الشركات والمنظمات الخاصة كفاعل مؤثر داخل النظام الإعلامي العربي، بينما لم تحدث تغييرات مهمة على دور ومكانة منظمات العمل المشترك، خاصة في ظل تراجع مستويات التضامن والعمل العربي المشترك، وجل ما حدث أن منظمات العمل بدأت تعترف بالشركات الخاصة، وبدأت تدخلها في بعض أنشطتها ولجانها، كما حدث في اللجنة المشتركة لاستخدام القمر العربي للإعلام والثقافة والتنمية. لكن هذه الاستجابة لاتزال محدودة، خاصة في ظل قواعد ونظم العمل داخل الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها، فالجامعة العربية ومنظماتها هي بنص ميثاق الجامعة تعتمد أساساً على عضوية الدول، وقد عكست الجامعة العربية ومنظماتها تاريخياً رغبة وإرادة الدول العربية في التعاون والعمل المشترك، وعكست بدرجة أقل الرأي العام العربي تجاه بعض القضايا، لكن التناقض الذي يواجه منظمات العمل العربي المشترك في مجالات الإعلام والاتصال يتمثل في أن هذه المنظمات تعتمد أساساً على عضوية الدول، في عصر تراجعت فيه سلطة الدولة على ممارسة سلطات وصلاحيات إعلامية، من هنا لابد من تأمل وتحليل هذا التناقض والبحث في توسيع مجال عمل منظمات العمل العربي المشترك، بحيث تسمح بمشاركة أوسع ، وأكثر تأثيراً لشركات القطاع الخاص العربية، بما يتطلبه ذلك من تعديلات في الأطر والقواعد المنظمة لعمل المنظمات التابعة للجامعة العربية.

٥- إشكالية ضعف فاعليات المجتمع المدني

إذا انتقلنا للفاعل الخامس والأخير في النظام الإعلامي، اي فاعليات المجتمع المدني في الوطن العربي، فإننا نشير بداية إلى التطور الذي حدث في وجود وخطاب هذه الفاعليات، وارتباط هذا

التطور ببعض مظاهر العولمة وبالتحديد ما يعرف بعولة الديمقراطية وحقوق الإنسان، علاوة على بعض مظاهر التطور الديمقراطي في الأقطار العربية.

لقد أفضت هذه التطورات إلى نمو نسبي في دور فاعليات المجتمع المدني يختلف من بلد عربي إلى آخر بحسب خبرته ودرجة تطوره السياسي [٧٤]، لكن هذا النمو لايزال محدوداً في المجالات الإعلامية، نظراً لضعف الهياكل التمويلية لفاعليات المجتمع المدني الأمر الذي يقلل من قدرتها على ممارسة أدوار إعلامية مباشرة بما في ذلك الإعلام عن أنشطتها [٧٥]، ومع ذلك، فإن فاعليات المجتمع المدني لها أدوار متعددة في رفض أو قبول التحولات المتسارعة في النظام الإعلامي العربي نتيجة العولمة، خصوصا وأن نقابات الصحفيين واتحادات العاملين في الإذاعة والتليفزيون يمكن أن تلعب دوراً أكبر في الحوار والتفاوض حول واقع ومستقبل النظام الإعلامي العربي، والأطر والقواعد المنظمة للممارسات الإعلامية، وكفالة حقوق الاتصال، إضافة إلى كفالة حقوق وواجبات الإعلاميين والقائمين بالاتصال.

إن الإشكالية هنا تتمثل في عدم تبلور فاعليات المجتمع المدني ونموها بدرجة تجعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة على الصعيد الإعلامي، والاشتباك الفعال والمؤثر لوضع ضمانات لعدم هيمنة الشركات متعددة الجنسية والشركات الخاصة العربية، بمعنى العمل على ألا يستبدل المواطن العربي احتكار وهيمنة الدولة، وهيمنة الشركات، وسطوة الإعلان، كذلك وضع ضمانات لاحترام ثقافة المجتمع، والتوصل إلى اتفاق اجتماعي حول ما هي مصالح المجتمع التي يجب على كل الأطراف احترامها والعمل في إطارها، بما في ذلك الإعلاميون أنفسهم.

ولا شك أن تراجع سلطة الدولة، في ظل الضعف النسبي لفاعليات المجتع المدني، تجعل من مخاطر العولمة على حرية الإعلام، وعلى مصالح المجتمع وعاداته وتقاليده أمراً جديراً بالقلق، والدعوة للحوار.

خاتمة

انحصرت أهداف الدراسة في طرح ومناقشة مجموعة من الاحتمالات والإشكاليات الخاصة بوجود نظام إعلامي عربي، ومدى قدرة عناصر النظام والفاعلين فيه على التعامل مع عولمة الإعلام وما تطرحه من تحديات وفرص، وقد برهنت الدراسة على فرضية وجود نظام إعلامي عربي

يتوسط دائرة كل من الفعل (الحقل) السياسي والفعل (الحقل) الثقافي. ويتسم هذا النظام بتنامي قدراته المادية والمعنوية، وقد رصدت الدراسة السمات العامة لعناصر النظام الإعلامي، وأهم مظاهر الاختلاف والاتفاق بين مكوناته على صعيد السياسات الاتصالية، وملكية الدولة، وعدم التوازن في انتشار واستخدام تكنولوجيا الاتصال والتبعية، وتشابه المضامين، وسلبية أو ضعف المشاركة الإعلامية الواعية من قبل الجماهير العربية (المتلقون)، وخلصت الدراسة إلى أن مظاهر الاتفاق والتشابه تفوق بكثير مظاهرالاختلاف بين عناصر ومكونات النظام الإعلامي العربي، في هذا السياق رصدت الدراسة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، وركزت على إشكالية هيمنة الدولة كفاعل رئيس في النظام مقابل ضعف منظمات المجتمع المدني،وزيادة دور منظمات القطاع الخاص وبالتحديد شركات القطاع الخاص أو الأفراد الذين يملكون ويديرون الفضائيات العربية.

وناقشت الدراسة أهم مفاهيم العولمة كتمهيد ضروري لمناقشة مفهوم عولمة الإعلام والإشكاليات المرتبطة به، وأبرز تيارات الجدل والنقاش الدائر حول عولمة الإعلام كعملية لم تكتمل رغم عمق واتساع آثارها، وتنامي دور الإعلام كآلية في تسيير ودفع عملية العولمة بعامة. في هذا السياق اقترحت الدراسة مفهوماً لعولمة الإعلام، وتناولت بالتحليل أبعاد عولمة الإعلام والإشكاليات المتصلة به، وبخاصة تكامل وتداخل وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، وبروز أهمية الجوانب الاقتصادية، وتصاعد دور ومكانة الشركات متعدية أو متعددة الجنسية، خاصة الشركات الأمريكية، وتراجع دورالدولة في النظام الإعلامي الدولي نتيجة بروز وتنامي دور الشركات متعدية الجنسية التي أصبحت فاعلاً رئيسياً إلى جانب الدولة في تشكيل بيئة النظام الإعلامي الدولي والسيطرة عليه، كذلك فإن ما وفرته تكنولوجيا الاتصال في عصر العولمة من خيارات وبدائل إعلامية أمام الجمهور يثير إشكاليات خاصة بالعدالة والمساواة في استخدام شعوب العالم لوسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، علاوة على إشكاليات السيطرة الاجتماعية والثقافية أو مايسمى أحياناً بالغزو الثقافي، وكذلك إمكانية دعم الحقوق الاجتماعية والثقافية للجماعات الصغيرة.

إن مجمل التحولات التي ارتبطت بعولمة الإعلام تثير إشكاليات عديدة- بعضها لم يتبلور - تدور حول مدى قدرة الدولة على التحكم أو التأثير في التدفقات الإعلامية الوافدة إليها من الخارج، وكذلك إمكانية تحقيق العدل والمساواة في الاتصال بين المواطنين في ظل عالم تتسع فيه

الفوارق الاجتماعية، وتتعمق الاختلافات القومية والثقافية، وتتعملق فيه أيضاً الشركات متعدية الجنسية، وتتكامل رأسيا وأفقياً. وتنمو فيه سطوة الإعلان والمضامين الإعلامية والترفيهية السطحية، والتي تهدد القيم والعناصر الثقافية الخاصة بشعوب وقوميات لها خصوصيات ثقافية.

إن الإشكاليات السابقة تطرح على نطاق عالمي، وتمثل أحد أهم انشغالات الفكر الإنساني في اللحظة الراهنة، من هنا ضرورة مناقشتها والتفاعل معها من وجهة النظر العربية، في هذا السياق قدمت الدراسة مناقشة أولية، استكشافية ذات توجه مستقبلي، لانعكاسات عولمة الإعلام على النظام الإعلامي العربي، وبالتحديد أنماط تفاعل واستجابة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي تجاه إشكاليات عولمة الإعلام، ورصدت الدراسة أولاً وجود أزمة ومظاهر خلل في تعامل الفاعلين في النظام الإعلامي العربي مع عولمة الإعلام، واستمرار دور الدولة كفاعل رئيسي في النظام الإعلامي العربي بالنسبة للصحافة والمطبوعات مقابل تقلص هذا الدور فيما يتعلق بالبث الإذاعي والتليفزيوني الفضائي المباشر وتكنولوجيا المعلومات، ومثل هذا التحول قد يدعم من حرية الإعلام وحق المواطنين في الاتصال، لكنه يطرح إشكاليات بخصوص المساواة في ممارسة حقوق الاتصال، ومستقبل الوظائف التي تقوم بها الدولة باستخدام وسائل الإعلام. كذلك فإن تراجع دور الدولة قد يأتي لصالح تنامي دور الشركات الإعلامية متعددة الجنسية في المنطقة العربية التي قد تتجه لزيادة أنشطتها المباشرة أو عبر وكلاء محليين، وذلك لتحقيق أهداف قد لا تتفق مع الثقافة والهوية العربية، كما قد تتعارض مع مصالح شركات الإعلام العربية المملوكة للقطاع الخاص.

هكذا تتبلور إحدى أهم إشكاليات مستقبل الإعلام العربي في تراجع دور الدولة القطرية، وزيادة دور الشركات متعدية الجنسية في وقت تعاني فيه شركات الإعلام العربية المملوكة للقطاع الخاص من ضعف هيكلي، كما تعاني فيه مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات العمل العربي المشترك من ضعف مماثل، أي إن عولمة الإعلام تعني دخول الشركات متعدية الجنسية بقوة كفاعل في النظام الإعلامي العربي، أو بكلمات أخرى زيادة دورها ومكانتها داخل النظام على حساب بقية الفاعلين في النظام، ومثل هذه الوضعية قد تثير مخاوف وتحديات تتعلق بمدى استقلالية النظام الإعلامي العربي، وخصوصية الثقافة والهوية العربية، فضلاً عن مدى المساواة

في حقوق الاتصال بين المواطنين، وحرية وتنوع المضامين الإعلامية، بصياغة أخرى فإن الإشكالية هنا تطرح مخاطر أن يستبدل المواطن العربي سيطرة الدولة كفاعل رئيسي في النظام الإعلامي العربي بسيطرة الشركات متعدية الجنسية وهيمنة الإعلان والترفية، وبالتالي ضرورة البحث والعمل على وضع ضمانات تكفل مواجهة مخاطر وتحديات العولمة والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي تتيحها.

إن مسؤولية البحث والعمل تقع على الدولة القطرية أساساً ثم مؤسسات العمل العربي المشترك والشركات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، أي الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، وثمة حاجة موضوعية لأن يقوم كل طرف منهم بمراجعة دوره والتخلي طواعية عن بعض سلطاته أو امتيازاته، وتطوير أدواته لتتمشى مع تحديات عولمة الإعلام، وسيتطلب هذا التطوير بالضرورة مراجعة كثيرمن التشريعات والنظم المعمول بها في بعض الدول العربية ، وكذلك اتخاذ إجراءات وتدابير لدعم المضامين الإعلامية والترفيهية المنتجة في الدول العربية، علاوة على تطوير وتفعيل منظمات العمل العربي المشترك، وإدماج الشركات العربية الخاصة في الأطر والمنظمات التابعة للجامعة العربية، وأخيراً إعطاء أولوية لتشجيع ودعم منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالعمل الإعلامي على جميع مستوياته، وذلك لتطوير نوع من المشاركة والرقابة الشعبية في النظام الإعلامي العربي.

العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية

(رؤية أولية من منظور علم السياسة)

د. حسنين توفيق إبراهيم*

مقدمة

يعتبر مفهوم «العولمة» أحد المفاهيم الشائعة في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوقت الراهن. وكما هو الحال بالنسبة لبعض المفاهيم والمقولات الأخرى التي ظهرت في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي (السابق)، وانتهاء الحرب الباردة مثل مقولة «نهاية التاريخ» التي طرحها «فوكوياما» ومقولة «صدام الحضارات» التي طرحها «هانتنجتون»، فإن مفهوم «العولمة» يثير الكثيرمن الجدل والنقاش ابتداء من التعريف بالمفهوم مروراً بتحديد مظاهر العولمة وأبعادها وطبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، فضلاً عن رصد وتحليل تأثيراتها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية، القائمة والمحتملة، على الدول والمجتمعات وبخاصة في العالم الثالث، وطرح بعض الرؤى والأفكار بشأن كيفية التعامل مع الفرص التي تتيحها العولمة والقيود التي تفرضها، وانتهاء بإثارة

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

التساؤلات، وتقديم بعض السيناريوهات والأفكار الاستشرافية حول حدود العولمة وآفاقها المستقبلية.

ولا يتسع المجال للخوض في تفاصيل الجدل والنقاش حول العولمة(1). وكل ما تهدف إليه هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أبرز التأثيرات والقضايا والتساؤلات التي تطرحها ظاهرة العولمة، بمظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية، على بعض مفاهيم ومشكلات التطور السياسي بصفة عامة، وعلى واقع الدولة والمجتمع في العالم الثالث - من المنظور السياسي - بصفة خاصة.

وثمة أربع ملاحظات عامة يتعين أخذها بعين الاعتبار كإطار عام للتفكير في الموضوع:

أولاها: إن العديد من المظاهر الراهنة للعولمة ليست وليدة الثمانينيات والتسعينيات، بل لها جذورها وامتداداتها التي ترجع إلى فترات سابقة، فالتحولات الكبرى لا تحدث في الغالب فجأة، أو بلا مقدمات، حتى وإن بدت كذلك في الظاهر. ولكن بعض المستجدات التي حدثت خلال العقدين الأخيرين أضفت على ظاهرة العولمة مزيدا من الزخم وقوة الدفع. ومن هذه المستجدات الثورة التكنولوجية الهائلة، وبخاصة في مجالات الاتصال والمواصلات والمعلومات والإعلام، والتحولات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي (السابق)، وبقية بلدان أوروبا الشرقية، والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء دوره كقوة عظمى، مما سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتبوأ مركز القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ولو لبعض الوقت. فضلاً عن تزايد عدد الكيانات الفاعلة في النظام العالمي من غير الدول كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

وثانيتها: إن ظاهرة العولمة لا تتضمن ما سبق أن طالبت به بلدان العالم الثالث منذ فترة طويلة بضرورة إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ونظام إعلامي عالمي جديد يتحقق في إطارهما نوع من التكافؤ والتوازن في العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب. كما أن ظاهرة العولمة بمظاهرها الراهنة لا تتطابق مع التصورات المثالية لما يُعرف بـ «النظام العالمي الجديد»، والتي تم طرحها والترويج لها أثناء حرب الخليج الثانية وفي أعقابها مباشرة. فـ «العولمة»، وبغض النظر عن الجدل حول تعريفاتها تشير ببساطة إلى مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية التي تمتد تفاعلاتها وأبعادها وتأثيراتها لتشمل

مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، حيث لا توجد دولة في الوقت الراهن تستطيع أن تعزل نفسها عن مجريات وتيارات العولمة. وبهذا المعنى فإن العولمة تعتبر مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها وجود مجموعة من الظواهر والمستجدات ذات الطابع الإعلامي والمعلوماتي والاقتصادي والسياسي والثقافي العابرة لحدود الدول، والتي تؤدي إلى مزيد من الترابط والتداخل والتأثير والتأثر بين دول العالم ومناطق مختلفة. وهكذا فإن العولمة تعني ببساطة تراجع دور الحدود كحواجز بين الدول، حيث إن الظواهر المعولمة تتخذ من العالم مجالاً لها. وهكذا، فإن العولمة هي عملية تحول كبرى على الصعيد العالمي. ونظراً لذلك فإن لها إيجابياتها وسلبياتها، والنجاح الحقيقي لأية دولة أو مجموعة من الدول يتمثل في تعظيم الإيجابيات وتقليص السلبيات. وهذه مسألة وثيقة الارتباط بطبيعة قدرات الدول التي تؤهلها للتعامل مع ظواهر العولمة. وكذلك بطبيعة الاستراتيجيات التي تتبناها بهذا الخصوص سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

وثالثتها: إذا كانت العولمة تعبر عن مرحلة تاريخية في تطور العالم، فإن هذه المرحلة لا تزال في بداياتها، حيث إن العديد من الظواهر والتطورات المرتبطة بمرحلة العولمة لا تزال تتفاعل، وإن الكثير من نتائجها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، لم تتبلور بصورة واضحة بعد [٢]، وهو ما يتطلب ضرورة إثارة الأسئلة الصحيحة، وإخضاع الظواهر للدراسة المتعمقة والتحليل العلمي، مع التحوط من الوقوع في شرك التعميمات والأحكام المطلقة، أو التفكير بالأماني والتمنيات.

ورابعتها: إن ظواهر العولمة في الوقت الراهن ليست ملتبسة فحسب، ولكنها متداخلة إلى حد كبير، مما يجعل الفصل بينها أمراً صعباً. وهو ما يؤكد ضرورة دراستها من خلال نظرة تكاملية تجمع بين أفرع عدة للمعرفة العلمية. بل إن من المرجح أن عمليات التكامل المعرفي سوف تمثل أحد ملامح العولمة خلال السنوات القادمة. وإذا كانت هذه الدراسة تركز على الأبعاد والتأثيرات السياسية للعولمة، فإنها تؤكد وتشدد على أهمية النظر إليها في ضوء الأبعاد والتأثيرات الأخرى للعولمة. ونظراً لأن المجال لا يتسع للتفصيل في مثل هذه الأمور، فإنه سيتم الاكتفاء ببعض الإشارات في هذا السياق.

وتأسيساً على الملاحظات السابقة، فإن الدراسة ستتناول النقاط التالية:

أولاً: في مظاهر العولمة.

ثانياً: في المدخلات والأبعاد السياسية للعولمة.

ثالثاً: في التأثيرات السياسية للعولمة مع التركيز على بلدان العالم الثالث.

أولاً: في مظاهر العولمة

لقد سبقت الإشارة إلى أن العولمة تعكس مرحلة تاريخية من مراحل تحول العالم، وهي عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وبشيء من الإيجاز يمكن القول إن المظاهر الاقتصادية للعولمة تتمثل في: زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر حدود الدول، والزيادة الكبيرة في عدد الشركات متعددة الجنسية، واتساع نطاق أنشطتها مع اتجاهها نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات اكبر ، مما ادى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة[3]، فضلاً عن اتساع آفاق الثورة المالية العالمية ومايرتبط بها من زيادة في التدفقات المالية عبر الحدود، وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية. كما أن تنامي دور كل من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها وبخاصة في ظل اتفاقية الجات، وما طرأ عليها من تطورات خلال السنوات الأخيرة، كل ذلك وغيره يسهم في ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي[4].

أما على الصعيد الإعلامي، فإن ابرز مظاهر العولمة تتمثل في زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول، وهو تدفق تقف خلفه شركات وشبكات إعلامية عملاقة قادرة على الوصول بالبث إلى أية منطقة في العالم . ونظراً للدور الكبير الذي تقوم به شبكة (CNN) في هذا المجال، فقد ذكر الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في إحدى المناسبات بأن الـ(CNN) هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن. كما أن الثورة الهائلة التي تحققت في مجالات الاتصال والمعلومات تعتبر من المظاهر الرئيسية للعولمة، خصوصاً وأنها تلقي بتأثيراتها على العديد من المجالات الأخرى. وتكفي الإشارة هنا إلى الإمكانيات التي تتيحها شبكة «الانترنت» بشأن إجراء الاتصالات وتبادل المعلومات وإجراء الحوارات حول العالم.. إلخ. وهو ما حدا بالبعض إلى وصف المجتمع في الوقت الراهن بانه مجتمع المعلومات[5].

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي تتمثل مظاهر «العولمة» في تزايد انتشار بعض أنماط القيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية الغربية المرتبطة بالفن والملبس والمأكل والتسلية... إلخ على نطاق واسع. وقد أسهم التقدم الكبير في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات في نشر هذه الأنماط. وبغض النظر عن مدى قبول أو رفض هذه القيم من قبل الأفراد أو الجماعات في المجتمعات غير الغربية، إلا أن بعضها بدأ يأخذ طابعاً عالمياً يتجاوز حدود الدوائر الجغرافية والحضارية التي أفرزته.

وجدير بالذكر أن هناك مظاهر وأبعاداً أخرى للعولمة، تلقي بتأثيراتها السلبية على العديد من دول العالم، وهي تتمثل بصفة أساسية في القضايا والمشكلات والتحديات ذات الطابع العالمي، ومنها على سبيل المثال مشكلة المخدرات، والأمراض الفتاكة، والجريمة المنظمة، وتلوث البيئة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير المشروعة، وتصاعد نزعات التطرف والعنف، والإرهاب الدولي. ونظراً لتعقد هذه المشكلات من حيث مدخلاتها وأسبابها واتساع نطاقها من حيث جغرافيتها وتأثيراتها، فإنه لم يعد بمقدور أية دولة في العالم أو عدد محدود من الدول التصدي لها. ولذا فإن السبيل الرئيسي لتحقيق ذلك هو الاتجاه نحو مزيد من التنسيق سواء على الأصعدة الإقليمية، أو على الصعيد العالمي لمجابهة تلك المخاطر والتحديات.

وإذا كانت مظاهر العولمة المشار إليها سلفاً تعمل في اتجاه إعادة تشكيل النظام العالمي، فإن القوة الأساسية الدافعة لهذه العملية التاريخية إنما تتمثل في الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة التي تراكمت فاعلياتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتتمحور أبرز تطبيقات هذه الثورة في التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء والهندسة الوراثية والأجيال الجديدة من الحاسبات الآلية وغيرها. ونظراً لأن هذه الثورة تعتمد في حركيتها وديناميتها على ما ينتجه العقل البشري من معلومات وأفكار، فإن آفاقها تبدو رحبة ولا حدود لها[٦]. كما أن الدول الصناعية المتقدمة وما يرتبط بها من كيانات اقتصادية وإعلامية هي التي تتحكم في مفاتيح هذه الثورة ومساراتها، ومن ثم فهي الأكثر تأثيراً في مجريات عملية العولمة.

ثانياً: في المدخلات والأبعاد السياسية للعولمة

كما أن للعولمة أبعادها ومدخلاتها الاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية والثقافية والاجتماعية على نحو ما سبق ذكره، فإن لها أيضاً مدخلاتها وأبعادها السياسية، ويتمثل أبرزها فيما يلي:

١- انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد

من المعروف أن النظام الدولي القديم كان يستند إلى القطبية الثنائية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم المعسكر الراسمالي الغربي، والاتحاد السوفييتي (السابق) الذي كان يتزعم المعسكر الاشتراكي. وقد شكلت مناطق العالم الثالث، في ظل الحرب الباردة، ساحات للتنافس والمواجهة بين القطبين. ولكن التحولات التي شهدها الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ منتصف الثمانينيات، والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى، وانهيار الأحزاب الشيوعية في تلك الدول وقيامها بتبني التعددية السياسية، وأشكال من الديمقراطية الليبرالية، والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلي، واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربي والانخراط في الاقتصاد العالمي على الصعيد الخارجي، هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولي القديم،وأسهمت ضمن عوامل ومتغيرات أخرى في وضع الأساس لبروز نظام عالمي جديد. ورغم أن ملامح هذا النظام وقسماته لم تتضح بصورة كاملة بعد، إلا أنه يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هي القوة العظمى الوحيدة، أو القطب الواحد في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي، وبغض النظر عن الحجج التي يطرحها القائلون بغلبة طابع التعددية القطبية على هيكل أو بنية النظام الدولي، ومع التسليم بتعدد المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الداخلي، وكثرة الإخفاقات التي منيت بها في سياستها الخارجية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى هي القوة العظمى الوحيدة، ولو لفترة من الزمن ، وذلك نظراً لأن الدول الأخرى المرشحة للصعود إلى مرتبة القطب الدولي مثل اليابان والصين والمجموعة الأوروبية ينقصها في الوقت الراهن بعض مصادر القوة والتأثير التي تؤهلها لذلك. وفي ضوء ذلك وبشكل أكثر تحديداً يمكن القول إن النظام الدولي يتسم في هذه المرحلةمن تطوره بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى الاستراتيجي والعسكري. هذا وقد تعزز مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بالاستناد إلى دورها في حرب الخليج الثانية، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات على الصعيدين الإقليمي والدولي[٧].

وقد أفرز هذا التحول في هيكل النظام الدولي تطورات عدة من منظور عملية العولمة:

أولها: تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار

العولمة مرادفا للامركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها[٨].

وثانيها: حدوث موجة، ذات طابع عالمي، من التحول الديمقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر. ورغم أن بدايات هذه الموجة تعود إلى منتصف السبعينيات عندما حدث التحول في كل من البرتغال واليونان واسبانيا، إلا انها اتسعت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا واسيا ووسط أوروبا وشرقها. و«خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٤ تحول ستون دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية»[٩].

ونظراً لذلك يعتبر مفهوم «التحول الديمقراطي» أو عملية «الدمقرطة» « Democratization» من المفاهيم المركزية في التحليل السياسي المقارن في الوقت الراهن وهناك العشرات من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تتناول هذا الموضوع. وبغض النظر عن جوانب الضعف والقصور التي تعاني منها الديمقراطيات الجديدة، فالمؤكد أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت تجد رواجاً في العديد من مناطق العالم، مما حدا بالبعض للحديث عن «عولمة الديمقراطية» ووصف العصر الراهن بأنه «عصر الديمقراطية»[١٠].

وثالثها: إنه رغم تعدد العوامل والمتغيرات التي تفسر موجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، فإن بعض العناصر المرتبطة بعملية العولمة قد أسهمت في ذلك. فثورة المعلومات والاتصالات خلقت واقعاً جديداً لم يعد في ظله بمقدور اي نظام سياسي، مهما كانت درجة تسلطيته، ان يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي. ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة خلقت مايمكن تسميته بأثر العدوى في التحول نحو الديمقراطية. وثمة عامل آخر أسهم في انتشار الديمقراطية والاقتصاد الحر على نطاق واسع، وهو يتمثل في زيادة اهتمام القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية، ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بهذا الأمر.

وبغض النظر عما يشوب ممارسات بعض هذه القوى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من انتهازية سياسية وازدواجية في المعايير فيما يتعلق بتعاملها مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض الحالات (السياسية الأمريكية تجاه كل من إسرائيل والصين)، فالمؤكد أن هذه القضية أصبحت مطروحة على أجندة السياسات الخارجية لتلك الدول. كما أن مؤسسات التمويل

الدولية تشترط في العادة قيام الدول بتحرير الاقتصاد، والسير في إجراءات التخصيصية، والانفتاح السياسي، وتحسين سجل حقوق الإنسان حتى يمكنها الحصول على قروض وتسهيلات أخرى تتعلق بجدولة الديون وخلافه. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك[١١].

٢- تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها

لقد سبقت الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت تزايداً ملحوظاً في حدة المشكلات العابرة للحدود مثل مشكلات المخدرات، وجرائم غسيل الأموال والهجرة غير المشروعة، والتطرف، والعنف، والإرهاب الدولي، وتلوث البيئة، والأمراض الفتاكة.. إلخ. ونظراً لأن هناك عصابات إجرامية ومافيات منظمة تقف خلف معظم هذه المشكلات والجرائم، وتعتمد على الاستخدام المكثف لبعض منجزات التكنولوجيا الحديثة في أنشطتها وعملياتها، نظراً لذلك فقد شكلت تلك العصابات تهديداً للحكومات في بعض الدول، كما أنها تعمد إلى تخريب أجهزة الدولة وإفسادها، ناهيك عما تضخه في النظام المالي العالمي من أموال سوداء تقدر بمليارات الدولارات[١٢].

ومن هذا المنطلق فإن مسألة تدعيم التعاون والتنسيق بين الدول على الصعيد العالمي أصبحت مطروحة بشدة من أجل التصدي لتلك المشكلات والمخاطر التي تهدد المجتمع العالمي وهذا الأمر يثير العديد من القضايا المرتبطة بالأطر والهياكل التنظيمية الملائمة لتفعيل هذا التعاون، وحدود قدرة الدول على تكييف بعض سياساتها معه... إلخ.

٣- تفاقم مشكلات العالم الثالث وبخاصة في القارة الأفريقية

وتتمثل هذه المشكلات في الحروب الداخلية التي تعاني منها بعض الدول، والتي أدت إلى تفكك كيان الدولة في بعض الحالات، ووضع دول أخرى على طريق التفكك والانهيار، وهناك أيضاً النزاعات والصراعات المسلحة بين بعض الدول. وقد ترتب على الصراعات والحروب الداخلية والإقليمية تزايد حدة مشكلة اللاجئين. وبالإضافة إلى ماسبق فإن هناك بعض المشكلات الأخرى الحادة والمتزامنة مثل: الأزمة الاقتصادية، وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية في في دول عديدة، وتدني أوضاع التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية،والانفجار الديموجرافي... إلخ[١٣].

ومع تفاقم المشكلات الداخلية في بعض مناطق العالم الثالث، فالملاحظ أن الهوة بين دول

الشمال ودول الجنوب تتجه نحو الاتساع، وهو ما يشير إلى تزايد احتمالات إفقار وتهميش العديد من دول الجنوب إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه. وعلى الرغم أن أسباب الحروب والصراعات الداخلية والإقليمية التي يعرفها العالم الثالث ترتبط في أغلب الحالات بعوامل ومتغيرات بنيوية داخلية وإقليمية مثل عدم الاندماج الوطني، والأزمة التوزيعية، وتدهور شرعية النظم الحاكمة وتعدد مصادر الصراعات الإقليمية، على الرغم من ذلك فإن تدفقات التجارة الدولية للسلاح على العالم الثالث تعتبر من الأسباب الرئيسية في استمرارية بعض هذه الصراعات وزيادة درجة حدتها. ومن المعروف أن بعض الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العصب الرئيسي في تلك التجارة[14].

وعلى الرغم من أن أغلب مشكلات العالم الثالث تعتبر محصورة جغرافياً في مناطق، إلا أن التأثيرات القائمة والمحتملة لبعض هذه المشكلات تتجاوز حدود العالم الثالث، وبخاصة فيما يتعلق بمشكلات اللاجئين وتلوث البيئة والعنف والإرهاب الدولي، وفي هذا الإطار فإن دول الشمال لن تستطيع أن تعزل نفسها عن هذه المشكلات. وهو ما يؤكد حقيقة الترابط العالمي في الوقت الراهن.

٤- تنامي دور المجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية غير الحكومية)

لقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في دور ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية، وهي عبارة عن هيئات أو اتحادات دولية مستقلة عن الحكومات، وعادة ما يكون لها فروع وأعضاء في العديد من دول العالم، وتركز اهتماماتها وأنشطتها على قضايا مهنية أو قضايا أخرى ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتحقيق السلام، ومراقبة الانتخابات، ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث... إلخ[15]. وتعتبر منظمات وجماعات حقوق الإنسان، والتي تأتي في مقدمتها منظمة العفو الدولية، تعتبر ذات نشاط ملموس في هذا المجال، مما أسهم في عولمة قضية حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار فإن التقارير التي تصدرها منظمة العفو الدولية بشأن حالة حقوق الإنسان في دول العالم، حتى وإن رفضتها أو استهجنتها بعض الدول، فإنها تكشف عن تقاليد عالية أرستها المنظمة في مجال البحث والتحري والقيام بالزيارات الميدانية وإعداد التقارير. كما تكشف من ناحية أخرى عن مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في بعض دول العالم، وهو ما يسهم في خلق ضغوط دولية لتحسين سجل حقوق الإنسان في تلك الدول[16].

٥- اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة

على الرغم من كثرة السلبيات وأوجه القصور التي تعاني منها الأمم المتحدة، إلا أن أنشطة المنظمة ومجالات عملها تمددت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. ولم تعد تركز على عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين بالمعنى الضيق، بل تزايد اهتمامها بقضايا أخرى مثل التنمية والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وحماية البيئة والسكان ومكافحة الجريمة والمخدرات.. إلخ. ورغم أن إنجاز الأمم المتحدة في عديد من هذه المجالات يعتبر محدوداً، إلا أن تزايد اهتمامها بها يمثل أحد ملامح عملية العولمة [١٧].

ثالثاً: في التأثيرات السياسية للعولمة مع التركيز على دول العالم الثالث

لا شك في أن مرحلة العولمة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن لها تأثيراتها وانعكاساتها، القائمة والمحتملة، على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية. والهدف من هذا الجزء هو رصد وتحليل بعض التأثيرات السياسية للعولمة، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة التداخل والترابط بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي، وذلك على النحو التالي:

١- العولمة وسيادة الدولة

إن بعض المفاهيم الرئيسية في علم السياسة تخضع حالياً للمراجعة وإعادة التعريف في ضوء التطورات والتحولات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال: السيادة، وقوة الدولة، والأمن ... إلخ.

وبخصوص تأثير العولمة على سيادة الدولة يمكن القول إن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا. وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج، فإن هذه القدرة سوف تتراجع إلى حد كبير وقد تنعدم في المستقبل، خاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل

التجاري والمعاملات المالية يحد من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثيره بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية[18].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية، خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات، وبخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة أفريقية مجتمعة، وهوما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول.

وهكذا، فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي بدأت تتغير في ظل تحولات عملية العولمة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. فهذه التحولات تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية، كما أن قدرات الدول على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها تتآكل وبصورة متسارعة من ناحية أخرى. وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية في ظل هذه التحولات[19].

وجدير بالذكر، أن دول العالم الثالث تعتبر في معظمها هي الأكثر تأثراً بهذه التحولات، وذلك نظراً لاعتبارات عدة منها : ضعف وهشاشة أجهزة الدولة، وعدم رسوخ مؤسساتها في عديد من الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص أو تآكل قدرات الدولة على التصدي لها، ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من الدول، وضعف إمكانات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها.

ولكن على الرغم من القيود التي تفرضها عملية العولمة على الدولة القومية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي ، إلا أنه لا يوجد مايدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات[20]، وبخاصة في بلدان العالم الثالث على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد. ولكن من المؤكد أن تغييراً قد حدث - ويحدث - في طبيعة دورالدولة وأساليب ممارستها لهذا الدور.

٢- العولمة وإعادة تعريف عناصر قوة الدولة

حتى عهد قريب كانت عملية تقدير أو حساب قوة الدولة تقوم على عناصر عديدة، مادية ومعنوية، مثل: المساحة وعدد السكان وخصائصهم وحجم الموارد الطبيعية وحجم القوات المسلحة ودرجة تسليحها والإجماع الوطني.. إلخ. ولكن مع التطورات الحادة والمتسارعة المرتبطة بعملية العولمة أصبح امتلاك الدولة للمعلومات وقدرتها على الوصول إليها واستخدامها بكفاءة وفي الوقت المناسب يمثل عنصراً مهماً من عناصر قوتها، بل إن بعض العناصر المادية الأخرى للقوة يتناقص تأثيرها إذا لم يتم توظيفها وربطها بقواعد ونظم معلوماتية حديثة. ونظراً للأهمية البالغة التي تمثلها المعلومات كمصدر لقوة الدولة، فالمتوقع أن يزداد التنافس والصراع بين بعض الدول في هذا المجال ويكون هناك نوع من «حروب الشبكات» إذا جاز التعبير[٢١].

وفي هذا الإطار، يمكن التركيز على عناصر عدة: أولها: إن توافر المعلومات وامتلاك القدرة على تحديثها وتدقيقها أولاً بأول، فضلاً عن تحليلها وقراءة دلالاتها، يعتبر عنصراً أساسياً لدعم عملية صنع القرارات والسياسات، مما يمكن الأجهزة المعنية من اختيار البدائل الأنسب، وصياغة سياسة داخلية وخارجية أكثر عقلانية ورشادة.

وثانيها: إن قدرة الدولة على التعامل بفاعلية وكفاءة مع الأزمات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يكتنفها من ضغوط مكثفة وتهديدات للمصالح الحيوية للدولة، وضيق في الوقت المتاح لاتخاذ القرار، تتوقف في جانب مهم منها على مدى تطور وكفاءة نظم وأجهزة معلوماتها. وفي هذا الإطار، فإن أساليب إدارة الحروب والأزمات تتخذ أبعاداً جديدة في ظل ثورة المعلومات.

وثالثها: إن نظم المعلومات الحديثة تشكل حلقات وصل بين مختلف عناصر قوة الدولة الأخرى، وهو مايسمح لهذه العناصر بالعمل بصورة متناغمة ومتكاملة مما يزيد من تأثيرها التراكمي، ويعزز في نهاية المطاف من قوة الدولة.

ورابعها: انه على الرغم من الأهمية البالغة التي تمثلها المعلومات، كأحد عناصرقوة الدولة، إلا أن الثورة الهائلة في التكنولوجيا المعلوماتية توفر الكثير من الإمكانات والأساليب التي يمكن من خلالها إلحاق الضرر بالدولة، والتأثير سلبا على قوتها، وربما إصابتها بالشلل. وفي هذا الإطار يتحدث المتخصصون في نظم المعلومات عن مخاطر فيروسات الكمبيوتر وقنابل المعلوماتية وعميات

القرصنة والاختراق التي تستهدف شبكات المعلومات. وكثيراً ما أشارت الصحف ووكالات الأنباء إلى وقائع تمكن بعض الأشخاص من اختراق شبكات المعلومات في بعض الدول المتقدمة والاطلاع على معلومات حيوية وسرية تتعلق ببعض مجالات أمنها القومي. وهذا يدل على أن هناك مشكلات حقيقية فيما يتعلق بتأمين نظم وشبكات المعلومات ضد مخاطر ما يسمى بـ «الإرهاب المعلوماتي».

٣- العولمة وإعادة تعريف مفهوم الأمن

لقد ظل مفهوم الأمن لفترة طويلة مرادفاً لمعنى حماية إقليم الدولة ومصالحها ضد التهديدات الخارجية، وبذلك كان ينظر إلى الأمن القومي للدولة على أنه مرادف للأمن العسكري، وأن مسؤولية تحقيقه تقع على عاتق القوات المسلحة وأجهزة الأمن. ولكن التحولات الكبرى التي تجري في العالم منذ حوالي عقدين من الزمان، والتي تسارعت وتيرتها خلال التسعينيات دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وإعادة تعريفه، حيث أدخلت عناصر جديدة على معناه وأبعاده وحدوده[٣٢].

وفي هذا الإطار برز التأكيد على الطبيعة المجتمعية لمفهوم الأمن، باعتباره يشير إلى ظاهرة مجتمعية لها أبعادها وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية. وفي هذا السياق، فإن الأمن العسكري أصبح يمثل أحد جوانب الأمن بمعناه الشامل. كما أن مسؤولية تحقيق الأمن لم تعد تقع على عاتق القوات المسلحة وقوات الأمن فحسب، بل أصبحت مسؤولية مشتركة تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في الدولة.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن مفهوم الأمن بمعناه الحديث أصبح وثيق الارتباط بكثافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ماهو داخلي وما هو خارجي فمصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع لم تعد تنبع من الداخل أو من البيئة الإقليمية فحسب، بل أصبحت تأتي كذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود، وبخاصة مشكلات المخدرات، وجرائم غسيل الأموال، والهجرة غير المشروعة، والإرهاب الدولي... إلخ. وهكذا، فإن أمن واستقرار العديد من الدول والمجتمعات أصبح يتأثر إيجاباً وسلباً ببعض الظواهر والتطورات التي تجري خارج حدودها، وربما في مناطق تبعد عنها كثيراً من الناحية الجغرافية. ونظراً لأنه لا يمكن التصدي للمشكلات سالفة الذكر إلا في إطار ترتيبات جماعية، فقد تزايد الاهتمام بمفهوم الأمن الجماعي، بل إن هناك من يتحدث عن نهاية الأمن الوطني[٣٣].

وثمة بعد آخر للأمن يتم التركيز عليه في عصر العولمة، وهو افول زمن الأمن الرخيص، حيث إن عملية صيانة أمن الدول والمجتمعات أصبحت مكلفة جداً من الناحية المادية. وفي حالات كثيرة أصبحت تمثل إرهاقاً لميزانيات الدول، وذلك نظراً لاعتبارات عدة منها أن الثورة التكنولوجية الهائلة قد أتاحت لعصابات الجريمة الكثير من الإمكانيات والتسهيلات التي توظفها في ممارسة أنشطتها الإجرامية. ومع اتساع نطاق الجريمة المعقدة تكنولوجيا أصبح لزاماً على الدول أن تقوم بتحديث أجهزتها الأمنية بصفة مستمرة، وهذه عملية تتطلب الكثير من الأموال. ومن ناحية أخرى فإن تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من مناطق العالم الثالث وبلدان وسط وشرق أوروبا بسبب كثرة الصراعات الداخلية والحروب الإقليمية، يسهم في رواج التجارة الدولية للسلاح. ومن المعروف أن نظم التسليح الحديثة التي تنتجها دول وشركات عملاقة تعتبر مكلفة إلى حد كبير، خصوصاً وأنها تتقادم بسرعة بسبب التقدم الهائل في تكنولوجيا صناعة السلاح.

٤- العولمة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

لا شك في أن ظاهرة العولمة، بأبعادها المختلفة المشار إليها سلفا، لها تأثيراتها القائمة والمحتملة على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وبخاصة في العالم الثالث. ومن المعروف أن ضعف وهشاشة تنظيمات مايعرف بالمجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات... إلخ، في العديد من دول العالم الثالث، وافتقارها إلى الاستقلالية الحقيقية، بسبب سعي الدول للسيطرة على هذه التنظيمات أو لتقليص استقلاليتها بالاستناد الى إجراءات سياسية وقانونية وإدارية وامنية، إنما يعتبرإحدى أهم مشكلات التطورالسياسي والديمقراطي في العالم الثالث [٢٤].

وثمة اتجاه عام يرى أن بعض متغيرات عملية العولمة سوف يؤدي إلى تقوية المجتمع المدني وإعادة صياغة علاقته بالدولة في العديد من أقطار العالم الثالث، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

أ- عولمة قضية حقوق الإنسان. وهي وثيقة الارتباط بتطور مفهوم المجتمع المدني. وهذا ليس معناه أن النظم الحاكمة لم تعد قادرة على انتهاك حقوق الإنسان، حيث إن هذه القدرة موجودة وعلى نطاق واسع في حالات عديدة، ولكن يعني أن قدرة النظم على إخفاء ممارساتها بهذا الخصوص تتقلص باستمرار، مما يعرضها لضغوط، وربما لعقوبات دولية للإقلاع عن هذه

الانتهاكات وتحسين سجل حقوق الإنسان. ورغم أن مثل هذه الأمور تمارس من قبل بعض القوى الكبرى بانتقائية تقوم على نوع من الانتهازية السياسية والازدواجية في المعايير، إلا أن قضية حقوق الإنسان أصبحت مطروحة على الأجندة العالمية.

ب- تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمجتمع المدني. ففي ظل ثورة المعلومات والاتصالات المرتبطة بعملية العولمة تتضاءل قدرات الدول في السيطرة على المعلومات والأفكار التي تتدفق عبر حدودها، مما يوفر للمجتمع المدني مصادر للمعلومات غير خاضعة لسيطرة الدولة، وهو مايسهم في تقليص فاعلية بعض آليات الدولة للسيطرة على المجتمع المدني والتحكم فيه.

جـ- إن تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية، أو ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي يسهم، بدرجات متفاوتة، في تدعيم بنية المجتمع المدني في بعض بلدان العالم الثالث. كما أن تزايد اهتمام بعض المنظمات الدولية الحكومية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بإحياء المجتمع المدني في دول الجنوب، وقيام بعض الدول الكبرى والمؤسسات الدولية بتخصيص جزء من القروض والمعونات التي تقدمها إلى بعض دول العالم الثالث، تخصيصه لتنظيمات المجتمع المدني في تلك الدول، كل ذلك وغيره يسهم في تنشيط تلك التنظيمات في مواجهة النزعات التسلطية للحكومات.

د- إن الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات تتيح لبعض القوى والجماعات المعارضة لنظم الحكم في بعض دول العالم الثالث بعض الأساليب والأدوات الحديثة التي يمكن أن تستخدمها في ممارسة أنشطتها ضد هذه النظم. وفي هذا السياق، فإن استخدام الكاسيت في تعبئة الشعب الايراني ضد نظام الشاه إبان الثورة الايرانية يعتبر أسلوبا قديما جداً في زمن الفاكس والقنوات الفضائية والانترنت[٢٥].

ولا شك في أن عملية التحول الديمقراطي، التي يعيشها العديد من دول العالم الثالث منذ أواخر السبعينيات، إنما تصب في اتجاه إحياء المجتمع المدني وإعادة صياغة علاقته بجهاز الدولة في تلك الأقطار، وذلك في سياق تطورسياسي واجتماعي معقد، يتداخل فيه العديد من المتغيرات الإيجابية والسلبية المرتبطة بتأثيرات العولمة وتداعياتها. فإذا كانت هناك عوامل تعمل على تقوية المجتمع المدني، والحد من قدرة الدولة في السيطرة عليه، فإن هناك عوامل أخرى يمكن أن تعمل في الاتجاه المعاكس. فالدول يمكن أن توظف بعض إنجازات التكنولوجيا الحديثة في دعم قدرات أجهزتها على ممارسة القمع المادي والمعنوي، كما أن عمليات العولمة الاقتصادية سوف تؤدي في

الغالب إلى زيادة اتساع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وبخاصة الدول الأكثر فقراً. وهو ما يعني استمرار تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، مما يضع عقبات حقيقية أمام إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي ونمو المجتمع المدني. أضف إلى ذلك أنه في الوقت الذي يتسع فيه نطاق ظاهرة العولمة، فإنه يتزامن معها تنامي مظاهر التفكك الداخلي في بعض دول العالم الثالث، وتصاعد الانتماءات والنزعات الأولية، القبلية والعرقية والطائفية، في دول أخرى، وكل ذلك يعيق إمكانية نمو المجتمع المدني وتطوره في هذه الدول.

٥- العولمة وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب

إن القول بوجود فجوة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وعلمية بين الشمال والجنوب ليس بالأمر الجديد، بل إن هذه الفجوة ازدادت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية. وأحد الأسئلة المهمة المطروحة في الوقت الراهن بشأن عملية العولمة، يدور حول طبيعة تأثير هذه العملية على واقع الفجوة بين الشمال والجنوب، وهل ستؤدي إلى زيادتها أم إلى تقليصها؟

ورغم أن هناك من يرى أن العولمة تقدم المزيد من الفرص والإمكانيات التي يمكن أن تسهم في حل العديد من المشكلات المزمنة، التي يعاني منها العالم الثالث، إلا أن هناك اتجاهاً غالباً يقول بعكس ذلك ويؤكد أن العولمة بوضعيتها الراهنة، سوف تسهم في استمرار تفاقم أزمات ومشكلات العديد من دول العالم الثالث من ناحية، وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب من ناحية أخرى، وذلك باستثناء بعض دول العالم الثالث، وبخاصة في القارة الآسيوية، التي تمكنت من تحقيق قفزات تنموية كبيرة خلال السنوات الماضية، مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات العولمة، والتعامل مع تحدياتها.

ويسوق أنصار هذا الرأي حججاً عدة للتدليل على حجيته وسلامته. أولاها: إن الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والشركات العالمية العملاقة العابرة للحدود، هي التي تتحكم في مسارات عملية العولمة، وبالتالي فهي الأكثر قدرة على جني ثمارها وحصد إيجابياتها. وجدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسية تعتبر في معظمها وثيقة الارتباط بسياسات ومصالح الدول الرأسمالية الكبرى، سواء من حيث طبيعة ملكيتها أو مجالات أنشطتها أو دورها في النظام المالي والاقتصادي والإعلامي العالمي. ولذا فإنه كثيراً ما تتدخل حكومات هذه

الدول لدعم ومساندة مصالح الشركات. بل إن هناك من يرى أن رؤساء الدول والحكومات يقومون بدور مندوبي المبيعات لتلك الشركات[٣٦]. وقد يكون هذا التقدير مبالغاً فيه إلا أنه يتضمن قدراً من الحقيقة. والقول إن الدول الصناعية المتقدمة هي الرابحة من عملية العولمة، لا يعني بحال من الأحوال أن مصالح هذه الدول متطابقة على طول الخط. بل إن هناك خلافات وتناقضات تبرز فيما بينها من آن لآخر، وبخاصة في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على حلفائها الغربيين بشأن تأييد ومسايرة سياستها الخارجية المتعلقة بفرض العقوبات على دول أخرى مثل إيران وليبيا وكوبا، بل إنها تضع قوانين أمريكية مثل قانون «بورتون- هيلمز» وقانون «دماتو»وتسعى لتطبيقها على الشركات غير الأمريكية ، وهو ما خلق توتراً بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص. ومن ناحية أخرى فإن هناك تنافساً اقتصادياً بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما يلقي بتأثيراته على اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي[٣٧].

ولكن وجود مثل هذه الخلافات والتناقضات بين الدول الصناعية الكبرى لا يغير من حقيقة أن هذه الدول هي الأكثر قدرة على الاستفادة من عملية العولمة بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، وذلك بسبب رسوخ هياكلها ومؤسساتها من ناحية، وزيادة قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة واستيعابها وتوظيفها من ناحيــة ثانية، وقــوة اقتصاداتها رغم مايعتريها أحياناً من مشكلات من ناحية ثالثة، ووجود آليات وهياكل مؤسسية للتنسيق والتشاور فيما بينها من ناحية رابعة. وهو ما يجعل علاقاتها تراوح في الغالب بين الاعتماد المتبادل والمنافسة دون أن تصل إلى حد تهديد النظام الاقتصادي الرأسمالي ذاته [٣٨].

وثانيتها: إنه باستثناء دول العالم الثالث، التي تمكنت من كسر حلقة التخلف وتحقيق التنمية (مثل النمور الآسيوية) وتلك التي تسير بخطوات جادة على هذا الطريق، فإن أغلب دول العالم الثالث الأخرى تواجه في الوقت الراهن العديد من المشكلات الحادة والمتزامنة التي تكاد أن تعصف بهياكل الدول والمجتمعات في حالات عدة، وهو ما يجعلها أكثر انكشافاً إزاء الآثار السلبية للعولمة، خاصة وأن ضعف هياكلها الإدارية والمؤسسية وتخلف سياساتها التعليمية والتكنولوجية والتدريبية لايجعلها مؤهلة للتعامل مع متطلبات العولمة وتحدياتها. كما أن قدرة هذه

الدول على توفير بعض الحماية لاقتصاداتها تتقلص تدريجياً في ظل التطورات التي لحقت باتفاقية الجات خلال السنوات الأخيرة، وتسارع عمليات عولمة الاقتصاد والمال.

وثالثتها: إن الدول الصناعية الغربية، وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجياتها للتكيف مع عصر العولمة. وتكفي الإشارة في هذا المقام إلى التطورات المتسارعة التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة، وهناك كذلك مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس «النافتا» التي تضم إلى جانبها كلا من كندا والمكسيك، كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة «الآسيان». وإذا كان الاتجاه نحو تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات، فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها، خاصة وأن كثرة الصراعات والنزاعات، المسلحة وغير المسلحة، فيما بين العديد من هذه الدول، تترك آثارها السلبية على عمل أجهزة ومؤسسات التكامل الإقليمي، وغالباً ما تصيبها بالشلل، فتصبح هذه المؤسسات ساحات للخلافات والصراعات بين الدول الأعضاء، ولعل ضعف حصيلة خبرات التكامل والعمل المشترك في إطار كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز تعتبر خير دليل على ذلك.

ورابعتها: إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة. ولذا، يلاحظ أن الأمم المتحدة تبدو فعالة ونشطة عندما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، ويتم استبعادها أو تهميش دورها في القضايا التي لا ترغب الولايات المتحدة أن يكون لها فيها دور. والمؤكد أن قضية حدود استقلالية دور الأمم المتحدة عن السياسة الأمريكية الرامية إلى توظيف الشرعية الدولية لحسابها كانت أحد محكات الخلاف بين بطرس غالي - الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية - والتي انتهت بعدم التجديد له لفترة ثانية[٢٩]. كما أن البنك وصندوق النقد الدوليين يستخدمان نفوذهما وتأثيرهما لدفع الدول أو بالأحرى الضغط عليها لتبني سياسات اقتصاد السوق التي تتضمن، إلى جانب أشياء أخرى،

تحرير التجارة وتشجيع القطاع الخاص، وتنفيذ برامج للتخصيصية، أي الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وهذه السياسة تمثل في العديد من جوانبها مصالح مباشرة وغير مباشرة لاقتصادات الدول الرأسمالية الكبرى.

وخامستها: إن مشكلة المديونية الخارجية التي يعاني منها العديد من دول العالم الثالث وبخاصة في أفريقيا تعتبر إحدى التحديات الرئيسية المرتبطة بقضية التنمية في الجنوب، حيث إن تسديد فوائد الديون وأقساطها يستنزف جزءاً مهماً من الدخل القومي لكثير من الدول المدينة، بل إن هناك دولاً تقترض لتسديد فوائد وأقساط ديون سابقة، مما يجعلها تدور في حلقة مفرغة. وتلقي هذه المشكلة بتأثيراتها السلبية على جهود التنمية في العالم الثالث. ونظراً لأن الجهود التي بذلت حتى الآن لحل تلك المشكلة لن تسفر عن نتائج ملموسة، فقد أصبح من المؤكد ان مثل هذا الحل لا يكون إلا في إطار مبادرة دولية كبرى تقوم على استراتيجية متكاملة من الإجراءات والالتزامات المرتبطة بتصفية المشكلة وفق ترتيبات زمنية تراعي ظروف الدول المدينة.

وإذا كانت عملية العولمة ستؤدي في الغالب إلى توسيع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، فإن هناك ثلاث ملاحظات يتعين الإشارة إليها في هذا المقام: أولى هذه الملاحظات، أن التأثيرات السلبية، القائمة والمحتملة، للعولمة لا تقتصر على أغلب دول العالم الثالث فقط، بل هي تشمل وستشمل خلال الأجلين القصير والمتوسط العديد من دول أوروبا الشرقية التي تعيش مرحلة انتقالية من التحول الصعب، تواجه خلالها جملة من المشكلات والتحديات التي تلقي بتأثيراتها على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول. فإلى جانب المشكلات الاقتصادية هناك مشكلة القوميات والصراعات الإقليمية، وارتفاع معدلات العنف والجريمة المنظمة... إلخ. ونظراً لذلك، فإن النظم الديمقراطية لم تستقر بعد في هذه الدول، واحتمال حدوث ردة أو انتكاسة في بعض الحالات قائم، إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه [٣٠]. وفي هذا الإطار فإن أغلب دول أوروبا الشرقية، بمشاكلها وأوضاعها الحالية، هي أقرب إلى دول الجنوب منها إلى دول غرب أوروبا، وهو ما يجعلها تشاركها التعرض للتأثيرات السلبية للعولمة، ولكن ربما بدرجات أقل حدة عن دول الجنوب أو أغلبها، وذلك بسبب زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية باستقرار الأوضاع في وسط وشرق أوروبا من ناحية، واتجاه هذه الدول للانضمام إلى بعض الهياكل والترتيبات العسكرية والأمنية والاقتصادية الغربية من ناحية أخرى.

أما الملاحظة الثانية، فتدورحول تأثير عملية العولمة على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل دول العالم الثالث. ومن المعروف أن أغلبية دول العالم الثالث تعاني من تفاوتات اقتصادية واجتماعية حادة، حيث تتزامن مظاهر الثراء الفاحش مع مظاهر الفقر المدقع، وهو مايعكس فشل هذه الدول في حل أزمة التوزيع، وذلك نتيجة لأسباب عدة لا يتسع المجال للخوض فيها [٣١]. والسؤال هنا: هل ظاهرة العولمة ستؤدي إلى تقليص هذه التفاوتات أم تعميقها؟ ورغم صعوبة الإجابة على هذا السؤال، إلا أن الدراسة ترجح الرأي القائل إن عملية العولمة ستؤدي إلى زيادة حدة التفاوتات في العديد من دول العالم الثالث، وذلك نظراً لاعتبارات عدة منها : أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ينتهجها العديد من هذه الدول في ظل العولمة، والتي تتضمن إلى جانب عناصراخرى تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وتخفيض أو إلغاء الدعم، وتحرير الأسعار، وتشجيع التخصيصية إنما أدت، وتؤدي، في حالات عدة إلى زيادة الأعباء الملقاة على الفقراء ومحدودي الدخل، وبخاصة خلال المراحل الأولى للإصلاح. ومن المعروف أن من هم دون خط الفقر يشكلون قطاعات كبيرة في العديد من دول الجنوب طبقاً لإحصاءات التقرير السنوي للتنمية البشرية في العالم.

وفي المقابل، فإن فئات اجتماعية محدودة، وهي المنخرطة في الأنشطة الخاصة المشروعة وغير المشروعة، أصبحت قادرة على تحقيق مكاسب مادية كبيرة من جراء سياسات الإصلاح الاقتصادي، أو بالأحرى من جراء سوء إدارة هذه السياسات وافتقارها إلى الشفافية في دول عديدة، خصوصاً وأن هذه الفئات تقوم بتوظيف بعض الأجهزة الحكومية لحساب مصالحها وذلك من خلال آليات عديدة أبرزها إفساد هذه الأجهزة مالياً وإدارياً [٣٢]، مما حدا بصندوق النقد والبنك الدوليين إلى تخصيص حيز كبير من برنامج اجتماعهما السنوي المشترك، الذي عقد في هونغ كونغ في سبتمبر ١٩٩٧ لقضية الفساد السياسي والإداري في هذه الدول وسبل مكافحته، أخذاً في الاعتبار أن ظواهر الفساد ليست حكراً على دول الجنوب فقط بل تعرفها الدول المتقدمة بدرجات متفاوتة، ولكن مع فوارق جوهرية تتمثل في حجم الظاهرة، وأساليب التعامل معها، وتأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية [٣٣]. وأخيراً فإن شرائح الطبقة الوسطى التي تمتلك المهارات التعليمية والتدريبية التي تؤهلها لممارسة المهن والأنشطة الأكثر ارتباطاً بظواهر العولمة، تعتبر أكثر قدرة على الاستفادة منها على المستوى الفردي. وهكذا فإن ظاهرة العولمة

سيكون لها تأثيرها في إعادة صوغ البنى والهياكل الاجتماعية في العديد من دول العالم الثالث، وإن كان هذا التأثير يتم في الغالب من خلال متغيرات وسيطة أهمها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدول في ظل واقع العولمة.

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة في هذا المقام، فتتضمن نوعاً من التحفظ على ماسبق ذكره من أن العولمة، بأبعادها الراهنة، سوف تؤدي إلى توسيع الهوة بين الشمال والجنوب أو على الأقل عدم تضييقها. وفي هذا السياق فإنه من المهم التأكيد على أن الفجوة بين الشمال والجنوب ليست وليدة ظروف وعوامل خارجية فحسب، بل هناك عوامل داخلية مسؤولة عن استمرار تلك الفجوة وتزايد حدتها، وهي تتمثل في فشل وتعثر سياسات التنمية في العديد من دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأسباب عدة بعضها خارجي وأغلبها داخلي. كما أن هذه الدول تعثرت في حل ثلاث معضلات رئيسية أخرى تمثل حالياً مصادر للتوتر والتأزم داخلها. والمعضلات الثلاث هي: عدم التكامل الاجتماعي والسياسي، ومشكلة الهوية، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وبإيجاز، فإنه من المهم النظر إلى تأثير العوامل الخارجية أو متغيرات العولمة على بلدان العالم الثالث في ضوء مظاهر الضعف البنيوي الداخلي الذي تعاني منه هذه الدول من ناحية، وتخلف نظم السياسة والإدارة فيها من ناحية ثانية، وتدني مستويات التكامل والتنسيق الإقليمي فيما بينها من ناحية ثالثة.

ورغم ذلك فإن التأثيرات السلبية الكثيفة للعولمة على بلدان العالم الثالث ليست قدراً حتمياً لا يمكن الفكاك منه، بل إن هناك إمكانيات لتقليص هذه السلبيات من ناحية، وزيادة الإيجابيات التي يمكن أن تحققها هذه الدول في إطار العولمة من ناحية أخرى. ولكن ذلك له شروطه ومعطياته التي سنعرض لها في موضع لاحق من هذه الدراسة.

٦- عولمة الديمقراطية واقتصاد السوق: المعطيات والحدود

لقد سبقت الإشارة إلى أن انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق في العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات، إنما يعتبر أحد مظاهر العولمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بل إن «فوكوياما» حسم الأمر بشكل قاطع عندما اعتبر أن «الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ» [٣١]. ولسنا هنا بصدد

مناقشة مقولة «فوكوياما» التي تعرضت لانتقادات كثيرة، بل ما يهمنا هو البحث في حدود وآفاق عالمية الديمقراطية واقتصاد السوق بالاحتكام إلى التطورات السياسية والاقتصادية الفعلية التي شهدتها ، وتشهدها الديمقراطيات الجديدة في دول الجنوب وشرق أوروبا.

وبخصوص عولمة الديمقراطية، فقد سبق أن أشارت الدراسة إلى بعض العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ذلك، ولكن بالنسبة لحدود هذه العولمة وآفاقها المستقبلية فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١- إن هناك ثلاثة مستويات، مترابطة ومتداخلة، للنظر إلى الديمقراطية: أولها، الديمقراطية كنظام للقيم. وتتمثل القيم الديمقراطية في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والتداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى إرادة الشعب واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون... إلخ. وثانيها، الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الأطر القانونية والهياكل السياسية والمؤسسية، والقواعد الإجرائية التي تنظم الممارسة الديمقراطية. وهنا تبرز عناصر عدة في بنية النظام الديمقراطي تتعلق بتنظيم العلاقة بين السلطات، وطبيعة النظام الحزبي، والنظام الانتخابي، وبنية البرلمان... إلخ. وثالثها، ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نمط حياة للمجتمع. ويتم التركيز هنا على مدى توافر قيم وممارسات الديمقراطية على صعيد مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة والنادي... إلخ.

ومن منظور قضية العولمة يمكن القول إن قيم الديمقراطية تعتبر ذات طابع عالمي باعتبارها قيماً إنسانية عامة وثيقة الارتباط بالتطور الإنساني. بل إن الدين الإسلامي، الذي يعتبر في نظر اتجاه بارز في الغرب، بمثابة العدو الجديد للحضارة الغربية، وذلك في أعقاب انهيار الشيوعية، هذا الدين لم يقر القيم التي تتضمنها الديمقراطية المعاصرة فحسب، بل رفع بعضها إلى مرتبة التكليف الشرعي[٣٥]. أما الأشكال والصيغ التنظيمية والمؤسسية التي تأخذها النظم الديمقراطية فهي متعددة، ويمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى، حتى فيما بين الدول الغربية العريقة في تقاليدها الديمقراطية. وفي إطار تعدد نماذج تطبيق الديمقراطية، فإن الديمقراطية الليبرالية تعتبر مجرد نموذج للتطبيق الديمقراطي، ولكنها ليست النموذج الوحيد. وتبقى العبرة في النهاية بمدى اقتراب الممارسة السياسية أو ابتعادها عن جوهر القيم الديمقراطية. ففي حالات عديدة هناك

مؤسسات وهياكل وإجراءات تأخذ من الديمقراطية شكلها دون مضمونها، مما يجعلها مجرد ديكور لديمقراطية مغشوشة أو زائفة، وهي لا تقل خطورة عن حالة غياب الديمقراطية.

ب- إن انتشار الديمقراطية على نطاق واسع نسبياً خلال الثمانينيات والتسعينيات لا يعني بحال من الأحوال أنها نظام بلا مشكلات أو عيوب، أو أنها تقدم حلولاً سحرية لمشكلات دول العالم الثالث. كما لا يعني أنها أكثر فاعلية من النظم التسلطية في تحقيق التنمية، بل إن هناك من يقول إن «النظم الدكتاتورية الآخذة بنظام السوق تحقق نتائج أفضل مما تحققه النظم الديمقراطية»[٣٦]، وبخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن عدداً من الدول الآسيوية قد حقق قفزته التنموية في ظل نظم تسلطية، وذلك قبل أن تنتقل إلى الأخذ بالديمقراطية. كما لا يعني أن النظم الديمقراطية أكثر استقرارا من النظم غير الديمقراطية، بل إن الديمقراطية قد تكون مصحوبة، وبخاصة خلال مراحلها الأولى، بالعديد من مظاهر عدم الاستقرار[٣٧]. ولكن مع كل ذلك تبقى الديمقراطية الحقيقية أفضل صيغة سياسية عرفتها البشرية في العصر الحديث لممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع وتنظيم علاقته بالدولة.

كما أنها، أي الديمقراطية، هي أفضل نظام سياسي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويمتلك آليات للتصحيح والمراجعة من خلال إتاحة الفرصة للشعب بتغيير حكامه بصفة دورية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. كما أن الديمقراطية تمثل حالياً أنسب إطار سياسي يمكن في ضوئه بلورة حلول للمشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث. وإذا كانت للديمقراطية مشكلات، فإنها أهون بكثير من مشكلات الدكتاتورية، كما أن علاجها يتمثل في المزيد من الديمقراطية وتوفير ضمانات سلامة تطبيق القواعد الديمقراطية[٣٨].

جـ- إنه على الرغم من انتشار الديمقراطية في العديد من دول ا لعالم الثالث وأوروبا الشرقية خلال الثمانينيات والتسعينيات، إلا أن ذلك لا يعني أن الديمقراطية قد ترسخت وأصبحت أمراً مفروغاً منه في هذه الدول. حيث تؤكد الشواهد على أن تلك الديمقراطيات التي اصطلح على وصفها بـ «الجديدة» تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث ردة عن الديمقراطية في حالات عدة، خاصة وأن هناك خبرات تاريخية سابقة بهذا الخصوص سماها «هانتنجتون» بـ «الموجات المضادة»، وهي تشير إلى حالات التحول من نظم ديمقراطية إلى نظم غير ديمقراطية، والتي تأتي في أعقاب موجة من التحول إلى الديمقراطية[٣٩]. وفي هذا الإطار،

فإنه ليس المهم الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية فحسب، بل الأهم هو ترسيخ النظم الديمقراطية. ويدور حالياً نقاش علمي ثري حول متطلبات وشروط ومشكلات ترسيخ الديمقراطيات الجديدة، بل إن هناك من يرى أن الموجة الحالية من التحول الديمقراطي تقترب من نهايتها[٤٠]. وعموماً فإن مستقبل هذه النظم يتوقف على عوامل عديدة منها: مدى فاعليتها في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه مجتمعاتها. ومهارة النخب السياسية في بناء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ قواعدها والتزامها بأسس ومبادىء الديمقراطية في الممارسة السياسية. فضلاً عن تقنين علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي. وتدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية والمجتمع المدني. ونظراً لزيادة حدة المشكلات التي تواجهها بعض الديمقراطيات الجديدة ومحدودية قدرتها على توفير كل أو بعض المتطلبات التي سبق ذكرها بشأن ترسيخ الديمقراطية، فالأرجح أن هذه الدول سترتد إلى أشكال من الدكتاتوريات العسكرية أو المدنية، وربما تكون هناك موجة مضادة تتحول خلالها نظم ديمقراطية إلى نظم غير ديمقراطية. ولعل هذا مادفع أحد الباحثين إلى التساؤل عن المدى الزمني الذي يمكن أن تستمر إليه ما أسماه بـ «اللحظة الديمقراطية» التي يشهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة[٤١].

د- على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية، إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البرجماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية. ويستطيع المرء أن يسوق العديد من الأمثلة على ذلك[٤٢]. بل إن هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ قيام نظم ديمقراطية حقيقية في بعض دول العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منها: إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظم والأوضاع القائمة في تلك الدول هي الأنسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الاستراتيجية، وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات وروابط خاصة، كما تتحسب السياسة الأمريكية لاحتمالات أن يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلك الدول إلى وصول قوى وتيارات سياسية، لاتتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها، إلى سدة السلطة

في بعضها على الأقل. وفي مثل هذه الحالات تتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية عملية التحول الديمقراطي، وتتحدث على استحياء، عن تحسين أساليب الحكم، وتطوير الإدارة، وتحقيق نوع من الانفتاح السياسي.

وهكذا فإن القوة العظمى الوحيدة في العالم لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية [٤٣]. وأكثر من هذا فإن هناك من يشكك في أهلية الولايات المتحدة لتقديم نموذج للنظام الديمقراطي تحتذيه الدول الأخرى، وذلك بسبب وجود بعض أوجه القصور التي يعاني منها النظام الديمقراطي الأمريكي، ويتمثل أبرزها في ضعف ضمانات حقوق السود، واستمرار التمييز العنصري في النفوس رغم إلغائه على مستوى النصوص، وتراجع دور الأحزاب في الحياة السياسية.. إلخ. ومن هنا فإن هناك من يطالب بضرورة إصلاح النظام الديمقراطي الأمريكي إذا كانت واشنطن ترغب في أن تقدم القدوة للآخرين بهذا الخصوص [٤٤].

وهكذا فإنه من المهم النظر إلى مقولة عالمية الديمقراطية في ضوء الملاحظات سالفة الذكر. فالتبشير بالقيم الديمقراطية والدعوة إليها شيء، وتطبيقها على الأرض شيء آخر، خاصة وأن هناك العديد من الدول التي لاتزال تحكمها ديكتاتوريات مدنية أو عسكرية، بعضها يأخذ الديمقراطية كديكور أو واجهة في الوقت الراهن.

أما بخصوص عولمة اقتصاد السوق، فالمؤكد أن هذا الأمر قد ارتبط بعوامل عديدة، داخلية وخارجية، لا يتسع المجال للخوض فيها. ولكن من المهم التأكيد على أن تزايد دور الدول الرأسمالية الكبرى، ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين، وبخاصة في أعقاب انهيار تجارب الاقتصاد الموجه مع انهيار النظم الشيوعية في شرق أوروبا قد أسهم في انتشار نظام اقتصاد السوق على نطاق واسع. وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين في هذا المقام: أولاهما، أنه لا توجد علاقة حتمية بين اقتصاد السوق والديمقراطية، حيث إن بعض النظم التسلطية طبقت، وتطبق، أشكالا من اقتصاد السوق. وثانيتهما، أنه إذا كان اقتصاد السوق يقوم في جوهره على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فالمؤكد أن الدولة القومية قامت تاريخيا بدور مركزي في توسيع نطاق النظام الرأسمالي العالمي وترسيخه، بل إنه «لم يكن للرأسمالية أن تنتشر إلا في إطار الدولة القومية» [٤٥]. كما أن الدولة لا تزال تقوم بدور اقتصادي واجتماعي في

الأقطار الرأسمالية الغربية في الوقت الراهن، أخذاً في الاعتبار أن هذا الدور يتفاوت من حيث حجمه وطبيعته من دولة إلى أخرى.

وخلال الثمانينيات والتسعينيات اتجه العديد من دول العالم الثالث وشرق أوروبا إلى تبني اقتصاد السوق. وطبقاً للوصفة الاقتصادية التي يلزم بها صندوق النقد والبنك الدوليين الدول الراغبة في الحصول على قروض وتسهيلات بشأن جدولة ديونها وخلافه، فإن تطبيق اقتصاد السوق يتضمن إلى جانب أشياء أخرى تحرير الاقتصاد، وتحجيم دورالدولة في الاقتصاد والمجتمع، وتقليص أو إلغاء الدعم، وخصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص... إلخ. ومع دخول هذه السياسات حيز التطبيق سرعان ما بدأت تفرز تأثيراتها السلبية. فتقليص الدعم وارتفاع أسعار السلع الأساسية ألحق أضراراً كبيرة بمستوى معيشة الفقراء ومحدودي الدخل، مما ترتب عليه حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية في عديد من الدول. أضف إلى ذلك أن سياسات التخصيصية لم تؤد في حالات عديدة إلى حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعاني منها الكثير من دول العالم الثالث كالبطالة وغيرها، بل بالعكس أدت إلى تفاقمها. كما قادت هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول، ناهيك عن عمليات الفساد والإفساد المالي والإداري التي ارتبطت ببعض هذه السياسات. وأخرا وليس أخيراً، فإن القطاع الخاص بدا في العديد من دول العالم الثالث ضعيفاً وهشاً وغير مؤهل للقيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية على الرغم من كل التسهيلات التي قدمت له من قبل الحكومات.

وهكذا، فإن بعض النتائج الإيجابية التي حققتها بعض الدول في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي المستندة إلى اقتصاد السوق، والمتمثلة في تثبيت سعرالصرف وتخفيض عجز الموازنة وزيادة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي... إلخ، هذه النتائج إنما كانت بثمن اقتصادي واجتماعي ضخم تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل. كما أصبح من المشكوك فيه أن يتمكن القطاع الخاص المحلي من قيادة عملية التنمية في العديد من دول ا لعالم الثالث، وذلك لضعفه البنيوي من ناحية، واعتماده على الدولة في ممارسة أنشطته من ناحية ثانية، وانخراط بعضه في الأنشطة الهامشية السريعة الربح من ناحية ثالثة[٤٦].

ونظراً للاعتبارات السابقة كافة، فقد ظهر خلال السنوات الأخيرة توجه فكري جديد يتحفظ على سياسات ما يُعرف بـ «الليبرالية الجديدة» ويؤكد على ضرورة جعل الأسواق أكثر رأفة بالناس، وذلك من خلال إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور من ناحية، وتحقيق نوع من التكامل بين الدول والأسواق من ناحية أخرى. ويؤكد هذا الاتجاه على أن القطاع الخاص لا يمكن أن يقوم بدور بارز في عملية التنمية إلا في إطار دور محوري للدولة يتضمن إلى جانب عناصر أخرى قيامها بتوفير الأبنية، والهياكل القانونية والمؤسسية والإدارية، التي تصون الملكية الخاصة، وتضمن توفير الأمن والاستقرار وسيادة القانون، وتخلق المناخ المناسب للاستثمار . فضلاً عن قيامها بتوفير مشروعات البنية التحتية الأساسية، وتطوير سياسات ونظم التعليم والتدريب، ونقل التكنولوجيا وخلق أسواق تنافسية بعيدة عن الاحتكار، ورعاية الفقراء، ومحدودي الدخل... إلخ[٤٧]. ولكي تقوم الحكومات بهذا الدور فإنه يتعين إصلاح اجهزتها، وتحسين أدائها، وتوفير ضمانات الشفافية، ومحاربة الفساد وكسب ثقة مواطنيها من خلال تبني الديمقراطية كمنهج للحكم. إذن مطلوب دولة قوية وليست تسلطية، دولة مؤسسات وليست دولة أشخاص، دولة قانون وشفافية وليست دولة يشكل الفساد جزءاً من بنيتها . ويبدو أن هذا التوجه بدأ يجد صداه لدى مؤسسات التمويل الدولية، حيث أصدر البنك الدولي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧ تقريراً مهماً بعنوان «الدولة في عالم متغير»، تناول بالتفصيل الكثير من الأفكار المشار إليها أعلاه[٤٨].

وهكذا فإن التحليل الذي تضمنته الفقرة السابقة يعكس إحدى مفارقات عملية العولمة الراهنة. فإذا كانت تيارات العولمة قد أدت - وستؤدي- إلى تحجيم دور الدولة ووضع قيود على سيادتها وسياساتها، فالمؤكد أن تحقيق التنمية في العالم الثالث يرتهن بوجود دور بارز للدولة في تلك العملية على نحو ماسبق ذكره. ومن المؤكد أن أحد الخيارات المتاحة أمام دول العالم الثالث لتقليص التأثيرات السلبية للعولمة يتمثل في تفعيل أطر وسياسات التكامل الإقليمي فيما بينها على نحو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل فيما بعد.

وصفوة القول: إن الحديث عن عولمة الديمقراطية واقتصاد السوق يجب تمحيصه في ضوء الخبرات والممارسات الواقعية لدول العالم الثالث وشرق أوروبا، مما يسمح بتبيان حدود وآفاق عملية العولمة بهذا الخصوص.

٧- العولمة وإحياء نزعات وظواهر التطرف والعنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي

هناك العديد من الظواهر والمشكلات التي يشهدها العالم في عصر العولمة، وبخاصة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا. ومن هذه المشكلات على سبيل المثال: تنامي نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي لبعض الدول والمجتمعات. ورغم أن هذه المشكلات ليست وليدة سنوات الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت - وتشهد - تصاعد عملية العولمة، إلا أنها تزايدت واكتسبت أبعاداً جديدة في ظل التحولات العالمية الراهنة.

وبخصوص نزعات التطرف والعنف السياسي والديني والقومي يمكن القول إن هذه النزعات لم تعد لصيقة بمجتمع دون غيره، أو بمعتنقي دين معين دون سواهم، بل أصبحت ظواهر ذات طابع عالمي تعرفها دول متقدمة كما تعرفها دول متخلفة، وتعرفها دول في الشرق وأخرى في الغرب، وتعاني منها مجتمعات إسلامية كما تعاني منها مجتمعات غير إسلامية. وتكفي الإشارة في هذا المقام إلى تنامي الجماعات ذات التوجهات الفاشية والنازية في المجتمعات الغربية، والتي تستهدف المهاجرين الأجانب وبخاصة من دول الجنوب. كما أن هناك العديد من التنظيمات الإسلامية المتشددة المنتشرة في بلدان العالم الإسلامي، والتي تتبنى أفكاراً متشددة تدور حول مقولات الجاهلية والتكفير والعنف، بل إن هذه التنظيمات شكلت - وتشكل - تهديداً جدياً للنظم الحاكمة في دول عديدة. وهناك التصاعد المتزايد لتيارات وقوى التطرف داخل الدولة الإسرائيلية سواء على مستوى الدولة أو المجتمع[٤٩]. ناهيك عن تنامي النزعات القومية والقبلية والعرقية في العديد من دول أفريقيا وشرق أوروبا.

ورغم أنه لا يمكن فهم هذه الظواهر بمعزل عن ظروف كل مجتمع وتحولاته الداخلية، إلا أن بعض متغيرات عملية العولمة تسهم في تغذيتها. وعلى سبيل المثال، فإن تزايد معدلات الهجرة، المشروعة وغير المشروعة من دول الشرق والجنوب إلى دول الشمال يعتبر من بين العوامل التي أدت إلى تصاعد الجماعات الفاشية والنازية في بعض الدول الغربية، خصوصاً في ظل تزايد معدلات البطالة في بعض هذه الدول. كما أن كثافة عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والثقافي الغربي العابر للحدود تعتبر من العوامل التي تغذي تيارات وجماعات التشدد والتطرف في العالم الإسلامي، والتي تنظر إلى هذا الأمر باعتباره نوعاً من الاستعمار الثقافي الغربي الذي يستهدف

الإسلام، باعتباره محور الهوية الثقافية والحضارية للمسلمين، خصوصاً وأن هناك تيارات وجماعات وأحزاباً في الغرب تنظر إلى الإسلام على أنه العدو الجديد للغرب بعد انهيار الشيوعية. ولعل كتاب صامويل هانتنجتون الذي يحمل عنوان «صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي» يعبر عن هذه الوضعية بوضوح، حيث يؤكد في كتابه على أن الصراع القادم سوف يأخذ شكل المواجهة الحضارية بين الحضارة الغربية من ناحية والحضارات الأخرى وبخاصة الإسلامية والصينية من ناحية أخرى. وقد أفرد حيزاً كبيراً للحضارة الإسلامية باعتبارها الأكثر خطورة على الغرب في رأيه نظراً لوجود الصحوة الإسلامية، والزيادة المستمرة والهائلة في أعداد المسلمين، ووجود نوع من التمرد على ثقافة الغرب وسيطرته، وتمدد النفوذ العسكري والثقافي للدول الغربية، وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الشيوعية (٥٠). وبغض النظر عن ردود الأفعال التي أثارتها، وتثيرها، مقولات «هانتنجتون» عن صدام الحضارات، فالمؤكد أن عمليات العولمة التي تتحكم في مساراتها الدول الرأسمالية الغربية تثير قضايا الهوية والخصوصية الثقافية والحضارية في المجتمعات غير الغربية، وبخاصة المجتمعات الإسلامية. ولذا يتحسب «هانتنجتون» لمخاطر عولمة الحضارة الغربية على الغرب ذاته مؤكداً أن بقاء الغرب يعتمد في جانب مهم منه على قبول الغربيين بأن حضارتهم متميزة ولكنها ليست عالمية(٥١).

وإلى جانب تنامي نزعات التطرف والعنف، فإن عصر العولمة يشهد تنامياً ملحوظاً في الانتماءات الأولية في العديد من دول القارات الثلاث ووسط أوروبا وشرقها. وتقوم هذه الانتماءات على أسس قبلية وإثنية ودينية وطائفية. وتعكس هذه الظواهر حقيقة أزمة بناء الدولة الحديثة في تلك المجتمعات، والإخفاق في حل معضلة الاندماج الاجتماعي والسياسي وترسيخ مؤسسات الدولة وتدعيم شرعيتها. وقد تفككت دول بالفعل في هذه المناطق، وهناك دول أخرى تواجه خطر التفكك في الوقت الراهن. ويعكس هذا الواقع إحدى مفارقات عصر العولمة، حيث تتزامن عملية العولمة مع ظاهرة تنامي الولاءات الأولية ومشكلات القوميات وحالات التفكك الداخلي لبعض الدول(٥٢). لكن ترى ما الذي يدفع بعض القوى والجماعات إلى إحياء انتماءاتها الأولية التي هي دون الدولة، في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو المزيد من الترابط والاندماج بفعل ظواهر العولمة على نحو ما سبق ذكره؟ وما هو تأثير عملية العولمة على هذه التطورات؟ على الرغم من أن المشكلات المشار إليها سلفاً لها جذورها المرتبطة بظروف نشأة الدولة الحديثة في المجتمعات

المعنية وخصوصية تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن تيارات العولمة أضفت زخماً جديداً على بعض هذه المشكلات، فعملية التحول الديمقراطي في بعض الدول أسهمت إلى جانب عوامل أخرى في إحياء مشكلة القوميات. كما أن الموجات الإعلامية والثقافية والمعلوماتية للعولمة تعتبر من العوامل المهمة التي تدفع ببعض الجماعات في العديد من دول العالم الثالث إلى التشبث بانتماءاتها الأولية حفاظاً على هوياتها الخاصة التي لم تنجح سياسات الدول في ربطها أو إدماجها في إطار ولاء أسمى لدولة وطنية تعبر عن مصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الرئيسية في المجتمع، وتقوم علاقتها بمواطنيها على أساس رابطة المواطنة بمعناها السياسي والقانوني. وهكذا فإن الجماعات التي ظلت محافظة على انتماءاتها الأولية في إطار الدولة الوطنية، والتي سحبت تأييدها لهذه الدولة تبدو متوجسة من أن تفقد هوياتها وخصوصياتها لحساب قوى وتيارات تتجاوز الدولة ذاتها. ومن هنا يبدو هذا التزامن المثير للتأمل والتساؤل بين ظاهرة العولمة من ناحية وإحياء الانتماءات الأولية والنعرات القومية من ناحية أخرى.

٨- العولمة وإمكانيات الاستقرار في النظام العالمي

السؤال الأساسي هنا: هل عملية العولمة الجارية حالياً ستؤدي إلى زيادة حالة الاستقرار في النظام العالمي والعلاقات الدولية، أم ستقود إلى زيادة ظواهر الفوضى وعدم الاستقرار؟ ونظراً لأن الإجابة العلمية على هذا السؤال تقتضي رصد وتحليل الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، القائمة والمحتملة للعولمة من ناحية، ودراسة حدود الاستمرارية والتغير في مسار الصراعات والأزمات، الأهلية والإقليمية والدولية، التي شهدها العالم خلال التسعينيات سواء من حيث عددها أو درجة حدتها مقارنة بالصراعات والأزمات التي وقعت خلال عقود سابقة إبان فترة الحرب الباردة من ناحية أخرى، إلا أنه نظراً لصعوبة القيام بذلك في حدود هذه الدراسة، لذا فإنها تكتفي بطرح عدد من الملاحظات الأولية:

أولاها، أنه لايوجد خلال التسعينيات ما يدل على أن النظام العالمي قد حقق درجة أكبر من الاستقرار عما كان عليه الحال في عقود سابقة. وصحيح أن بعض الأزمات والصراعات قد تم التوصل إلى حلول وتسويات لها، إلا أن بعض الصراعات الممتدة التي تعود جذورها إلى فترات الحرب الباردة لا تزال مستمرة. كما أن بعض التحولات الجديدة التي حدثت منذ أواخر

الثمانينيات خلقت العديد من الصراعات والأزمات الجديدة، وبخاصة في أفريقيا وبعض مناطق آسيا مثل آسيا الوسطى[٥٣]، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى الحديث عن فوضى عالمية جديدة أو لا نظام عالمي جديد.

وثانيها، أن زيادة عدد المشكلات العالمية العابرة للحدود، وتصاعد درجة خطورتها يجعلان منها مصادر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي خصوصاً وأن بعضها يشكل تهديدات حقيقية للحكومات والنظم في بعض مناطق العالم. وتعتبر الترتيبات العالمية المطروحة للسيطرة على تلك المشكلات أضعف من أن تحقق هذا الهدف في الوقت الراهن.

وثالثها، نظراً لأن قطاعي الاقتصاد والمعلومات وثيقا الارتباط بحسابات قوة الدولة في عصر العولمة، فمن المتوقع أن تزداد التنافسات والصراعات بين بعض الدول لأسباب تتعلق بالاقتصاد والمال والمعلومات. ورغم أن تلك الصراعات والتنافسات قد تتم من خلال أساليب غير عسكرية، لكنها ستكون بالتأكيد مؤذية. وقد سبق أن أشارت الدراسة إلى بعض المخاطر التي تهدد شبكات المعلومات في الوقت الراهن.

ورابعها، نظراً للتأثيرات السلبية القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث، وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب، واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث، نظراً لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي[٥٤].

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، على الأقل خلال الأجلين القصير والمتوسط، وذلك بسبب تعدد المصادر القائمة والمحتملة لعدم الاستقرار. وسيكون الأمر في نهاية المطاف محكوماً باعتبارات عديدة أبرزها نمط أو أنماط استجابة المجتمع العالمي لعملية العولمة وتأثيراتها.

٩- العالم الثالث والتعامل مع تحديات العولمة

لقد أشارت الدراسة في موضع سابق إلى أن عملية العولمة لها تأثيراتها السلبية، القائمة والمحتملة، على أغلب بلدان العالم الثالث، وبخاصة تلك التي تعثرت في مواجهة قضايا التخلف

ومشكلاته. ومع التسليم بأن تأثيرات العولمة على دول ومجتمعات العالم الثالث متفاوتة، من حيث طبيعتها ودرجة حدتها، إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد إمكانيات أو مجالات وفرص لتقليص مخاطر العولمة على هذه الدول وزيادة الإيجابيات التي يمكن أن تحققها منها. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه من أخطر المواقف التعامل مع العولمة بمعيار الرفض المطلق أو القبول المطلق. فالرفض المطلق للعولمة لن يمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يمكنها من جني ثمارها. ومن هنا تبدو أهمية بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات الحركية، التي تسمح لدول العالم الثالث بأن تعظم فوائدها من عملية العولمة، وتحجم ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات ومخاطر. وهنا لابد من التحرك والعمل على ثلاثة مستويات على النحو التالي:

١- المستوى الوطني «الداخلي» : حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي

إن الأوضاع الداخلية في العديد من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته، مما يحتم ضرورة الشروع في عملية إصلاح داخلي جاد وحقيقي. ورغم أن عملية الإصلاح يجب أن تكون شاملة، إلا أنه من المهم التركيز خلال المراحل الأولى على العناصر والمجالات ذات التأثير الأكبر في دفع عملية التنمية وإعداد الدول والمجتمعات للقرن المقبل. ومنها على سبيل المثال: إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية التي تمثل العصب الأساسي للدولة وذلك وفقاً لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة. كما أن إصلاح نظم وسياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار باعتباره المدخل الرئيسي لتنمية قدرات البشر، وخلق قوة عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظواهر العولمة. وبالإضافة إلى ماسبق، فإن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا وتوطينها والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية يعتبر من المتطلبات الأساسية لتهيئة الدول لعصر العولمة. وإلى جانب الإصلاح الاقتصادي، فإن الإصلاح السياسي يمثل ركيزة أساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي. فالإصلاح السياسي القائم على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري، يعتبر هو المدخل الحقيقي لبناء دولة المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون، وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات[٥٥]. لكن ترى، هل النظم الحاكمة في العديد من دول العالم الثالث لديها القدرة والرغبة على تحقيق إصلاح داخلي بالمعنى المشار إليه سلفا ؟ سؤال تخرج الإجابة عليه عن نطاق هذه الدراسة.

ب- المستوى الإقليمي: ضرورة تفعيل هياكل وسياسات التكامل الإقليمي

من المفارقات، أن الدول المتقدمة الأقل تضرراً من سلبيات العولمة هي الأكثر حرصاً على تفعيل مؤسسات وسياسات التكامل والتكتل الإقليمي فيما بينها، بينما دول العالم الثالث الأكثر تضرراً من ظاهرة العولمة لا تولي عملية التكامل الإقليمي الاهتمام الكافي، بل إن سياسات بعض الدول تصب في اتجاه عرقلة إمكانيات التكامل. ولكن نظراً لعمق التحديات التي تطرحها العولمة على هذه الدول، ومحدودية قدراتها على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين هذه الدول في إطار المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها، أصبح ضرورة، خاصة وأن أغلب مناطق العالم الثالث لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج، ولكن الذي ينقصها بالأمس هو إرادة التكامل، بما تتضمنه من معاني الحرص والعمل المشترك على تذليل المشكلات والعقبات التي تعيق التكامل. وقد تكون التحديات المشتركة التي تمثلها العولمة لهذه الدول دافعاً لها لاتخاذ خطوات جادة وحقيقية على طريق تفعيل عمليات التكامل والتكتل الإقليمي فيما بينها.

جـ- المستوى العالمي: ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية

لقد سبقت الإشارة إلى أن دول الشمال لن تستطيع أن تعزل نفسها عن مشكلات وقضايا دول الجنوب، وأن استقرار الشمال وأمنه يرتبط في جانب مهم منه بحالة الاستقرار والتنمية في الجنوب والشرق، مما يؤكد ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية، يكون العالم الثالث طرفاً مشاركاً فيه وليس على هامشه، ويجري في إطاره ترشيد عملية العولمة، ومساعدة دول العالم الثالث على مواجهة بعض التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود. وهناك العديد من التصورات والأفكار المطروحة بهذا الخصوص، وقد ورد كثير منها في التقرير الذي أصدرته «لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي» بعنوان «جيران في عالم واحد»[٥٦].

ودون التحرك على المستويات الثلاثة سالفة الذكر، فإنه لن يكون بمقدور دول عديدة من العالم الثالث أن تتعامل مع متطلبات العولمة وتحدياتها، وستبقى أسيرة لمشكلاتها المزمنة، وللتحديات الجديدة التي تفرضها عليها المستجدات والتحولات الراهنة، مما سيؤدي إلى تفاقم مظاهر العنف والفوضى وعدم الاستقرار، ليس في العالم الثالث فقط، ولكن في النظام العالمي برمته، وستصبح

الفوضى العالمية هي الوجه الآخر للعولمة المنفلتة. فهل سيكون القرن المقبل هو قرن الفوضى المصاحبة للعولمة؟!

خاتمة

إن العولمة تعبر عن مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم، وهي مرحلة حافلة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والمعلوماتية التي تدفع في اتجاه تغيير العالم من خلال خلق قيم وتفاعلات ومشكلات عالمية جديدة. ونظراً لأن الدول الراسمالية الكبرى والكيانات الاقتصادية والإعلامية والمعلوماتية العملاقة هي المحرك الرئيسي لعلمية العولمة وبخاصة في مجالات الاقتصاد والمال والإعلام والمعلومات فإنه لم يعد من الممكن وقف تلك العملية التاريخية، كما لم يعد بمقدور اية دولة أن تدير ظهرها لها أو تعزل نفسها عن مجرياتها، باعتبارها عملية جارية تتجاوز في عديد من مظاهرها حدود الدول. وإن كان هذا لا يمنع بالطبع من وجود إمكانيات ومجالات لتقليص سلبيات العولمة وتعظيم إيجابياتها. ولكن في جميع الحالات سيكون هناك رابحون وخاسرون من جراء تلك العملية. وستتضح ملامح هذه الصورة بشكل أوضح خلال السنوات القادمة.

ولقد حاولت الدراسة النظر إلى عملية العولمة من منظور علم السياسة، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهم التاثيرات السياسية، القائمة والمحتملة للعولمة، وبصفة خاصة على عمليات التطور السياسي وديناميات الدولة والمجتمع في العالم الثالث. وفي هذا الإطار فقد أوضحت الدراسة أن عملية العولمة وما يرتبط بها من ظواهر وتيارات ومشكلات عابرة للحدود إنما تخلق حقائق جديدة تتضمن بعض القيود التي تحد من قدرة الدولة، وبخاصة في العالم غير الغربي، على ممارسة السيادة بمعناها التقليدي المعروف. كما بينت أن عملية العولمة لها تاثيراتها على مفهوم الأمن وعناصره وأبعاده، فضلاً عن انعكاساتها على أسس ومقومات قوة الدولة - حيث أصبحت المعلومات عنصراً أساسياً للقوة-وعلى هياكل القوة والتاثير في النظام العالمي المتغير، وكذلك على مفاهيم وأساليب الحروب، وإدارة الأزمات، وحالات الفوضى والاستقرار في العلاقات والتفاعلات الدولية.

وبالإضافة إلى ماسبق، فقد ناقشت الدراسة مايرتبط بعملية العولمة من ترويج وانتشار لمفاهيم

وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق في العالم غير الغربي. وقد أثارت العديد من التساؤلات والتحفظات بشأن حدود ومقومات عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان على صعيد الواقع العملي والممارسة السياسية وليس على صعيد الخطابات السياسية والإعلامية. فالديمقراطيات الجديدة في العديد من دول العالم الثالث لا تزال هشة، وتواجه مشكلات كثيرة أدت إلى حدوث ردة عن الديمقراطية في بعض الحالات. وإن لم تنجح تلك الديمقراطيات في تجاوز المراحل الانتقالية من التحول الديمقراطي بإقامة المؤسسات الديمقراطية، وترسيخها، وتحقيق قدر مقبول من الفاعلية في مواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية، أو على الأقل مواجهة بعضها والتخفيف من حدة البعض الآخر، فإن احتمال حدوث موجة من التحول إلى نظم غير ديمقراطية قائم إلى حد كبير. كما أوضحت الدراسة أن المعايير المزدوجة التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعامل مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، إنما تؤثر بالسلب على عولمة تلك القضية بل وتلحق الضرر بصدقيتها. وبخصوص «عولمة اقتصاد السوق» فقد رصدت الدراسة العديد من التأثيرات السلبية التي ترتبت على تطبيق اقتصاد السوق في دول عديدة، مما أدى إلى بروز اتجاه قوي يؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور، وتحقيق نوع من التكامل والتوازن بين الدولة والسوق.

كما اهتمت الدراسة بتحليل تأثيرات العولمة على الفجوة بين الشمال والجنوب و ما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية. وقد رجحت الدراسة الرأي القائل إن العولمة - بوضعيتها الراهنة - ستؤدى إلى زيادة تلك الفجوة، وتهميش العديد من دول العالم الثالث، وبخاصة الدول الأكثر فقراً، وجعل دول أخرى أسيرة لمشكلاتها وأزماتها الداخلية والإقليمية مما يشكل مصدراً لمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في النظام العالمي. ومن ناحية أخرى، فقد سلطت الدراسة الضوء على ظاهرة التزامن بين عمليتي العولمة والتفكك في الوقت الراهن. ففيما يتجه العالم نحو مزيد من الترابط والتداخل بفعل ظواهر العولمة وتياراتها فإن العديد من دول العالم الثالث يشهد تصاعداً في الانتماءات الأولية القائمة على أسس عرقية وقبلية وقومية ودينية داخلها. وهو ما أدى إلى تفكك بعض الدول بالفعل، وهناك دول أخرى مهددة بخطر التفكك. ورغم أن هذه الظاهرة لها أسبابها المتعددة إلا أن ظاهرة العولمة تغذيها.

هذا وتؤكد الدراسة على أن أطروحاتها واستنتاجاتها بشأن التأثيرات السياسية للعولمة هي

أطروحات واستنتاجات أولية تصب في خانة بلورة الإشكاليات وإثارة التساؤلات وطرح الاحتمالات. ويرجع ذلك إلى سبب أساسي مفاده، أن عملية العولمة لا تزال في بداياتها، وبالتالي فإن آثارها لم تتبلور بصورة واضحة بعد. ومن هنا فإن بعض القضايا والتساؤلات التي أثارتها الدراسة تحتاج إلى مزيد من البحث والتمحيص، وبخاصة في ضوء تشابك ظواهر العولمة، واتساع نطاقها وتفاوت تأثيراتها من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

بقيت كلمة أخيرة في هذه الخاتمة، وهي تدورحول تأثيرات العولمة على البنية المعرفية لعلم السياسة. وبشيء من الإيجاز الشديد يمكن القول إن التحولات المتسارعة المرتبطة بعملية العولمة قد أوجدت ظواهر ومتغيرات جديدة سوف يكون لها تأثيرها على علم السياسة - والكثير من العلوم الأخرى - سواء من حيث مفاهيمه أو مناهجه أو قضاياه. ونظراً لأن المجال لا يتسع لتناول هذا الموضوع بالتفصيل، فإن الدراسة تكتفي بالإشارة إلى عدد من النقاط المهمة في هذا السياق وذلك على النحو التالي:

١- إن عملية العولمة أدت، وستؤدي، إلى إعادة تعريف بعض المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ومنها على سبيل المثال: سيادة الدولة والأمن والقوة والأيديولوجية والنظام الدولي... إلخ. ومرد ذلك أن هذه المفاهيم تكتسب عناصر ودلالات جديدة في عصر العولمة. وهو ما يدفع إلى مراجعتها وإعادة تعريفها وتعديل أو تطوير نظرياتها.

٢- إنه نظراً للتداخل الشديد بين متغيرات ظاهرة العولمة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية و التكنولوجية.. إلخ. فإن التكامل المعرفي والمنهاجي في دراسة الظاهرة السياسية سيكتسب أهمية بالغة وفي هذا الإطار فإن تطعيم مفاهيم ومناهج البحث السياسي ببعض المفاهيم والمداخل المنهاجية، من حقول معرفية أخرى، سيصبح أساساً لفهم تعقيدات الظاهرة السياسية. وفي هذا السياق فإنه من المتصور أن يتزايد الاهتمام بالبحوث الجماعية التي تنجزها فرق بحثية تضم متخصصين ينتمون إلى تخصصات مختلفة في علم السياسة، بل وإلى حقول معرفية متعددة.

٣- إن كثافة التفاعلات بين ما هو داخلي وما هو خارجي في عصر العولمة سوف تعيد الاعتبار لمقولات ونظريات النظام العالمي، وسياسات الترابط في فهم التطورات، والتحولات السياسية الداخلية، وبخاصة في دول العالم الثالث. فمثل هذه التحولات لا يمكن فهمها بمعزل عن التأثيرات

المباشرة وغير المباشرة النابعة من البيئة الخارجية. وفي هذا الإطار نكتفي بالإشارة إلى أن قضية «النفاذية» أو «العدوى» فيما يتعلق بانتشار انماط من النظم والأفكار والظواهر السياسية على الصعيد العالمي، ستكون إحدى القضايا المهمة المطروحة على اجندات البحث السياسي خلال السنوات المقبلة.

٤- إن ظاهرة العولمة أثرت، وستؤثر، على عديد من ظواهر ومتغيرات الحياة السياسية، مثل دور الأحزاب السياسية، وبخاصة في المجتمعات الغربية، حيث يلاحظ أن هذا الدور يتراجع في بعض الدول تحت سطوة أجهزة الإعلام من ناحية، وتزايد إقبال المواطنين على الانخراط في الاتحادات المهنية والجماعات ذات الصلة ببعض الظواهر والقضايا العالمية، مثل جماعات السلام وحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان.. إلخ من ناحية أخرى. فضلاً عن تأثيراتها، أي العولمة، على عمليات صنع القرارات والسياسات، وعلى أساليب إدارة الحروب والأزمات، وعلى تنامي تنظيمات مايعرف بالمجتمع المدني العالمي... إلخ. وبالتأكيد فإن هذه الموضوعات وغيرها ستشكل مجالات خصبة للبحوث السياسية. وعلى ضوء نتائج هذه البحوث يمكن تطوير بعض المفاهيم والنظريات السياسية القائمة، وصياغة بعض المفاهيم والأطر النظرية الجديدة.

وهكذا، فإن عملية العولمة سوف تدفع إلى إحداث تغيرات في البنية المعرفية لعلم السياسية، وذلك من خلال إعادة النظر في بعض مفاهيمه ومناهجه ونظرياته، حتى تصبح ملائمة وصالحة لفهم وتفسير التحولات والمستجدات السياسية المرتبطة بعملية العولمة والمترتبة عليها. كما أنه سوف يكون من الصعب، في ظل تحولات العولمة، تحديد حدود علم السياسة بشكل واضح. وإذا كانت هذه العملية التاريخية تقود إلى تقليص اهمية الحدود بين الدول، فإنها ستؤدي بالتأكيد إلى مزيد من الانفتاح بين الحقول المعرفية المختلفة، وتضييق الحدود بينها إلى حد كبير.

أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة؟

د. حسام الخطيب*

القسم الأول:

المشهد الراهن للثقافة العربية: تخبط وعجز عن الإشعاع

١- المصطلح والمدلول

*الثقافة مصطلح خلافي، يتراوح مدلوله بين اتجاهين متفاوتين من ناحية مروحة الاتساع. وأول هذين الاتجاهين نظري رفيع يكاد يحصر مدلول مصطلح «الثقافة» بالإنتاج الفكري والأدبي والفني واللغوي، ومن هنا أتت كلمة «مثقف» بمعنى الإنسان المطّلع الواعي المنتمي إلى عالم الفكر والأدب والفن واللغة، وربما الذي يحمل مسؤولية خاصة تجاه مجتمعه أو وطنه، أو تجاه الإنسانية الشاملة ومستقبلها على الأرض[1]. وثاني هذين الاتجاهين يقابل هذا التضييق بتوسيع مفرط لمدلول المصطلح حتى تكاد كلمة «الثقافة» **culture** ترادف «الحضارة» **civilization**.*

---

* كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية - جامعة قطر.

والحقيقة أن كلمة cultura اللاتينية ومشتقاتها المختلفة في اللغات الأوروبية كثيراً ما تستعمل للتعبير عن الحضارة الشاملة بمؤسساتها ومنجزاتها ومظاهرها وأسسها المادية والمعنوية، حيث تشمل الأمور التالية، حسب معجم ويبستر المطول للقرن العشرين:

- تهذيب وتدريب العقل والعواطف وآداب السلوك وغيرها.

- حصيلة هذا التدريب كله.

- مفهومات وعادات ومهارات وفنون وأدوات ومؤسسات.. إلخ شعب معين في فترة معطاة، أي الحضارة civilization[٢].

على أن النظرة العامة للثقافة ظلت حتى زمن قريب تستقى من تعريف إدوارد تايلور Edward Taylor للثقافة الذي راج في أوائل القرن العشرين، وركز على الجوانب اللامادية للحضارة. فالثقافة عنده هي «كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون والأخلاق، والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في مجتمع»[٣].

ومن أيام تايلور حتى الآن تطورت وتشعبت مفهومات الثقافة، فإلى جانب المفهوم المعنوي الذي يشمل القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والأيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية برز بقوة المفهوم الاجتماعي، الذي يربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما، والعلاقات التي تربط أفراده، وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين لوحظ ميل إلى التركيز على المعنى الأنثروبولوجي ثم السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ذهب هذا المفهوم مذاهب وصفية وتحليلية وإحصائية وتنقيبية بعيدة جدا، وركز تركيزا شديدا على التصرفات الفردية والاجتماعية والمجموعاتية المحلية، وعلى المناحي السياسية، مع إصرار على ربط الثقافة بعادات الناس وسلوكهم وطرز عيشهم، والعناية بالظاهرة المشتركة لدى الفئات الاجتماعية والمستويات المختلفة للجمهور. وتتضح هذه الاتجاهات في الفهم الميداني للثقافة من خلال كتاب جديد صدر بالعربية في منتصف عام ١٩٩٧، ويتضمن ترجمة لكتاب أمريكي عنوانه نظرية الثقافة Cultural Theory، يمكن أن يمثل خلاصة هذه المجادلة بين مفهومات الثقافة، وذلك من خلال التصنيف التالي لعناصر الثقافة:

١- التحيزات الثقافية.

٢- العلاقات الاجتماعية.

٣- أنماط وأساليب الحياة[4].

وبالطبع لا يسمح لنا المجال المحدد للدراسة الحالية أن نغوص في المناقشات والمجادلات المتصلة بمفهوم الثقافة، فذلك أمر يستغرق صفحات وصفحات. ولكننا لا نستطيع أيضا تجنب تحديد المصطلح لأن إبلاغ الرسالة التي يتوخاها المرسل لا يمكن أن يتم على وجهه المطلوب إلا من خلال تحديد المصطلح الذي يناسب اختيارات الدراسة الحالية.

وبهذا الصدد نلاحظ أن كلمة «ثقافة» باللغة العربية تتميز تميزاً واضحاً عن كلمة «حضارة»، وذلك بتركيزها على الجوانب النظرية والفكرية والمعرفية والروحية والفنية والجمالية بوجه عام أي على النواحي المعنوية من الحضارة. ويبدو أن هذا المعنى هو الذي قبلته «الخطة الشاملة للثقافة العربية» التي اعتمدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي تعتبر الآن الخطة الرسمية لدول الجامعة العربية. مع العلم أن الخطة لا تولي اهتماما مباشراً لتحديد مدلول مصطلح «الثقافة»، وإنما يأتي توضيحه من خلال مجرى الشرح والتفصيل.

وهكذا تشير الخطة إلى أن الثقافة :

«تنتظم جماع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية. وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني، وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطرز الحياة. كما تشمل أخيراً تطلعات الإنسان للمثل العليا، ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله، وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته»[5].

وبوجه عام يمكن القول إن «الخطة العربية الشاملة..» تميل إلى التركيز على المدلول العرفي- الجمالي- الأدبي، مع محاولة عدم التضحية بالمفهوم الأنثروبولوجي- الاجتماعي الأشمل.

ويتفق هذا الاتجاه المعرفي- الروحي- المعنوي- الأدبي، مع الاتجاهات العامة السائدة في المعاجم والمؤسسات العربية، فالمعجم الوسيط، الصادر عن مجمع اللغة العربية في مصر، وهو من المعاجم العربية القليلة التي تبنتها مؤسسات متخصصة لغويا، يعرف الثقافة بأنها :

«العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها»[٦]. ويسانده في ذلك المعجم الفلسفي الذي تبناه المجمع نفسه إذ يفرق بين كلمة «الحضارة» التي تميل إلى الطابع الاجتماعي والمادي الأشمل وكلمة «الثقافة» التي توصف بأنها «كل ما فيه استنارة للذهن وتهذيب للذوق، وتنمية لملكة النقد والحكم، لدى الفرد أو في المجتمع، وتشتمل على المعارف والمعتقدات، والفن والأخلاق، وجميع القدرات التي يسهم فيها الفرد في مجتمعه، ولها طرق ونماذج عملية وفكرية وروحية، ولكل جيل ثقافته التي استمدها من الماضي، وأضاف إليها ما أضاف في الحاضر، وهي عنوان المجتمعات البشرية»[٧].

وتتفق الموسوعة الفلسفية العربية مع هذا التحديد الذي تميل إليه اللغة العربية، وتشير إلى «أن اللغة العربية تميز بوضوح بين (الحضارة) وهي الكلمة التي تدل على مجموعة المنجزات الاجتماعية، و(الثقافة) وهي الكلمة التي تحمل مضمونا تقريظيا لحالة التقدم العقلي وحده»[٨].

على انه يلاحظ أن الاستعمال المعاصر يكاد يسوي بين المصطلحين في حالات كثيرة.

وتجنبا للمزيد من الدخول في تشعبات النقاش حول مدلول مصطلح «الثقافة»، وانسجاما مع روح الاتفاق العربي فإن الدراسة الحالية تتبنى هذا التحديد الذي قبلته «الخطة الشاملة للثقافة العربية»، والمرجعيات العربية العامة، وهو بالطبع تحديد توفيقي يحاول أن يجمع الحسنيين، ونحاول ذلك معه من أجل الغرض النوعي للدراسة الحالية، الذي هو بعيد عن الخوض في مشكلات التنظير للثقافة.

* * *

وأخيرا لابد من التمييز هنا بين ثلاثة مصطلحات موصوفة:

أ- الثقافة العربية

ويعني هذا المصطلح الثقافة التي ميزت نفسها بأنها ثقافة الأمة العربية ومجتمعها المعاصر، وهي موضوع الدراسة الحالية، ومعها (الأدب العربي المعاصر) الذي يعد أحد أهم منتجاتها.

ب- الثقافة العربية الإسلامية

ومدلوله غير مختلف كثيرا عن المصطلح الأول، إلا أنه يعاني من قلق في التحديد، إذ إن التركيز على صفة (الإسلامية) يتفاوت من كاتب لآخر حسب منطلقاته واجتهاداته، وفي حالات كثيرة يتداخل مع مصطلح (الثقافة العربية) أو مع مصطلح الثقافة الإسلامية.

ج- الثقافة الإسلامية

ومدلوله يشمل الثقافة المستهدية بهدي الإسلام وأخلاقياته وقيمه. وهو غير داخل في نطاق تحليلات الدراسة الحالية واستنتاجاتها لأنها معنية بالإطار العالمي، ومن الواضح أن مصير عالمية الثقافة الإسلامية، ومعها (الأدب الإسلامي) مرتبط عضويا بنشاط الدعوة الإسلامية ومدى امتدادها خارج حدود المنطقة العربية الإسلامية. ولهذه المسألة ضرب من القول مختلف.

ومن الضروري التأكيد هنا أن منحى البحث الحالي هو منحى واقعي تحليلي من خلال منظور العالمية في الثقافة والأدب عند انتهاء القرن العشرين، وهو بعيد جدا عن النواحي التنظيرية والأيديولوجية، ويرجى النظر إليه من خلال أحكام الوجود لا أحكام الوجوب. وحتى نظرته المستقبلية في النهاية منبثقة من الواقع الموثق بعيدا عن الأماني والرغائب.

وتخضع الأسماء والاستشهادات والاقتباسات الواردة في الدراسة لهذا المنحى التحليلي المجرد من أية إيماءات تتعلق بالتنظير أو المعتقد.

أما مصطلح العالمية فسيأتي تحديده بعد قليل.

٢- تصاعد أهمية الثقافة في عصر الثورة الاتصالية والعولمة

خلافا لما هو سائد في أوساط الرأي العام حول تراجع الاهتمام بقضايا الثقافة نتيجة لزخم التطور المادي والتقني وسرعة وتيرته وتعاقب منجزاته المذهلة، فإن حقبة الثمانينات والتسعينات- أي العقدين من السنين اللذين يمهدان لإطلالة القرن الواحد والعشرين- هي حقبة خصبة بالمناقشات الثقافية، تشهد طرحا جادا لدور الثقافة ومستقبلها بوصفها قضية قومية إنسانية حساسة من جهة، وقضية تتصل بالتنمية الشاملة من جهة أخرى، وبسائر نشاطات الإنسان ومستقبله، وبالطريقة المنشودة لتعامله مع الثورة الاتصالية والمعلوماتية والتفجر التكنولوجي.

والقاعدة العامة معروفة طبعا ومفادها أن كل حقبة معينة من التاريخ ذات تميز مادي أو سياسي

أو اجتماعي تصنع، بالقصد أو بالطبيعة، ثقافتها الخاصة. فالمجتمعات الحية بوجه خاص لا تعيش بلا ثقافة نوعية.

وإلى جانب المفكرين والمثقفين، تشارك المنظمات الدولية المعنية مشاركة فعالة في استجلاء جوانب هذه القضية، وفي مقدمتها منظمة اليونسكو التي طورت- من خلال المؤتمرات والبرامج المتعاقبة- اهتمامها بقضية الثقافة، وخصصت، بعد مؤتمر «قمة الأرض»، العقد الأخير من القرن العشرين لمسألة التنمية الثقافية، ووضعت برامج وندوات من أجل التنمية الثقافية في مواجهة المستقبل، وكان من ذلك مثلا مؤتمر اليونسكو حول «دور التربية في خدمة التنمية الثقافية» الذي عقد في جنيف خلال الشهر التاسع من عام ١٩٩٢[٩]، ثم مؤتمر كولومبيا الأخير (اب/اغسطس ١٩٩٧).

وهكذا يشهد العالم المعاصر مرحلة إعادة نظر جذرية في قضية الثقافة، بل إعادة اعتبار لها من زاوية استراتيجيات المستقبل. ولذلك أسباب عديدة تتعلق بهوية الإنسان وانتمائه وتكيفه وضرورة محافظته على إنسانيته وتماسكه الداخلي، وما إلى ذلك. وتزداد الحاجة بوجه خاص إلى توطيد الهوية الثقافية للإنسان المعاصر نتيجة لطغيان التطور المادي وتحكمه في سلوك البشر، وكذلك التطور الإداري المحكم الذي يجعل مستلزمات منطق المؤسسة ونجاح وظيفتها فوق كل منطق فردي أو شخصي أو وجداني، بل يجعل انتماء الإنسان إلى إدارته أو شركته أو نوع عمله فوق كل انتماء عقدي أو أسري أو حتى وطني وقومي. وهذه ظواهر غير جديدة بالطبع، فقد بدأت مع الثورة الصناعية الأولى (في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر)، وتفاقمت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب التي تمخضت عنها في النصف الثاني من القرن العشرين الثورة الصناعية الثانية (الصناعات الكيماوية والدقيقة وبدء العصر النووي).

ولكن هذه الظواهر المادية - التنظيمية أصبحت عند انثناء القرن معضلة حقيقية، وتشير الدلائل الراهنة إلى أنها ستتحكم تحكما كاملا في جميع مظاهر حياة البشر في القرن الحادي والعشرين الذي سيشهد طغيان ما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية الثالثة التي يمكن أن تخرج خروجا جذريا عن كل ماعرفه التاريخ الإنساني في الماضي وذلك بفضل التطورات المذهلة (الحالية والمنتظرة) في حقول المعلوماتية، والحاسوبية، والاتصالات، والسبرانية، وغزو الفضاء،

والتسيير الآلي (الأتمتة والروبوت). وتشير هذه التطورات إلى أنه لم يبق هناك من خيار أمام الناس الذين يريدون أن ينتسبوا إلى قانون الحياة المقبلة سوى أن يكونوا أرقاما في لوحة إلكترونية تسيرها أصابع خفية في مراكز قليلة محددة في عاصمة عالمية أو اثنتين أو ثلاث لا أكثر.

وبالطبع لا يستطيع أن يرافع أي إنسان أو شعب أو فئة ضد هذه التطورات الكبرى التي تبشر بمستقبل جديد على مستوى الإنجاز المادي والتقدم والتحكم في المجالات الصناعية والتكنولوجية. ولكن توجد تخوفات وتوجسات حقيقية بالنسبة لروحية الإنسان ولانتمائه الثقافي والتاريخي. إن الإنسان المقبل الذي قد لا يختلف كثيرا عن (الروبوت) سيكون مجرد مسمار أو مفصل (في أحسن الحالات) في العجلة المركبة لخطوط الإنتاج المتشابكة في المؤسسات الصناعية، وقنوات الاتصالات، ومراكز البث الإلكتروني، وبرامج التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي، ناهيك عن المؤسسات والتنظيمات التي تقتضي طبيعة عملها صرامة متناهية في التنفيذ، مثل المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية، ومؤسسات التنظيم الاجتماعي كمؤسسات الشباب والرياضة والكشفية. وحتى السياحية (التي وجدت أصلا للترفيه عن الإنسان والترويح عنه) بدأت تأخذ اليوم شكلا تنظيميا صارما ينمط حياة الأفواج المشتركة للسياح تنميطا صارما في برنامج الرحلات وساعات التسلية ونوعية وأوقات الشراب والطعام والنوم والتنقل والتنزه وغير ذلك.

وإلى جانب ذلك تواجه الموقف الثقافي معضلة أخرى حادة هي معضلة العولمة وظلالها المتوقعة من ناحية تقسيم العالم وإعادة تنظيمه على شكل استقطاب تضادي في العقلية والإمكانية والمورد بين فئة الأذكياء، والمخترعين والمقتدرين وهي فئة محدودة عددا، مستأثرة بمقدرات العالم فعلا، وقد تكون محصورة في بقعة أو بقاع معينة في العالم (الشمال أو الغرب أو الدول المصنعة)، وبين فئة المستهلكين والمنفذين والكادحين، وهم الأكثرية الساحقة في القارات الثلاث الأكبر مساحة وسكانا، وهناك أيضا فئة المحرومين والمستضعفين الذين يتزايد عددهم طردا مع تطورات العولمة، ويجري نبذهم خارج قوس الحياة الفاعلة، وتعريضهم يوميا للجوع أو التهجير أو القتل الجماعي.

وهنا يمكن أن نتساءل مع المتسائلين: هل تذهب عملية إعادة رسم خريطة العالم remapping إلى حد تكريس الانقسام النهائي للعالم إلى عالمين اثنين: عالم الإنسان الأعلى (سوبرمان) الذي

يقاس بالنوعية quality وعالم الإنسان المسترخص الذي يقاس بالكمية quantity؟ وهل سيعني ذلك نهاية حقبة من التاريخ وبدء حقبة أخرى أم نهاية التاريخ بالمعنى الذي أراده فوكوياما؟ وهذا الأمر يعني الثقافة بشكل مباشر، ويعني الثقافة العربية الحديثة بدرجة أقوى، لأنها من الثقافات التي لا ظهر لها يسندها من قوة مادية أو علمية، وربما أيضا لأنها مستهدفة مباشرة من قوى إقليمية وعالمية.

وإذا تناولنا الموضوع من زاوية الثقافة (ومعها الإعلام)، نكاد نجد أن الانقسام وقع وانتهى، بل يتخذ يوما بعد يوم شكل هيمنة أحادية لبلد واحد من بلدان العالم على عالم الثقافة والإعلام بكامله.

لنتأمل في بعض أشكال هذه الهيمنة:

١- معظم مواد وتجهيزات الصناعة التقليدية والإعلام بيد الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (الورق، الحبر، آلات الطباعة، آلات التصوير).

٢- جميع مواد وتجهيزات الاتصال الحديثة بيد المجموعة نفسها، ويتحكم فيها كليا مركز واحد للهيمنة.

٣- جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والسبرانية وغزو الفضاء، وكذلك المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات بيد مركز الهيمنة.

٤- معظم مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية ومواد تصنيعها بيد الجهة نفسها، وكذلك طرق تجارتها، والأشكال القانونية التي تنتظمها. وإن موجة العقوبات الاقتصادية والحصار (العراق، ليبيا)، التي تنفذها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو خارجها، والتي تفرض تحت عناوين متنوعة وذرائع متباينة يمكن أن تشمل كل هذه البنود، حرمانا أو ابتزازا أو تحكما في المحتوى والشكل. وهذا يعني أنه في مقدور مراكز البث والتصنيع أن تبث الأخبار والمعلومات بالطريقة التي تناسبها، (بما في ذلك أخبار البلدان المتلقية)، وأن تشكل صورة العالم بما يوافق أهواءها أو مصالحها، وأن تتحكم في الأفكار والأذواق والأزياء الثقافية والفنون الترفيهية بما لا يتعارض مع أهدافها، بل يمكن أن تتحكم في الاتصالات الثقافية والترجمات والانتشار الأدبي واللغوي بالشكل الذي يوافق مصالح الهيمنة. وإذا كان مثقفو أوروبا، بل

المسؤولون في الهيئات الرسمية، يتحسبون للخطر الداهم ويخشون الهيمنة الأحادية فكيف بمؤسسات البلدان النامية التي تعاني من الخلخلة، والاعتماد الكلي على الآخر، وتشكو دائما من علة النقص المكتسب في المناعة الثقافية (الايدز الثقافي) بسبب ظروف تشكلها تحت وطأة التاريخ الاستعماري الكولونيالي ثم الجديد؟!

٣- الثقافة العربية وموقعها في العصر

على الرغم من الاعتراف بالشوط المهم الذي قطعته الثقافة العربية حتى الآن في تعرف ذاتها، وتحديد هويتها، وإثبات وجودها في عالم تنافس صعب، وصمودها في وجه محاولات تجزئتها وطمسها، وبعثرة ثوابتها وسلخها عن لغتها العربية، فإنه لابد من الاعتراف بأن الثقافة العربية مازالت غارقة في معركة بناء نفسها من الداخل، وأن لديها من العوائق الذاتية الراسخة في عقلية المثقفين، وطرق تفكيرهم، ومصادر مرجعيتهم، واختلاف ولاءاتهم، وتمزق صفوفهم، وهشاشة محاوراتهم، وبعد الشقة بينهم وبين الجمهور، وغير ذلك من الظواهر السلبية... ما يمكن أن يدمر أية ثقافة ناشئة أو ضعيفة المستندات. ولكن الثقافة العربية بفضل عوامل دينية وتاريخية وقومية وشعبية مازالت تقف على قدميها وتصارع عوامل تآكل ثقافية داخلية، وعوامل تفتيت إطارية سياسية واجتماعية من حولها. ولعل من أهم العوامل الداخلية نزعة مناهضة الثقافة anti-intellectualism لدى الفئتين الأساسيتين اللتين كانتا في الماضي تسعفان الثقافة بالأيدي والمدد، وهما فئة السيادة السياسية (الطبقة الحاكمة) وفئة السيادة الاقتصادية (الإقطاعية، فالبورجوازية، فقطاع الأعمال الخاص)، وهاتان الفئتان تتعاونان الآن ليس على تهميش دور الثقافة فقط، ولكن أيضا على صرف مستهلكي الثقافة (أي الجمهور المتلقي) عن أية ثقافة جادة وتزييف المادة الثقافية التي يفترض أن تطرح بين يديه وتحويلها إلى بهرج إعلامي ترفيهي وتسخير المنجزات الاتصالية الفائقة لهذا الغرض. فالاهتمام بالثقافة موجود، ولكنه مقلوب رأسا على عقب وموجه لتسخيرها للمآرب والأهواء.

وإلى جانب ذلك يلاحظ أن معضلة الثقافة العربية تضرب جذورها في بنية المجتمع العربي، وتحزباتها المتوارثة، وتباين مستويات الوعي فيها، وغياب التفكير الموحد والفعل المشترك. وإلى ذلك يشير الدكتور أحمد الأصفر، وهو أحد المتخصصين الاجتماعيين في الثقافة من الجيل

الجديد، ويبين خطورة غياب «أشكال الفعل الاجتماعي الوطني السليم الذي يقوم أولا على ضرورة الاعتراف بالآخر أيا كان شكله وانتماؤه الفرعي ضمن الحضارة العربية الواسعة»[١٠].

ويترتب على هذا التباين أن استجابة المجتمع العربي للتحديات المحيطة، وخاصة الثقافية منها، تأتي متباينة ولا يكاد ينتظمها ناظم. ويربط الدكتور الأصفر هذه الظاهرة بتحليل خصائص السكان وينتقل منها إلى التأكيدات التي سبق أن رددها مفكرون آخرون من ناحية أن العرب لم يدخلوا القرن العشرين، أي أن أمنية زكي نجيب محمود (التي ستجري الإشارة إليها بعد قليل) لم تتحقق حتى في نهاية القرن:

«وقد يفيد التحليل المعمق لخصائص السكان في توضيح مسائل عديدة، لعل من أهمها أن المواطن العربي لا ينتمي حقيقة إلى القرن العشرين، فالقسم الأكبر من معلوماته وآرائه ومشاعره وأحاسيسه ينتمي إلى قرون ماضية... فالمواطن العربي لا يشارك مجتمعه في قضاياه الأساسية، ولا قضايا بلاده المعاصرة، وينطبق الأمر أيضا، ولكن بدرجات مختلفة، على أصحاب السلطة المعنيين بالفعل السياسي»[١١].

وعلى المستوى الإطاري هناك أيضا التنافس العالمي بل الحصار العالمي الذي يفرض على الثقافة العربية من خلال قوة الثقافات الأخرى، حيث تبدو الثقافة العربية، كالأمة التي تحتضنها، في موقف دفاع وتنازل وتخندق وتوجس بل وعجز عن أية مغامرة إشعاعية، وذلك على الرغم من انتشارها الكمي (النسبي) الذي لا ينكر.

في وسط هذه المعوقات التي اضطررنا للاكتفاء بعناوينها الرئيسية، لابد أن نتساءل بالطريقة السلبية التالية :

- وماذا عند الثقافة العربية من إسهام خاص تقدمه في حلبة الثقافة العالمية ووسط لجة الصراع، وامتلاك الثقافات المهيمنة للوسائل المادية للبث الثقافي، ولمصادر المعلومات، ولقوة الانتشار اللغوي، وللاتصال المباشر بالتطورات العلمية والتكنولوجية للعصر، وأخيرا للحماية السياسية والاقتصادية التي توفرها لها قوى الهيمنة؟ إن الثقافة العربية لا تصارع اليوم الثقافات القوية فقط، ولكنها من خلال عصر المعلوماتية والثورة الاتصالية والتفجر التكنولوجي تصارع

أيضا قوة الثقافة. يضاف إلى ذلك ضعف الروح المعنوية لدى رموز هذه الثقافة. وإن قراءة بعض تقييماتهم لحال الثقافة العربية كفيلة أن تصيب الإنسان بالهلع والجزع والإحباط.

وبما أن مواقف الكثيرين منهم تتغير صعوداً أو هبوطاً فإنه يحسن أن نأخذ فكرة عن آخر ما توصل إليه أكابرهم. وتمهيدا لذلك، لا بأس بأن نذكر بموقف واحد من شيوخ مفكري العصر، وهو زكي نجيب محمود، وتغيرات موقفه الفكري خلال ربع القرن الماضي من أقصى قلق الفكر العلمي الوضعي إلى طمأنينة التصالح مع الدين، مشفوعة بتأكيدات حول خواء الفكر العربي الحديث. وليس في هذه الملاحظة أي إيحاء بالتقييم السلبي أو الإيجابي، وإنما هي تقرير واقع. وبزكي نجيب محمود نبدأ، لنستعرض بعد ذلك مواقف مفكرين عرب آخرين وشهاداتهم فيما يتعلق بالقيمة الحقيقية للثقافة العربية المعاصرة.

زكي نجيب محمود (ت.في آب ١٩٩٣م)

في مطلع عام ١٩٧١ كتب زكي نجيب محمود مقالا مستوحى من حوادث الطلاب في القاهرة جاء في مستهله:

«إنني أقولها صريحة ورزقي على الله، وهي أننا على درجة من التخلف أدعو الله ألا تطول معنا بحيث ندخل عصرنا هذا. وعقيدتي أننا لو استطعنا أن ندخل القرن العشرين في آخر أعوامه لكان ذلك خيرا نحمد الله عليه».[١٢]

ويستفاد من تحليلاته في هذا المقال أن الذهن العربي مكبل بالتخلف، وملفع بالمثالية والتهويم، عاجز عن التماس مع الواقع، وقاصر عن إدراك ما يجري على المستوى العالمي.

وبعد عقد من الزمن منح زكي نجيب محمود مع المفكر التونسي محمود المسعدي جائزة الثقافة العربية، وفي احتفال تسليم الجائزة الذي أقامته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قدم كل منهما كلمة احتفالية كان واضحا فيها أن الرصيد الوحيد للثقافة العربية في رأيهما هو الصمود في وجه المؤامرات على الأصالة الثقافية واللغة العربية، وبدا زكي نجيب محمود أقل إيمانا حتى بالحصيلة الفعلية للغة العربية: «مازلنا بعيدين عن الهدف النهائي الذي هو -كما أراه- أن نكسب كل مقومات العلم والأدب والفلسفة الشائعة في هذا العصر، في لغة عربية».

وقد أصر على أن يعزف على وتر القصور : «وسأظل أعزف عليه ما بقي من حياتي، لعلي أكون صوتا خافتا يشارك أصواتا أخرى، أعلى وأقدر، في إنهاض أمتنا، وأنا أريد لهذه الأمة نهضتين: الأولى أن تعود الأمة العربية رائدة كما كانت، والنهضة الثانية هي أن تتغير. إنني آمنت، وأؤمن، وسأظل أؤمن أنه لابد من تغيير السياسة التي يربى عليها المواطن العربي. فالمواطن العربي الآن ينشأ في المدارس والجامعات على الحفظ: يحفظ الموروث آنا ويحفظ الوافد من الغرب آنا آخر، أما أن يبدع، أما أن يبتكر، أما أن يشارك في موكب الحضارة، فهذا لم يحدث، أو على الأقل لم يحدث بالنسبة التي كان لابد لها للعربي لكي يتكافأ مع تاريخه وحضارته ومجده وعظمته. إنني أؤمن إيمانا شديداً أنه لابد من تضافر جهود الأدباء، والمفكرين وأهل القدوة على التفكير في وضع صيغة للعربي الجديد».[١٣]

وفيما بعد تغير الموقع الفكري لهذا الرجل الذي وقف حياته لقضية واحدة هي قضية النهوض الثقافي للأمة العربية، ولكن تقييمه للحصيلة الفكرية العامة للثقافة العربية لم يتغير. بل ربما كان انقلابه الفكري، باتجاه الدين والتراث، اعترافا بعجز كل تلك الجهود الكبرى التي بذلها في معركة الثقافة من موقع التغريب على امتداد القرن العشرين.

فؤاد زكريا

ومن المؤكد أن حالة زكي نجيب محمود في إنكار دخول العرب القرن العشرين ليست فريدة في بابها بل هي موقف شبه إجماعي لرموز الفكر العربي. فلننتقل منه إلى مفكر من جيل تال هو فؤاد زكريا الذي ظل على امتداد فترة طويلة يثير زوبعة من المجادلات بآرائه التي لاهوادة فيها ولا مهادنة. وسنحاول باستمرار تفضيل المقابلات والمحاورات على النصوص المدونة بهدوء لأنها فعلاً تكشف عما نسعى إليه من التوصل إلى خلاصة تقييمية (غير ملطفة) لحصيلة تجربة الفكر العربي المعاصر على لسان أهله وذويه. ففي مقابلة له مع مندوب جريدة الحياة عام ١٩٩٤، يهاجم بحدة وضراوة كلا من الفكر اليميني الديني والفكر اليساري الماركسي على حد سواء، ويتهمهما بالعقم والحرفية النصية، ويلحق بهما الفكر الوسطي التوفيقي ويصفه بأنه: «أحد الأسباب الرئيسية للبلاء الذي نعيشه اليوم، وخطورته الحقيقية لم تكشف بعد...» وهو «يقف حجر عثرة في وجه كل تغيير أو تنوير، علاوة على أنه يصيب الرؤية ويميع الأمور» . ويكاد تهجمه على هذا التيار يفوق نقمته مجتمعة على كل من اليمين واليسار، وفي ذلك يقول:

«فالتوفيقية أو التعادلية أو الوسطية كلها مسميات زائفة تنبع من نوع من الخوف الكامن عند من يدعونها، وهذا الخوف الذي ربما لم يكن يشعر به البعض عن وعي تماماً هو الذي يدفع إلى وضع هذه الصيغ أو المسميات الفضفاضة والمطاطة التي لاتغضب الطرفين معاً.»

والمشكل أنه هنا لا يقيم ولا يحلل ولكنه يتهم تهمة أخلاقية، إذ انه يؤكد ثانية ان التوفيقية تيار إرضائي هروبي يتقي شر المشكلات ويتفادى أي موقف محدد.[١٤]

ولكن فؤاد زكريا لايقف عند هذا الحد. إنه ينفي أيضاً أي إبداع عن الثقافة العربية ولا يستثني صغيرة أو كبيرة، ويشمل اليمين واليسار وحتى الطرف المستنير:

«أما أزمة الإبداع، فحدث عنها ولاحرج. وتظهر أهمية «الإبداع» عندما يتجه مسار العالم إلى اللاتقليدية، وفي عصر تتجدد فيه معلوماتنا كلها كل عشر سنوات تبدو الحاجة ملحة إلى الإبداع.

وأقول بصراحة: لايوجد إبداع عربي، ليس فقط عند أنصار التراث الذين يتصورون أنه الحل، وإنما الأمر مفتقد أيضاً لدى الطرف الآخر النقدي المستنير.

فالعجز أمام انهيار النظام الاشتراكي وعن الاجتهاد والتحكم في مجرى الحوادث هو الذي يدفعنا إلى الاعتقاد أن كل الشرور التي حولنا هي من صنع النظام العالمي الجديد. هذا الاعتقاد قد يريحنا لفترة من التعمق بما حدث بموضوعية، ويجنبنا محاولة البحث عن الأسباب الحقيقية لما آلت إليه الأمور.»[١٥]

حسن حنفي

وليس حسن حنفي بأقل نقمة من فؤاد زكريا، ولكن ربما كان موقع التسديد على الدريئة يختلف نسبياً. فهو ينطلق من أرضية تراثية خصبة، ويتمتع بمقدرة تمييزية في موضوع التراث، ويتخذ مواقف حادة مع إحالات عينية محددة.

ويلاحظ منذ البدء أن مفهومه للثقافة قريب جداً من المنحى الذي ارتضته لنفسها الدراسة الحالية. وفي آخر محاضرة له في باريس (حزيران ١٩٩٧) يحدد الثقافة على أنها «بمعناها الواسع تشمل الفكر والأدب والفلسفة والعلوم الاجتماعية وبخاصة التراث»، مع فارق غيرسيط يتمثل في أن الدراسة الحالية اعتبرت هذا المعنى هو المعنى الضيق للثقافة، ثم إنه لا يشير إطلاقاً

إلى الفنون، والنواحي السلوكية الأخرى. وهكذا يتحدد موقعه الثقافي من خلال محاولة التنوير من داخل المفهومات التقليدية. وأهم النقاط التي تخصنا في هذه الدراسة:

١- يؤكد وجود بعض السمات المشتركة في الثقافة العربية على الرغم من الخصوصيات القطرية، وهذه السمات تشكل بنية للثقافة العربية ولنظام سلوكي للمثقف وللمواطن العربي.

٢- يصب سياط نقمته على الإمام الغزالي ويعتبره أساس البلاء لأنه جعل السلطان والحاكم والفقيه بمرتبة الإله، وكل له حق الطاعة، وكفر المعتزلة وكتب الباطنية والفلاسفة. ويستفاد من كلام حسن حنفي أن هذه الآثار سحبت ظلها على الثقافة العربية الإسلامية من العصور الماضية حتى العصر الحديث.

٣- يصب نقمة مماثلة على رواد النهضة العربية الذين بدأوا وسطيين وانتهوا تغريبيين، ودعوا إلى فصل الدين عن الدولة، وأشدهم تطرفاً سلامة موسى.

٤- يهاجم حرفية الثقافة الفقهية، ويدعو إلى إضافة كبائر جديدة إلى الكبائر السبع:

«باعتباري فقيهاً من فقهاء العصر، أضيف الكبائر التالية: احتلال الأرض كبيرة، والفقر كبيرة، والتجزئة كبيرة، والتعذيب في السجون كبيرة، والتبعية للغرب كبيرة، وبيع الهوية كبيرة، وسكوت الناس على الهوان وعدم تحركهم ونحن أكثر من بليون مسلم كبيرة.»[١٦]

٥- يشير إلى أن الثقافة العربية الحديثة خارج التاريخ، وقد تكلست وتجمدت وتقدست، كما أنها واقعة تحت ظل السياسة التي تعمل على إبقاء الواقع كما هو عليه:

«مستقبل الثقافة العربية مرهون بمن يستطيع أن يعطيني مزيجا عضوياً: إبداعا، ويخرج من هذا القفص الذهبي، أي من هذا السجن الذي تعيشه الثقافة العربية في هذه الجبهات الثلاث: القديم والجديد... الماضي والحاضر، الواقع والمستقبل. وبالتالي لاحل لمستقبل الثقافة العربية خارج التاريخ، تكلست تجمدت تقدست. كلام القدماء أصبح مقدساً بالنسبة للسلفيين، وكلام الغرب مقدس بالنسبة للعلمانيين. والسياسي يريد أن يترك الواقع المعاصر كما هو لايغيره، للدفاع عن كرسي الحكم.. هناك نوع من تجميد الثقافة العربية والحل هو إعادتها للتاريخ.. إعادتها لحركة الزمان.»

٦- ويترتب على ذلك- في رأي حسن حنفي- أن مستقبل الثقافة العربية مرهون بالتحرر من النص والانطلاق في عالم الإبداع، وإذا ظلت أسيرة للنصوص فستبقى راكدة. وعليها أن تبدع نصوصاً جديدة في الفكر والثقافة والأدب والعلوم:

«طالما أن الثقافة العربية ثقافة نصوص ننقلها عن القدماء أو عن الغرب فستبقى ثقافة نص وثقافة تأويل وثقافة إعادة إنتاج، وكأنني لااستطيع أن أنظر إلى العالم مباشرة دون أن أضع بيني وبين الواقع نصاً.

أريد للثقافة العربية أن تبدع نصوصاً جديدة في الفكر والثقافة والأدب والعلوم... وأن تنظر للواقع تنظيراً مباشراً، وأن تضيف إلى التراث القديم والتراث العربي مجموعة أخرى من النصوص.»[١٧]

٧- يلاحظ جمود الرسائل الجامعية واعتمادها على أفكار الآخرين، ويعتبر حصيلتها مجرد إعادة إنتاج تقليدية، متفقاً في ذلك مع الاتجاه العام للمفكرين العرب، وهذا يعني طبعاً وضع علامات استفهام حول المستقبل، وإمكان الخلاص على يد جيل جديد لايعرف معنى الابتكار[١٨].

عبدالله عبدالدائم

ومثلما ذكرنا في السابق، تعنى الدراسة الحالية بأحدث تطورات الفكر الثقافي العربي، وقد لفتت نظرنا «ورقة» للدكتور عبدالله عبدالدائم قدمت إلى «مؤتمر مستقبل الثقافة العربية» الذي عقده المجلس الأعلى للثقافة ووزارة الثقافة في القاهرة بتاريخ١١-١٤/٥/١٩٥٧، وتحمل هذه الورقة عنواناً يتقاطع مع موضوع الدراسة الحالية وهو «العالم ومستقبل الثقافة العربية». وبما أن كاتبها وقف جل حياته على البحث في قضية الثقافة، وعمل في مجالات الثقافة العربية والدولية فقد رأينا التوقف عند الأفكار الرئيسية التي تدور حولها هذه الورقة مع لفت النظر إلى أهميتها الخاصة في مجال وضع الثقافة العربية في إطار المشهد الثقافي العالمي.

- مشكلة الثقافة العربية مشكلة عربية وعالمية معاً.

- حدثت في هذا العصر تطورات مهمة بشأن معنى الثقافة ووظيفتها ودورها، حتى وصل دورها إلى التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة «فأصبحت منذ مؤتمر المكسيك بوجه خاص (١٩٨٢) غاية التنمية، وليست وسيلتها فحسب».

– تشتد الصراعات الثقافية في العالم، ولم يؤد الحوار الثقافي إلى نتائج إيجابية بل «سادت العولمة بمعناها الضيق والوحشي بدلاً من النزعة العالمية الإنسانية وطغت على شتى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية...»

وقد أفاض المحاضر في توضيح خطر العولمة على الثقافات بوجه عام، وبين أن النظام العالمي السائد يهدد الثقافات العالمية جميعها بما فيها ثقافات الدول القوية.

وانتقل بعد ذلك إلى الثقافة العربية وقدم تشخيصاً لواقعها الحالي بالعبارات الأساسية التالية:

١- «الثقافة العربية الإسلامية لم تنجح منذ أكثر من قرن حتى اليوم في صنع حداثتها».

٢- «الثقافة العربية الإسلامية ثقافة عريقة. هذه العراقة تمنحها القوة والقدرة على البقاء، ولكنها كثيرا ماتكون عبئاً ثقيلاً ومعرقلاً للتجديد والتجويد».

٣- «ازدهار الثقافة العربية الإسلامية ينتسب إلى ماضيها البعيد»... «وهذا يخلق نوعاً من الانتماء الماضوي والنزعة الماضوية».

٤- «المشاركة الجماهيرية في بناء الثقافة العربية الحديثة المرجوة لاتزال محدودة جداً.»

٥- «محاولات تحديث هذه الثقافة لم تتم في معظم الأحيان انطلاقاً من داخلها، بل تمت غالباً بحكم الاصطدام بالثقافة الغربية»... «وتكونت منذ ذلك الحين ثقافتان منفصمتان لاتلتقيان: ثقافة تخشى على التليد وتلتف حوله وتتقوقع في داخله، وثقافة تؤثر الجديد ولو ضحت من أجله بالتليد. أما الثقافة التي حاولت التوفيق فلم تفلح في مهمتها حتى اليوم، كثيراً ما لجأت إلى التلفيق أو اللصق بدلاً من الدمج العضوي».

٦- النظام العالمي الجديد وعولمة الاقتصاد والمال والاتصال تؤدي إلى هجمة شرسة على الخصوصيات الذاتية للشعوب «وعلى الأمة العربية الإسلامية بوجه خاص، والتي لا يكتمل عقد العولمة إلا بالسيطرة على مواردها الغنية».

وأخيراً يقدم المحاضر بضع مواصفات عامة للثقافة العربية المنشودة، وينهي مطالعته بالتأكيد التالي:

«من خلال مثل هذه النظرة ينبغي أن ينطلق المشروع الثقافي العربي المستقبلي المشترك. فعن طريق التحاك المتبادل بين الثقافات العالمية والثقافة العربية الإسلامية بعد أن تعي ذاتها، نستطيع أن نفكر في أنفسنا تفكيراً مبدعا، حين نفكر في غيرنا، ونستطيع أن نسمو إلى ماهو إنساني شامل من خلال إدراكنا لثقافتنا ورسالتنا»[١٩].

آراء جديدة بالجملة

كانت الوقفات الأخيرة الإقرائية السابقة منتقاة لتضيء جوانب متكاملة من نظرة المفكرين والمثقفين العرب إلى حصيلة القيمة الذاتية للثقافة العربية الحديثة، ومقدار ما يمكن أن تسهم به في مسيرة الثقافة الإنسانية المعاصرة في ظل عالم جديد مطل مع القرن الجديد.

وبالطبع لايستطيع أحد أن يزعم أن الآراء التي قدمت سابقاً تمثل حرفياً موقف الثقافة العربية المعاصرة وقيمتها . ومن أجل استكمال الصورة جرت متابعة حصيلة مؤتمر«مستقبل الثقافة العربية» القاهرة ١١-١٤/٥/١٩٩٧، الذي ضم بالفعل مجموعة كبيرة من أبرز المثقفين العرب. وقد تبين من جملة التلخيصات التي قدمت لأوراق هذا المؤتمر أن التقييم السلبي العام لواقع الثقافة العربية يكاد يكون مطرداً، بل إن هناك محاضرين لم يروا قواماً مشتركاً للثقافة العربية. وقد تحدث أغلب الحاضرين عن سلبيات الثقافة العربية، ولم يكد يلمس الإنسان أية ناحية إيجابية. فالمشروع التنويري أخفق، واليمين أخفق، واليسار أخفق، والثقافة معزولة عن الجمهور وعن العالم وغير ذلك. ووضع أغلبهم شروطاً للتنمية الثقافية وبناء المستقبل، لم يقم أي واحد منها على الاعتراف بوجود بذرة يمكن تطويرها، وكأنما المطلوب هو البدء دائماً من جديد، ووضع استراتيجيات شاملة، وبدء التفريق بين التغريب والتحديث، ووصل الثقافة العربية بالجمهور، وتحريرها من قيود السلطة، ومن قيود التقليد والتخلف، وإعلاء قيم الحرية والديمقراطية، والتركيز على إطلاق الإبداع من عقاله، وضرورة الاتصال بالمناخ العالمي، وغير ذلك من المرددات التي تتكرر في كل مؤتمر. ويمكن أن يلخص ذلك كله في تركيز توفيق بكار من ناحية ضرورة القيام بمراجعة «جذرية للمفاهيم والمقولات السائدة في الثقافة العربية التي تعاني العقم الحضاري، وأننا يجب أن نضع الإبداع شرطاً لتصور المصير».

ومع ورقة توفيق بكار جاءت تساؤلات برهان غليون حول: «أي مستقبل لثقافتنا؟»، وفيها مراجعة من الألف إلى الياء:

«ماهي مشكلات الثقافة العربية؟ وهل هناك تفسير لأسبابها؟ وماهي التحديات الجديدة التي تطرحها العولمة على الثقافة عموماً وعلى ثقافتنا بوجه خاص؟ وهل نستطيع أن نبلور أسئلة تحدد أجوبتها استراتيجية ثقافية؟ وهل المثقفون هم فعلاً خير وأفضل من يتكلم عن الثقافة؟».

وكان أفضل مافعله المؤتمر الكبير أنه لم يتمخض عن بيان مشترك! والحق أنه لم يكن ممكنا التوصل إلى بيان مع كل هذه الأسئلة والمراجعات والدعوة إلى البدء من جديد والمراجعة الجذرية لأبجديات الثقافة العربية المعاصرة.(٢٠)

أدونيس: شهادة من الفكر الأدبي

وبعد هذه الشهادات العينية من الفكر العربي الخالص، وبما أن العرض الحالي ذو طبيعة وظيفية وانتقائية وليس تنقيبياً، فلابد من إكماله بمثال من التفكير الأدبي جرى انتقاؤه لسبب محدد هو أن صاحبه الشاعر أدونيس يعتبر من أهل الأدب القلائل الذين اهتموا بتشريح تجربتهم الأدبية الخاصة من الناحية الفكرية والثقافية، وربما تكشف شهادته عن مدى التغلغل العضوي للفكر الغربي حتى فيما يتعلق بالتراث، وبمرجعيات فهم الأدب العربي القديم،و هو الذي اشتهر بالثورية الأدبية والحداثية والاتصال الوثيق مع الفكر الغربي والأدب الغربي. وفيما يلي شهادته المثيرة فعلاً، بل اعترافه.

يقول أدونيس في المحاضرات التي ألقاها في الكوليج دو فرانس بباريس (أيار ١٩٨٤) ،والتي يفترض أنها كتبت بروح عالية من المسؤولية لأنها تقدم ذوب تجربته الفكرية-الإبداعية:

«أحب هنا أن أعترف بأنني كنت بين من أخذوا بثقافة الغرب. غير أني كنت ، كذلك، بين الأوائل الذين مالبثوا أن تجاوزوا ذلك، وقد تسلحوا بوعي ومفهومات تمكنهم من أن يعيدوا قراءة موروثهم بنظرة جديدة، وأن يحققوا استقلالهم الثقافي الذاتي. وفي هذا الإطار، أحب أن أعترف أيضا أنني لم أتعرف على الحداثة الشعرية العربية من داخل النظام الثقافي العربي السائد وأجهزته المعرفية. فقراءة بودلير هي التي غيرت معرفتي بأبي نواس، وكشفت لي عن شعريته وحداثته. وقراءة مالارميه هي التي أوضحت لي أسرار اللغة الشعرية وأبعادها الحديثة عند أبي تمام.

وقراءة رامبو ونرفال وبريتون هي التي قادتني إلى اكتشاف التجربة الصوفية بفرادتها وبهائها. وقراءة النقد الفرنسي الحديث هي التي دلتني على حداثة النظر النقدي عند الجرجاني، خصوصاً في كل مايتعلق بالشعرية وخاصيتها اللغوية-التعبيرية»[٢١].

والدرس المستفاد من كل ماتقدم هو أن الاستناد الأدبي إلى التراث العربي يعاني من ثلاثة صدوع، أولها الاتكاء على الإنتاج الأدبي والعزوف عن التراث الفكري، والثاني هو الأسلوب الاقتطافي التلفيقي في التقرب من الروائع القديمة، والثالث هو التسلح بمفاتيح التفكير الغربي في عملية إعادة اكتشاف التراث، مما يعرض الموقف باكمله إلى أن ينقلب إلى مجرد تصيد لأمثلة وشواهد تراثية تنتزع من سياقها لتؤكد وجود سبق تراثي للمردات الرائجة (الجرجاني والبنيوية مثلا). ويرجى أن يفهم من هذا التعليق على أدونيس أنه يعبر عن محاولة لتقرير واقع قائم وتحليله، بعيدة عن أية مرام تبشيرية. ولاسيما ضد مبدأ الإفادة من التيارات الفكرية الأدبية والعالمية، الذي يبدو أنه يشكل ضرورة حيوية لامراء فيها[٢٢].

خلاصة

وهكذا يستفاد من احدث مطالعات رموز الثقافة العربية أن الثقافة العربية مازالت مشغولة بتعريف ذاتها وتحديد هويتها ومضمونها الداخلي إلى حد أن بعضهم يشكك في وجود قوام مشترك يمكن أن يطلق عليه تسمية الفكر العربي الحديث. وفيما يلي خلاصة مركزة للصورة التي تتجمع للإنسان من خلال مطالعة الآراء التي جرى عرضها في هذا الباب مقرونة بآراء كثيرة لم يتسع المجال الحالي لاستيعابها:

١- انتفاء اية قيمة جوهرية ذاتية للثقافة العربية الحديثة.

٢- انسحاب حالة العقم على جميع التيارات السائدة في الموقف الثقافي الراهن من أقصى اليمين إلى اقصى اليسار، مع حملة خاصة على التيارات الوسطية التوفيقية.

٣- انبتات الثقافة العربية عن حركة الزمن وتجمدها وعجزها عن مجاراة روح العصر، بل عن دخول القرن العشرين.

٤- معاناة الثقافة العربية من الدونية، إما من ناحية تبعيتها للثقافة الغربية وشعورها بالنقص إزاءها، وإما من ناحية استصغار ذاتها أمام هالة التراث والماضي التليد وعجزها عن تحديد علاقتها بالطرفين.

٥- معاناة الثقافة العربية من الانقطاع عن مجتمعها، وتهرّبها من مواجهة مشكلاته الحيوية وتقديم الزاد الروحي المطلوب.

٦- غياب الإبداع بمختلف أشكاله في الثقافة العربية، وهذه ظاهرة يشترك في تأكيدها معظم رموز الثقافة العربية المعاصرة.

٧- وأخطر من ذلك كله الإجماع على عقم الرسالة التي تؤديها الجامعات العربية، ويعني ذلك بوضوح فقدان الأمل بالجيل الجديد الذي ينشأ في ظل هذه الجامعات.

وبالطبع يجب أن تخيفنا هذه الشهادات الصارخة، ولكن هناك عاملين اثنين على الأقل يمكن أن يخففا على المرء وقع الصدمة بل هول الصدمة، وهما:

١- حقيقة أن الشهادات الثقافية عند جميع الأمم وعلى امتداد التاريخ الماضي، وبوجه خاص في الأزمنة الحديثة، كانت دائماً أميل إلى التشاؤم والسلبية ربما لأن من طبيعة الثقافة الميل إلى الانتقاد والتعلق بالطموحات البعيدة وعدم الاستكانة إلى معطيات الواقع.

٢- حقيقة أن الحوار الحي والصريح الذي يدور في أوساط الثقافة العربية اليوم والمصحوب بقسط لابأس به من الصراحة والجرأة النسبية، هذه الحقيقة التي لايماثلها شيء في تاريخ الثقافة العربية في الماضي، من شأنها أن تبقي باب الأمل مفتوحا.

ولكن لو أخذنا المسألة من زاوية الحصيلة العامة القابلة للتصدير إلى سوق العالمية فإن الإنسان يضطر إلى الاعتراف بأنه حتى لو توافرت للثقافة العربية اليوم أقنية البث اللازمة، فإن المادة الثقافية المتاحة يصعب أن تكون لها قيمة بذاتها intrinsic.

ويجب أن نعترف هنا أيضاً أنه بفضل المال العربي والتنافس الإعلامي (المتمثل في العقد الأخير من القرن العشرين في الشبكات الفضائية العربية) لايجوز للثقافة العربية أن تشكو من ضآلة المنابر المتاحة بالقياس إلى مايحدث في قارات التخلف الثلاث. فنحن أحسن حظا من غيرنا، والحقيقة أن الشكوى الراهنة لم تعد تتمثل في انعدام القنوات بل من تكرارية ورتابة المادة الثقافية والفكرية التي أتيح لها أن تقدم على المنابر الاتصالية الحديثة في الوطن العربي.

القسم الثاني :

الأدب العربي الحديث : بصيص من إشعاع ووعود باتجاه العالمية

٤- العلم والفن والأدب عند العرب في ميزان العالمية

دار الحديث في القسم السابق عن الثقافة بالمعنى العام، وانتهى إلى النتيجة المؤسفة بأن الثقافة العربية المعاصرة ليس عندها ماتقدمه من زاد أصيل مبتكر يمكن أن يشفع من خلال قيمته الذاتية لتطلعاتها العالمية. وكانت لهجة الشهادات التي قدمت والاستنتاجات التي استخلصت ذات طابع عام، ولم تدخل في تفاصيل الواجهات الثقافية للمجتمع وهي متعددة طبعاً، والأغلب أن المقصود بالبيانات السابقة يتناول بالدرجة الأولى الفكر الخالص ومشتقاته الفلسفية والتنظيرية، وقد يشمل الدراسات الإنسانية. وقد جرى التطرق للإبداع العربي ونفي وجوده . ونعتقد أن السياق كان يوحي أيضاً بالإبداع الفكري والثقافي الخالص، ولا يكاد يطفو على أشكال الإبداع الأخرى كالإبداع الأدبي والفني.

وتمشياً مع المفهوم الذي رأيناه الأقرب تمثيلا لما يعبر عنه مصطلح الثقافة في اللغة العربية، نرى أن الصورة العامة التي رسمت لواقع الثقافة العربية عند انتشاء القرن العشرين ينبغي أن تكمل ولو من خلال استعراض بسيط لواجهات الثقافة الأخرى، ولا سيما العلمية منها والفنية والأدبية. ذلك انه لايجوز لأي حديث عن الثقافة ان يمضي دون إشارة، ولو بسيطة، إلى العلم، فالعلم بذاته أو بحصيلته او بالسلوكيات العقلية والعملية التي يفرضها في المجتمع لا يمكن إلا أن يكون جزءا عضوياً من ثقافة المجتمع وواجهة أساسية من واجهاته العالمية. وعلى الرغم من وجود إجماع بديهي على أن العلم العربي الحديث غير موجود أصلاً حتى نتساءل عن بعده العالمي الممكن، أو عن أية فرصة متاحة لأي جانب منه باتجاه الإشعاع خارج حدوده المحلية، فإنه من المفيد دائماً إبقاء مشكلة العلم العربي ماثلة في تضاريس أي تصور لمستقبل الثقافة العربية وفرصتها العالمية.

ولعله مما يزيد من أهمية هذا الموضوع في المرحلة الحالية من التخاطب العربي مع العالم أن التراث العلمي العربي بدأ من جديد يستعيد مكانته العالمية، وأخذت معاهد التراث العلمي العربي

ومؤسساته ومؤتمراته تشغل حيزاً معقولاً من اهتمام المختصين في الوطن العربي وفي العالم، وحيزاً مقبولاً نسبياً من اهتمام الرأي العام العربي والعالمي. ومن المنتظر أن يحظى هذا الموضوع باهتمام مطرد وأن تكون له امتدادات إيجابية وخيرة عربياً وإنسانياً. غير أن قضية التراث العلمي العربي -بالمقارنة مع قضية التراث الأدبي العربي- وكذلك وإلى حد بعيد قضية العلم العربي الحديث (المفترض) بالمقارنة مع قضية الأدب العربي الحديث تبدو محدودة السقف والمدى، بمعنى أنه مهما امتد الإعجاب المحلي والعالمي بالتراث العلمي العربي، وتأثيره في المسيرة الطويلة للعلم الإنساني، فإنه يبقى في حدود الإعجاب بتراث عظيم وماض مجيد واستلهامه واستقاء العبر، لا الدروس، منه. ولكن يصعب أن نتوقع نظيراً له في إسهام عرب هذا العصر في قضية الابتكار العلمي الحديث، وذلك أننا - فيما تشير الدلائل الواضحة- سنبقى إلى مدة طويلة، شأننا شأن معظم البلدان النامية في العالم، أقرب إلى موقع المقتبس والناقل والمقلد منا إلى موقع المبتدع والمؤثر في مسيرة العلم الحديث. بل سنكون محظوظين جداً لو أفدنا من فرصة النقل والاقتباس ووظفناها من أجل مرحلة مقبلة من الانطلاق، كما فعلت بعض الشعوب في عالمنا المعاصر، وتدل الدراسات والإحصاءات الصادرة عن المنظمات العالمية ومراكز البحث المتخصصة أن الإسهام العربي في مسيرة العلم المعاصر لايكاد يذكر.

ويبدو أن الفن العربي (إن صحت التسمية) ليس أفضل حالاً من العلم في العصر الحاضر، ذلك أن مرتكزاته ونماذجه العليا معظمها مستقى من عالم الغرب، وعلى الرغم من وجود نتوءات بارزة واعدة إلا أن الحصيلة العامة في فنون مثل الرسم والنحت والموسيقى والرقص والتصوير مازالت في مرحلة النمو. وإذا كان الفن العربي يشبه العلم العربي في واقعه الحالي المتواضع فإنه أيضاً يشبهه من ناحية أن تالد هذا الفن، ولا سيما فن العمارة وفن الخط والزخرف، كان له تألق عظيم في الماضي، وما زالت آثاره مستمرة الإشعاع حتى يومنا هذا.

أما في المجال الأدبي فتبدو الصورة معكوسة، ذلك أن التأثير الفعلي لأدبنا العربي في تاريخ التجربة الأدبية الإنسانية ظل أسير اعتبارات مختلفة، ولم يتح له أن يتوهج إلا في مناسبات تاريخية معينة مثل فترة التأثيرات العربية الإسلامية في أدب عصر النهضة الأوروبية (ولاسيما التأثير في الكوميديا الإلهية لدانتي، وفي نشأة الشعر الغنائي الأوروبي-البروفنسالي أو التروبادور ،وفي قصص الشطار والعيارين فيما بعد)، وفي نطاق رقعة جغرافية محددة هي

الجنوب الأوروبي من جانب، والعالم الإسلامي المحيط بالوطن العربي من جانب آخر. ولو وازنا بين مايمكن أن يكون القيمة العالمية الحقيقية لأدبنا العربي القديم، والفرصة العالمية التي أتيحت له في الماضي لوجدنا أنه لم يستنفد كل خواصه، وانه بشيء من الجهد والرؤية المستنيرة، يمكن أن يطرق أبواباً جديدة لاختراق السور العالمي. كما أن غنى التجربة الأدبية العربية المعاصرة، وانفتاحها على مختلف الآداب العالمية، وقوة دافعها الإنساني والاجتماعي وجرأتها في التجريبية الفنية، كل هذه العوامل ترشحها-ولو نظريا أو بالقوة-لأن تحتل مكانة عالمية، إذا تكاملت مسيرتها وتوفرت لها الأسباب التقنية الناجعة ووسائل الاتصال الثقافي اللازمة لبلوغ الساحة العالمية.

وفي سجل التجربة الأدبية العالمية المعاصرة أمثلة لإمكان بلوغ المستوى العالمي من قبل مناطق بعيدة عن مركزية بلدان العالم المتقدم مثل أدب أمريكا الجنوبية ،وبعض الآداب الافريقية.

وبالطبع لايعني هذا الكلام أن ننصرف عن الاهتمام بالتراث العلمي أو بالعلم العربي أو بالفن العربي لمصلحة الاهتمام بالتراث أو بالأدب العربي، وإنما يعني أن نستمر في مضاعفة اهتمامنا بإلقاء الأضواء على ماضينا العلمي المجيد، وتاريخنا الفني الزاهر مادام الحاضر لايحمل مؤشرات إيجابية، وكذلك أن نعرف أن مركز الاهتمام في تقديم صورتنا الثقافية إلى العالم ينبغي أن ينصب على الأدب العربي وإبداعاته المعاصرة المتجاوبة مع مايمكن أن يكون ذوقاً عالمياً أو تجليا متجاوزا لحدود المكان (المحلية) أو لحدود الزمان (المرحلة التاريخية)، وذلك رغبة في الوصول إلى فرصة الإشعاع الحي، والإسهام في التجربة الإنسانية للأدب العالمي.

وقد عرجنا على موضوع العلم والفن، الذي يكاد يكون من المسلمات المتعارف عليها، رغبة في تأكيد ماتذهب إليه المطالعة الحالية من أن المرحلة الراهنة للثقافة العربية يصعب أن يكون فيها مجال لغير التركيز على الإنتاج الإبداعي الأدبي في حلبة التنافس الأممي والعالمية.

٥- حول العالمية في الثقافة والأدب

إن المقصود اليوم بعالمية الأدب يختلف نسبياً عن العالمية Universalite المقارنية في تصورات كتاب مثل محمد غنيمي هلال أو فان تييغم أو فرانسوا غويار، الذين كانوا مشغولين بقضية التأثر والتأثيرفي الأدب. وليس هو أيضاً مفهوم الأدب العالمي Weltliteratur الذي تصوره غوته العظيم بديلاً إنسانياً للآداب القومية والمحلية. ولقد غبر الزمن الذي كانت فيه عوامل العالمية محصورة

بالنواحي المحدودة التي تكررها كتب الأدب المقارن الجامعية منذ مطلع هذا القرن، مثل الوسطاء والرحلات والهجرات والنفوذ اللغوي وشهرة كاتب في بلد اخر وغير ذلك. ويلاحظ أن كتب الأدب المقارن في البلاد العربية تكاد تتجاهل حتى اليوم كل تلك التطورات الاتصالية والإعلامية والنشرية التي تصنع الوسط العالمي للثقافة والأدب والاعلام من جديد، وتنشيء قوانين جديدة erigeren loi للاتصال الأدبي والثقافي. وليس المقصود ...ساً بمصطلح العالمية مفهوم العولمة globalization الحديث الذي يركز تركيزا شبه تام على السياسة والاقتصاد، ويجعل من حقل الثقافة والأدب حقلاً استهلاكيا تابعاً لآليات الهيمنة، ولمستلزمات فن صناعة القناعات العامة لدى الجماهير.

إن المقصود اليوم بالعالمية في الأدب والثقافة هو «ارتقاء أدب ما، كلياً أو جزئياً، إلى مستوى الاعتراف العالمي العام بعظمته وفائدته خارج حدود لغته أو منطقته، والإقبال على ترجمته وتعرفه ودراسته، حيث يصبح عاملاً فاعلاً في تشكيل المناخ الأدبي العالمي لمرحلة من المراحل، أو على مدى العصور»

وأعلن مسؤوليتي الكاملة عن هذا التعريف، وأقدم بين يديه الايضاحات التالية:

١- على مدى عصور التاريخ كان هناك اعتراف بوجود اداب معينة ذات تأثير كالأدب اليوناني والهندي، وأعمال معينة ذات تأثير مثل الكوميديا الإلهية لدانتي، وأعمال شكسبير و(ألف ليلة وليلة) وأشعار عمر الخيام، وذلك بصرف النظر عن قوة التأثير العامة للأدب الذي تنتمي إليه، وهذا هو المقصود بقولنا (كليا او جزئيا) في التعريف.

٢- أسهمت هذه الأعمال، التي تجاوزت حدود اللغة أو القومية، في بناء مناخ أدبي عالمي مشترك ابتداء من العصور الحديثة، وكانت في الماضي تنضوي تحته مناطق واسعة من العالم وفقاً للتوزع الحضاري اللغوي، كالمنطقة الأوروبية والمنطقة العربية والمنطقة الأسيوية وهكذا، ولكنه لم يكن يتصف بالشمول العالمي الذي نعرفه اليوم.

٣- على أن خريطة المناخ الأدبي العالمي لم تكتمل إلا في العصر الحديث، إذ بدا كما لو أن هناك زيا عالميا خاصاً specific mode منتشرا في مختلف مناطق العالم متعايشا مع الأزياء المحلية، ومصحوباً بمعايير ذوقية مشتركة، وهو أشبه شيء بموجة أزياء (موضة) السيدات. بل إن

مراكز تصديره وإشعاعه هي نفسها المراكز العالمية الكبرى للأزياء: باريس، لندن، واشنطن ونيويورك، موسكو (سابقا)، وطوكيو إلى حد ما، ويتداخل هذا المفهوم مع مفهوم السيطرة الأوروبية الكولونيالية على مناخ الثقافة العالمية euro - centrism .

٤- لايستطيع أي أدب أن ينتشر عالميا إلا من خلال مراكز البث والتصنيع العالمية الكبرى، وهذه العواصم المعدودة وملحقاتها تكاد تتحكم في مصير (الزي الأدبي) تحكما كاملاً. وإذا كان صحيحا مثلا أن معظم موجات المذاهب الأدبية كالرمزية والسريالية انبثقت انبثاقا طبيعيا من باريس فإنه صحيح أيضاً وبدرجة مساوية، أن مانالته من شهرة في العصر الحاضر بعض آداب، أو أعمال أدبية، تنتمي إلى العالم الثالث، إنما تم عن طريق العواصم الكبرى، ولعل أوضح مثال لذلك رواية أمريكا الجنوبية في السبعينات التي اشتعلت شهرتها فجأة، بعد أن اقتنعت باريس بها[٢٣] . ونحن نعرف كيف يزحف كتاب عالميون كبار وفنانون إلى باريس باستمرار ربما لكي يوطدوا شهرتهم أو ليتفاعلوا مع المناخ العالمي، هل نذكر سنغور أم غابرييل غارسيا ماركيز أم أدونيس؟

٥- تختلط بالعامل الفني عوامل كثيرة سياسية وحضارية واقتصادية وشخصية وإقليمية، يكون لها تأثيرها في عملية الترشيح للعالمية، وتلعب الجوائز العالمية الكبرى مثل نوبل للآداب وغونكور وبولتزر (ولينين ولوتس وغيرها سابقا) دورا كبيرا في نفخ بالون الشهرة الأدبية للأعمال المرشحة للعالمية .

ويبدو جانب كبيرمن هذه العملية مصنوعا مدبرا manipulated . وإن كانت التجربة أثبتت أن ماينفع الناس يبقى وأما الزبد فيذهب جفاء. فما أكثر الذين نالوا جائزة نوبل للآداب على مدى السنين، ولم يصمدوا لامتحان الزمن واختفوا عن المسرح بالتدريج، وبصراحة أكثرهم من اليهود الذين نالوا الجوائز إما في ظروف التعاطف الدولي معهم بعد الحرب العالمية الثانية، وإما تحت تأثير عجلة الدعاية فوق الأدبية من سياسية وغيرها.

ومع الأسف، لايسمح المجال الحالي بالتوسع في الجوانب المختلفة لظاهرة (العالمية) المعاصرة .. ولكن يجب أن يضع المرء في ذهنه أن العملية ليست آلية، أي أن العمل المحلي لايبلغ مرتبة العالمية لمجرد توفر صفات إبداعية فيه، وأنه يحتاج لأن يدخل في سلسلة من الأقنية النوعية والشروط الذاتية والإطارية حتى يتبوأ المكانة التي تؤهله لها إمكاناته الذاتية.

٦ - الأدب العربي وأفق فرصته العالمية؟

أ - فرصة الأدب العربي قائمة، ولكنها تحتاج إلى رؤية واعية

ما أكثر الذين يتساءلون اليوم عن مكانة الأدب العربي بين آداب العالم، بل ما أكثر الذين يحاولون تفحص حقيقة اعتدادنا الأدبي - ولا سيما الشعري منه - الذي امتد بدءاً من فجر التاريخ العربي، وأعطته الفتوحات الإسلامية فرصة دفقة جديدة وتمكن عميق في وجدان الشعب العربي والشعوب المتصلة بتراثه، وذلك بما أتاحت له من تفاعل مع آداب الشعوب الأخرى التي كان اعتناقها الإسلام مصحوباً بتقديس ديني للغة العربية (التي أنزل بها القرآن الكريم) وتقدير ذوقي فني للشعر العربي.

ويبدو أن حدة التساؤل عن القيمة العالمية للشعر العربي قد ازدادت منذ فوز الروائي الكبير نجيب محفوظ بجائزة نوبل للآداب، إذ أتى هذا الفوز - الذي يعد طبعا اعترافا دوليا فائقا بمستوى تطور الأدب العربي الحديث - مفاجئا لأنصار الشعر العربي الذين كانوا يتوقعون دائماً أن يكون الشعر العربي أسبق من النثر وصولاً إلى المنابر الدولية. والمرجو ألا تدخلنا هذه الملاحظة في مساجلات المنظوم والمنثور، فهي مجرد ملاحظة جانبية في إطار المسألة الأساسية المتعلقة بالقيمة الحقيقية للأدب العربي، وما يترتب عليها من فرص بلوغ العالمية، وهي مسألة عويصة متعددة الجوانب والمستويات ومفتوحة لشتى النظريات والاجتهادات. وقد جرى غالباً تفحصها من خلال مواقع غير مبنية على التحليل والتعليل والموضوعية والاعتدال. فهناك الموقع العربي التقليدي القديم المتجدد، الذي كان يرفع الشعر العربي (واللغة العربية) فوق آداب العالم ولغاتها جميعاً، ويؤكد أن الفصاحة واللسن والبيان والإبداع في الشعر مواهب وملكات متصلة بالجنس العربي، ويصعب تصور موازيات لها عند الأمم الأخرى، حتى إن أديباً عالماً متبحراً مثل عمرو بن بحر الجاحظ تساءل عن وجود شعر لدى غير العرب، إن لم يكن - بكلمات أخرى - أنكر وجود شعر مبدع لدى الآخرين، لأن الملكة الشعرية وقف على العرب. وكان قد قرر فوق ذلك «أن الشعر لا يترجم، ولا يجوز عليه النقل، ومتى ترجم سقط، وبطل موضع التعجب منه». وإذا نحن تذكرنا المساجلات بين العروبيين والشعوبيين نجد أن العرب كانوا يُدِلّون أكثر ما يُدِلّون بلغتهم وأدبهم وبيانهم... وقد صمد هذا الاعتقاد على مدى العصور، ومازال الجواب التلقائي الفكري في وجدان الشعب العربي حول أي سؤال يتعلق بالفضائل الخاصة للعرب يدور حول تميز العرب

بالشعر واللغة والبيان (طبعاً بالإضافة إلى القيم البدوية التقليدية كالكرم والشجاعة والنخوة...). وقد عرّجنا على هذه النقطة لنجلو جانباً من الحيرة التي انتابت بعض نجوم الشعر العربي لفوز روائي ناثر بجائزة نوبل، على الرغم طبعاً من تقديرهم العميق لنجيب محفوظ.

وبعيداً عن ملابسات الشعر والنثر يجب أن نتذكر أن جانباً من إشكالية المسألة يعود إلى حقيقة أن بدء إحساس العالم (الغرب وقتئذ) بتاريخنا وأدبنا إنما تمّ عن طريق التيار الاستشراقي، أي بمبادرة من الغرب، ومن خلال حاجته للتعرف على الشرق (أي على ممتلكاته الفعلية أو المرجوة وقتذاك). وكانت هناك وخصوصا في البدء، فئة من المستشرقين انبثقت من موقع التعصب أو الحقد التاريخي أو حتى الجهل والقصور عن فهم الظاهرة الأدبية العربية، وكونت هذه الفئة صورة معينة ذات اختيارات محددة في العالم الغربي حول العرب وحضارتهم ودينهم وأدبهم. ولكن هذا الحكم لايجوز أن يعمم ليشمل جهود المستشرقين، ولا سيما إبان عصر الإحياء، فقد كان لهؤلاء إسهام لا ينكر في حقل تحقيق كتب التراث، وإصدار الطبعات الأولى منه، والتعريف المبدئي على المستوى العالمي بوجود شيء اسمه الثقافة العربية والفكر العربي والعلم العربي، ومظاهر الحضارة العربية الإسلامية الأخرى.

ويمكن أن نخص بالذكر مجالي التأليف في تاريخ الأدب العربي وترجمة عيون الأدب العربي القديم إلى اللغات الأوروبية المختلفة. ومن المؤكد أن كثيرين من هؤلاء قدموا تفسيرات وأشكالا من التذوق تختلف عما ألفناه وعما يتناسب مع اعتدادنا الأدبي وأذواقنا، وليس من الحق أن ينسب إليهم بالجملة الدس والضغينة، فقد كان العلماء منهم يكتبون للقارئ الأوروبي وينطلقون من مفهومات الحضارة الأوروبية ومنهجها، وبينهم من الفروق الفردية ما يجعل التعميم بشأن إنتاجهم ومواقفهم تجاوزاً علمياً. وعلى أي حال، ومن خلال التأثير النسبي لهؤلاء، ومن خلال تطور التحصيل الأدبي في البلاد العربية في العصور الحديثة، ومن خلال التفاعلات الثقافية بين المنطقة العربية والغرب، بدأت تتبلور معالم تيار جديد في فهم الأدب العربي يحاول أن يتلمس في تجربة الأدب العربي ما هو ذو طبيعة عالمية وإنسانية، ومتجاوزة للطابع المحلي، وموفرة للمواصفات الفنية المقبولة عالمياً، وذلك من أجل إبراز هذا الجانب من الأدب العربي وتقديمه عالمياً ليسهم في بناء التراث الأدبي الإنساني المتكامل. وغني عن القول إن مثل هذا الموقف يتطلب قسطاً

كبيراً من الاعتدال والموضوعية والتفتح الذهني. ويخيل إلى المرء أن مرحلة التطور العصري للفكر العربي والمجتمع العربي أصبحت تساعد على طرح مثل هذه المسائل بموضوعية بعيدة عن المغالاة والمباهاة الانفعالية من جهة، ومستندة إلى رؤية غير وحيدة الجانب من جهة أخرى.

ونحن نعرف كم هو متشعب ومعقد ومتشابك مثل هذا الموضوع، ولذلك نؤكد منذ البدء أن ما تحاوله هذه المطالعة هو فتح باب التساؤلات والمناقشات والمقترحات بشأن تشكيل مشروع رؤية متكاملة ومتوازنة لفهم طبيعة الإمكانات العالمية التي يحملها أدبنا العربي ولبلورة طريقة أكثر جدوى في مجال تقديمه إلى العالم وإخراج آلية تقديمه في المنابر العالمية من باب أدب الغرائب Exotism (كما هو حاصل بشأن ألف ليلة وليلة)، أو من باب دهاليز الاستشراق، أو غرف التخصص الضيق بالدراسات العربية Arabic Studies، إلى باب الأدب الحي الفعال في الساحة العالمية.

ونظراً لأن هذه المسألة شديدة الاتصال بمسائل خلافية وشائكة مثل قضية التراث، وقضية الاستشراق، وقضية القديم والجديد، فإن المرء لا يجد حرجاً في مناشدة كل من يود الإسهام في رؤية إيجابية فاعلة، أولاً بالابتعاد النسبي عن التوغل في هذه المسائل التي لا تلوح في الأفق فرصة التوصل إلى حلول إجماعية لها في الوطن العربي (نظراً لارتباطها بالدين والايديولوجيا والقومية والسياسة وغيرها...)، وثانياً بمحاولة التركيز على المنطقة المشتركة من الأفكار والمفهومات المتعلقة بعالمية الأدب العربي، وذلك حتى لا تتشعب المناقشات والاجتهادات، وتضيع علينا فرصة بلورة موقف عربي مشترك يسمح لنا بأن نكون مبادرين في طرح أي شيء إيجابي، بدلاً من أن نكون - كما هي العادة في الأدب والسياسة والفكر - نادبين أو ناعبين أو رافضين أو مقرّظين - فيما تسير عجلة التطور في طريقها التاريخي المرسوم.

ب - لماذا الأدب العربي على وجه التحديد؟

لعل القارىء يلاحظ أنه جرى حتى الآن التركيز على مصطلح «الأدب العربي» في إطار الثقافة العربية. وهذا الأمر قصدي تماماً. ومن المأمول أن يؤدي توضيحه إلى تبصير القارىء بحدود المسألة المطروحة التي تتصل بالأدب العربي الحديث تحديداً، كما سبقت الإشارة. على أننا نأمل أن تظل تجربة الأدب العربي القديم ماثلة في الذهن لدى معالجة تجربة أدبنا الحديث.

ومن الواضح أن هناك مسوغات أدبية وقومية وإنسانية لطرح هذا الموضوع، ويخشى المرء أن يدخل في باب (السفسطة) بمعناها الشائع إن هو وقف طويلاً عند هذه المسوغات أكثر مما جرى عرضه في السابق. ومايمكن أن يذكر هنا أن مرحلة النمو العربي الحالية تحتم علينا أن يكون نمونا متكاملا على مختلف المستويات من جهة، وأن يكون هذا النمو - من جهة أخرى - شديد الارتباط بالمناخ العالمي المعاصر. وتشكل التجربة الأدبية حيزاً مهماً جداً في ساحة الصراع الدائرة في كل مكان من أجل تثبيت الهوية الخاصة أولاً، ومن أجل الانتساب إلى روح العصر، ومن ثم الانطلاق نحو الإسهام العالمي. وبالطبع من يتصدى لموضوع كموضوع عالمية الأدب العربي لابد أن يكون منطلقاً في الأعماق من إيمان بجدوى البحث في هذا الموضوع، وإمكان التوصل إلى حقائق متبلورة فيه. على أنه كان هناك حرص بعدم السماح لهذا الإيمان المبدئي بالتأثير في طبيعة النتائج والاستنتاجات التي جرى التوصل إليها.

ويبدو ضرورياً التأكيد هنا أن موضوع عالمية الأدب العربي ليس موضوعاً فنياً خالصاً، وليس موضوعاً تقنياً يتفرع من الميدان التقني الأعم الذي هو الاتصال الثقافي Cultural Communication وإن كانت له صلة كبرى بهذين الجانبين. إنه في الأصل موضوع قومي - حضاري إن صح التعبير، فهو يتصل بموقفنا من أنفسنا وموقعنا من العالم، وبتطلعنا إلى إثبات وجودنا في المستوى الحضاري المعاصر. ويمثل الأدب بالطبع قناة مهمة من تلك الأقنية التي تلجأ إليها الأمم لتقديم الصورة التي ترضى عنها، ولتقوية إسهامها في الصرح الثقافي العالمي المشترك. وقد ظل الأدب عبر العصور قناة فعالة ومؤثرة، ويبدو أنه سيظل كذلك في المدى المنظور، على الرغم من المنافسة العلمية والتكنولوجية التي سحبت منه أولوية التأثير حتى الآن، وشكلت تهديداً مستمراً لفعالية دوره. ويبدو أن كثيراً من البلدان النامية ستواصل الاعتماد على القناة الأدبية من أجل إحراز التأثير العالمي أو الاحتفاظ به ما دامت القنوات الأخرى (العلمية والفكرية والصناعية) مرتبطة بشروط نمو اجتماعي اقتصادي حيوي شامل لا تبدو الإمكانات متاحة لتحقيقه في المدى المنظور ومن خلال المؤشرات التي حملتها تجارب النصف الثاني من القرن العشرين. وتبدو الأمة العربية أوفر حظاً من أمم أخرى كثيرة في مجال الاختيار الأدبي، لأن عناصر هذا الاختيار أكثر توفراً في تراثها وتجربتها وربما في وجدان شعبها... على أن يفهم هذا الحكم من حيث هو تقدير واقع (حكم وجود) وليس دعوة إلى التركيز على اختيار معين من موقع قصدي (حكم وجوب)، أي أنه ليس دعوة إلى تغليب الاختيار الأدبي على سواه.

ج - مؤشرات واعدة عند انثناءة القرن العشرين

ومن خلال موقف تحليلي خالص يمكن التأكيد أن مؤشرات خارطة الانتشار العالمي للأدب العربي في تسعينات القرن العشرين ليست هينة على الإطلاق، ولكنها أيضاً ليست بالمستوى الذي يتناسب مع الإمكانات العربية والدور العربي المنشود.

وفيما يلي بعض ملامح هذه الصورة:

١ - كان فوز الأديب الكبير نجيب محفوظ بجائزة نوبل للآداب عام ١٩٨٨ نقطة انطلاق عظيمة لانتشار الأدب العربي في العالم. وإذا كان على المستوى العربي قد أدى إلى حل ما يمكن أن يسمى عقدة نوبل العربية فإنه على المستوى العالمي أعطى إشارة الشرعية بل التحبيذ لمشروعات نشر الأدب العربي في الغرب ومناطق العالم الأخرى. ويجب ألا يفهم من هذا الكلام أن الأدب العربي كان مجهولاً قبل تاريخ الجائزة، فقد كانت أعمال طه حسين وتوفيق الحكيم والطيب صالح ويوسف إدريس وجبرا إبراهيم جبرا، وعبدالوهاب البياتي وبدر شاكر السياب وصلاح عبدالصبور ومحمود درويش وفدوى طوقان وأدونيس ويوسف الخال ونازك الملائكة وغيرهم، متداولة في الغرب ومعروفة، ولكنها في أغلب الأحوال كانت محصورة بدوائر الاستشراق والدراسات العربية المتخصصة والمجلات الناطقة باسم هذه الدوائر، ولا سيما مجلة الأدب العربي Journal Of Arabic Literature التي صدرت في ليدن بهولندة أوائل السبعينات، وظلت منبراً ممتازاً للتعريف بالأدب العربي، وتنشر ترجمات جيدة بشكل دوري ودراسات نقدية وأبحاثاً في تاريخ الأدب العربي وما إلى ذلك.

وهكذا أتى فوز نجيب محفوظ بالجائزة تتويجاً لنمو متواصل بدأ تحديداً في الخمسينات، وتصاعد حتى نهاية الثمانينات، وتميز في مطلع السبعينات إلى جانب مجلة الأدب العربي بجهود (دار القارات الثلاث Three Continents Press) التي نشرت أنئذ في الولايات المتحدة ترجمات لأبرز الأعمال القصصية التي لمع نجمها في المنطقة العربية. وتدل قائمة ترجمات الشعر الحديث المترجم إلى الإنكليزية التي جمعها الدكتور صالح الطعمة أن التصاعد الحقيقي حدث في السبعينات والثمانينات، حيث كانت الترجمات تشمل أسماء معظم الشعراء العرب الذين برزوا منذ أوائل الخمسينات[٢٤]. ثم أتت مرحلة الجائزة عند نهاية الثمانينات فمهدت الطريق لنقل

الاهتمام بالأدب العربي من المنابر المتخصصة إلى المنابر العامة. وشمل ذلك طبعاً ترجمة معظم أعمال نجيب محفوظ إلى الإنكليزية واللغات الأوروبية الأخرى ولغات أخرى خارج نطاق الغرب. وفي المجلات الأدبية الأمريكية بالذات أصبح اسم نجيب محفوظ وارداً، كما أوضحت دراسة بحثية مستأنية مع ببليوغرافيا قدمها أيضاً صالح الطعمة في «الكتاب السنوي للأدب المقارن والعام» سنة ١٩٩٣(٣٥).

وخلاصة القول إن مرحلة ما بعد الجائزة أسهمت في فتح الطريق أمام الاهتمام غير التخصصي بالأدب العربي، وكذلك أمام النشر التجاري الذي يصنع فعلاً ثقافة الغرب (خلافاً للنشر الحكومي وشبه الحكومي الذي يصنع الثقافة في البلدان النامية). ومن أمثلة ذلك إقبال داريْ نشر ماكميلان ولونغمانز غرين على نشر الأعمال الأدبية وكذلك الدراسات المتعلقة بالأدب العربي. وهناك إلحاح جديد بدا يتزايد عند دور النشر التجارية الغربية، وبالدرجة الأولى في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، على الأدب العربي إبداعاً ودراسة. كما أن هناك دور نشر ناشئة في الغرب تعلن تركيزها على نشر الأدب العربي والدراسات المتعلقة بالثقافة العربية الإسلامية ومثالها دار سندباد Sinbad في باريس التي تعرض صاحبها لاعتداء صهيوني منذ سنوات.

وللإنصاف يجب أن يشير المرء إلى أن الثقل الأساسي في مرحلة ما قبل الجائزة كان يرتكز على جهود بلدان المجموعة الاشتراكية التي حرصت دوائرها الرسمية على تقديم الأدب العربي لقرائها في ترجمات ميسورة ورخيصة ومدروسة.

٢ - كان يلاحظ إهمال غريب للأدب العربي في دوائر الأدب المقارن التي لم تترك أدباً مجهولاً في الدنيا إلا تقربت منه وعالجت بعض جوانبه. وقد عقدت (الرابطة الدولية للأدب المقارن International Comparative Literature Association) على مدى نصف القرن الماضي مؤتمراتها في معظم عواصم العالم المصنع والنامي، وفي مختلف القارات باستثناء المنطقة العربية. ولهذا الموضوع ملابسات معقدة يتصل بعضها بتحيزات المركزية الأوروبية، ولها علاقة أيضاً بالسيطرة اليهودية على دوائر الأدب المقارن، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وهجرة كثير من متخصصي اللغات من شرق أوروبا ووسطها وتوزعهم في الغرب وفي أمريكا.

ولكن لوحظ في التسعينات ما يمكن أن يسمى صحوة باتجاه الأدب العربي، وذلك بسبب المناخ

العام من جهة، وبسبب جهود بعض الدارسين العرب من الذين يكتبون باللغات الأجنبية. وقد ظهرت في التسعينات أعداد خاصة عن الأدب العربي في أشهر المجلات المقارنية في أمريكا وفرنسا، وقبلها كانت هناك اهتمامات جيدة في إيطاليا ورومانيا مازالت مستمرة حتى اليوم.

ومن أبرز أمثلة هذا التطور:

أ - عدد خاص من «مجلة الأدب المقارن La littérature comparée ». وهي أقدم مجلة مقارنية في العالم (ع ١ لعام ١٩٩٥).

ب - محور خاص في «الكتاب السنوي للأدب المقارن والعام Yearbook of Comparative and General Literature»، ع ٤١ لعام ١٩٩٣. وقد ظهر فعلياً عام ١٩٩٥، وكان خصباً متنوعاً، ويعتبر تحولاً جذرياً في سياسة هذه الدورية المهمة جداً في عالم الأدب المقارن، وتصدرته مقدمة لرئيس التحرير تشير إلى عزم المجلة على التعويض عن إغفالها السابق للأدب العربي والإسلامي، وأعقب ذلك في صيف ١٩٩٧ إعلان الدورية عن إصدار عدد خاص عن العلاقات الأدبية العربية الغربية وهو العدد ٤٧ لعام ١٩٩٩[٣٦].

ج - محاور عدة، واهتمامات قوية بالأدب العربي المقارن في مجلة «الأدب العالمي اليوم World Literature Today»، خلال التسعينات.

د - محور في مجلة «المقارن The Comparatist» الأمريكية، ١٩٩٥.

هـ - عدد خاص من «المجلة الكندية للأدب المقارن Canadian Review of Comparative Literature»، أعلن عنه منذ عام ١٩٩٤، ويبدو أنه في حالة الإعداد[٣٧].

٣ - وفي أي تقدير لانتشار الأدب العربي عالمياً لابد من الإشارة إلى التأثيرات الإيجابية للقضية الفلسطينية والإنتاج الأدبي المتعلق بها إذ كان شعراء القضية الفلسطينية من أوائل الشعراء العرب الذين ترجم لهم وتوصلوا إلى المنابر الغربية والشرقية والإسلامية، ولفتوا الانتباه إلى غنى الأدب العربي وعمق تجربته الإنسانية. ويظهر ذلك جلياً في الترجمات التي نشرت في أوروبا الشرقية قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، وكذلك في الترجمات إلى الإنكليزية التي تابعها صالح الطعمة في كتابه عن ترجمات الشعر العربي المشار إليه سابقاً.

٤ - كما يجدر التنويه بمشروع (بروتا Prota) الذي تقوم على إدارته في أمريكا وبريطانيا

الشاعرة سلمى الخضراء الجيوسي، التي بجهودها المثابرة استطاعت أن ترفع من السوية الفنية لترجمات الأدب العربي المنشورة بالإنكليزية، وأن توسع دائرة الاهتمام بالأدب العربي لتشمل المفهومات الأوسع للثقافة والحضارة، أو ما يرادف مفهوم الآداب Belles-lettres الفرنسي.

٥ - كما يلاحظ تزايد قوي جداً لترجمة أدب المرأة العربية، ولاسيما إنتاجها الروائي. ومن الواضح أن هذا الاهتمام بالأدب النسائي العربي يفوق الاهتمام بأدب الرجال كأنما هناك رغبة في معرفة هذا العالم النسوي الخفي أو الخاص الذي كان موضع تساؤلات عالمية بسبب ما نشرته قصص ألف ليلة وليلة من تصورات وخيالات تتعلق بمقولة عالم الحريم. يضاف إلى ذلك أن النشاط المتصاعد للحركة النسائية Feminisim في الغرب وتطورات (الدراسات الأنثوية Feminine Studies)، بالإضافة إلى عامل الغرائبية، ساعدت كلها في انتشار اهتمام خاص بالكاتبات العربيات. ويؤكد بيتر كلارك أن معظم الكاتبات العربيات المعروفات في العصر الحديث قد ترجمت أعمالهن وقرئت باللغات الأوروبية، ويقدم تفصيلات كثيرة حول هذا الموضوع[٢٨].

وهناك قضايا أخرى كثيرة في نطاق عالمية الأدب العربي لا يتسع لها المجال الحالي، وكل ما قدم هنا ليس إلا مجرد مؤشرات بسيطة، نرجو أن تتيح لنا الأيام استكمالها. والمهم أن الدراسة الحالية تصدر عن خبرة وقناعة بأن فرصة الأدب العربي للانتشار العالمي جيدة، وهي كفيلة بإعادة صياغة صورة العربي التي تعرضت للتشويه والتحقير على امتداد العصور الحديثة، إذا ما قدمت بين يديها الإمكانات اللازمة.

الهوامش

(١) انظر الاتجاهات المختلفة لتعريف المثقف في:
د. محمد عبدالرحيم كافود: إشكالية الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة. الدوحة - ١٩٩٦، ص ٩-١٢.

(٢) Webster's New twentieth Century Dictionary, unabridged, 1978.

(٣) هذا التعريف شائع، ويمكن مراجعته في كتاب تايلور القديم الذي يعود إلى عام ١٨٧١ حول الثقافة البدائية Primitive Culture وقد اكتفينا باقتباس التعريف من كتاب
نظرية الثقافة، ترجمة د. علي سيد الصاوي، مراجعة: د. الفاروق زكي يونس، الكويت، عالم المعرفة - ٢٢٣، يوليو/تموز ١٩٩٧، ص٩.

(٤) المصدر نفسه، ص١٠. والمصدر الأصلي للكتاب هو:
Michael Thompson, Rechard Ellis, Aaron Waldavsky. Cultural Theory. Westview Press, Boulder, San Francisco USA and Oxford UK, 1990.

(٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية، تونس - ١٩٩٠، ص٤٢.

(٦) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج١، القاهرة، ط٢ - ١٩٧٢، ص ٩٨. وهو تعريف أقره المجمع.

سوسيولوجيا الترفيه في التلفزيون

د. أديب خضور*

أولاً: المدخل النظري للبحث واستراتيجيته المنهجية

سيطرت بحوث الاتصال التجريبية (الإمبيريقية Empirical Research) في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل عوامل متعددة أبرزها التنسيق الدقيق مع الفكر الاجتماعي الأمريكي المهيمن، ونتج عن ذلك الخضوع للقوى الاجتماعية - الاقتصادية السائدة، وتبعية البحوث للواقع الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي بدلاً من قيادته وتوجيهه[١].

يتركز النقد الذي يوجه للبحوث الإعلامية الإمبيريقية في أنها: تكرس المفهوم الخطي الكلاسيكي للاتصال، وتنطلق من التفسير الميكانيكي للاتصال، وبالتالي من الاعتقاد بأن السلوك البشري يمكن تقسيمه إلى مجموعة من المتغيرات التي تحددها القوى السببية، الأمر

* أستاذ بقسم الصحافة - جامعة دمشق.

الذي يجعلها أحادية البعد، وعاجزة عن مواجهة الواقع الديناميكي والمعقد، وبالتالي عن الكشف عن المعالم الأساسية للظاهرة الاتصالية[٢].

نميل إلى الاعتقاد أن واحدة من السمات السلبية للبحوث الإعلامية العربية تتمثل في سيطرة النزعة الإمبيريقية (بشكلها ومضمونها وأدواتها ومفاهيمها وربما وأهدافها الأمريكية). إننا نرى ضرورة إعادة الاعتبار للبحوث النظرية، وإلى تحقيق نوع من التوازن بينها وبين البحوث الإمبيريقية، وذلك نظراً لأهمية البحوث النظرية، وكونها الأسلوب الأنجع لتبيئة النظريات والمفاهيم ومناهج البحث الإعلامية، وبالتالي لإغنائها، وربما الإضافة إليها. أرجو أن ينظر إلى هذا البحث في هذا الضوء، والسياق.

مشكلة البحث وأهدافه ومنطلقاته

تزاد موجة الترفيه الذي يقدمه التلفزيون قوة وكثافة، وتكثر التساؤلات حول مضمون هذه المواد الترفيهية وأهدافها وآثارها. اهتمت سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية بهذه الظاهرة، وأخضعتها للدراسة، وظهرت تفسيرات نظرية مختلفة للجوانب المختلفة لهذه الاندفاعة الجديدة في تقديم الترفيه. تعكس هذه التفسيرات التيارات الفكرية والنظرية المتواجدة في سوسيولوجيا الإعلام الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً.

تمحور الجهد البحثي على المحاور التالية التي تشكل موضوع البحث بجوانبه المختلفة:

- محور تحديد مفهوم الترفيه وتعريفه وتصنيفه.

- محور «صناعة الترفيه»، واستراتيجياتها الاقتصادية والأيديولوجية.

- محور الإشكاليات النظرية التي يثيرها الترفيه: حقيقة وجود الترفيه، وطبيعة علاقة الترفيه بالواقع، ومقوله «حياد الترفيه»، والآثار التي يتركها الترفيه.

- الترفيه الذي يقدمه التلفزيون في البلدان النامية، بنوعيه المحلي والمستورد، ماهي خصائصه؟ وفي أي سياق اجتماعي - سياسي - اتصالي يتحقق؟ وماهو مضمونه، وأهدافه، وآثاره؟.

ينطلق البحث من التساؤلات البحثية التالية:

- حجم مواد الترفيه التي يقدمها التلفزيون استجابة وتطبيقاً وترسيخاً لمقولة إن الوظيفة الأولى والأساسية للتلفزيون هي التسلية.

- التبدلات البنيوية التي طرأت على تطور وتنوع نظريات التأثير، وبروز نظريات التأثير التراكمي، والتأثير غير المباشر... وخاصة نظريتي الغرس الثقافي والاستخدامات والإشباعات.

- تراجع مقولة إمكانية الفصل بين ما هو أيديولوجي أو معرفي أو قيمي أو تعليمي، وما هو ترفيهي، وبروز مقولة وحدة الإطار المرجعي للمواد التلفزيونية بغض النظر عن شكلها التلفزيوني.

- ازدياد أهمية الجانب الاقتصادي (ضخامة الاستثمارات، وبالتالي اتساع الأسواق) لصناعة أوقات الفراغ عموماً، وللإنتاج السمعي - البصري خصوصاً، الذي يشكل الترفيه التلفزيوني حلقته المركزية.

- تزايد استهلاك البلدان النامية لمواد الترفيه الغربية لأسباب ذاتية وموضوعية، وتراكم وتنوع الآثار الاقتصادية والأيديولوجية لهذه الظاهرة.

أما بصدد الإجراءات المنهجية فقد حرص البحث على الاستفادة من أساليب وتقنيات بحثية مختلفة. فقد استفاد من تقنيات العرض لتشخيص وتوضيح الظاهرة، ومن أسلوب التحليل لتفكيك الظاهرة، ثم من منهج الاستنتاج بمعنى التعميم وإعادة بناء وتركيب الظاهرة، كما لجأ إلى استخدام أسلوب المقارنة عند الحاجة.

ثانيا: الترفيه في سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية

١- تحديد المفهوم ومعايير التصنيف

لا توجد أدبيات كافية للإجابة عن أسئلة مهمة مثل: ماهو الترفيه؟ وماهي المادة الترفيهية؟ وماهو تأثير الترفيه؟ وكيف يمكن التعرف على المادة الترفيهية وتحليلها وتصنيفها؟ يؤكد باحثون أمريكيون حقيقة أنه ليس ثمة أي اتفاق على تعريف الترفيه، أو على ماهية تأثيره على الفرد أو الجماعة، كما أنه ليس ثمة تصنيفات أو معايير متفق عليها لتحليل الترفيه[٣]. ثمة اهتمام كبير بهذه المسائل ولكن ثمة معلومات مؤكدة قليلة عنها، الأمر الذي جعل مفهوم الترفيه يبدو مراوغاً، وتعريفه إشكاليا، وقياس تأثيره مختلفا عليه. (ليس هناك أي اتفاق حول تأثير الترفيه على المجتمع، وعلى الرغم من أنه يجري بحثه وتحليله ونقده في جميع أنحاء العالم[٤]). وتأتي صعوبة

تعريف الترفيه من تعدد جوانبه، ومن اختلاف النظرة إليه، ومن تعدد وتنوع واختلاف الأدوار والوظائف والمهام التي يقوم بها. (قد يكون الترفيه أبرز الأنشطة التي تقدمها وسائل الإعلام الجماهيري... ومع ذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحليل الترفيه الذي تقدمه هذه الوسائل لأن تعريفه بالغ الصعوبة[5]. وعلى الرغم من ذلك نلاحظ سيادة التعاريف التي تركز على تأثير الترفيه وليس على مضمونه. يعرف قاموس ويستر الترفيه بأنه: الفعل الذي يسلي أو يرفه أو يجعل الوقت يمر بطريقة مبهجة، (ويعرف الباحث الأمريكي فلابر الترفيه بأنه: «كل مايمنح أو يريد أن يمنح نوعاً من الارتياح من حقائق الحياة المكدّرة والرتيبة». ويرى البعض الترفيه بأنه مجرد «انقطاع في نشاط متواصل».

كما تعود صعوبة تصنيف مواد الترفيه إلى الأسباب التالية:

● نسبية الترفيه: ليس ثمة ترفيه مطلق. وإن ماهو ترفيهي لشخص ما، أو لمجتمع ما، أو لفترة زمنية ما، قد لا يكون بالضرورة كذلك بالنسبة لفرد آخر أو لمجتمع آخر أو لفترة زمنية أخرى.

● صعوبة الدراسة للتعرف على المادة وتصنيفها: ثمة مناهج متعددة للتعرف على مادة ما وتصنيفها بأنها ترفيهية:

– حسب قصد المنتج (الكاتب والمرسل أو الاثنان معا). يمكن اعتبار مادة تلفزيونية ما ترفيهية إذا ما كتبت وأخرجت وقدمت بقصد الترفيه. ولكن ماذا لو فشلت هذه المادة في تحقيق هدفها، وماذا لو عجزت عن أن تكون ترفيهية بالنسبة للمتلقي. إن الاعتماد على هذا المنهج في التحليل يحذف المتلقي نهائياً. وهذا يتناقض مع حقيقة أن المادة الإعلامية لا تكتمل – وربما لا توجد – إلا بتلقيها.

– حسب مضمون المادة: ولكن ماذا لو كان المضمون شيئا، وكيف تم إخراجه وتقديمه شيئا آخر مختلفاً تماماً. إن الاعتماد على تحليل المادة فقط يستبعد خصوصية الوسيلة (التلفزيون هنا)، ويؤكد على عنصر واحد من المادة وهو «النص» أي «الأدب».

– حسب إدراك الملتقي: إن طبيعة إدراك المشاهد للمادة، وطبيعة التأثير الذي تحدثه هذه المادة عليه، هما المسألتان اللتان تحددان طبيعة هذه المادة. تؤكد دراسات عدة أن كثيراً من المواد «الترفيهية» (بمعنى التي قصد مرسلها أن تكون ترفيهية) لم يدركها المشاهد هكذا، وبالتالي فإن تأثره بها لم يكن ترفيهياً.

- تنوع السلوك إزاء الترفيه: يتم التمييز بين السلوك الشخصي (التسلية المنعزلة)، وبين السلوك الجماعي (التسلية الاجتماعية).

- صعوبة التوجيه والتنظيم: يأخذ التنظيم الراهن لتقديم مواد الترفيه في التلفزيون شكل أوامر او توجيهات أو تعليمات شديدة العمومية، بحيث يصعب تطبيقها في حالات محددة، ولا توجد عقبات محددة عند خرق هذه الأوامر.

- اختلاف طبيعة واليات التأثير: على الرغم من ان ابحاث لاميتون (١٩٧٠) وكنيدي (١٩٧٢) لم تتحقق من صحة تاثير الترفيه عموما - والفكاهة خصوصاً - على تذكر المعلومات، وعلى الرغم أيضا من النتائج السلبية التي توصل إليها تايلور (١٩٦٤) فيما يتعلق باستخدام الفكاهة في نقل المعلومات، فإن أبحاث غروئر اكدت أهمية الترفيه في تقليل مقاومة الأشخاص للرسائل الإعلامية، نظراً لمقدرتها على خلق حالة مزاجية أفضل في أوساط الجمهور، كما أكدت أيضا مقدرة الترفيه على دفع الجمهور لتقبل المصدر - القائم بالاتصال، ومن ثم تقبله لما يقوله[٦].

***

الترفيه حاجة أساسية لدى الإنسان يبحث عن تلبيتها بأشكال مختلفة عبر تاريخه. هذا النوع من الترفيه صحي ونظيف ومطلوب، لأنه يحترم إنسانية الإنسان ويحققها، ويتوجه إلى غرائزه النامية والمتطورة، ويساهم في تنشئته وتحقيق صحته النفسية والعقلية، وفي إمتاعه وتسليته وتجديد نشاطه. هذا النوع من الترفيه يعتبر هدفاً جوهرياً لدى مختلف المجتمعات، وهو أكبر من مجرد وسيلة للتسلية أو التخلص من التوتر، إنه أيضا وسيلة لكي نصبح اجتماعيين ونتعلم الأدوار والقواعد والقيم، علاوة على أننا نعبر في لهونا عن أنفسنا وثقافاتنا، كما يحدث في الرقص والرياضة والطقوس والاحتفالات[٧].

الترفيه السائد في التلفزيون هو نمط آخر مختلف. لقد تم إضعاف وتراجع الترفيه الصحي والنظيف، ليحل محله ترفيه نمطي، يتنكر لواقعية الواقع، ويسعى بشكل منهجي ومخطط ومدروس ومتعمد لتقديم صورة زائفة عن هذا الواقع، ومخاطبة الغرائز غير المتطورة لدى المشاهد، وذلك بقصد تسطيح هذا المشاهد وتضليله وتخديره، بهدف إبعاده عن الاهتمام بقضاياه الأساسية، وبقضايا مجتمعه وعالمه وعصره، كاستراتيجية متبعة لتثبيت الوضع الراهن، ومنع أي تغيير.

ولذلك فإن المقصود في هذا البحث هو هذاالنوع من الترفيه التلفزيوني المشحون بالمضامين الأيديولوجية، والمنهمك في تحقيق وظائف ومهام بالغة الخطورة والأهمية، الأمر الذي جعله يتحول

إلى أكثر المواد «جدية» في التلفزيون، والذي اتسع ليشمل: العروض الدرامية والأفلام والمسرحيات والمسلسلات والمنوعات والمسابقات والألغاز والكلمات المتقاطعة والأبراج والألعاب وحتى الرياضة.

٢- طبيعة الوسيلة

تزداد رسوخاً مقولة ان التلفزيون هو الوسيلة الرئيسية للتسلية، وان الناس تتعرض للتلفزيون أساسا من أجل التسلية. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل يعود هذا - إن صحت المقولة - إلى طبيعة التلفزيون ذاته، أم إلى الطريقة التي يتم فيها استخدام التلفزيون؟

لقد حاول التلفزيون في بداياته المبكرة أن يكون تعليمياً وتثقيفياً، وحتى تكاملياً في بعض الدول، كما حاولت بعض البلدان استخدامه لأغراض التنمية والتعبئة والتعليم، ويلاحظ في كلتا المحاولتين قدرٌ من إعراض الجمهور، الأمر الذي زاد حدة الاندفاع باتجاه تكريس مفهوم التسلية. يرى العديد من الباحثين أن هذه الاندفاعة تعود إلى الأسباب التالية:

● طبيعة التلفزيون ذاته: تؤكد الأبحاث العلمية أن وسيلة الاكتساب «الأبجدي» القائم على التفاعل والعاطفة والسيطرة الزمنية، تتناقض مع طبيعة التلفزيون وخصوصيته، وبالتالي فإن التعليم الوحيد المجدي في هذه الوسيلة هو الذي يتم عن طريق التسلية التي تدخل فيها المؤثرات الحسية والانطباعية[٨].

● إن بنية التلفزيون التي تستند على دعامتين مركزيتين: الصورة الضوئية والمعلومة الخاطفة، جعلته مناسباً أساساً للتسلية. الصورة التلفزيونية صورة ضوئية، باهتة، وصغيرة الحجم، وتفتقر إلى القيمة الفنية والتأويلية، وبالتالي تفتقر إلى ما يعرف بما فوق التواصل، أو «التواصل اللاحق»، أي إلى المعاني الخفية المصاحبة للرسالة الظاهرة، نتج عن ذلك محدودية القوة الدلالية والاتصالية للصورة التلفزيونية.

أما بالنسبة للمعلومة، فإن جميع ما يعرض في التلفزيون مرتبط بفلسفة السرعة. فالحدث - أي حدث - يدخل في الزمن الذي يمر، وهنا تتحول المعلومة المبنية على نمط أبجدي إلى معلومة مبنية على نمط حسي انطباعي. لذلك من الخطأ اعتبار التلفزيون منبراً تطل منه المعلومات «القيمة» والمفاهيم العقلانية. المعلومة السريعة تتحول إلى انطباع، تصبح فوق الصواب أو الخطأ، وتتجاوز التفكير الأبجدي[٩].

● حصل في الغرب عموماً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، تلاق بين القوى المهيمنة التي ترى مصلحتها في تثبيت الوضع الراهن، وبين القوى المالية والتجارية الباحثة عن الربح، وبين التركيبة التواصلية الخاصة بالتلفزيون. نتج عن لقاء الأطراف الثلاثة هذه القضاء على أكثر أدوات نقل الثقافة كمالا (التلفزيون)، وإرغامه على تقديم محتوى فكري مجهض وعقيم. تم بشكل منهجي ومبرمج تحويل التلفزيون إلى نظام مركزي للتنميط وتم ترسيخ مقولة ان الوظيفة الأساسية للتلفزيون هي الترفيه والتسلية وفق المفهوم الذي حددته هذه القوى.

● ترسيخ مقولة «عصر الصورة»، والزعم أن سمة العصر اكتساب المعرفة من خلال مشاهدة الصورة بالاعتماد على الوهم الإمبيريقي القائل: إن الواقع مرئي، ولمعرفته يكفي أن تنظر إليه. الأمر الذي مهد للاندفاع باتجاه التقديم الغزير للصورة. هذا الزعم يتناقض مع حقيقة أنه لايكفي إطلاقا استقبال الصور بغزارة، بل ينبغي معرفة قراءتها. يترتب على ذلك حقيقة مهمّة أخرى، وهي أن رؤية أو مشاهدة حدث ما ليست كافية لفهمه[١٠].

● إن ضخامة الاستثمارات في مجال صناعة مواد الترفيه التلفزيوني، وبروز إمكانية التأثير الأيديولوجي من خلال مواد الترفيه، جعلا من المستحيل أن تكفي إمكانية السوق الوطنية - القومية لإطفاء الاستثمارات وجعلها رابحة، أو لاستنفاذ قوة الوسيلة في مجال التأثير الأيديولوجي في عصر العولمة، الأمر الذي حتم الاندفاعة الترفيهية التلفزيونية لتجتاح السوق العالمية، ولتغمر الكون.

٣- إشكاليات الترفيه في سوسيولوجيا الإعلام الغربية

٣-١ : وجود الترفيه

تثير مسألة وجود الترفيه في التلفزيون الكثير من الأسئلة. لماذا الترفيه أصلاً؟ ولماذا بهذا الحجم؟ وبهذه النوعية؟ وهل يأتي وجوده استجابة لحاجة؟ بمعنى، هل ثمة طلب على الترفيه في أوساط الجمهور، وأن كل مايفعله التلفزيون هو أن يستجيب لهذا الطلب ويشبعه؟ وإذا صح ذلك، لماذا هذا الإقبال على الترفيه؟ وماهي دوافعه؟ أم أن القوى المالكة والموجهة للتلفزيون هي التي تخلق عالما وهمياً متخيلاً، وحاجات وهمية، ثم تقدم الترفيه ليشبع هذه الحاجات، التي هي في الأصل وهمية؟ فيما يتعلق بالإجابة عن هذه الأسئلة يمكن التمييز في سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية بين نظريتين:

- النظرية النفسية: تفسر هذه النظرية علاقة الفرد بالترفيه التلفزيوني بالشروط النفسية لهذا الفرد. المشاهد يقبل على مواد الترفيه لأنه يتوهم أنه يجد فيها ما يبحث عنه، ويتوهم أنه يشبع حاجاته. أكد واضعا هذه النظرية (كاتز وفولكر) الأهمية الاستثنائية للخصائص النفسية للفرد، وعلى حالة الاغتراب واللاتوازن التي يعيشها الفرد في المجتمع الجماهيري (مابعد الصناعي)، وأوضحا أن التغريب يمكن أن ينم عن الشعور بعدم القدرة، أو التفاهة، أو الشعور بالانعزال الأيديولوجي. هذا التغريب ينتج الرغبة في الترفيه والهروب من الواقع، ويكون الترفيه الذي يقدمه التلفزيون أساساً أداة لتلبية هذه الرغبة. إذن، في البداية كانت الحاجة، وكان الطلب، ثم تقدم الترفيه التلفزيوني ليحقق هذا الطلب. من الواضح أن هذه النظرية تعطي مكانة خاصة للمشاهد. إذ ترى أنه هو الشخص الذي يقع عليه تأثير مواد الترفيه، وفي الوقت نفسه هو الشخص الذي يقف وراء وجود المواد المنتجة لإحداث مثل هذا التأثير. وفي اللحظة التي يعتبر فيها تقديم هذه المواد استجابة لطلب الشخص-المشاهد، فإن هذا المشاهد يصبح في أن واحد سبب العملية وموضوعها. إنه الفاعل وإنه الذي يقع عليه الفعل(١١).

- النظرية الاجتماعية: يطرح أصحاب هذه النظرية مشكلة الترفيه التلفزيوني على أرضية اجتماعية محددة بدقة، وليس على أرضية نفسية فردية. ويرى دينس مكاي، أبرز واضعي هذه النظرية، أن طلب الترفيه لايعود إلى عوز واحتياج الفرد، ولأسباب نفسانية بحتة. ينطلق مكاي من البيئة الاجتماعية التي تميز المجتمعات المعاصرة، ليؤكد أن الترفيه ليس سوى الاستجابة المناسبة لعَوز المتلقي واحتياجاته الأصلية، ولكن المتلقي حقيقة ليس من النوع الشخصي، أي ليس الفرد، بل من النوع الاجتماعي، أي المجتمع، وبذلك يبرز مكاي مفهوم الطابع الاجتماعي للترفيه. ليس الفرد هو الذي «غُرِّب» بل الجماعة هي التي تم تغريبها. التغريب هو الذي يؤكد الرغبة في الترفيه، ويخلق الحاجة إليه، ثم يأتي الترفيه التلفزيوني استجابة لهذه الرغبة وإشباعا لها.

كتب دينس مكاي: إن بنية غالبية المجتمعات المعاصرة في وضع جعل الأغلبية الواسعة محرومة من الخيرات المادية، ولا تستطيع أن تحقق هدف تحسين أوضاعها المادية. في هذه الحالة يمكن أن يتم تعويض تلبية هذه الحاجة بتقمص شخصيات نجوم وأبطال عالم الترفيه، أو بالمشاركة المزيفة في حياتهم الناجحة. بعض عناصر هذه المقولة قدمت مراراً، وادخلت في صياغات عدة (للترفيه)، و(التقمص بالتعويض) التي تعتبر كوظائف أنجزها ترفيه الجماهير. لكن الفكرة ذاتها تم تنشيطها مؤخراً في معرض التأكيد بقوة على السياق البنيوي الذي يعطي معنى للمفهوم(١٢).

يمكن في هذا السياق فهم ووضع نظرية الاستخدامات والإشاعات Uses and Gratification's ... الطلب أولا ثم الحاجة إلى الإشباع. ترى هذه النظرية أن أفراد الجمهور نشطون

في تعاملهم مع رسائل الإعلام، وفي استخدام وسائل الاتصال. وهم يختارون بإرادتهم التعرض للرسائل والوسائل التي يريدونها، وبالتالي فإن الفرد يعتبر مسئولاً عن دوافعه الاتصالية، وعن درجة إشباعها[١٣].

نقد ومناقشة نظريات «أسبقية الطلب»

يكْمن جذر المشكلة في حقيقة أن سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية السائدة لاتجد في الغالب تفسيراً لوظيفة الإعلام ولما ينتجه (ومنه مواد الترفيه التلفزيوني) في بُنى التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية المهيمنة، بل تبحث عنه وتجده في الإنسان- الفرد ذاته. ويعود هذا حقيقة - وكما أظهر أكثر من باحث أمريكي- إلى هيمنة القوى التي تقاوم تفسير الممارسة الإعلامية في سياقها الاجتماعي-الاقتصادي، الأمر الذي يفسر حقيقة أن بحوث الإعلام الأمريكية، وخاصة بحوث الخدمات الهادفة إلى تحسين الوسائل من أجل إنجاز المهام المحددة، غالباً ما توجه اللّوم للفرد وليس للنظام الاجتماعي.

تعرض الباحث الفرنسي جان ماري بيام لرؤية وفهم السوسيولوجيا الأمريكية لإشكالية وجود الترفيه وأسبقية الطلب، ووجه لها الانتقادات التالية[١٤]: يعتقد البعض أن السيكولوجية الفردية هي المهيمنة (النظرية النفسية)، ويعتقد آخرون أن الوسط الاجتماعي هو المهيمن (النظرية الاجتماعية)، ويعتقد آخرون أن بنية المجتمعات المعاصرة هي المهيمنة. إن هذه العناصر، حتى وإن أعطت للطلب وجهاً مختلفاً كل مرة، وحتى وإن أضفت عليه طابعاً نسبياً، فإنها بالمقابل عاجزة عن منع طلب الا يكون نقطة انطلاق التحليل السوسيولوجي، لأنها جميعاً ترى أن وسائل الإعلام لا تتدخل بشكل دائم إلا باسم التعويض عن النقص الذي من المنطق أن يسبق تلبيته.

يبدو وكأن السوسيولوجيا الأنجلوساكسونية، على الأقل تلك التي تلجأ إلى مفهوم الترفيه، قد دققت بإفراط كبير في طبيعة الطلب، وفي التحديات التي تزن بثقلها عليه، من دون مساءلة مكانة الطلب في بنية التشكيلة - الاقتصادية. تفصل هذه السوسيولوجيا بين الأشخاص وبين وسائل الإعلام، وتتصور أن الشخص يأخذ من وسائل الإعلام ما يحتاجه، وكأن هذه الوسائل غير معنية، أو غير منهمكة في منحه شيئا ما، وفي تقديم مادة محددة له من أجل تحقيق أهداف وخدمة مصالح معينة. هذه السوسيولوجيا ترى أن المشاهد مغترب، وأن هذا الاغتراب ناجم عن حالة عدم توازن فردي أو اجتماعي، لذا هو يشاهد كثيرا مواد الترفيه. ولكن من أين يأتي هذا الاغتراب؟ تكاد الإجابة أن تغوي بالقول انه يأتي من وسائل الإعلام، ولكن سهولة هذا الجواب لا تعادلها إلا انعدام جديته، لأن الرد على الذين يفسرون العلاقة التي تربط المشاهدة لمادة الترفيه بالاغتراب

قائلين إن وسائل الإعلام هي التي تفرض هذا الاغتراب، هذا الرد لا يفعل سوى أن يعيد لهم أدلتهم دون الخروج من إشكاليتهم، بمعنى أننا لا ندري أن مادة الترفيه هي التي تؤدي إلى الاغتراب، أو أن الاغتراب هو الذي يؤدي إلى الترفيه. عندما نجعل وسائل الإعلام هي السبب، فإننا ننقل المحدِّدات بواسطة الفاعل الإنساني (سواء كان فرداً أم جماعة) إلى محددات بواسطة الفاعل الأسطوري (وسائل الإعلام)، والتي من المفروض أن توجد مرة أخرى في شكل مجرد ومطلق، وبمعزل عن كل حالة إلى نوع من التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية التي توجد فيها وسائل الإعلام. لقد تم فصل الفرد حتى يتسنى له الالتقاء بوسائل الإعلام بشكل حسن، ثم تم فصل وسائل الإعلام وجعلها مستودعاً لسلطة قوية غامضة. وهذا ما دفع بيار بورديو وجون باسرون للرد على هذا الموقف بمقال يوضح عنوانه مضمونه «سوسيولوجيا الميثولوجيا، وميثولوجيا السوسيولوجيين». لم تضع السوسيولوجيا الأمريكية وسائل الإعلام ضمن هيئات التشكيلات الاجتماعية، بل قدمت هذه الوسائل خارج الهياكل، وتبدو الأمور في النظرة الأمريكية لوسائل الإعلام، وكأن هذه الوسائل لا علاقة لها بالسلطة التي تمنح للتشكيلة الاجتماعية طابعها الخاص. تجذر الخلل في السوسيولوجيا الأمريكية يعود إلى عجزها عن رؤية وسائل الاتصال باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر التناقضات الاجتماعية.

٣-٢: حياد الترفيه

تؤكد القوى المهيمنة ومنظروها على مقولة ان الترفيه التلفزيوني محايد وبرىء، ولا يتضمن أية معلمات أو افكار، ولايمتلك اي إطار مرجعي، وبالتالي هو نتاج واقعي لا يسعى إلى تحقيق اية أهداف، إنه مجرد شكل ومجرد ملء فراغ.

دحض كثير من الباحثين الأمريكيين هذه المقولة وأكدوا عدم واقعيتها، وأبرزوا القضايا التالية:

● الترفيه والمعلومات والتأثير الأيديولوجي: يعتقد الباحث الأمريكي ميلفن ديفلير أنه يجب النظر إلى مواد الترفيه (وإلى التسلية عموماً) وفق الفهم العلمي للمصطلح الإعلامي «المعلومات»، ذلك المصطلح الذي يعني الإشارة إلى إنتاج وتوزيع جميع أنواع المواد (أو الرسائل) الإعلامية، وإلى الفروق التقليدية التي توحي بأن «الأخبار» شيء متعلق بالمعلومات في حين أن التسلية ليست كذلك، هي فروق مضللة، وتفرض مثل هذه الفروق أن الناس يجمعون شيئاً فشيئاً المعلومات التي تواجه عملية إنشائهم للمعاني بصفة أساسية من الأخبار. يرفض ديفلير هذا الطرح لأنه[١٥]:

يتجاهل هذا الأسلوب في التفكير الطرق التي يستخدم فيها الأشخاص محتويات التسلية لفهم أنفسهم وعالمهم أو العوالم الأخرى، التي تتجاوز تجربتهم المباشرة، ولتوجيه أعمالهم وتفاعلاتهم

التبادلية مع الآخرين. إن قصر فكرة المعلومات على الأخبار مثلاً سوف يوحي بأن مايتعلمه الناس من التسلية ليس له أية نتائج مهمّة على المعاني التي ينشئونها، ويتصرفون بموجبها، أو على تطبيعهم في المجتمع.

يؤكد الموقف ذاته الباحث الأمريكي و. رسل نيومان حين يوضح أن النقطة الغائبة أحيانا في معظم الدراسات الأمريكية لمضمون الأخبار والقضايا العامة، هي أن الرسائل السياسية في وسائل الإعلام الأمريكية موجودة بالقدر ذاته في الشكل الترفيهي. إن تقديم وجهة النظر الرسمية في نشرات الأخبار الخاضعة للسيطرة الحكومية يمثل أحد الجوانب. هذا أمر يدركه المتلقي ويفسره بسهولة. لكن المؤشرات الأكثر دقة لتحديد ما هو مقبول وما هو غير مقبول سياسياً مما يطرح كجزء من مسار رئيسي من الإعلانات، والكوميديا والتسلية ذات الاتجاه العلمي، يمكن أن يكون أكثر تأثيراً[١٦].

يخلص ديفلير إلى القول: لهذا... نفضل المفهوم الأوسع للمعلومات، الذي يعتبر أن كل الرسائل لها إمكانية التأثير على الكيفية التي يفكر، ويشعر، ويتصرف بها الناس.

إن الترفيه التلفزيوني ليس أكثر من مجرد شكل (أسلوب، وربما تقنية أحيانا) لتقديم محتوى ما. وهذا المحتوى يتم انتقاؤه ومعالجته وتقديمه وتوظيفه من الإطار المرجعي ذاته الذي تنتقى منه وتختار المواد الأخرى (السياسية والاجتماعية والاقتصادية).

● أما بخصوص علاقة الترفيه بالتعليم يرى الباحث الأمريكي المرموق ولبر شرام أن مايتعلمه الطفل من التلفزيون يكون بمثابة كسب يأتي ضمن البرامج المعدة للترفيه[١٧]. ويؤكد الرأي ذاته الباحث الاسترالي غ. نويل: «أكدت جميع الأبحاث التي قمت بها، وعلى نحو متكرر، أن الأطفال يتعلمون من برامج التسلية والترفيه، أكثر مما يتعلمون من البرامج التعليمية[١٨]. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع الباحثة البريطانية الجادة د. هيميلوايت إلى التأكيد على حقيقة أن الأطفال يتعلمون من مواد التسلية والترفيه أضعاف مايتعلمونه من المواد ذات الصفة التعليمية المباشرة والواضحة. ولذلك تدعو هذه الباحثة إلى عدم فصل البرامج إلى تثقيفية وتعليمية وترفيهية، لأنها جميعاً ذات مهمة تعليمية، كما تدعو إلى ضرورة استخدام جميع مقومات نجاح البرامج الترفيهية لمعالجة الموضوعات التثقيفية والتعليمية[١٩].

● تتماهى الحدود مابين الترفيهي والأيديولوجي، ويبرز نوع من الاعتماد المتبادل بين وظيفتي الترفيه والتأثير الأيديولوجي، ويتوضح التناقض الظاهري مابين هاتين الوظيفتين[٢٠]. صحيح أنه قد توجد دعاية صرف، كما قد يوجد ترفيه صرف، إلا أن منطقة التقاء الترفيهي والأيديولوجي هي التي تكتسب الآن أهمية متزايدة. وعلى الصعيد العام، حيث تعامل وسائط الاتصال الجماهيري

كاداة لترسيخ هيمنة القوى السياسية الحاكمة، فإن المضامين الأيديولوجية الأساسية تجد تعبيراً لها في قطاع الترفيه.

وهذا النوع من «التلقين المذهبي» Indoctrination القائم بواسطة الترفيه هو الظاهرة التقليدية لما يسمى بـ «الدعاية السوسيولوجية» المصطلح الذي ابتكره المنظر الفرنسي جاك إلول J.Illul، والذي يعني تلك التظاهرة -الفعاليات التي يسعى مجتمع ما بواسطتها لتحقيق تكامل أكبر عدد من الأفراد، وتوحيد سلوك أعضائه وفقا لنموذج معين، ونقل طراز حياته إلى الخارج، ومن ثم إلى الهيمنة على المجتمعات الأخرى.

يوضح إلول أن مادة الدعاية السوسيولوجية هي طراز الحياة، مأخوذا كعنصر سياق اجتماعي أوسع، ومربوطاً بصورة وثيقة بالمحيط الحضاري والثقافي الذي يكون الأرضية اللازمة لعملية تحقيقه الكامل. وبالتالي يصبح هذا الطراز مادة الدعاية السوسيولوجية ليس بسبب قيمه الثابتة، بل لأنه يجمع في بنيته المبادئ الأساسية لرؤية معينة للمجتمع. أما صفة الاجتماعية فإنها تعني أن طراز الحياة هذا، موضوع الدعاية يعبر بصورة مكثفة عن مفهوم معين للنظام الاجتماعي القائم في أطر أيديولوجية معينة، والذي يريد فرض النماذج السلوكية التي تميزه عن غيره.

تتميز هذه الدعاية بلا سياسية مضامين الطرح، فهي تتجنب البيان السياسي المكشوف، وتستخدم بدلاً منه أنشطة غير أيديولوجية وغير سياسية ظاهرياً (تقع ضمن إطار مايسميه علماء الاجتماع هندسة العلاقات البشرية: الموضة، التقليعات، العادات، تمجيد أنماط من الشخصية، سبل منتقاة للشهرة...). وهكذا تتم عملية تقنيع جوهر الظاهرة السياسي، الذي يعتمد على التغلغل الأيديولوجي الذي يتم عن طريق وسائط تمثل السياق الاجتماعي للايديولوجيا.

كما تتميز هذه الدعاية بأنها ذات وجهين: داخلي (موجه إلى مجتمعها) تكون وظيفته السعي إلى تحقيق التكامل، وصهر الفرد في المجتمع. وخارجي (موجه إلى الخارج - تصدير الثقافة) يهدف إلى طرح صورة مثالية لمجتمعها، وفي المقابل تفكيك وزعزعة الأنظمة الثقافية والاجتماعية الأخرى... وبالتالي تشكل المحور الأساسي في «الإمبريالية الثقافية». تهاجم الدعاية السوسيولوجية أعمق طبقات الوعي لتبلغ أسسه الثقافية التي تكون صامدة ومتبقية في وجه الأنواع الأخرى من التأثير، مما يعني أن مفعولها لا يتحقق على الفور[٢١].

في ضوء ما تقدم تتضح حقيقة أن الترفيه الذي يقدمه التلفزيون لا يقع خارج العملية الاجتماعية، ويصبح ممكنا بالتالي فهم آراء الباحث الأمريكي أريك بارنو (الذي يوصف عادة بأنه مؤرخ التلفزيون الأمريكي) التي توضح وتثبت امتلاء مواد الترفيه بمضمون أيديولوجي. وكذلك فهم وصف الباحث الأمريكي المرموق هربرت شيلر لمقولة أن الترفيه لا ينطوي على أية أغراض

تربوية أو تعليمية «ينبغي النظر إليها باعتبارها أكبر الخدع في التاريخ»، وتأكيده: «أن البرامج الترفيهية هي في الواقع أشكال تربوية... وأشكال توعية أيديولوجية»[٢٢]. وفي السياق ذاته يأتي قول الباحث الأمريكي ميلفن ديفلير: «يمكن رؤية الاعتماد القوي لوسائل الإعلام على النظام الترفيهي بسهولة أكثر في تعديل القيم والقواعد السلوكية»[٢٣].

٣-٣: الترفيه والواقع

السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المجال هو: هل يعكس الترفيه التلفزيوني الواقع، أم أنه يخلق واقعاً جديداً عبر اختيار موضوعات معينة، ومعالجة هذه المواضيع بأساليب معينة، وشحنها بمضامين معينة، وتقديمها بأشكال فنية معينة، من أجل تحقيق أهداف معينة؟

منذ عام ١٩٢٢ أوضح أحد رواد الفكر الاتصالي والتر ليبمان في كتابه «الرأي العام»، أن الصحافة تخلق صوراً في رؤوسنا، أو أوهاماً، وأن هذه الصور تقدم لنا معرفة الواقع الذي يشكل سلوكنا[٢٤]. وجاءت في السبعينيات نظرية الغرس Cultivation Theory لتؤكد أن وسائل الإعلام لا تعكس مايحدث في العالم الخارجي، وإنما تغرس هذه الوسائل عالماً يبدو حقيقياً، أو يتحول إلى واقع بالنسبة للمشاهدين. وقد يتقبل المتلقي هذا الواقع لكونه غير واع بالعمليات التي تحدث لخلق هذا الواقع، وإنما يشعر فقط بكونه يتعرض للعملية، وبعد ذلك يصبح العالم الذي خلقته وسائل الإعلام حقيقياً في أذهاننا، وقد لايستطيع البعض أن يميز بين هذا العالم المصطنع، والعالم الواقعي. وترى هذه النظرية أن مشاهدة التلفزيون، ولفترات طويلة، تُنمي لدى المشاهد اعتقاداً بأن العالم الذي يراه على الشاشة ما هو إلا صورة كاملة للعالم الواقعي الذي يعيش فيه[٢٥].

ويتضح الآن أكثر فأكثر أننا مثل الرجال في كهف أفلاطون (الذين لايرون سوى الظلال وليس الواقع) نقوم فعلاً بتركيب معان متفق عليها للواقع على أساس ما تقدمه وسائل الإعلام، وإننا أصبحنا نشاهد بازدياد عالم تسوده وسائل الإعلام أكثر مما نشهد الحقيقة نفسها... وإننا نرى تمثيلاً للواقع وليس الواقع نفسه. وتؤكد نتائج أبحاث أوبنهايم وسميث وديفلير المتعلقة بالمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية: «أن وسائل الإعلام تقدم للجمهور صورة عالم معاد البناء Re-constructed World وأن المواد الترفيهية لا تضع متلقيها أمام إدراك صحيح للواقع»[٢٦]. ويسمي جيربنر العملية التي يستخدمها التلفزيون كي يعرض نسخة مفبركة وموحدة للواقع الاجتماعي (بناء الصورة المهيمنة).. ويصبح العالم الذي يقدمه التلفزيون نتيجة هيمنة الصورة أولاً، وهذا النوع من الصورة ثانياً، عالماً وهمياً، ليس له إلا علاقة واهية مع الواقع الاجتماعي[٢٧].

كيف استطاع التلفزيون تجريد الواقع من واقعيته؟

حقق ذلك أساساً من خلال تحويل الواقع إلى استعراض Spectacularisation. اهتمت سوسيولوجيا الإعلام الغربية - والفرنسية خاصة - بدراسة هذا المفهوم. حيث يمكن التمييز بين موقفين مختلفين:

- موقف يفسر الاندفاع التلفزيوني باتجاه الاستعراض بطبيعة التلفزيون ذاته. إذ يرى إلول أن التركيب الخاص للصورة في التلفزيون، والمعلومة الحسية، جعلا المشاهد يعيش علاقة خاصة مع هذا الجهاز. وعلى الرغم من كثافة العرض - وبسببه ربما - فإن المشاهد لايرى كثيراً، ولا يستمع كثيراً. لذلك تم تحويل كل مايعرف، وكل ما يناقش، على شاكلة الاستعراض. إننا نخاطب اللذة، ونخاطب الأحاسيس لنجذب اهتمام الجمهور، ولنجذب بالتالي أصحاب الإعلان ورجال السياسة أيضا. كل شيء يصبح قابلا للاستعراض. «ضمن هذا الإطار تدخل البرامج التثقيفية والترفيهية والسياسية والاجتماعية بهدف التسلية. أما آلية الاستعراض فتقوم على الكشف والإخفاء في آن معاً: كشف السمات وإخفاء المعاني. المهم الإشارة إلى الإثارة. وتصبح مهمة التلفزيون بالتالي نشر ثقافة استهلاكية قوامها الاستعراض والإثارة. لذلك تنقلب المعرفة التي ينشرها التلفزيون إلى معرفة سطحية وثانوية ومزيفة، يزود بها جمهور غير مهتم وغير متميز، وما ينجح في الوصول إلى الجماهير بالتالي هو الأنماط الجاهزة والمضامين المحدودة»[٢٨]. يتراجع تلفزيون الإبداع ويسيطر تلفزيون التفاهة.

- الموقف الثاني، يربط الاستعراض بالمشاهد ذاته. يرى الباحث الفرنسي جون كزانوف أن الوظيفة الأساسية للتلفزيون تتجسد في تحويل الواقع إلى استعراض. الاستعراض ليس الواقع، ولكنه يحاكي الواقع، لأنه يشبهه، لكنه ليس الواقع لأنه ليس سوى شبهه. الحاضر حاضر بقوة، وفي الوقت ذاته غائب بقوة[٢٩]. الاستعراض إذن هو الواقع والخيال معاً، هو الواقع المستثمر من قبل الخيال، أو الخيال المرزح بأثقال الواقع. الاستعراض يعارض الواقع، لكنه لا يكون استعراضاً إلا إذا كان من الواقع، أو بالتحديد شكلاً مزوراً عنه. وفي هذا الخلط بالذات يقوم الاستعراض بوظيفته الأنثروبولوجية التي تلخص الحاجتين: الحاجة للانغلاق داخل الظروف الإنسانية، والحاجة للانفلات منها. من هنا يقفز كزانوف إلى استنتاجه المعروف، وهو أن هذا الاستعراض يأتي استجابة لحاجات الإنسان، ولمواجهة ظرفه الإنساني. يخلق الاستعراض الأسطورة.. ولكن هذه الأسطورة متجذرة في طبيعة الإنسان، وفي الحركية المتناقضة المحددة لظرفه الإنساني[٣٠]. مرة أخرى - وبموجب هذه السوسيولوجيا - يكون الإنسان الفرد هو

المتسبب في اغترابه. الجديد الذي يضيفه كزانوف أنه يطالب هذا الإنسان - المتداخل والنقدي - أن يمارس مسئوليته، وأن يتمكن من السيطرة على الأداة ويجعلها في خدمته، لأنه هو المسؤول أيضا عن تحرره (يرغب في أن ينخدع تارة، يهرب من الواقع من خلال الاستعراض، ويصبح صانع ترفيهه الفكري، لكنه حين يعود إلى ذاته يتدارك نفسه، ويمارس مسئوليته، ويكف عن السقوط في المنحدر).

- الموقف الثالث، يرى الاستعراض ويفهمه ضمن استراتيجية القوى المهيمنة على التلفزيون، وسعيها لخدمة مصالحها من خلاله. إن عملية خلق الأساطير مسألة تخدم الفكر المهيمن. وفي هذا السياق يقدم الاستعراض التلفزيوني إنساناً لا زمنياً، ومجتمعاً لا يعرف الصراع الطبقي، ولا التناقضات الأيديولوجية الهادفة إلى إعادة تحويل العلاقات الاجتماعية. كل مايظهر على الشاشة الصغيرة عبر الاستعراض لا يتعلق بالممارسة الأيديولوجية، بل يرتبط بالشروط الإنسانية. يعزو كزانوف مسئولية تشويه الانعكاس إلى حالة غير شخصية وهي (نحن)، بدليل قوله إن المشاهد لا ينتج الأسطورة بحلمه الخاص، ولكنه مستعد لقبول ماتقدمه له مفبركاً. لكن السؤال المهمّ هو: من الذي يقدم له؟ إننا لا نعرفه أبداً. ليس لأن كزانوف ينسى أن يقدم لنا الإجابة، بل لأن مفهومه عن الإنسان المتداخل لا يطرح هذا السؤال أساساً. وبالتالي فإن الآراء المهيمنة بالنسبة له ليست آراء الطبقة المهيمنة، كما أن اعترافه المتردد بأن الواقع موسوم بعلاقات السلطة لا يأتي في وقته، بل يتأخر كثيراً[31]. يتجاهل كزانوف أن المادة التلفزيونية عبارة عن خطاب أيديولوجي يتحرك في ظروف معينة، وتنتجه قوى معينة، وتوجهه لجمهور معين من أجل تحقيق أهداف معينة.

ولماذا اندفع التلفزيون في هذا الاتجاه؟

يستطيع الباحث أم يميز بين ثلاث مدارس في استخدام التلفزيون: تلفزيون الخدمة (بريطانيا في البداية وبعض الدول الأوروبية الأخرى)، تلفزيون التعبئة من أجل التنمية (العديد من البلدان النامية)، التلفزيون التجاري (الولايات المتحدة الأمريكية أساساً). تؤكد الخبرة التاريخية للممارسة أن هدف التلفزيون عموما كان - وعلى الرغم من اختلاف المدارس - تثبيت الأمر الراهن وخدمة النظام الاجتماعي - الاقتصادي السائد.

اهتمت تيارات مهمة داخل السوسيولوجيا الإعلامية الأمريكية بتحليل هذه الظاهرة. وكتب عنها الباحث الأمريكي باولو فرير: «حيثما، وأينما يتحول التلفزيون... إلى أداة لتثبيت النظام القائم، يخسر رهانه كميدان للصراع على السلطة، ويتحول إلى أداة لإنتاج هذه السلطة، ولتجديد وتطوير

آلياتها - ميكانيزماتها، ويصبح التلفزيون مهيئاً لتقديم صورة مهزوزة عن الواقع، وعن القوانين الموضوعية التي تحكم عملية تطور هذا الواقع. يبدأ التلفزيون بالضرورة والحتمية أيضا تقديم معلومات وأفكار لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي. يبدأ، بالضرورة والحتمية أيضا، عملية تضليل Manipulation، وعملية التضليل هذه هي أداة للقهر ووسيلة لتطويع الجماهير. يسيطر الإنتاج النمطي - القوالب الجاهزة Stereotypes على الإنتاج التلفزيوني، شكلاً ومضموناً ولغة، وتعجز - بالتالي - المادة التلفزيونية عن مساعدة المشاهد على فهم قوانين تطور المجتمع، وإدراك العلاقات المتبادلة بين الظواهر المختلفة، وتفشل المادة التلفزيونية، بالتالي، في تكوين تطور منطقي لدى المشاهد. وتؤكد خبرة العقود الأربعة الماضية كيف أدى التضليل الإعلامي دوره بنجاح، وكيف تحول (بفعل عوامل كثيرة ومعقدة أهمها التطور التكنولوجي وتهميش ولجم وسائل التأثير الأخرى) إلى الأداة الأساسية للهيمنة الاجتماعية، وكيف انتفت الحاجة إلى تدابير بديلة[٣٢].

تصبح المهمة الأساسية لموجة الترفيه التلفزيوني الراهنة، والتي تستمد مرجعيتها من الإطار المرجعي ذاته للأخبار والمواد الأخرى، وسيلة لتعزيز وجهات النظر، وأنماط السلوك المؤسساتية السائدة، وأداة البقاء على الوضع القائم. ويصبح، بالتالي، أمراً ممكناً فهم مقولة أريك بارنو «الترفيه الشعبي هو في الأساس دعاية تروج للوضع الراهن»[٣٣]. وهي المقولة ذاتها التي أكدها بارنو في بحث سابق، ولكن على نحو أوضح وأعم «يوجّه الترفيه عواطفنا نحو تدعيم الأفكار المقبولة والمقررة، وهناك مكافأة عاطفية مباشرة تنشأ عن الترفيه، هي تخفيف التوتر، ولكن الفعل النهائي هو تجديد قبول تلك الأفكار، فالمقاومة هنا تكون ضئيلة»[٣٤].

كيف يمكن الخروج من هذا «المأزق»؟ وكيف يمكن تصحيح المسار؟ يوضح الباحث الفرنسي جان ماري بيام أن سوسيولوجيا الإعلام الغربية تبرز عموماً ثلاثة تيارات أساسية في معرض الرد على هذا السؤال. يمثل التيار الأول مايسمى باليمين الإصلاحي، الذي يعترف ويقر بكل مايقال عن تلفزيون التفاهة والتمشهد وتزييف الواقع وأسطرته، ولكنه يعزو الوضع الحالي للتلفزيون عموماً إلى أسباب تتعلق بالبيروقراطية، وغلبة الطابع التجاري، وسيطرة الثقافة الجماهيرية، وضعف الإبداع عموماً. أما التيار الثاني فتمثله الاتجاهات اليسارية المتعددة والمختلفة، والتي ترفض هذا الواقع التلفزيوني، وتدعو إلى تحويل التلفزيون إلى أداة نضالية لممارسة الصراع الاجتماعي. أما التيار الثالث فيرفض رؤية وتفسير وحلول التيارين السابقين، ويعتقد أنهما يتجاهلان حقيقتين أساسيتين: أولاهما، أن التلفزيون ليس منعزلاً عن المجتمع، بل هو متجذر في صلب التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية، وفي قلب السلطة التي تعطي لهذه التشكيلة طابعها الخاص. أما الحقيقة الثانية، فهي أن التلفزيون ليس مجرد أداة للصراع، بل هو ميدان الصراع وموضوعه، وبالتالي فإن التلفزيون ليس مجرد وسيلة لنشر أيديولوجيا الطبقة (أو

الطبقات) المهيمنة. إن النظرة إلى التلفزيون كمجرد أداة، لا تنم عن فهم جدلي، وهي نظرة محدودة وضيقة، وذلك لأنها لا تفهم السلطة إلا في تكرار ميكانيزماتها، وليس في إنتاج ذاتها في ظرف تاريخي محدد. إن سلطة الطبقة المهيمنة موجودة دائما هنا، وتتمثل وظيفة التلفزيون في إعادة إنتاجها، والحفاظ على ديمومتها[٢٥].

٣-٤: آثار الترفيه

تحول الترفيه إلى صناعة، وظهرت وترسخت «صناعة الترفيه»، وخضعت هذه الصناعة - كغيرها من الصناعات - للقوانين الاقتصادية (المحلية والعالمية) التي تتحكم بعملية الاستثمارات الضخمة. ظهر التمركز على الصعيد الوطني أولا، ثم الدولي، وظهرت التجمعات - الاحتكارات (الشركات مافوق القومية) العملاقة، الملتحمة مع قوانين ومتطلبات السوق من جهة، والملتزمة بالتالي بتحقيق الأرباح، والملتحمة أيضا بقوى النظام السائد، والملتزمة بالتالي بتحقيق مهام ذات طابع سياسي-اجتماعي-ثقافي.

يستطيع الباحث أن يميز في سوسيولوجيا الإعلام الغربية بين اتجاهين رئيسيين بخصوص تحديد طبيعة ومضمون تأثير مواد الترفيه الذي يقدمه التلفزيون:

● يرى الاتجاه الأول، وهو السائد عموماً، أن مواد الترفيه تترك آثاراً سلبية على الفرد والمجتمع. ويمكن تحديد أبرز هذه الآثار على النحو التالي:

- تؤدي مواد الترفيه بمتلقيها إلى الانفلات من الواقع. يرى هذا المتلقي أن إحساسه بالواقع ينتهك، فيصبح أقل مقدرة على مواجهة مشاكل الوجود اليومي، فيندفع باتجاه اللامبالاة. وقد تحدث الباحثان الأمريكيان لازرسفيلد وميرتون عن «الوظيفة المنومة للاتصال»، التي تكرس التخدير لا اليقظة.

- تكرس مواد الترفيه السلبية وتقتل الإبداع. يحرف الترفيه انتباه الناس عن الشؤون الاجتماعية المشتركة، وعن المشاركة الفعلية في شؤون المجتمع، ويجعلهم تابعين سلبيين للتسليات، ولم يعودوا يشعرون بأية متعة أخرى، ويتحولون إلى مدمنين سلبيين لمواد الترفيه التلفزيوني.

- تكرس مواد الترفيه التلفزيوني عزلة الفرد وعزلة الجماعات. وتصبح الميزة الأساسية للفرد في المجتمع الجماهيري هي العزلة. والفرد المعزول أقل مقاومة، وإقناعه أسهل.

- كما تؤدي مواد الترفيه التلفزيوني إلى إضعاف الرفض لدى الفرد، ذلك الرفض الذي منه ينطلق التفكير في التغيير الاجتماعي. إن التلفزيون، وهو يفعل ذلك يساهم في ميلاد المجتمع ذي

البعد الواحد[٣٦]. إن اللهو غير الخلاق هو في المحصلة الأخيرة، كالعمل غير الخلاق، نتاج سلطة وسيطرة. والهدف منه إخضاع الآخر فكرياً وثقافياً. وهكذا يتحول التلفزيون ليصبح الأداة المثلى لتحويل الجماهير إلى جموع منعزلة، مغلقة، غير خلاقة، تهدف إلى الجهد الأقل، وتنحو نحو أنماط هامشية من الاستهلاك الترفيهي. كما يتحول التلفزيون ليصبح أداة لشل الفعل، وليس لدفع الفعل، وإلى أداة إدمان على استهلاك البرامج، كل البرامج، بما فيها المملة. يزداد التعلق بمثل هذه البرامج، ويزداد الطلب. وتترسخ مقولة ان آلية التلفزيون هي آلية قائمة على الإخضاع.

– يكرس الترفيه التلفزيوني النمطية والتماثل. إن دخول وسائل التلاعب الأيديولوجي المختلفة إلى السوق، يجعل الثقافة مقتصرة على تنظيم العقول، وجعلها متماثلة، وتحويلها إلى عامل مساعد على التملص والهروب واللهو. إن التماثل والهروب طريقان لإبعاد العقول عن كل إسهام مبدع في الحياة العام[٣٧]. تحول التلفزيون إلى آلة محكمة للسيطرة على العقول لأنه نجح في إقامة اتحاد قاتل ما بين برامج مسلوبة الحيوية بصورة متعمدة (المادة المخفضة للوعي والمسببة للخواء)، ومابين تكنولوجيا تبعث على الفتور (أشكال وطرق التعرض لها)، وما بين همود جسدي – عطالة (طقوس التعرض)[٣٨].

– وأخيرا يكرس الترفيه التلفزيوني نوعاً مدمراً من الطفولية السلبية والاتكالية الخاملة والكسولة. يجري إعداد أكثر البرامج في أمريكا من أجل جمهور شاب، وهذه البرامج لا تخاطب إلا الجانب غير الناضج لدى البالغين. ولقد سبب هذا التخفيف التدريجي للمستوى الثقافي في البرامج الكبرى الموجهة إلى الجمهور، طفولية فعلية لديه، ويسّر التلاعب. وكما لاحظ بوتسمان في كتابه «تسلية حتى الموت»: لم يبق في هذه البرامج سوى تركيبة روتينية من الحكايات المبسطة، وصحافة شعبية، وبرامج منوعات عسيرة على الهضم، تتخللها إعلانات تدعو الناس إلى شراء منتجات لا فائدة منها. ويلجأ منتجو هذه البرامج – حتى لا يكون لدى الجمهور أي حس نقدي – إلى استخدام «الإيحاء» أو «الغمر»، ويقولون لهم بطريقة ما: نحن نعرف أن هذا البرنامج تافه، ونحن نعرف أيضا أنكم تعرفون أنه كذلك، ولكن تعالوا نلهو ونتسلى[٣٩]. وتمهد المتعة السلبية لاستعراض الصور طريق المرور من الطفولة المتلفزة إلى الشيخوخة السياسية[٤٠].

● الاتجاه الثاني في سوسيولوجيا الإعلام الغربية، يرى أنه يجب ألا نعتبر المضمون هو العامل الحاسم في التأثير نظراً لعدم وجود صلة وثيقة بين المضمون والتأثير. يرى الباحثان كاتز وفولكر (منظرا هذا الاتجاه) أن أنصار نظرة اللامبالاة الاجتماعية يستنبطون تأثير وسائل الإعلام من طبيعة محتواها، ويؤكدان: أنه – وبالعكس – لا يوجد أي ارتباط متبادل وضروري بين مادة ترفيهية وآثار الترفيه. إن محللي المضمون يكشفون بكل تأكيد عن تشويه كبير في تشويه الواقع،

بيد أنه لا يمكن الاستنباط آلياً أن التشويه يؤثر سلباً على الأشخاص الذين يتعرضون. كما عارض الباحثان ماتيلد وريلي الاتجاه الأول وبرهنا أن الترفيه يقوم في بعض الظروف بدور إنتاجي[٤١]. كما تحفظ الباحث الأمريكي نيومان على مقولات أصحاب الاتجاه الأول، وأكد أن وسائل الإعلام الجديدة سوف تفسح المجال أمامنا للعودة إلى الديناميكية السياسية التي شهدتها الأزمنة السابقة[٤٢].

كما برزت في سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية آراء متعددة بخصوص تأثير الترفيه التلفزيوني، يمكن وضع أبرزها على النحو التالي:

- تراجعت وسائل الترفيه التقليدية الشعبية (وربما اندثرت نهائيا رواة الحكايات، والفرق الجوالة، والمغنون الشعبيون...)، ليحل محلها إنتاج أكثر تخصصاً وتنوعاً وجاذبية، تقدمه وسائل الاتصال الجماهيري بأسهل وأرخص الطرق. تمت عملية «تقنين» الترفيه، وتم ربطه بإحكام بالاستراتيجيات الكبرى المالية والأيديولوجية للأنظمة والوسائل.

- ازداد الطابع الأمريكي، وازدادت ظاهرة «أمركة» الترفيه العالمي. «إن جعل الثقافة العامة الأمريكية، وخاصة الثقافة التي تقدم لشباب العالم، شيء واضح من المنظر المألوف للشباب في أية عاصمة من عواصم العالم الثالث وهم يرتدون الجينز الأزرق، ويشربون الكوكاكولا، ويغنون أحدث أغاني الروك»[٤٣]. وتعكس هذه الظاهرة الوزن السياسي والاقتصادي والاتصالي الأمريكي، كما تعكس تكثيف الجهود لتوظيف الترفيه في خدمة الاستراتيجيات الكبرى للأنظمة والوسائل. تعود إلى الأذهان نبوءة ماكلوهان عن حتمية التجانس الثقافي حين يؤدي التطور التقني إلى إيجاد شروط جديدة للحياة حيث تزول الشروط القديمة للثقافات التقليدية، وتظهر إلى الوجود حاجات جديدة، تتفرد في بدايتها، ثم تصبح عامة، على مستوى ثقافة الجماهير. ماهو مخيف في رؤية ماكلوهان التنبؤية (وربما التي تتحقق) أنها تتحدث عن تجانس ثقافي في عالم تنعدم فيه الثقافات المحلية، وأن الثقافة الوحيدة السائدة ستكون بالضرورة الثقافة الأمريكية شكلاً ومضموناً. وفي النهاية يمكن القول إن ظاهرة التجانس هذه ليست سوى نتاج عياني لتطور اقتصادي وتكنولوجي لا حدود له[٤٤]. وفي ضوء ذلك نفهم حديث شيللر عن وجود مخطط - مؤامرة للسيطرة على سوق العالم الثالث عبر ترويج إنتاج هائل من البرامج الأمريكية التي تحقق أهداف الرواج للمنتجات الأمريكية، وتكون النتيجة النهائية لسيطرة التسلية الأمريكية هي نفوذ وسائل الاتصال الأمريكية[٤٥].

- غَمَرَ الإنتاج الترفيهي الأمريكي (الجذاب والرخيص والمتقن والمتنوع، والمجاني أحيانا) الأسواق العالمية، وسيطر على شاشات التلفزيون في أنحاء العالم كافة. بدأت المخاوف من

«الأمركة» تظهر وتتصاعد، وبدأت الجهود للحد منها (وخاصة في أوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا)، عبر انتقاء الأفضل، وتشجيع الإنتاج المحلي نوعاً وكماً. ولكن الظاهرة تزداد ترسخاً في البلدان النامية، وذلك نظراً لعدم امتلاك هذه البلدان للقرار الحاسم للحد من هذه الظاهرة، ولتعذر تأمين الموارد المادية والبشرية الكافية لتحقيق ذلك. وهذا ما يفسر لماذا نجحت دول كثيرة في مهمة الحد نسبياً من ظاهرة الأمركة، في حين أن معظم بلدان العالم الثالث فشلت في ذلك.

– دفعت المنافسة، واستفحال تعاظم وشراسة النزعة التجارية، وتعاظم التكاليف، باتجاه تقليد الأعمال الترفيهية الناجحة، الأمر الذي فاقم مشكلة التشابه، التي أصبحت السمة الغالبة على الإنتاج الترفيهي والتلفزيوني منه خاصة. وهذا من شأنه أن يرسخ الطابع النمطي لهذا الإنتاج، ويحد من إمكانيات الإبداع فيه. تزداد الآثار السلبية لهذه الظاهرة في البلدان النامية بسبب إقدام الكثير من الأعمال الترفيهية التلفزيونية المحلية على تقليد الأعمال المستوردة وخاصة الأمريكية منها.

– ادى الإصرار على إخضاع مواد الترفيه – وخاصة الأمريكية منها – وعلى الأخص تلك المواد المنتجة خصيصاً للتصدير إلى اسواق البلدان النامية، إلى المتطلبات التجارية و السياسية والأيديولوجية، إلى بروز ظواهر سلبية، كثيراً ما يتم الحديث عنها (مثل الابتذال والسطحية والنمطية والتشويه...الخ)، ولكن الظاهرة الأكثر اهمية (والتي نادراً ما يتم إبرازها) تتمثل في العقم الثقافي لهذه المواد، وإحجامها عن قول أي شيء عن الثقافات الحقيقية للدول التي تأتي منها. ساد إنتاج مواد الترفيه التلفزيوني (وخاصة الأمريكية منها) وفق قانون «يتناسب نجاح المنتجات الترفيهية عكسيا مع وجود وبروز طابعها الثقافي المحلي الخاص». ولذلك لابد من تخفيف، وعملياً «تطهير» هذه المواد من أي مضمون ثقافي-حضاري أصيل محلي وخاص. تحول النتاج عملياً إلى «سلعة» موجهة إلى «مطلق» ذوق. قد نجد من يبرر ذلك ويعزوه إلى تشابه الأذواق (وخاصة في المجتمعات ذات المستوى الحضاري المتقارب)، ولكن من المؤكد أن هذه الظاهرة رسخت نمطية وسطحية (وربما احيانا تفاهة) قسم كبير من منتجات الترفيه، وافقدتها شحنة الإبداع، والمقدرة على أن تكون جسراً للتواصل بين الثقافات، وللتعارف بين الشعوب. اصبحت تقدم «نماذج» شائهة (حسب الطلب كما يزعمون)، لا تمتلك أية هوية ولا أية خصوصية. وتزداد خطورة هذه الظاهرة مع تزايد الطابع العالمي للترفيه، الناجم بدوره عن ازدياد الصفة العالمية للعالم ولوسائل ورسائل الاتصال. وكذلك مع تزايد انتشار ظاهرة الإنتاج المشترك، التي تساهم هي أيضا في إضعاف السمة الثقافية المحدودة للترفيه.

– يؤدي الإسراف في تقديم الأفضل (والمثالي أحيانا)، وخاصة في الإنتاج المحلي، إلى تقديم

صورة وردية عن الواقع، ولكنها صورة هشة، سرعان ماتتحطم عند أول اتصال مع الواقع الحقيقي.

– أدى استخدام مواد الترفيه من أجل التأثير عبر المعلومات إلى إخضاع، حتى المعلومات إلى متطلبات الترفيه، وإلى متطلبات الوسائل المختلفة لإيصال الترفيه. تبرز هذه الظاهرة خاصة في برامج المسابقات والألعاب، ويزداد التركيز على هذه البرامج نظراً لتزايد مقدرتها التأثيرية.

– تؤكد أبحاث إعلامية كثيرة حقيقة أن الأثر التراكمي للترفيه (بالمواصفات التجارية المعروفة) يؤدي بالتأكيد إلى إبعاد المتلقي عن مشاهدة أية مادة جدية. ويدفع التقدم التكنولوجي، الذي يؤدي إلى اتساع مجال الاختيار، وبالتالي التعرض، باتجاه تقليل تنوع المشاهدة. ويصبح المشاهد قادراً على تعميق إدمانه لمواد الترفيه التي تعرضها قنوات كثيرة، والتي يمكنه استقبالها، في حين أنه في ظروف سابقة (وجود قناة واحدة أو اثنتين) كان يكتفي بالقدر المحدد من مادة الترفيه، ويضطر، لمشاهدة مواد أخرى.

– تعاظم المقدرة الإقناعية للترفيه: تتوارى الآراء التي تعتقد أن المشاهد ينظر إلى التلفزيون (وإلى مواد الترفيه خاصة) نظرة غير جدية، وبالتالي فإنه لايأخذ ما يشاهده مأخذاً جدياً، بل يراه عبارة عن متعة آنية، لحظية، لا تخلف أي تأثير، وتنسى لحظة انتهائها.

– تؤدي كثافة الإنتاج الترفيهي، وكثافة الإقبال عليه إلى أن تصبح الرسالة الإعلامية (المادة الترفيهية هنا) هي العامل القوي والمسيطر، بينما تبدو الوسائل الإعلامية التي تحملها وتنقلها (تلفزيون محلي أو أجنبي، فيديو، سينما، مسرح، مجلة... إلخ) مسألة ثانوية، على حد تعبير شيللر. وهذا من شأنه أن يفقر الرسائل لأنه يحرمها من الإمكانيات الهائلة والغنية لخصوصية اللغة التعبيرية للوسائل المختلفة.

– تكرس مواد الترفيه التلفزيوني ، وخاصة المسلسلات والتمثيليات، أسلوب الانفعال في معالجة المواقف، وتحديد ردود الفعل، وذلك نظراً لأن هذه المسلسلات غالبا ما تقدم مادتها بطريقة انفعالية، تفتقر إلى هذا الحد أو ذاك إلى التحليل والتفسير.

– يؤدي إخضاع المادة الترفيهية التلفزيونية بشكل مطلق لمعيار المنافسة والمقدرة على جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين إلى أن يكيف الكاتب التلفزيوني مادته (موضوعا ومعالجة وطرق عرض وتقديم) مع متطلبات المعلن ومزاج المشاهدين.

– بدأ المد الترفيهي العارم يترك آثارا بنيوية على وسائل الاتصال ذاتها. ويحدد الباحثون الآثار التي يمكن أن تتركها صناعة الترفيه على وسائل الاتصال على النحو التالي: سوف تلعب

جميع وسائل الاتصال دوراً متعاظماً في مجالات الترفيه. إن الأعداد المتزايدة من المستهلكين يتوقعون من هذه الوسائل أن تزودهم بالمتعة والارتخاء والترويح، وليس بالمعلومات فحسب. إن تعزيز هذه التوجهات يهدد بإمكانية تشجيع اتجاهات أخرى تعزز استخدام أوقات الفراغ على نحو يفي بالحاجات الحقيقية التلقائية للأفراد والجماعات بدلاً من السماح بأن تسيطر عليها المصالح التجارية وحدها بشكل ما[٤٦].

٣-٥: جمهور الترفيه التلفزيوني

هل يمكن الحديث عن جمهور خاص للمواد الترفيهية التي يقدمها التلفزيون؟ نحاول استعراض الحقائق التالية:

- تؤكد الأبحاث الإعلامية أن ثمة دوافع عديدة للإقبال على مشاهدة التلفزيون، ولكن دافع التسلية هو أقوى الدوافع، وبالنسبة لمختلف الشرائح، كما تؤكد الأبحاث أن المتلقي يبحث عن التسلية في مختلف وسائل الاتصال، ولكنه يأخذ تسلية من التلفزيون اكثر مما يأخذ من الوسائل الأخرى مجتمعة، وهذا مايفسر لماذا يقضي أمام التلفزيون وقتا أطول مما يقضيه في التعرض لوسائل الاتصال الأخرى مجتمعة. وتوضح نتائج الأبحاث أيضا أن أكثر المواد التلفزيونية جماهيرية هي مواد الترفيه.

- ثمة نزوع فطري في الإنسان نحو الاستمتاع والتسلية، ومرد ذلك حقيقة أن المنظومة الذهنية ليست هي الموجه الوحيد لرغبات ودوافع وسلوك الإنسان وقيمه. هناك منظومة عاطفية - نفسية تلعب دوراً كبيراً في حياة الإنسان، وتجعله يقبل على الترفيه بدوافع نفسية أساساً.

- يشكل الترفيه القاسم المشترك الأعظم للشرائح المختلفة لجمهور التلفزيون. ويختلف بدرجة بالغة مستوى المنظومة الفكرية في مجال العلم أو العمل أو التخصص من فرد إلى آخر، أو من شريحة اجتماعية إلى أخرى. ولكن هذا الاختلاف يوجد بشكل اقل من المنظومة العاطفية والنفسية للفرد أو للشريحة الاجتماعية. تفسر هذه الحقيقة إقبال الجمهور عموما، بمختلف شرائحه، على الترفيه.

- اكدت أبحاث كثيرة (ميكيفتش ٨١، ومارتن وشودري ٩١) أن النظم، وبالتالي وسائل الإعلام قد تختلف، ولكن اهتمامات الناس تبقى واحدة (والأقرب إلى الواقعية تبقى متشابهة) بغض النظر عن طبيعة النظام. كما اكدت هذه الأبحاث أن أذواق الجماهير العريضة متشابهة إلى حد بعيد،

وخاصة في المجتمعات المتقاربة من حيث المستوى الحضاري. وهذا ما يفسر سعة انتشار مواد الترفيه، واتضاح عوامل نجاحها في دول ومجتمعات مختلفة. كما يفسر تشابه النتائج التي توصلت إليها الدراسات الغربية والسوفيتية (سابقاً) بخصوص السلوك الاتصالي للجمهور(٤٧).

٤- دراسات تطبيقية

٤-١: المسلسل التلفزيوني

● في الشكل السردي

الشكل (كما يقول أيزنيشتاين، ويوافقه الكثيرون، وتؤكده الممارسة) ليس ناقلاً محايدا للمضمون، بل إن الشكل، كالمضمون تماماً، صنع من التزام في الكتابة المرتبطة بالطبقات الاجتماعية وبصراعها، ولذلك هو دائما أيديولوجي. والأيديولوجيا لا تدخل بعد انتهاء المسلسل (أو البرنامج) بل هي تدخل أول عبر شكله. الأمر الذي يؤكد حقيقة أن الشكل الذي تأخذه المسلسلات التلفزيونية ليس ناقلاً محايداً للمعنى (الرسالة - المحتوى).

- إن أبرز ما يمكن ملاحظته على المسلسلات التلفزيونية هو هيمنة أسلوب السرد، بل هيمنة نوع محدد من السرد، هو سرد الحشو والاسترسال والتداعي، أي السرد بمعنى الحكائية، وليس إطلاقا السرد الهادف إلى إنتاج معرفة، أو السرد الذي يبرز العلاقات السببية، وتنتج فيه، بالتالي، الأسباب والنتائج. أي أنه سرد غير جدلي إطلاقاً، بل سرد يجعل المسلسل يضاعف عملية التصوير الأيديولوجي للشرح الذي يوظفه القائمون بالسرد أنفسهم.

تفرض هيمنة هذا النوع من السرد، وتستدعي نهجاً معيناً من القراءة الأفقية، يحمل المشاهد على عدم التركيز على مضمون اللقطة أو المشهد أو الحلقة أو حتى المسلسل ككل، بل أن ينصرف كلياً إلى متابعة، وتوقع، وتخيل ما سوف يلي، ناسخاً ومسقطاً بذلك علاقات الاستمرارية في المسلسل قبل أن يكتشفها، وقبل أن يدركها. كما يدفع المشاهد إلى التعرف السطحي على الحدث-الواقعة، ويبعده عن الاهتمام بمعنى ومغزى ودلالة هذا الحدث - الواقعة. المسلسل، بمعنى ما عبارة عن وقائع. والوقائع التي تنتقى وتمشهد هي مادة السرد، وهي المعنى الذي يصوغه السرد، ويريد إبراز أسسه الأيديولوجية. هذا المعنى لا تنتجه الوقائع الملموسة، بل تنتجه حركة السرد، وتصبح، بالتالي، حركة السرد في المسلسلات التلفزيونية ليست تذكيرا بواقعة، بل إنتاجا لوجهة نظر محددة.. المهم هو الطريقة التي ينتج بها الخطاب التلفزيوني(٤٨). ويؤكد شيللر أن

مايعمق الطابع السلبي لهذا النوع من السرد المجهض من الأساس طريقة التقديم التي تعتمد سياسة التشظي (التفتيت Fragmentation)، والتي تصل إحدى ذراها بقطع حتى الحلقة الواحدة من المسلسل بعدة فواصل إعلانية. وكذلك بأسلوب المعالجة الذي يقوم على أساس النظرة البؤرية Focalized View، التي تقدم المشاكل في بؤر، بدلا من رؤيتها وتقديمها بوصفها أبعادا في كل واحد[٤٩]. يضع هذا النمط المهيمن العلاقة كتمثيل وليس كخطاب، ويقوم على قبولها وليس على مساءلتها.

يوضح الباحث الألماني ولفكانك ايزر أن علاقتنا بالأعمال الفنية السردية تختلف بشكل أساسي عن علاقتنا بالرسم أو التصوير. فاللوحة الفنية، باكملها، في متناولنا في وقت واحد، ولكن الوقت الوحيد الذي نجرب فيه رواية باكملها أو فيلما بأكمله هو حين نكون قد انتهينا من تجريتهما، أي حين لا نعاود قراءتهما. وبدلاً من ان يكون القارئ، خارج العمل متأملاً إياه بوصفه كلا، فإن قارئ، السرد يستخدم ما يدعوه أيزر «وجهة نظر متنقلة»، موضعها متغير على نحو مستمر، داخل النص نفسه، أي أن أي سرد يتضمن حركة القارئ، (أو المشاهد) خلال النص من جملة أو نقطة أو مشهد إلى الذي يليه... يوحي مصطلح «وجهة النظر المتنقلة» ويؤكد على البعد التعاقبي (الحاصل بمرور الوقت)، ويصف ايزر هذه العملية بانها تناوب بين الاستباق (أوالتوقع)، وبين الاستبقاء (ما نتذكره حتى تلك النقطة). وتعتمد نظرية ايزر فعالية القراءة، بوصفها ملء الفراغ بين الأجزاء والمشاهد، على تمييز سيميولوجي بين التنظيم الترابطي والتنظيم التعاقبي... وبما أن السرد التخييلي (وهو ما يعنينا في هذا البحث) لا يعطينا أية مواقع مرجعية مادية ننظم بواسطتها عوالمه، فإننا نكيف، على نحو متواصل، صورتنا عنه لتتلاءم مع المعلومات الجديدة التي يقدمها لنا النص... إن الصفة المميزة في الأفلام والبرامج التلفزيونية هي - على نحو أكيد - أن معدل (سرعة) قراءتنا إياها، بخلاف قراءتنا للأدب، هو من عمل النص (الشريط) ذاته، لا من فعالية قراءتنا، وتنطلق الصور بسرعة حسب معدل مقرر مسبقاً لا يمكن تغييره[٥٠].

- تتميز المسلسلات التلفزيونية بالمبالغة في التركيز على البعد النفسي في السرد كأرضية تتحرك عليها العلاقات بين الشخصيات، الأمر الذي يجعل المسلسل يحول الواقع إلى مجرد استعراض لا يعرف الصراع، وبالتالي يجعل المشاهد يعتقد أن كل ما يحدث على الشاشة لا يتعلق بالممارسة الاجتماعية، بل بالشروط النفسية والإنسانية لهذه الشخصيات المختلفة، وبالتالي لا تعبر تصرفات الشخصيات عن بنية العلاقات الاجتماعية التي تعطيها معنى، بقدر ما تعبر عن صورة ماهو نفسي وشخصي في تركيب هذه الشخصيات. تؤدي هيمنة البسيكولوجيا على تنظيم العالم المتخيل إلى توظيف الاجتماعي كذريعة فقط للسرد، وإلى تقديم المشاكل

الاجتماعية ليس باعتبارها مشاكل فعلية ملموسة، بل باعتبارها مشاكل روائية مختلفة لضرورة السيناريو[٥١].

– يأخذ المسلسل التلفزيوني طابعاً واقعياً شكلياً أو مظهرياً فقط. يتم تغييب الواقع (الواقعي والحقيقي)، ويتم إبراز واقع مظهري، شكلاني، لا واقعي. يأخذ المسلسل ضمانات سطحية–مظهرية من الواقع، كما يأخذ شحنة من معطيات الواقع من خلال لباس أو سلوك أو أسماء الممثلين، ومن خلال نوعية الديكور المستخدم، أو المشاهد وأماكن التصوير المختارة، وتتحول الدراما إلى ريبورتاج مصور، تظهر فيه الصور – بالضرورة – أشياء من الحياة، وأشياء من الواقع المعيش، وتحاول إعادة إنتاج الواقع مظهرياً. وهذا مايجعل المشاهد يعيش في وهم المعرفة المكتسبة، بينما يكون المسلسل، وبشكل واع ومتعمد غالباً، يقوم بمهمة تدريب وتأثير أيديولوجيين محددين سلفاً[٥٢].

– تهيمن على المسلسلات التلفزيونية غالباً كتابة التقمص، وتتم الاستفادة إلى حد كبير من معطيات نظريات النموذج للتأثير غير المباشر والبعيد المدى. أثبتت الأبحاث الإعلامية ضخامة التأثير الذي تحدثه المسلسلات التلفزيونية على سلوك المشاهدين من خلال الآلية التالية لنظرية النموذج: يلاحظ أحد أفراد الجمهور شخصاً (نموذجاً)، ثم يركز اهتمامه عليه، ويسعى للتماثل معه، ويصل المشاهد بذلك، وهو واع إلى استنتاج لا واع بأن النموذج (سواء أكان شخصاً أو موقفاً أو سلوكاً أو قيمة) الذي يسعى للتماثل معه سيكون مفيداً وملائماً له، ولذلك فهو يتذكره عندما يواجه ظروفاً مشابهة، ويسلك، بالتالي، السلوك ذاته[٥٣].

– تقدم المسلسلات التلفزيونية غالبا إما رؤية أو معالجة مسطحة لقضايا مهمة وجدية ومعقدة، أو تقدم قضايا فردية أو هامشية أو مفتعلة «مفبركة». وهي في هذا كله تقدم صورة مزورة عن الواقع، وتساهم في تكوين وعي زائف لدى المشاهد.

– تقدم المسلسلات التلفزيونية غالباً شخصيات نمطية – مسطحة. شخصيات توجد، وتتطور بـ «كبسة زر»، ولا تمتلك التفرد، الذي يجد في البنية الدرامية للمسلسل المناخ والأرضية اللذين يجعلان الشخصية متماسكة ومنطقية ومقنعة وواقعية. فكما تم تفريغ الواقع من واقعيته، والقضايا والظواهر من مضمونها، كذلك تم تفريغ الشخصيات من ذواتها، وتفردها، وكينونتها، وتم تحويلها إلى دمى كرتونية.

– تطورت عملية تقديم النماذج، وأخذت أبعاداً جديدة، مع تبلور المهمة الجديدة للمسلسلات التلفزيونية والمتمثلة في تجسيد وتقديم وترويج «طراز حياة». يوضح المنظر الفرنسي جاك إلول في نظريته عن «الدعاية السوسيولوجية»[٥٤]، أنه يتم الاعتماد على إظهار نماذج معينة لطراز الحياة

عبر صورة روائية للمجتمع، كانت قد رسمت وفق تقليد السرد الواقعي المعهود. وهكذا تكون النماذج ملموسة. فهي تظهر بهيئة سلوك فعلي لأشخاص، وليس كبنى نظرية أو تجريدية، كما هو الحال في العلم أو في الكتابات النظرية. بمعنى أن هذه النماذج التي يتكون منها طراز الحياة هي أساساً، عناصر لما يسمى بالصورة السيكولوجية للفرد، والتي تكون بدورها عنصراً هيكلياً لصورة الشخصية الاجتماعية، التي لا تنفصل عن الصورة الأوسع للخلفية الاجتماعية.

تشكل الصورة السيكولوجية للفرد والصورة الاجتماعية المحور الرئيسي لتقديم طراز الحياة في الدعاية السوسيولوجية. ويتطلب هذا تقديم الفرد-النموذج غير معزول عن محيطه الاجتماعي، بل مغروزاً بقوة في الواقع، أي ينبغي أن تكون الصورة التي يقدمها المسلسل صورة فرد متكاملة مع صورة الخلفية الاجتماعية. وتمتلك العلاقة بين الصورة والخلفية طابعاً جدلياً، ودافعاً أيديولوجيا، وهي نتجت من مصادر أيديولوجية، وتسعى لتحقيق أهداف أيديولوجية. تسعى الصورة الفردية، عبر عملية مزج الواقعي والمختلق والأسطوري، إلى توفير عامل الانسجام بين مصداقية الواقع والرافع الأيديولوجي. تتكون صورة الخلفية الاجتماعية من:

● الأشياء المادية: وتتكون من تجهيزات المجتمع الحضارية، وتتبنى حالة الإشباع التقني، نظراً لأن الخيرات المادية تلعب دوراً جوهرياً في الدعاية لطراز الحياة، فهي مؤشر لمستوى الحياة ونوعيتها، وهي رموز للقيم.

● الشخوص والأدوار: يتم توفير ثلاث صفات للشخوص، التمثيلية والمصداقية والتوازن البصري، وذلك من أجل منح الشخوص جاذبية تتفق مع روح الثقافة الجماهيرية.

● المؤسسات الاجتماعية: يعتبر حضور مؤسسات النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الشاشة مطلباً رئيسياً للدعاية السوسيولوجية، نظراً لأن تقديم طراز الحياة يتطلب تحديد مكانة الفرد في المجتمع، وعلاقته بالمؤسسات الرئيسية للنظام القائم.

في ضوء ذلك نرى أن النموذج الذي تسعى المسلسلات التلفزيونية الضخمة لتقديمه لم يعد فرداً، بل أصبح جماعـــة. وبالتالي فإن القيمة التي يعرضها النموذج، لا يحملها ولا يدعو لها الفرد - بطل الحكاية، بل يحملها ويدعو إليها أيضا محيطه الاجتماعي. الأمر الذي يحاول أن يوحي بأن طراز الحياة موضوع الدعاية السوسيولوجية يأتي لنفع المجموع، وليس لمن يدعو إليه فقط.

- تستخدم المسلسلات التلفزيونية العنف والجنس، وتخضعهما لاعتبارات تجارية، وتسعى من خلالهما إلى تحقيق ثلاثة أهداف: الإشباع الخيالي لواقع محبط، أو تقديم بديل لما هو مكبوت، إثارة الانتباه وتحويله إلى السلع المعلن عنها عند قطع المسلسل.

- تقديم الأوهام والأحلام: كانت السينما فرس الرهان في الخمسينيات والستينيات، وكانت هوليود «مصنع الأحلام والأوهام» المصنوعة والمصاغة بمواصفات محددة، وطبقاً لنظام محدد ومدروس جيداً. تبدلت الصورة الآن. تجسد موجة الترفيه التلفزيوني العارمة الراهنة انتقال مهمة صناعة الأوهام من السينما إلى التلفزيون، وهذا ما يفسر انشغال أكثر من ٨٠٪ من طاقة استوديوهات هوليود الإنتاجية بهذا النوع من الترفيه التلفزيوني الذي تشكل المواد الترفيهية المنتجة فقط من أجل التصدير إلى البلدان النامية قسماً مهمًا منه[٥٥].

- يكرس الترفيه الذي يقدمه المسلسل التلفزيوني النزعة الاستهلاكية وغريزة حب التملك. والهدف الأساسي من ذلك حَرْف اهتمام الجماهير عن أهم القضايا الاجتماعية، وإغراقها في بحر من تحقيق الملذات اليومية الصغيرة. ومن هذه الناحية لا تكاد المسلسلات التلفزيونية تختلف كثيرا عن الإعلان العادي، نظراً لأن نتائج تأثيرهما على المشاهد واحدة، لأنها تثير لدى المشاهد- تماما كما يفعل الإعلان - الرغبة في اقتناء الأشياء والمواد التي شاهدها في المسلسل[٥٦].

٤-٢: برامج الأطفال التلفزيونية: والت ديزني نموذجا

الحلقة الثانية التي تركز عليها الأبحاث الإعلامية، هي ذلك النوع من الترفيه الذي يقدم للأطفال عبر البرامج والمواد الموجهة إليهم. وتمثل القوة الضاربة لهذا النمط من الترفيه الأمريكي أعمال والت ديزني، الأمر الذي يفسر تركيز الأبحاث السوسيولوجية عليها.

أعلن والت ديزني مراراً أنه يقدم التسلية ولاشيء غير التسلية، ولا شيء أكثر من التسلية، وبالتالي فإن شخصياته لا تعرف السياسة ولا الأيديولوجيا. ولكن الإمبراطورية العظمى لصناعة الترفيه التي أقامها والت ديزني، والتي جعلته يستحق عن جدارة لقب «هنري فورد صناعة التسلية»، جعلت مجلة «فورشن Fortune» الأمريكية تؤكد أن إمبراطورية التسلية التي أقامها ديزني تعد واحدة من أكبر المشاريع الصناعية في أمريكا، وعلى أساس هذه الإمبراطورية تم انتخاب ديزني (مع هنري فورد وديفيد روكفلر) كواحد من أكبر عشرة رجال أعمال في التاريخ الأمريكي.

وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن أن نفهم لماذا وصف ماكس رافيرين - المراقب الأسبق للتعليم في كاليفورنيا، والمعروف بعقليته المحافظة والمتزمتة - والت ديزني بأنه «المعلم الأول في هذا القرن»، وفي الضوء ذاته يمكن أن نفهم لماذا منحت مؤسسة الحريات، وهي مؤسسة أمريكية محافظة جداً، جائزتها الكبرى لعام ١٩٦٣، ميدالية جورج واشنطن لوالت ديزني. وكذلك قول الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت ايزنهاور، الذي قام بتسليمه الجائزة «والت ديزني هو سفير الحرية

للولايات المتحدة الأمريكية... من أجل جهده المتفاني الذي لايعرف الكلل في سبيل الأشياء الأعظم أهمية... الكرامة الإنسانية، والمسئولية الشخصية. من أجل طليعيته الخلاقة والمتمثلة في توصيل آمال وطموحات مجتمعنا الحر إلى أركان كوكبنا البعيدة»[٥٧]. إذن ليست أعمال والت ديزني «تسلية صرف»، بل هي «تعليم» و«سياسة» و«أيديولوجيا»، وهذه الحقيقة أبرزتها الدراسات السوسيولوجية الأمريكية الجادة.

حلل الباحثان الأمريكيان أريل دور فمان وأرماند ماتيلارت أعمال والت ديزني في سياقها الكلي، الذي يقدم «عالماً ليس فيه صراع اجتماعي... عالماً مليئاً بالسعادة». وكتب ماتيلارت: «تمثل الطفلية الخيالية التي تخصص بها ديزني اليوتوبيا السياسية لطبقة ما. ففي كل الهزليات، يستخدم ديزني الحيوانية والصبيانية والبراءة لتغطية النسيج المتشابك من المصالح الذي يؤلف نظاماً محتوماً من الوجهة الاجتماعية والتاريخية متجسداً في الواقع الملموس، أي إمبريالية أمريكا الشمالية»[٥٨]. وأظهرت تحليلات دور فمان وماتيلارت لمجلات «دون الد دك» أن بطلها إمبريالي - عنصري - استعماري.

قدم الباحث الاجتماعي برنا رد بور بوري قراءة نقدية لشخصية ميكي، أكد فيها أن ميكي لا يوجه الطموحات نحو مجتمع مثالي ونموذجي، بل يقودها نحو مجتمع مستنسخ اجتماعيا وثقافيا من البلد الذي أنتجه. ويرتكز هذا الاستنساخ على الثوابت التالية: الملكية، والسلطة، والأمن. يروج ميكي للملكية الخاصة، ويدافع عنها، ويجعلها الشرط الأساسي لإحراز أي تقدم. والسلطة في حكايات ميكي هي سلطة فردية. الفرد المذكر هو الحكم المنتصر. الأمن يظهر دائماً مستتباً وثابتاً. وإذا ما تزعزع لأي سبب، فإن المؤسسات تتحرك لإرجاعه إلى حالة الاستقرار.

ويرى هؤلاء السوسيولوجيون أن منتجات والت ديزني بمجملها تمثل نموذجاً للتكامل بين التسلية والتجارة والتعليم، وأن مغزى أعمال ديزني الفنية الطفلية يتمثل في تجريد المعنى الاجتماعي من صفاته المميزة، وتعزيز وترسيخ الوضع الراهن[٥٩].

ويتساءل أكثر من باحث: إذا كان ديزني معلماً، فما نوع التعليم الذي قدمه؟ ومتى كان التعليم منفصلاً عن نسق القيمة؟ إن التسلية هي التعليم، والتعليم هو الأيديولوجية. ويشير روبرت شايون، محرر التلفزيون في الـ «ساترداي ريفيو»، إلى أن «برامج التسلية تلمح للجمهور بالطريقة التي يتعين أن يتبعها في تحديد ما هو جدير بالاحترام في مجتمعنا، والكيفية التي يتصرف بها. إنها في الواقع أشكال من التعليم، ومن تلقين المبادئ»[٦٠].

ويؤكد أكثر من باحث أمريكي أن أفلام وبرامج الأطفال تعكس إلى حد كبير القيم والمعايير السائدة، ولا يمكنها - بالتالي - أن تكون محايدة، وهي تهدف إلى تسهيل عملية التكيف في إطار

الحياة الاجتماعية. ولذلك ينظر إلى برامج الأطفال التلفزيونية باعتبارها الأداة الفاعلة في عملية تشكيل الأطفال سياسياً. ويلاحظ اليوم أن الرسوم المتحركة والبرامج الأخرى، تمارس تأثيراً مهماً على تشكيل المفاهيم السياسية في شكلها الأولي[٦١].

مما يجدر ذكره أن مسألة توجيه مواد التسلية الموجهة للأطفال مشكلة لها تاريخها الطويل. افتتح أفلاطون الجولة الأولى في النقاش الجدلي حول الخسائر والمكاسب الاجتماعية للثقافة الجماهيرية. كانت وجهة نظر أفلاطون هي أن الثقافة الجماهيرية تمثل خطراً على عقول الصغار، وتساءل: إذن، هل سوف نسمح ببساطة لأطفالنا بالاستماع إلى أية قصص ألفها أي شخص من نسيج خياله، وبذلك تستقبل عقول الأطفال أفكاراً غالباً ما تتعارض مع الأفكار التي نعتقد أنه ينبغي عليهم أن يعرفوها عندما يصبحون شباناً ناضجين؟ لا، قطعاً... إذن، يبدو أن اهتمامنا الأول سوف ينصب على الإشراف على تأليف الحكايات والأساطير بحيث نرفض كل ماهو غير معقول. وسوف نحث المربيات والأمهات على أن يقصوا على أطفالهم تلك الحكايات التي وافقنا عليها فقط. أما معظم الحكايات المستخدمة حاليا فينبغي التخلص منها[٦٢].

ثالثا: الترفيه الذي يقدمه التلفزيون في البلدان النامية

١- السياق العام

لم تكن الصحافة متطورة وجماهيرية في البلدان النامية. وكانت مهامها أساساً تنويرية وتثقيفية، ولم يكن الترفيه محسوساً فيها. وفي مرحلة لاحقة حققت الإذاعة في هذه البلدان نوعاً من التوازن بين «التعبئة» و«الترفيه». ودخل التلفزيون إلى هذه البلدان بقرار سياسي، وليس استجابة لحاجة اتصالية موضوعية. وزعمت أنظمة هذه البلدان، التي تمتلك المحطات التلفزيونية وتوجهها، أنها بحاجة إلى التلفزيون أساسا لتحقيق برامج التنمية الشاملة. وحين أخذت هذه الأنظمة تدرك مدى تأثير التلفزيون، الذي انبهرت به الجماهير الواسعة التي لا تملك أية خبرة اتصالية صحفية أو حتى إذاعية، تزايد اهتمامها بالتلفزيون على حساب الوسائل الأخرى. وتم ذلك كله على قاعدة ذات بنية متخلفة (عدم انتشار الكهرباء مثلا)، وفي ظروف مادية فقيرة (ضعف الموارد المتاحة)، وفي مناخ التخلف التقني (التشغيل والصيانة)، وكذلك التخلف الإعلامي (الافتقار إلى الكوادر الصحفية المتخصصة).

توفرت عوامل عدة، أدت مجتمعة إلى إضعاف شحنة الإبداع في المواد التلفزيونية في البلدان، وإلى تراجع جماهيرية هذه المواد، أبرزها: الافتقار إلى الكوادر الفنية المتخصصة في الإنتاج

التلفزيوني بمراحله المختلفة ومجالاته المتعددة، والتركيز على الجوانب التقنية، وإهمال العنصر البشري المتمثل في تأهيل الكوادر، وبروز وترسيخ ظواهر خطيرة مثل الانتهازية والشبق المادي وابتعاد (أو إبعاد) العناصر الجدية، وطغيان الإنتاج السريع والسطحي. وقد تم تجيير ذلك كله لصالح المواد الترفيهية المستوردة.

تتحكم في الإنتاج التلفزيوني في غالبية البلدان النامية مجموعة عوامل أبرزها: عدم الاستعداد لإدخال التلفزيون وتأمين مستلزماته، ثم عدم تشغيله (وفيما بعد التوسع في البث) بما يتناسب مع الإمكانيات المحلية (التقنية والمادية والبشرية)، واستخدامه أساسا للتمجيد والتعبئة، بالإضافة إلى صعوبة الإنتاج التلفزيوني وتعقيده وارتفاع تكاليفه.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى قلة الإنتاج المحلي التلفزيوني الترفيهي، وعجز هذا الإنتاج عن مواكبة احتياجات التوسع في البث، وإلى وجود مادة تلفزيونية محلية فقيرة فنيا، وسيطرة الإنتاج الشعاراتي والسطحي والسريع، وتراجع المضمون الثقافي والمعلوماتي لهذه المواد. تمت عملية تغريب الإنتاج التلفزيوني عن الواقع، ثم تمت عملية تغريب المشاهدين عن هذا الإنتاج. أيضا تم تجيير ذلك كله (موضوعياً وذاتياً) لصالح المادة الترفيهية المستوردة.

٢- موضوع المادة التلفزيونية الترفيهية في البلدان النامية

تحاول مواد الترفيه أن تستفيد من:

- التاريخ: يشكل التاريخ القومي مصدراً مهماً ومادة درامية غنية للإنتاج التلفزيوني في البلدان النامية. يتمثل النقد الذي يوجه لاستفادة الدراما التلفزيونية من التاريخ بـ: الاقتصار على جعل التاريخ مجرد خلفية للأحداث، وإلقاء إسقاطات معاصرة تفسر الحادثة التاريخية بما يتلاءم مع الفكر السائد أو المصالح والمواقف الآنية، والجزئية، والتكتيكية، واللجوء غالبا إلى التاريخ على أساس إمكانيته في رواية القصة وقدرته على جذب قطاع عريض من الجمهور، نظرا للقيمة العاطفية للمادة التاريخية، ونادرا ما يكون القصد في مثل هذه الأعمال هو التعليم، بمعنى تعليم التاريخ للمشاهدين من خلال التسلية.

- الواقع الراهن: لم يعد بإمكان الدراما التلفزيونية (تماما كما حصل بالنسبة للأفلام السينمائية) أن تتجاهل الموضوعات الراهنة، والقضايا والظواهر والتطورات المعاصرة. لم يعد بإمكانها أن تدير ظهرها لما يشغل بال الجمهور واهتمامه. ولذلك تراجعت الموضوعات القديمة

(الخيانة الزوجية، ومشاكل الزوج والعشيق، والشاب الغني والحبيبة الفقيرة أو العكس... الخ)، وتقدمت الموضوعات «الساخنة». النقد الذي يوجه إلى الدراما التلفزيونية في البلدان النامية في هذا الصدد أنها تقدم معالجة سطحية (وربما متحيزة أحيانا) لهذه المشاكل، وبالتالي تساهم بشكل متعمد في تقديم وعي زائف بها، وتساهم بالتالي في تقديم صورة مهزوزة (مضللة ومخادعة ربما) عن الواقع.

- التراث: يشكل التراث مصدراً غنياً لمواد الترفيه التلفزيونية. ويسعى الكتاب في البلدان النامية إلى تقليب صفحات هذا التراث لاختيار ما يرونه مناسباً. تتم عملية الاختيار (الانتقاء) هذه وفق معايير محددة، وتتم معالجة هذه الموضوعات لتحقيق أهداف محددة. وهذا ما يفسر وجود عناصر أو موضوعات تراثية في غالبية مواد الترفيه. توجه إلى محاولات الاستفادة من التراث في الترفيه التلفزيوني الانتقادات التالية:

● تتم عملية اللجوء إلى التراث في كثير من الأحيان كمحاولة للهروب من معالجة ما هو معاصر وراهن. وتصبح المادة التراثية المنتقاة على هذا الأساس، مادة ترفيهية تساهم في إبعاد المشاهد عن واقعه، وعن فهم واستيعاب المشاكل التي تواجهه، وتصبح بالتالي مادة تقوم بمهمة التضليل، وذلك سواء قصد أو وعى مرسلها ذلك أم لم يقصده، وتساهم عمليا هذه المادة في تشويه وعى المشاهد.

● تخضع عملية الانتقاء (أو الاختيار) إلى معايير ذاتية (وهذا نادراً ما يكون العامل الحسم للاختيار)، أو إلى معايير خارجية متمثلة في طبيعة الثقافة السائدة المرتبطة عضوياً بطبيعة النظام السياسي - الاقتصادي السائد (وهذا غالبا ما يكون العامل الحاسم). تتم عملية إخضاع التراث لمتطلبات الآن، وتجري عملية إسقاط قسرية، تتم في سياقها مصادرة منطق التراث وفق المتطلبات المصلحية للنظام السائد.

يؤدي هذا إلى تشويه التراث، وتشويه رؤية المشاهد لهذا التراث، ويشعر المشاهد انه أمام عمل مصطنع «مفبرك»، لجأ إلى التراث انتهازيا، ليجعل التراث يقول ما يريده هو. يشعر المشاهد انه غريب عن هذا «التراث» الذي تقدمه هذه المواد، تماما كما يشعر بالغربة حين تقدم له المواد الترفيهية «الواقعية» صورة زائفة عن الواقع. تتم إذن عملية منهجية لتغريب المشاهد عن واقعه وعن تراثه، وتركه وحيداً أمام ركام من الترفيه اللاعقلاني واللامنطقي. تتولد بالتالي لدى شرائح واسعة من المشاهدين العاديين (الأقل ثقافة ووعيا) مواقف ومتطلبات معاكسة لما تريده المادة الترفيهية «التراثية»، ومتناقضة مع ما تريده السلطة الموجهة والمتحكمة بالتلفزيون. وفي ضوء ذلك

يمكن فهم الأسباب العميقة (اللاواعية والخاطئة، ولكن الصادقة) التي تبديها هذه الشرائح إزاء هذه الأعمال، وجنوح هذه الشرائح نحو بديل تعتقد أو تتوهم أنه الأفضل، وغالباً ما يكون أجنبياً مستورداً، توفره تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

● تؤدي عملية الانتقاء من التراث إلى انتزاع أجزاء (أحداث، مواقف، شخصيات، مناسبات) من سياقها العام، وتقديمها كجزئيات معزولة عن ارتباطاتها، وعلاقاتها، وبالتالي مجردة عن مغزاها ودلالتها. وتتم هذه العملية إما بشكل واع ومقصود، وربما - وبسبب محدودية الكاتب وعجزه عن فهم المغزى والسياق - تتم عملية تفتيت - تجزئة، تحول الأحداث إلى «صدف»، والإنجازات إلى «معجزات»، والتحولات الكبرى إلى «خوارق»، والشخصيات الفعالة (السياسية والعسكرية وحتى العلمية) إلى «سوبرمانات». وتكون النتيجة الحتمية لهذه العملية تعمية المشاهد وإخباله وتضليله. تحشو المادة الدرامية (وغير الدرامية طبعاً) ذهن المشاهد بوقائع ومعلومات، ولكنها لا تعطيه إمكانية فهم هذه الوقائع والأحداث. وفي الوقت ذاته تعطيه نوعاً من الإحساس بأنه ليس فقط يعرف، بل يفهم ويدرك أيضاً. نصبح أمام مشاهد يتوهم أنه يعرف ويدرك، ولكنه في الواقع يعرف فقط أجزاء، أو نتفاً مبعثرة، أو أسماء أو وقائع، أو في أفضل الحالات يعرف صورة جزئية. هذا هو أحد مسببات تكريس السطحية وإيجاد المشاهد المسطح.

- الثقافة العالمية: يلجأ كتاب الدراما (وغيرها من مواد الترفيه التلفزيوني) في البلدان النامية إلى الاستفادة من الإبداع الثقافي العالمي، كمصدر لاستقاء الموضوعات والمعلومات والوقائع وتضمينها في نتاجهم. يؤخذ على هذا النتاج: عجزه عن تطويع النص الأصلي إلى متطلبات اللغة التعبيرية التلفزيونية، وارتباكه في عملية تقديم وإبراز المحاور الأساسية في النص الأصلي التي تحمل المضمون الحقيقي للعمل. وأحيانا طمس وإضاعة هوية النص الأصلي من أجل تحقيق وظائف ليست وظائفه بالأساس، أو قول أشياء لم يقلها أساسا.

- النماذج: تصور المواد الترفيهية التي يقدمها التلفزيون في البلدان النامية نماذج بشرية اجتماعية متنوعة. تصل مقدرة التلفزيون على التأثير من خلال النماذج إلى إحدى ذراها الشاهقة في الأعمال الترفيهية، وخاصة الدراما التلفزيونية، وبرامج المنوعات والمسابقات. يلاحظ على النماذج التي تقدمها المادة الترفيهية في البلدان النامية أنها:

تعاني من خلل كبير يتمثل في عدم تقديم متوازن للنماذج الاجتماعية - البشرية المتواجدة في المجالات المختلفة. الإفراط في التركيز على النماذج التي نجحت (والإفراط بالمقابل في إهمال النماذج التي تعبت، ولكنها لم تصل)، وتسليط الأضواء على حالة أو على وضع النجاح، مع

اهتمام قليل وعابر (وأحيانا من دون أي اهتمام) بمقومات النجاح، ومنهجه وأسلوبه، والمبالغة في تقديم النماذج الإيجابية، وكأن النماذج السلبية قليلة (أو غير موجودة أساسا).

– الأمكنة: المكان (بمعنى البيئة أو الوسط أو مسرح الأحداث) ليس محايداً في العمل الترفيهي التلفزيوني، وخاصة الدرامي منه. إنه أحد عناصر التجسيد الفني للمادة التلفزيونية، وهو يفرف من الإطار المرجعي ذاته الذي تغرف منه الشخصية أو المعلومة أو السلوك... إلخ.

يؤخذ على المادة التلفزيونية المحلية (وخاصة الدرامية منها) التي تقدمها شاشات البلدان النامية، عجزها عن الاستفادة من إمكانية التوظيف الدرامي للمكان. إن المكان، ليس فقط ذلك الفراغ الذي يبرز الشخصيات ، أو تلك الخلفية المحايدة التي تجري عليها الأحداث. هذه رؤية سطحية «ريبورتاجية» للمكان، تنم عن قصور في فهم الإمكانيات الدرامية للمكان. إن الإحساس بالمكان يجعل تحويله ممكنا إلى عنصر درامي، إلى عنصر تجسيد فني، غني ومعبر للمادة الدرامية (والترفيهية عموماً). المكان، بمعنى ما، هو عنصر من الموضوع (وأحياناً يكون صلب الموضوع)، وهو بالتأكيد يترك تأثيره الخصب والموحي على الشخصيات. البيئة الحضرية متنوعة وغنية. اختيار الأحياء والشوارع وحتى المباني، لا يتم هكذا صدفة. البيئة هنا طرف أساسي في المعادلة الفنية. البيئة الريفية كذلك لها دلالتها ورموزها ومعطياتها. لماذا تمسخ وتحول إلى مجرد أرضية أو خلفية باهتة للحدث؟ البيئة البدوية (أو القبلية) أيضا معطاءة وثرية وجذابة. لماذا تقدم وتختزل بأشكال (لباس أو خيام أو جمال) لا تحمل من الواقع إلا شكلانيته؟

٣- المادة الترفيهية المستوردة

يقدم التلفزيون في البلدان النامية مادة ترفيهية مستوردة، تختلف كميتها من بلد إلى آخر، وتزيد في الغالب عن المادة الترفيهية المحلية. ويعود ذلك أساساً إلى الأسباب التالية:

– وجود فراغ تلفزيوني ضخم، يعجز الإنتاج المحلي (للأسباب التي أشرنا إليها سابقا) عن ملئه. ويكون بالتالي مغرياً لاستيراد إنتاج تلفزيوني أجنبي متقدم فنياً، ورخيص (إذا ما قورن بتكاليف الإنتاج المحلي)، ومتنوع، وجاهز للعرض فورا، وجماهيري (بمعنى أنه غالبا يتقبل جماهيرياً على نحو حسن). كلما ازداد اتجاه البلدان النامية إلى التنمية الجادة يقل اعتمادها على الاستيراد. والمثير للسخرية هنا أنه كلما كانت الدولة أكثر فقرا زاد اعتمادها على الواردات الأجنبية الخاصة بالتسلية.

– سياسيا: وجود قيادات تلفزيونية (وسياسية أيضا)، تميل فكرياً ومصلحياً وفنياً للخارج

(الغرب عموماً، وأمريكا خصوصاً). تدفع هذه القيادات الأمور باتجاه عرقلة وتثقيه الإنتاج المحلي، وتشجيع وتزيين استيراد الأجنبي، وخاصة الهابط منه.

- تقنيا: الضعف النسبي - بالمقاييس المعاصرة - للثقافات الوطنية، التي قد تكون غنية ومرضية بذاتها، ولكنها تعيش الآن مفارقة تاريخية تتمثل في تأكيدها المتزايد على ذاتها، وعجزها عن استيعاب محتويات المواد الرخيصة المستوردة، وعجزها أيضا عن إنتاج مواد محلية خاصة بها قادرة على أن تنافس المادة المستوردة، وأن تحقق فعالية أقوى في أوساط الجماهير.

٣-١: تأثير المادة الترفيهية المستوردة

قدم الباحث السوسيولوجي جوركي تابيا (من البيرو) تحليلا شاملا للمواد الترفيهية التلفزيونية الأمريكية، أوضح فيه أن هذا النموذج من الترفيه يبرز ويؤكد مايلي:

- البيئة هي مجتمع استهلاكي غارق في الرخاء المادي، وخال من التناقضات والصراعات.

- القيم الأساسية المعروضة هي: الفردية والأنانية المقترنة بمنافسة عنيفة.

- النجاح والسعادة في الحياة أن تكون فوق الآخرين فيما يتعلق بالرخاء المادي المتمثل في امتلاك الأشياء، والاستمتاع بالخدمات، وهذا ما يمثل الهيبة والاحترام والنفوذ.

- المجتمع يكافىء هؤلاء الذين يكسبون هذه اللعبة، ويعاقب الذين يخسرونها.

- هؤلاء الذين يظلون خاسرين، يجب أن يرضوا بنصيبهم على أنه من صنع «القدر» و«المشيئة العليا»، ونتيجة لعدم كفاءتهم، وقلة مواهبهم، ويجب بالتالي أن يتسم سلوكهم بالتسليم والرضوخ، وليس بالتمرد والعدوانية، لأن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء ويجب الا يتغير[٦٣].

ما الذي يمكن استخلاصه من هذا التحليل؟

● تتناقض المادة التلفزيونية الترفيهية المستوردة مع القيم (الفكرية والأخلاقية والاجتماعية والدينية والسياسية) السائدة (أو التي كانت سائدة) في البلدان النامية. تتميز هذه البلدان بقدر كبير من التنوع. تنوع ديني (إسلام، ومسيحية، وهندوسية في الهند، وبوذية في جنوب شرقي اسيا)، وتنوع في السلالات والأعراق واللغات، وتنوع في الحضارات القديمة، وتنوع في الثقافات، وتنوع بشري (ناجم عن تقسيمات استعمارية مفتعلة)، وتنوع في مستويات الدخل، وتنوع في توزيع الثروة، وأخيراً تنوع في الأنظمة السياسية والاقتصادية. ولكن هذا التنوع لا يخفي حقيقة وجود منظومة قيمية عامة راسخة وثابتة، ومجسدة في فكر، وعقائد، وسلوك... إلخ. كوريا

الجنوبية مثلا، بلد غارق في الديانة الكونفوشيسية (أو كان غارقاً)، التي تؤكد على الوحدة المتسجمة للجماعة، كوحدة العائلة، واحترام الكبار، والفصل الصارم بين الجنسين، والتضحية بالنفس في سبيل مصلحة الوحدة الكبرى... كيف تستطيع الجماهير الكورية أن تستقبل المواد الترفيهية التفزيونية الأمريكية، التي تؤكد على الفردية والاستقلالية والتحرر الجنسي؟

ما تقدم يؤكد مايلي:

– صعوبة اختراق البنى القديمة في البلدان النامية، لأنها هي البنى الراسخة، والمستقرة، والمسيطرة (حتى لو كانت السلطة ذات بنية متخلفة).

– تتميز المادة الترفيهية المستوردة بعموميتها، ونمطيتها، وهذا ما يجعلها غير قادرة على مواجهة التنوع الفسيفسائي في البلدان النامية.

– لا يمكن الركون إلى الجماهيرية التي تحظى بها هذه المواد المستوردة في البلدان النامية، لأن النظرة المعمقة إلى هذا الإقبال تكشف أنه يحدث نتيجة لعوامل متعددة (الرفض السياسي والاجتماعي والأخلاقي، وتحقيق المتعة السرية – الفردية، وضعف ورتابة وقلة الإنتاج المحلي، والانبهار بالغرب والهروب من الواقع المؤلم باتجاه الحلم الوردي الغربي... إلخ)، وذلك أكثر مما يعود إلى القوة الذاتية لهذه المواد. كما تؤكد الأبحاث نزوع المشاهد للتعرض لمادة محلية يرى فيها ذاته ومشاكله وواقعه[٦٤].

يستطيع الباحث أن يميز بين ثلاث استراتيجيات لاستخدام مواد الترفيه المستوردة من الغرب (ومن الولايات المتحدة الأمريكية غالبا) في البلدان النامية:

– استراتيجية أولى، استخدمت مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة (والأمريكية غالبا) لتحقيق التحديث (طبعا كما تفهمه وتريده)، ولاختراق البنى القديمة، وتغيير النسق القيمي التقليدي، وذلك كمقدمة أو كوسيلة لتحقيق المجتمع المدني الواحد، والموحد ثقافيا وقوميا وحضارياً. وأبرز من يمثل هذا الاتجاه إيران في عهد الشاه، التي تمثل أكثر الأمثلة تطرفاً في العالم على محاولة التوسع بسرعة في وسائل الإعلام، الإلكترونية منها على الأقل. لقد حاول الشاه استخدام التلفزيون كسلاح لدعم سلطته، وإضفاء الهيمنة، وتزيين البيروقراطية، وإبراز ثقافة قومية واحدة. وبصفة عامة حاول الشاه أن يوحد ما بين شخصيته ومنصبه، وبين الخطط والهيبة القومية، ويجعلها شيئاً واحدا. (شكلت المسلسلات الأمريكية نسبة ٧٠٪ من البرنامج العام للتلفزيون الإيراني عام ١٩٧٢[٦٥]).

– استراتيجية ثانية، استخدمت مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة لتطويع وتدجين جماهيرها

وإنتاجها المحلي، وسارت بشكل بطيء، نسبياً، ولكنه منهجي وصارم، لتحقيق قدر من التشابه الذي يبلغ حد الوحدة والتماثل الكامل بين الإنتاج الترفيهي التلفزيوني المحلي والمستورد. أبرز من يمثل هذه الاستراتيجية كوريا الجنوبية (وتايلاند أيضا)، والعديد من دول أمريكا اللاتينية. استطاع النظام الكوري الجنوبي أن يطور التلفزيون الكوري (شأنه في ذلك شأن الجوانب الأخرى في كوريا الجنوبية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ) على النمط الأمريكي، حيث لم يعد هناك أي تناقض قيمي بين الإنتاج المحلي والأمريكي. كذلك تطور الإنتاج التلفزيوني الترفيهي في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، الأكثر قربا وولاء للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح ممكناً القول (... إن معظم البرامج التلفزيونية المنتجة في أمريكا اللاتينية نفسها، يصعب التمييز بينها وبين البرامج المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية)[٦٦].

- استراتيجية ثالثة، حاولت إقامة نوع من التوازن بين المواد التلفزيونية الترفيهية المحلية والمستوردة، مع العمل الواعي والمخطط لميل هذا التوازن لصالح الإنتاج المحلي. وقد تجلت هذه الاستراتيجية في الكثير من البلدان النامية التي قالت إنها ترفض طريق التطور الرأسمالي. استطاعت هذه الاستراتيجية، التي استخدمت معايير متقدمة لانتقاء المادة التلفزيونية المستوردة، وخصصت ما أمكنها من الموارد لتشجيع الإنتاج المحلي كماً ونوعاً، أن تحقق إنجازات مهمّة في فترة صعود هذه الأنظمة. ذلك الصعود المرتبط بتعاظم قوة حركة التحرر الوطني والاجتماعي في هذه البلدان. ولهذا فإن هذه الاستراتيجية تشهد انحساراً ناجماً عن مجمل التبدلات العاصفة التي حدثت وتحدث على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. ومع ذلك فمازالت بقاياها موجودة، وتقاوم بهذا الشكل أو ذاك المد الترفيهي الأمريكي الزاحف، ومازلنا نرى الأعمال التلفزيونية النظيفة التي يقدمها مبدعوها، حين تتوفر لهم الظروف المناسبة.

● تسعى المادة الترفيهية التلفزيونية المستوردة إلى إيجاد وتكريس نزعة استهلاكية متناقضة مع الإمكانيات المادية للأغلبية الساحقة من الجماهير. إن ما تقدمه هذه المواد أساسا هو أسلوب الحياة على الطريقة الاستهلاكية (وهي السمة الأساسية للمسلسلات التلفزيونية). تخلق مواد الترفيه طموحات ورغبات وهمية (وغير واقعية، وصعبة التحقيق)، وتدفع المشاهد (يساعدها في ذلك الإعلان) لأن يقتنع أن هذه الطموحات والرغبات واقعية ومشروعة، ولأن يسعى إلى تحقيقها بهذه الطريقة أو تلك. يتم انتزاع هذه المواد الترفيهية المنتجة أساساً لبيئات خاصة، ولجمهور خاص، ويتم تقديمها لبيئات مختلفة، ولجمهور أيضاً مختلف.

● تساهم مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة عملياً (وغالباً) في تثبيت الوضع الراهن. ويتحقق لها ذلك من خلال إغراق المشاهد بموضوعات، وقضايا، وأحداث بعيدة عن مشاكله وهمومه

الحقيقية، وتخلق لديه بالتالي اهتمامات بعيدة عن واقعه، وتبعده عن الإحساس، والفهم، والاستيعاب للمشاكل التي تواجهه، والتي يعاني منها، وعن محاولة المساهمة في التصدي لهذه المشكلات وحلها. وفي هذا الضوء يمكن فهم بعض أسباب المد الترفيهي العارم، الذي انطلق من الولايات المتحدة الأمريكية ليغمر العالم، وأن نفهم أيضا الاستجابة (بدرجات متفاوتة) لهذا المد في جميع البلدان النامية. إن ما تدعو إليه مواد الترفيه هو قبول الوضع الراهن (على مستوى الفرد والمجتمع) باعتبار أن ماهو قائم هو أفضل ما يمكن توقعه أو التطلع إليه. استطاع حكام روما أن يحافظوا على الوضع القائم آنذاك بالاستمرار في إشباع المواطنين الرومانيين بالطعام والمتعة عن طريق تسهيلات عظيمة لتقديم الترفيه كالحلبات الرياضية والمسارح الكبيرة(٦٧). الإسقاط المعاصر لفهم هذا النص مغر جدا.

٣-٢: الآثار العامة للترفية المستورد على الجمهور

- الشعور بالحرمان:

تشعر جماهير البلدان النامية وهي تشاهد مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة (وخاصة الأمريكية منها) بقدر كبير من الحرمان، وهي تقارن (حتى في اللاوعي)، بين واقعها المأساوي (المادي والسياسي) وبين الأجواء التي تقدمها وتصورها هذه المواد.

يذكر الباحث الكندي شارل ماكلوهان في كتابه «الوسيلة هي الرسالة» أن الرئيس الأندونيسي الأسبق أحمد سوكارنو قد اتهم، أثناء زيارته لهوليود، أقطاب السينما بأنهم «ثوار غير واعين أنهم كذلك»، وذلك لأن الثلاجة تظهر بشكل أو بآخر في جميع أفلامهم. وقد أثار هذا فضول مشاهدي السينما في أندونيسيا، وتساءلوا عن هذه الصناديق البيضاء الكبيرة، وعندما اكتشفوا فائدتها طلبوا لأنفسهم مثلها. ونقل عن سوكارنو انه قال: هكذا ترون أنه في بلاد حارة مثل بلادنا تكون الثلاجة رمزاً ثورياً. ويمكن لأي فيلم من أفلامكم في خلال ساعتين أن يحرك الرغبة في امتلاك عدد من الثلاجات يزيد على مايمكن لاندونيسيا أن تنتجه في عشرين عاما(٦٨). وهنا بالضبط تكمن بؤرة «ثورة التوقعات المتزايدة» التي تؤدي إلى «ثورة الإحباط المتزايد»، كتب ز. بريجنسكي: «إن مشكلة الجماهير الفقيرة في البلدان النامية، ليست في غياب التغيير، وفي بعض الحالات ليست في عدم كفاية التغيير السريع، لأنه في السنوات الأخيرة حقق العديد من البلدان المتخلفة معدلات نمو مثيرة... ومع ذلك تنشأ مشكلتهم من شعور متزايد بالحرمان النسبي من أشياء يزداد شعورهم بها عن طريق انتشار التعليم والاتصال... وبالنتيجة يمكن أن يؤدي هذا الانكفاء السلبي إلى انفجارات نشطة لغضب غير موجه(٦٩). وهذا ما يفسر ذلك النوع من «الصداع» الذي تسببه

بعض مواد الترفيه التلفزيوني ذات الطابع الاجتماعي، لرجال السياسة في البلدان النامية، الذين أخذوا يظهرون قدرا من التساهل والتشجيع لمواد الترفيه التلفزيوني الأمريكي التي تدور حول العنف والجنس خاصة.

– تشجيع الهروب: توفر مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة بالنسبة لشرائح واسعة من مشاهدي البلدان النامية – المخيبين والمحبطين والمحـ ـين من وسائل ترفيه أخرى بديلة، والمحدودي الخبرة الاتصالية – فرصة كبيرة لممارسة شتى انواع الهروب من الواقع.

– الرفض والانكفاء إلى الماضي: استخدمت بلدان نامية كثيرة وسائل الاتصال الإلكترونية (وخاصة التلفزيون) كوسيلة من وسائل تحقيق التحديث، طبعا وفق مفهومها الخاص للتحديث، ذلك المفهوم الذي يتضمن: تكريس النظام السائد، وإضفاء مسحة من الحداثة تقتصر على الظواهر والقشور، واستخدام «الثقافة الجماهيرية» بالمعنى المبتذل لها والمرادف للتسطيح والتشويه والتناقض مع الثقافة الأصلية، وبثها عبر التلفزيون على شكل مد عارم من مواد الترفيه المستورد (الندرة المحلي)، يحاصر المشاهد، ويحيده، ومن ثم يغرقه.

أدى هذا الشكل من التحديث إلى ترسيخه في أذهان المشاهدين وكأنه المعادل الموضوعي المعادي للثقافة الوطنية، والهوية القومية، والقيم والعادات والتقاليد، والهادف إلى مسح اية ملامح خاصة أو مميزة للبلد أو الشعب.

وتؤكد التجربة التاريخية أن ثمة شرائح (يختلف حجمها من بلد إلى آخر) اجتماعية متنوعة، ولدوافع نفسية أو سياسية أو اقتصادية، ترحب بهذا «التحديث»، وتدمن المواد الترفيهية التلفزيونية الحاملة لهذا التحديث. تضم هذه الفئات شرائح وفئات قلقة وغير مستقرة (الشبيبة عموماً)، وفئات طفيلية (تجار وسماسرة ومتعهدون)، وفئات من الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة (حديثو الثروة، موظفون بيروقراطيون، منحرفون)، وفئات من الشرائح الميسورة والغنية.

في ظروف كهذه تتحول مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة إلى إحدى الساحات التي يظهر فيها، ويحتدم عليها الصراع ما بين النظام الهادف إلى مزيد من تثبيت وجوده، ومزيد من ترسيخ ارتباطه بالغرب (وبأمريكا اساساً)، وبين الجماهير الواسعة التي تتناقض مصالحها مع هذا النظام، ولكنها ونظراً لعدم وجود قنوات سياسية مشروعة (أو ربما غير مشروعة) لإظهار ولممارسة ولتحقيق متطلبات هذا التناقض، ونظراً لتعذر مواجهة النظام بشكل صدامي، فإنها ترى في رموز هذا النظام، وما يسعى إلى ترويجه من خلال برامج ومواد الترفيه التلفزيوني (والمستوردة أساساً)، الخطر الذي يهدد وجودها، وثقافتها، وقيمها، وتقاليدها ....الخ. لم تكن الجماهير معادية للتحديث ولاحتـــلال موقع متقدم في العالم (في تايلاند مثلا، كمـا تؤكد

الباحثة الأمريكية ديانا لانكستر)، ولكن ما أرعبها أن ذلك الموقع المتقدم سوف يكلفها. من ضمن ما يكلفها، ميراثها الثقافي. ويؤكد الحقيقة ذاتها الباحث الأمريكي روبرت شابون: «إن الدارسين للتلفزيون الدولي معتادون على سماع صرخات السيدة والاستغاثة والدفاع صادرة عن أمم مصممة على حماية ثقافتها الوطنية الأصيلة المكشوفة الظهر من الطعنات التي يوجهها لها المصدرون الأمريكيون الذين يلتهمون سوق التلفزيون الدولية، ويغمرونها ببرامج رخيصة الثمن في دول أضعف من أن تستطيع مقاومة الغزو الثقافي»[٧٠].

ينقلب السحر على الساحر، ويخسر النظام رهانه. تفشل عملية التدجين، وتتراجع مظاهر «الهروب» و«اللامبالاة»، ليحل محلها ذلك الغضب العارم ضد سياسة «التحديث»، المتمثلة في مواد الترفيه التي تقدمها وسائل الاتصال، وخاصة التلفزيون، وغالباً ما يرافق هذه الموجة شعور متزايد بالحرمان والإحباط.

لم تستسلم التقاليد في إيران الشاه، بل أسهمت برامج الترفيه التلفزيوني (والأمريكية أساسا) في إيجاد شعور بالحرمان عندما لم يتحقق مستوى معيشة أعلى للفقراء في المدن والريف، وعندما أدركت الجماهير العريضة الصلة الوثيقة بين برنامج التحديث الذي ينفذه الشاه، وبين تخريب القيم الدينية والثقافية والوطنية[٧١]. ماذا كانت النتيجة؟ تم التخلي بالكامل عن السعي إلى التحديث، جنباً إلى جنب مع التخلي بالكامل عن الشاه ورفضه، وبات واضحا أن الثقافة الإلكترونية (وما تقدمه وسائل الاتصال الإلكترونية: إذاعة، تلفزيون، فيديو) بغض النظر عن تقدمها فنيا، إنما هي شيء زائد غير مرغوب فيه، وإنها خدعة، وإنها ثقافة تحمل بذور الصراع، وقادمة من وراء البحار، قد تروق قلة معينة من علية القوم ذات ميول غربية (فكرا ومصلحة)، ولكنها لم تخترق، ولايمكن أن تخترق الثقافة بأكملها. (في بلدان أخرى كتايلاند وكوريا الجنوبية تم حل التناقض باتجاه معاكس. يقال إن عملية التدجين قد نجحت، مؤقتا على الأقل).

– العنف والجنس: يوجد العنف والجنس بشكل مكثف في المواد الترفيهية التي تستوردها البلدان النامية من الغرب، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. وتثير مسألة العنف والجنس في هذه المواد (وربما أكثر مما تثير في بلد المنشا) قدراً كبيراً من الجدل. وهذا ما يفسر كونها محور أحاديث يومية، ومُحور الكثير من البحوث والدراسات الإعلامية الجادة. إن موضوع العنف والجنس يمكن أن يخضع لمعالجات مختلفة، ومن مواقف مختلفة، ولتحقيق أهداف وغايات مختلفة. هذا ما يجب البحث عنه. وهذا هو المنهج الوحيد لمعرفة كيف تتم عملية توظيف العنف والجنس في المواد الترفيهية التلفزيونية. الموضوع في حد ذاته قاصر عن إيضاح مضمون واتجاه التأثير (إن وجد أصلاً).

من المؤكد أن مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة هي من أكثر المواد جماهيرية في البلدان النامية، ومن المؤكد أيضاً أن مواد العنف والجنس هي من أكثر المواد جاذبية من بين مواد الترفيه، وهي من أكثر الدوافع المنفردة قوة لاقتناء تكنولوجيا اتصالية متطورة، لتحقيق مزيد من التعرض لأكبر كم من هذه المواد. لم تجر بعد الأبحاث الضرورية لمعرفة مدى وحجم وطبيعة تأثير هذه المواد على مشاهدي البلدان النامية. ولكن من الواضح أنها تؤثر، وربما تؤثر بقوة كما يزعم البعض، وأن طبيعة هذا التأثير ليست ناتجة عن القوة الذاتية لهذه المواد، بقدر ما هي ناجمة عن الظروف الاجتماعية والنفسية والسياسية التي تعيشها الشرائح المختلفة من مشاهدي التلفزيون في البلدان النامية.

***

يريد هذا البحث أن يلفت الانتباه إلى مدى «جدية» الترفيه التلفزيوني، وإلى إظهار الجوانب المتعددة لخطورة هذا الموضوع. إنه إحدى الساحات التي تكثف معطيات الخريطة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للبلدان النامية، والتي تظهر عليها نتائج التفاعلات والتغيرات. ثمة جوانب نظرية لابد من تكثيف البحوث لكشفها وفهمها. وثمة جوانب وسياسات عملية وإجرائية، لابد من اتخاذ قرارات مناسبة بصددها. أدبياتنا لا تقول شيئا عن الترفيه التلفزيوني، كما لو كان موضوعاً لا يستحق أية دراسة جادة. هذا البحث دعوة للباحثين الاجتماعيين والإعلاميين العرب للتوقف عن إهمال النتاج الترفيهي، والترفع عن دراسته وبحثه. كما أنه دعوة للمسئولين العرب للتوقف عن الهروب من مواجهة الواقع، واللجوء إلى أساليب القمع تارة والمبالغة في رفع الشعارات غير الواقعية تارة أخرى، أو الجمع بين الأسلوبين تارة ثالثة.

سيستمر اللاتوازن (وليعذرني في ذلك أصحاب نظرية «المؤامرة» أو «الغزو الثقافي والإعلامي» الذين يتجاهلون حقيقة أنه لا أحد يرغم البلدان النامية على أن تستورد أتفه ما في مستودعات الغرب من مواد ترفيه تلفزيوني، بل تشتريها وبالعملة الصعبة). وسيستمر إقبال جماهير البلدان النامية على المواد الترفيهية التلفزيونية المستوردة (وخاصة الأمريكية)، وربما (التافهة والسطحية والنمطية... إلخ) طالما بقيت البلدان النامية عاجزة عن إنتاج مادة محلية مناسبة وقادرة على المنافسة. وإلى أن يتحقق ذلك (وهو مهمة صعبة لأسباب ذاتية وموضوعية) يبقى ممكنا التدقيق في معايير اختيار وانتقاء المادة المستوردة، وفي توفير الشروط (المادية والبشرية والسياسية) القطرية والعربية الضرورية لإنتاج محلي أفضل، يحترم خصوصية التلفزيون، ويتوقف عن النظر إليه كخادم مطيع، ولكن عقيم.